

دراسات في الميثاق



المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الاعلى للمشئون الاسلامية

دراسات
فنية

الميثاق



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ليعتز كل الاعتزاز وهو يقدم كتابه
هذا ((دراسات في الميثاق))

بالأمس القريب قدمنا الميثاق •

واليوم أراد المجلس ان ينظم لقاء حيا واعيا مع بعض اعلام الفكر والرأى
فى امتنا على صعيد الميثاق ••

وانى اذ اقدم اليكم هذه الدراسات ، انما اقدم قطرة او قطرات من بحر
كبير اكبر من ان يلم به كتاب ، واعظم من ان تستوفى حقه دراسات ودراسات

فالميثاق ليس يسطور وصفحات بين دفتى كتاب ••

والميثاق ليس بكلمات تقرا فى ساعة او ساعات ،

انما الميثاق كفاح امة وتاريخ شعب •

الميثاق قصة طويلة عمرها: عمر امتنا وابغالها ابناء شعبنا ••

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات مضت حبيسة فى
صدور شهداء باعوا دماءهم فى سبيل امتهم ، ومنها كلمات تهمس كالنسيم فى
صدور اجيال قادمة من بعيد ••

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات حفرت بعرقها ودموعها
القناة ، ومنها كلمات حررت بعرقها ودمائها القناة •

منها كلمات صمدت بآباء تحت ضربات العروش ومنها كلمات وطئت
باقدامها الظاهرة التيجان والعروش وهتفت من أعماقها ، لمن الملك اليوم - لله
الواحد القهار ••

منها كلمات عاشت حرة تآبى على نفسها عبادة الأصنام ، ومنها كلمات
رفعت عصاها لتحطم الأصنام وهي تنادى بين الناس ، وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا .

منها كلمات كانت تتمنى لو رأت سدا بأسوان يوفر الماء والرزق للناس
ومنها كلمات راحت تجمع السد حجرا حجرا .. كلمات قامت تبني السد بيد
وتحمل السلاح بيد لتحمل الماء والرزق للناس .

نعم ان الميثاق كلمات وكلمات وكلمات .. والآن اليس حقا أيها الاخوة
ان الميثاق أكبر من ان يلم به كتاب لو أن تستوفى حقه دراسات ودراسات ؟
الميثاق أيها الاخوة كتاب كبير عمره دهر ، صفحاته تاريخ أهم وشعوب،
وكلماته أجيال مضت وأجيال في الطريق ، كتاب استوحى فكرته نادر
وسطرته يد بطل ..

كتاب عاش له بالأسى جمال النادر واليوم يعيش من أجله
عبد الناصر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

محمد توفيق عويضة

سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

٢٥ مايو ١٩٦٣
القاهرة في ٢ محرم ١٣٨٣

مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق -

السيد حسين الشافعي
نائب رئيس الجمهورية
وعضو مجلس الرابطة

في وسط الأحداث التي تتعاقب بلا توقف يسعدني أن أجيء إليكم
هذه المرة ، ملبياً دعوتكم الكريمة ، إلى افتتاح الموسم الثقافي لجامعة الأزهر .

وانى إذ أشكر لكم هذه الدعوة ، اعتر في نفس الوقت بهذا التكريم
للثورة ، في أحد رجالها الذين آمنوا بربهم ، وبوطنهم ، وبقائدهم ، في معارك
الثورة المتواصلة ، من أجل بناء مجتمع أفضل .

وأرى في هذه الفرصة مجالا لتجاوب فيه مع الأحداث ، ونطل من
رحاب الأزهر الشريف على مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق .

وما من مرة أتحدث فيها من الأزهر - وللازهر في قلب كل مسلم
رصيد من التكريم والاحترام - إلا وأحسست أن كل كلمة تقال هنا ، تختلط
أصداءها بأحاديث من سبقونا من أئمة الفكر الاسلامي ، الذي استمر يهدي إلى
الرشد قرونا طويلا ، وسيظل مستمرا بإذن الله إلى ما شاء الله .

إلى هذا أشار الميثاق في قوله :

« في إطار من التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى من رسالة سيدنا محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن
الحضارة والانسانية .. واتخذ هذا الشعب من أزهره الشريف حصنا للمقاومة
ضد الاستعمار ، وضد الرجعية التي حاولت أن تستر جرائمها باسم
الدين » .

المثل الناجح

ما من شك في أن هناك من يسأل : هل يمكن للإسلام أن يعطى دليل العمل التطبيقي ، بعد هذا الزمن الطويل ، الذي توقف فيه الاجتهاد ، ولم تتحرك مبادئ الإسلام ، لتعطى الحلول العملية لما تتعرض له التجربة الإنسانية ، في تطورها المادي الصناعي المضطرب ؟

هذا السؤال كثيرا ما يؤدي بالناس الى افتقار الإجابة العملية المقنعة .. والإسلام يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم » فيجد السائل نفسه باحثا عن المثل الناجح ، أيا كان مصدره ، وأيا كان اتجاهه ، يتلمس عنده الجواب ، ولديه الدليل .. دليل العمل .. ولكن كلما تعمق في صور النجاح والمثل الحديثة من التطور ، وجدها جميعا لا تشفى له غليلا ، ولا تجيب على مايعتمل في نفسه من معان ومثل ، لها جذور عميقة في نفسه ، فيصبح حائرا بين المثل الناجح الذي وجده ، وبين فطرته التي فطره الله عليها .

الإسلام - أيها الأخوة - لم ينتشر بحد السيف كما يتصوره المتصورون ، ولكن الإسلام انتشر بالقنوة والأسوة الحسنة وبالمثل الناجح ، ولو كان الإسلام عجز عن تقديم المثل الناجح فقد كان على الناس أن تتطلع الى الأمثلة الناجحة من أية جهة ، وهذا غير الواقع ولكن هل لنا أن ننساق في هذا المجال بلا أفق ولا حدود ونحن نؤمن في نفس الوقت برباط روحى وثيق يشدنا الى العالم الإسلامى كما يقرر ميثاق العمل الوطنى ؟ هذا هو السؤال .. ونحن في هذه الحيرة والتساؤل نجد في أيدينا ميثاقا هو دليل العمل الوطنى الذى تتضح فيه تجربتنا الثورية خلال السنوات العشر الماضية وما يقتضيه العمل لمستقبل هذه الأمة ، وهى متجهة نحو أهدافها ملتزمة بمبادئها التى تعتبر امتدادا لمبادئ الثورة ، والمثل الناجحة التى قدمتها التجربة الرائدة فى المجال الإنسانى .

وإذا نحن اتجهنا فى هذا المجال الى مجال السياسة الخارجية نجد أننا نسير وفقا لمبدأ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز وليس من شك فى أن هذا المبدأ يؤكد يوما بعد يوم للقاصى والدانى فى كل مكان أنه فى سيره الناجح فى هذه التجربة الرائدة إنما يستمد أصوله من واقع الصورة التى يجب أن نعيش فيها ونعمل بها .. كما تؤكد الأحداث من حولنا فى أقصى الغرب وفى أقصى الشرق .. أن هذه التجربة تثبت نجاحها حيناً بعد حين ، هذا المبدأ .. مبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابى ، الذى يتفاعل مع الأحداث فى كل مكان ويثبت قوته فى كل حين وفى كل وقت يؤكد بالقوة الفعالة قوله سبحانه

وتعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ، فهذه القوة هي التي تجعل هذا المبدأ قائما قويا واقفا على قدميه معتزا كل الاعتزاز . هذه هي الصورة العملية للمثل الناجح والأسوة الحسنة والقذوة الحقيقية .. لا أقول ذلك في مجال العاطفة ، ولكن أقول ذلك في مجال التفاخر ومن مجال الواقع الحي الذي نعيش فيه .. وإذا نحن نظرنا الى المحيط الذي نعيش فيه في منطقتنا نجد أنه قامت هنا في مصر ثورة في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، ولقد كانت هذه الثورة أصيلة في كل أمرها ، وأصيلة في قيامها ، أصيلة في منطقتها ، أصيلة في مبدئها ، ولقد أعلنت الثورة حينما قامت مبادئ ستة هي :

- المبدأ الأول : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة .
- المبدأ الثاني : القضاء على الاقطاع .
- المبدأ الثالث : القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .
- المبدأ الرابع : اقامة العدالة الاجتماعية .
- المبدأ الخامس : قيام جيش قوى وطني .
- المبدأ السادس : اقامة حياة ديموقراطية سليمة .

ونظرة فاحصة الى هذه المبادئ تؤكد أنها أصيلة ، وهذه هي الاصلالة التي أردت أن أتحدث اليكم عنها . فهي أصالة انفردت بها الثورة وتميزت عن غيرها من الثورات ، فقد قامت من حولنا بعد ذلك ثورات منها الذي اختط لنفسه سياسة لا ترتبط بمبدأ ولا ترتبط بأساس ، ولذلك سرعان ما انتكست ولم تسر كما سارت ثورتكم هذه ، ذلك لان ثورتكم كانت أصيلة ولأنها كانت نابعة من ارادة هذا الشعب القوى المعلم . هذه الارادة هي التي تنير لنا الطريق دائما ثم هي في نفس الوقت قد أثبتت ان الاستعمار انما يشكل العقبة الكئود : العقبة الاولى في سبيل التحرر ، فكيف يمكن لامة أن تبنى نفسها وفيها جيش لمحتل ؟ أمر بعيد الوقوع ولذلك كان الاستعمار عقبة أولى في المجال الخارجى ، أما في مجال بناء المجتمع فهناك اوضاع أخرى امام قيام هذا المجتمع ، ففي ربوع البلاد يقوم اقطاع يتحكم . يتحكم في لقمة العيش .. ويتحكم في مصير الناس . ولا يمكن للذى يعيش في ظل الاقطاع أن يقول لا ، حين يريد أن يقول لا ، ولا أن يقول نعم ، حين يريد أن يقول نعم . هذه هي الصورة التي رأينا عليها الاقطاع .. ولذلك كان القضاء على الاستعمار تحريرا لارادة الفرد .. وتحريرا لارادة الامة .. وكذلك سيطرة رأس المال ، لقد كانت في الماضي صورا يندى لها الجبين . لقد كانت الحكومات تتعاقب والمال هو المتحكم في قيامها وفي زوالها ، يقيمها رأس المال ، ويريلها رأس المال .. هذه الصورة التي كانت فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي الصورة التي كانت تمثل مجتمعا يعيش فيما بينه وبين نفسه .. ويشعر أن هناك عقبات في سبيل البناء الحقيقي .

يأتى بعد هذه العقبات قيام العدالة الاجتماعية ، ثم قيام الجيش الوطنى القوى الذى يحمى هذه المبادئ ، فلا يمكن أبدا لآى عقيدة مهما سمت بفكرتها أن تعيش الا والقوة الى جانبها تحميها ، كما أن القوة لا يمكن أبدا أن تعيش بغير عقيدة . . ان هذه القوة لا يمكن أن تسير ولا يمكن أن تتقدم الا اذا كانت العقيدة تدفعها والعقيدة تحركها ، وفى هذا المجال نجد الأمثلة الناجحة فى الثورات من حولنا تحاول أن تتمثل ، وتحاول أن تقتدى بالمثل الناجح . وهناك ثورات أخرى حادت عن الطريق وانحرفت بشعبها وبأمتها فعطلت بذلك سير التاريخ الى حين ، ولكنها لم تغير حتمية هذا التاريخ ، تلك الحتمية التى سوف تصل - بما لاشك فيه ولا ريب - الى أهدافها فى يوم من الايام ، وهذا اليوم قريب ان شاء الله .

اننا نرى اليوم ذعرا فى السعودية . وذعرا فى الاردن . . واننا لنتساءل لماذا هذا الذعر فى كل من السعودية والاردن ؟! انهم يشعرون هناك انهم يسيرون ضد التيار . . ضد تيار التاريخ . . انهم يشعرون انهم منفصلون عن شعوبهم ، بينما أصبحت الشعوب اليوم على صلة متكاملة وخصوصا فى هذا المحيط العربى .

كل انسان فى المحيط العربى انما يتفاعل مع الأحداث التى يعيش فيها فينفل بها ويتفاعل معها ، ويؤثر فيها ويؤثر فيه .

هؤلاء الذين يعيشون فى السعودية حينما يستنجدون بالأجنبى من أجل تمكينهم فى أرضهم انما يشعرون انهم فى فراغ ، وأن الشعب أصبح لهم بالمرصاد . . هذه الصورة انما تعبر عن واقع موغل فى الجهل وموغل فى البعد عن الواقع ، هذا الملك الذى يعيش فى السعودية ، وهذا الذى يعيش فى الاردن لا يشعر بحاجة أهله ولا بحاجة الناس فى بلده ، ولكنه يعمل كل جهده لأن يعيش هو ، وأن يحافظ على بقائه هو ، ولذلك يقول الحكام فى السعودية والاردن : ان القاهرة حينما تتكلم فهى التى توغز الى هؤلاء . . اننا لانوعز الى أى من هؤلاء اطلاقا ، ولكنه المثل الناجح مرة أخرى يرشد ويجمع القلوب بلا عمل ولا تدبير ، ولذلك فاني أقول خلاصة من كل ما تقدم : **ان المثل الناجح هو الأساس فى انتشار أية دعوة .**

واذا كنا نحن فى الميثاق العظيم الذى أعلن فى ٢١ من مايو من السنة الماضية دليلا على العمل الوطنى قد ضمننا هذا الميثاق عشرة أبواب ، فانمبا أردنا أن نشير بكل وضوح الى المراحل التى عشناها مرحلة بعد مرحلة ، فها أنتم ترون فى بابه الأول نظرة عامة تبين لنا عبرة الماضى ، وأما بابه الثانى ففى ضرورة الثورة ، وهذا يبين واقعية العمل وعدم التمسح بالشكل الذى لا يودى الى جذور النضال المصرى بما يوضح الاصاله وعمق الكفاح ، ثم يبين درس

النكسة دروسا نستفيد بها فى كفاحنا المقبل ، ثم يبين الديمقراطية بعد ان اطاحت بكل العقبات التى تقف فى سبيلها ، ثم الاشتراكية كأساس يوحد بين عواطف الناس ، فليس هناك كبير ولا صغير ولا غنى ولا فقير . . كل يشعر بالعدالة والمساواة ، وبحقه فى الحياة فى أمته ، هذه هى الضمانات الحقيقية لتجعل كل فرد فى هذه الأمة يشعر بوجوده وكيانه ، ويشعر بتفاعله مع هذا المجتمع ليحقق مبدأ الكفاية والعدل . مبدأ الكفاية بزيادة الانتاج فى كل مرفق من المرافق ، ثم يتحدث بعد ذلك عن التطبيق الاشتراكى ثم الوحدة العربية . . وأخيرا يتكلم عن السياسة الخارجية .

والمبدأ الأول فى سياستنا الخارجية: اننا نحارب الاستعمار ، وهو أحد مبادئ الثورة الستة ، لأنه العقبة الكثيرة التى تقف فى سبيل البناء . . ثم يقرر الميثاق اننا نؤمن بوحدة عربية ثم يبين الميثاق اننا نعمل من أجل جامعة افريقية ، ثم من أجل تضامن اسيوى افريقى ، ثم تجمع من أجل السلام ، ثم نؤمن بريابط روى وثيق يشدنا الى العالم الاسلامى ، ثم نؤمن بميثاق الأمم المتحدة ، وأخيرا التعاون العالمى من أجل الرخاء .

هذا التلخيص انما أردت أن أبين به اننا اذا اردنا أن نتعلم الميثاق فيجب أن نبسط للفكر العادى فى كل مكان ، حتى يمكن لكل واحد منا أن يكون داعية فى مجالسه . . فاننا حينما ننظر نظرة شاملة الى الاسلام نجد ان الاسلام قوة ومثانة . . « ان هذا الدين متين فاوغل فيه برفق ، ان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى » . .

وكذلك الميثاق . . لا يمكن أن نتعرف على كل ما فيه فى يوم وليلة ونحن على باب الدخول فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، ولكن المطلوب منا فى هذه المرحلة أن نتذكر ونحن ندمو الى الاتحاد الاشتراكى العربى ، أن الدعوة الى الاسلام فى أول الأمر لم تكن تتطلب من الناس أن يفقهوا كل ما فى القرآن بما فيه من اعجاز وبما فيه من عمق ، لا يمكن أن يصل اليه الا ذوو العلم وذوو الكفاية والمتفردون لهذا الأمر . بل أكثر من هذا أقول : انه لم يكن المسلم يطالب فى ذلك الوقت الا بأن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

هذه هى المقومات الأولى التى كان يطالب بها المسلم حينما انضم الى صفوف الأحرار اعلانا لهذا الشعار الخالد واعلانا لانه أصبح متحررا من فائته ، وانه أصبح متحررا فى فكره ، متحررا فى عقيدته ، متحررا فى ماله ، وبذلك يمكن لهذا الفكر المتحرر أن يكون مستقبلا ومرسلا ، وأن يكون أثره ناصح البياض قويا .

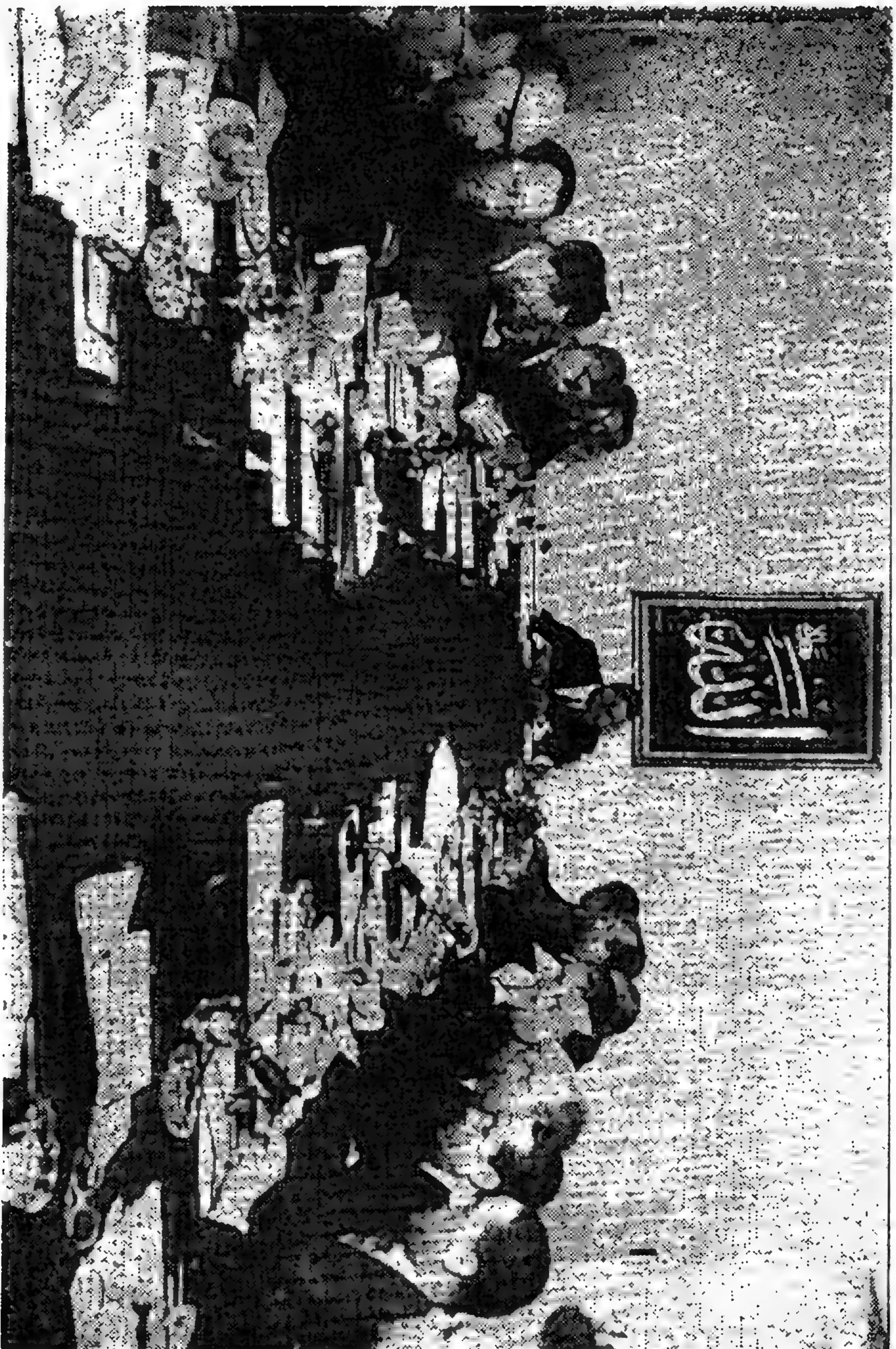
واليوم ونحن فى مجال التطبيق الاشتراكى العربى ، نرى أولئك الذين يتقدمون لهذا الاتحاد يسировون وفق مبدأ يربطهم بميثاق العمل الوطنى ، الذى

يعبر عنه بالفكر الذى نسير على هداه ، والعمل الذى نقوم بتنفيذه ، والهدف الذى نتجه اليه . ومجموعة المبادئ التى تربطنا فى تصرفاتنا ، التى تمكننا فى النهاية من اقامة الاشتراكية العربية السليمة ، التى نعتز بها كمثل ناجح ، سيكون فى القريب العاجل المنار الذى يشع ، والقوة الفعالة التى ينجذب اليها العالم العربى فى كل اقطاره ، وليس من شك فى أن الرجعية فى كل مكان تحسب حسابا كبيرا لهذا الاتحاد الاشتراكي ، الذى أصبح تنفيذا حيا لهذه المبادئ التى اعتنقناها فى الميثاق ، والتى يمكن أن تجعل من بلادنا القاعدة الوطيدة التى يسعى اليها كل لاجئ ، والتى يسعى اليها كذلك ، الاحرار فى كل الوطن العربى . ويوم يشعر كل عربى أنه فى بلده وأنه فى وطنه الذى جزاه الاستعمار ، وأن هذا البلد أو هذا الوطن قطعة من العالم العربى ممثلة فى اتحاد اشتراكي عربى ، يؤمن بالهدف ، ويؤمن بالمبدأ ، ويؤمن بالفكرة . . يومها تتحقق الصورة التى نشعر بأن المستقبل لن يكون الا لها ، وسوف لا يكون للرجعية فى هذه الحالة مجال تعمل فيه ، ولا اقدام تقف عليها ولن يفيدها فى ذلك أن تستنجد بالغرب دون الشرق .

واننا فى هذا المكان وفى رحاب الأزهر وفى هذه الأيام التى نستقبل بها عام ١٩٦٣ والتى تعيش فيها الأمة العربية مع أحداث عظام يتفاعل فيها كل قطر من اقطارها ، وكل فرد من أفرادها . نرى أنه حينما قامت معركة اليمن كيف تفاعلت معها كل الاقطار التى تحب الحرية ، وكيف تفاعلت معها أيضا هذه الرجعية التى لا تحب الحرية ، والتى لا تحب أن تقوم ثورة متحررة تعرف طريقها .

ان الحرية المتطلعة لا تقف عند حد . . واليوم ونحن نكون الاتحاد الاشتراكي العربى يتبادر الى خاطر سؤال هو : هل لهذا التنظيم الشعبى السياسى علاقة بالاسلام ؟

وجوابى على هذا السؤال : ان الاسلام قد وضع احكم تنظيم سياسى بناه على قواعد تفردت بالاصالة والبساطة والاستمرار . . اما الاصالة فان كل احكام الاسلام فى ذلك كانت جديدة نابعة من السماء . وهناك كثير من الناس يستهويهم الجديد ويخطف ابصارهم البريق فيندفعون اليه بكل حواسهم وهم لا يشعرون أنهم يسرون فى الطريق المسدود ، لأن الصورة قد بهرتهم فلم يأخذوا بالأصل فيما اعتزموا القيام به من أعمال . . وما نحن فى الجمهورية العربية المتحدة نرجع بالامور الى اصولها فنعتز باننا جزء من العالم العربى ، وباننا عرب ، وباننا نؤمن برياط روحى وثيق يشدنا الى العالم الاسلامى كما نص الميثاق . . وكان فرضا علينا ونحن نضع اللبنيات الاولى للاتحاد الاشتراكي العربى أن نعود الى الاصل ولا نلتفت الى الصورة ونحن نقيم هذا البناء على هدى من العروبة والاسلام .



الرئيس عبد الناصر يجتمع باللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي

أما البساطة فى البناء فقد أوضحتها الاسلام فى مجموعة من القواعد التى تؤدى دائما الى الترابط فى العلاقات وفى أسلوب الحياة وفى التصرف الخلقى الانسانى .. اننا نرى المسلم الذى يصلى بأسلوب بسيط يربطه بربه ويصله بخالقه ، يجعل من هذه الصلاة ببساطتها فى الأداء مجالا للامتناع عن كل شر ، والعمل على مرضاة ربه فى كل عمل .. هذه الصورة من البساطة انما تعبر عن مفهوم الاسلام الحقيقى حينما يقول « اليوم يتأس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون » أسلوب منفرد بسيط فى أدائه لا يحتاج الى أجهزة ولا يحتاج الى رقابة ولا يحتاج الى تحكم ، ولكنه الضمير الحى الذى يتكون من هذه المبادئ البسيطة .

وأما الذاتية وهو الأمر الثالث بعد الأصالة والبساطة فليس كالاسلام أسلوب فى أعداد الفرد الذى يشعر بمسئوليته .. مسئوليته عن الرسالة ، فليست الرسالة من مسئوليات محمد - صلى الله عليه وسلم - وحده ، ولكنها مسئولية مستمرة يحملها كل من حمل الرسالة ، وهذا يضيف الى هذا المبدأ ، مبدأ الاستمرار . ولو أردنا أن نترجم قواعد التنظيم فى القرآن ترجمة أصيلة ونضمها الى واقع التنظيم السياسى فى الاسلام ، فاننا نجد لها مجسمة فى سورة الحجرات .. لقد حوت هذه السورة الكريمة سلسلة من القواعد الاساسية للتنظيم ، ومجموعة من الأوامر والتصرفات التى تحكم علاقات القيادة بالقاعدة وتقدم للمثل الذى يعتبر اصلح مقياس وأقوى أساس لبناء التنظيم السياسى الأفضل ، والخطاب فى هذه السورة موجه للمؤمنين فهم وحدهم الذين يستطيعون البناء .. بناء الأمة القوية المتحدة « يا أيها الذين آمنوا لا تقسموا بين يدي الله ورسوله » أى لا تتقدموا بقول أو عمل بغير إذن من الله ورسوله اجلالا للخالق واحتراما للقائد « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وانتم لا تشعرون ، ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ، ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ، ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم والله غفور رحيم » تحديد صريح واضح لعلاقة الأفراد بالقائد لا يمكن تأويله بأى نوع من التمييز الطبقي ، فقد وصف الله القائد هنا بأنه رءوف رحيم على خلق عظيم ، ولكنها مقتضيات التنظيم التى تشكل قيام البناء على أساس سليم « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين ، واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه فى قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون » « انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم » « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم »

« يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » •

اننى أردت أن أسترسل فى سرد هذه الآيات لكى نتبين من الصورة التى تعطىها لنا أنه فى مجال التنظيم السياسى انما يريد الله - عزوجل - أن يجعل من المؤمنين فى علاقاتهم بعضهم لبعض مقتدين بالرسول الكريم القائد العظيم صلوات الله وسلامه عليه ، هذه الصورة التى تدل على هذه العلاقات وما لها من أهمية قد تستطيع أن تحفظ فى يوم من الأيام وقد تعطينا أفضل الأفكار ، ثم ينقصنا المؤمنون الذين يؤمنون بهذه الأفكار ، وبذلك لا نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة ، ثم نجد الأفكار ونجد المؤمنين ، ثم نتبين أنه تنقصهم مجموعة الروابط والعلاقات التى تجعل منهم قوة جماهيرية متحركة فى المجال العملى فى التطبيق

ان وجود هذه الروابط هو الذى يجعل المجتمع كله كتلة مترابطة يمكنها أن تنتهى الى الهدف وتصل الى الغرض بكل قوة وكل تناسق • وانى لأذكر هذا الحديث الذى يبين أن المؤمنين فى توادهم وتراحهم وتعاطفهم كالجسد الواحد ، فان هذا الجسد حينما يتحرك كتلة واحدة ، وبقوة واحدة نحو فكرة واحدة وهدف واحد ثم تحده فى تصرفاته مبادئ واحدة فلا يبدلها المجتمع من أن ينجز المعجزات ويؤدى العمل المطلوب منه ، ولكن لو كانت مجموعة العلاقات التى تربطهم ببعض ضعيفة ركيكة فلا يمكن لهذا المجتمع أن تقوم له قائمة ، ولذلك فان الله - عز وجل - حينما ينبه فى هذه السورة الى مجموعة العلاقات الخلقية التى تربط بين القائد وبين الأفراد والجماعات وتلك الاخلاقيات التى يجب أن تربطها فى مجال العمل انما تعد ذلك الأسلوب الذى يجعل الترابط حقيقة واقعة •

ان الاستعمار لم يتمكن من المسلمين على الإطلاق الا حينما كانت هذه العلاقات بين الأفراد والجماعات وبين المسلمين فى كل بلاد الارض مفككة ، والا حينما تغاضوا وتناسوا وتساهلوا واستسلموا فى كل هذه المعانى البسيطة التى تربط بين المسلم والمسلم فى فكره وعقيدته ، فى خلقه وتصرفه ، ان هذه الاخلاقيات لم تأت فى سورة أخرى كسورة النور مثلا ولكنها جاءت هنا فى مجال التنظيم السياسى لكى تجعل من الأمة الاسلامية قوة متماسكة مترابطة تربطهم الاخلاقيات التى هى أساس التنظيم السياسى ، حتى لا يكون هناك تجسس ولا ظن بالاثم ولا سخرية فرد من فرد ، كل هذه المعانى هى التى تفسد العلاقات بين الناس ، واذا فسدت العلاقات بين الناس ، بين أى مجموعة من الناس لابد لهذه المجموعة أن تتفكك ويتمكن منها العدو وكل من يريد أن يتحكم فيها •• واذا أردنا أن نستعيد مرة أخرى هذا البناء السياسى على أساس من القوة الحقيقية ، فعلينا فى هذه المرحلة التى نجتازها فى بناء الاتحاد الاشتراكى العربى ان نضع نصب أعيننا بكل قوة وكل اصرار تركيز هذه المعانى الخلقية

قبل كل شيء حتى يقوم هذا البناء متعاوناً متراصاً متفتحاً يستشعر بالمسئولية العامة في علاقته بين نفسه وبين أفرادِهِ ، ثم بعد ذلك بين هؤلاء الذين يتصورون أنهم مؤمنون وهم بعيدون عن الايمان « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم »

أما مواصفات المؤمنين فهم أولئك الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون . . تعريف واضح . . ايمان بالله ، وايمان بالفكرة ، ايمان بالرسول ، ايمان بالقائد ، ثم لم يرتابوا أى لم يترددوا أو يتشككوا لأنهم بلغوا درجة اليقين ، فأبوا بكر الصديق - رضى الله عنه - كذب عندما تحدثوا معه عن المعراج ولكنه عاد فقال انه الحق ، وانه الصديق عندما قالوا له ان ذلك قد حدث لرسول الله وانه هو الذى حدث به ، وذلك دليل على درجة ماوصل اليه أبو بكر من الايمان واليقين، فقد كان عليه وهو يحكم عقله فى المنظور الذى أمامه وبطبائع الأمور ان يكنى ولكن ليقينه بالقيادة وثقته بها قال انه حق مادام الرسول قد قاله وتحدث به . . غير أن الايمان وحده لا يكفى الآن الاسلام لايعترف بالايمان المجرد من العمل، فأسلوب العمل بالنسبة للمؤمن يتمثل فى قوله سبحانه « . . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله » .

هذه هو المحك الطبيعى لمعرفة مدى الايمان اننا لانقوم اليوم بتشكيل الاتحاد الاشتراكى ولنبدأ مباشرة بالتعرف على المؤمنين به ، انما يكفينا أن الناس تتقدم لهذا الاتحاد ، ثم نترك السنين بعد ذلك هى التى تجعل المرء يعرف فى نفسه الايمان وأن يلمسه بالمحك الفعلى فى مجال العمل . . وليس من شك فى أنه فى هذه المرحلة التى مررنا بها فى عشر السنوات ظهر أناس كثيرون على درجة كبيرة من الايمان بوطنهم ، والايمان بالمبادئ ، والايمان بالمثل وكانت صورهم واضحة لايمكن أن تغيب عن بالنا ، حدث ذلك فى معركة ١٩٥٦ وكان فى مراحل التطور التى كسبناها من سنة ١٩٥٢ حتى الآن ، غير أن الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يقوم على اكتاف كل من يؤمن بالميثاق كفكرة ثم كترابط مجموع الناس المؤمنين تبين لنا الأسلوب الواضح فى العمل ودليله . لقد فصلتنا عن الحضارة التى نادى بها الاسلام والمبادئ التى وضعتها ، مسافات طويلة من الزمن ، ورغم هذا فقد كانت هناك ومضات براقية تمر فى التاريخ ولا زلنا نهتدى بقبسها حتى الآن . . كما حدث فى أيام عمر بن عبد العزيز . .

نخرج من هذا كله أنه لابد من أن يساند العقيدة العمل ، كما ان العمل لايمكن أن يكتب له نجاح بدون عقيدة .

أيها الأخوة :

مرة أخرى أشكر إدارة الأزهر والقائمين بالعمل الذين تفضلوا وأقاموا هذا البرنامج الثقافي على دعوتهم لي لهذا الافتتاح ، كما أشكر جميع الذين حضروا ، وأرجو أن نوفق جميعا في أداء هذه الرسالة على هدى من الله وسنة رسوله لنتمكن جميعا متكاتفين متعاونين من أن نعل راية الحق وأن نؤمن بالاشتراكية المؤمنة طريقا الى العمل لكي نرتفع بهذا الميثاق كممثل للفكر الذي أمكن أن نحصل عليه في مجال التجربة خلال عشر السنوات الماضية ، ودليلا على العمل في عشر السنوات القادمة لاقامة هذا الصرح العالي من الفكر المتحرر لبناء الفرد المتحرر من أجل مجتمع أفضل .

« والسلام عليكم ورحمة الله »

نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد : ممارسة الحرية

محمد حسنين هيكل

التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال هو : الحرية
أو بمعنى أدق هو : ممارسة الحرية .

والتجربة الضخمة التى نعيش فيها الآن ، ترتعن نتائجها - محليا وعربيا -
بمدى النجاح الذى نستطيع احرازه فى ممارسة الحرية .

وبغير فرصة كاملة ، وحقيقية للحرية ، فان تجربتنا تقف فى منتصف
الطريق ، ولا تقوى على بلوغ غايتها .

بغير هذه الفرصة الكاملة والحقيقية للحرية ، يتحول الميثاق فى أيدينا
من خطة عمل ثورى واضحة وحاسمة ، ليصبح - على أحسن الفروض - نصا
أدبيا وفنيا رائعا ، يستحق غلافا فاخرا مذهبا ، ومكانا عاليا على رف
مكتبة .

وتتحول أفكار الميثاق ومبادئه الى أحلام حلوة يرسمها عقلنا الباطن ونحن
نيام بالليل، ويقصر وعينا عن ادراكها فى يقظة النهار .

وتتحول عبارات الميثاق وشعاراته الى ألحان خافتة ، تنسلى بها صفيها
وسط الفراغ والسكون ، وتعجز عن أن تكون نشيدا نرده على وقع خطوات
الحياة ذاتها .

لكن الفرصة الكاملة ، والحقيقية للحرية ، هى وحدها التى تجعل الميثاق
خطة ، ويقظة « ونشيدا للحياة » .

ان المرحلة القادمة من النضال هذه المرحلة التى يتطلع اليها الميثاق ، هى
تطور هام وحيوى لرحلة سبقت .

لقد كان يمكن أن نصف المرحلة الثورية التى بدأت يوم ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٢ بأنها كانت مرحلة الثورة للشعب .

وبعد الميثاق فان وصفا جديدا يمكن أن يلحق بالوصف السابق
ويعبر عن المرحلة القادمة بأنها مرحلة : الثورة بالشعب .

وفي الواقع أن الوصف الثاني ، استطراد تاريخي للوصف الأول ، وتنتميه أصيلة له .

أي أن الوصف الثاني لا يسقط الوصف الأول ، وإنما يستبقيه بجانبه .
ثورة للشعب . .
وثورة بالشعب .

في فترة الثورة للشعب ، كان الجزء الأكبر من المسئولية واقعا على الطلائع الثورية التي تصدت للتغيير الحاسم منذ ليلة ٢٣ يوليو وبعد هذه الليلة .

وفي تلك الفترة كانت هذه الطلائع تتعرض للخطوط العريضة في النضال الوطني ، وهي خطوط رسمتها آلام الشعب وآماله خلال معاناته الطويلة للقهر والاستغلال .

وكانت هذه الطلائع تستطيع أن تتصرف باسم الشعب ومصالحه ، واثقة من تعبيرها عن ارادته ، حتى دون رجوع اليه .

ومن ناحية أخرى فلقد كان الرجوع الى الشعب بالطريقة التقليدية شبه مستحيل لأن عوامل القهر والاستغلال كانت قادرة في تلك الظروف على تحويل ارادته .

في ذلك كله ، كانت الطلائع تتقدم وكان الشعب بمجموعه يتبعها .
لقد كانت هذه الطلائع تسير في الخطوط العريضة التي رسمتها من قبل آلام الشعب وآماله ، وكان تعبيرها عن ضميره لا يحتاج الى سؤال .

ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد كانت هناك قيود على ارادة الشعب بقي منها بعد هذه الخطوات كلها قيد الاستغلال الطبقي .

ولقد كان الحل الحاسم للقضاء على هذا الاستغلال الطبقي ، هو في رأيي ختام مرحلة الثورة للشعب .

كان ذلك في يوليو سنة ١٩٦١ ، وبقرارات يوليو المجيدة التي أنهت سيطرة الطبقة الواحدة التي كانت تحتكر ثروة الوطن - أر معظمها - وتحكم عن ذلك الطريق أو على الأقل تنحكم .

ان الطليعة الثورية ، أقامت هذه المرة أيضا على اصدار قوانين يوليو المجيدة دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله ، هل هو يريد احتكار الطبقة الواحدة لثروتها ، وتحكمها بالتالي في مقدراته ، أم هو يريد مجتمعا يرتكز على الكفاية والعدل ؟

مرة أخرى لم تكن الطليعة فى حاجة الى استفتاء الشعب .
كانت ارادته واضحة .

فى فترة الثورة للشعب خطمت الطليعة الثورية عرش الملك وأسقطت حكم أسرته ، دون أن تستفتى الشعب مقدما وتسأله هل يريد ؟
لم تكن فى حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

فى فترة الثورة للشعب كرسست الطليعة الثورية جهدها لتجعل حياة قوات الاحتلال فى قاعدة قناة السويس مستحيلة دون أن تستفتى الشعب مقدما وتسأله هل هو مستعد لتحمل التكاليف ؟
ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفى فترة الثورة للشعب قادت الطليعة الثورية عملية كشف مؤامرة الاستعمار لابقاء المنطقة العربية تحت نفوذه بفرض حلف بغداد عليها دون أن تستفتى الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمواجهة مطامع الدول الكبرى فى السيطرة على مقدراته .. بطريقة حاسمة مبراة عن المساومات ؟
ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفى فترة الثورة للشعب . أقدمت الطليعة الثورية على كسر احتكار السلاح الذى كان يستهدف ابقاء الحق العربى ذليلا تحت رحمة البطش الاستعمارى ، دون أن تستفتى الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمجابهة النتائج والاحتمالات .

ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفى فترة الثورة للشعب ، راحت الطليعة تستعد لبناء السد العالى تحقيقا ورمزا لاصرارها على مغالبة التخلف ، فلما أقيمت فى وجهها العراقيل دون بناء السد ، أعلنت تأميم قناة السويس ليكون دخلها فى خدمة البناء ، ولما ووجهت بانذار القتال المسلح رفضت الانذار ونادت بحمل السلاح وتقدمت الى خطوط النار ، كل ذلك دون أن تستفتى الشعب مقدما وتسأله : هل هو

على استعداد للحرب حتى النصر ومن أجل التقدم ، أم هو يرضى بالاستسلام
ويقبل التخلف ؟

ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

ولقد كانت الحرية فى مرحلة الثورة للشعب مطلباً .

والحرية فى مرحلة الثورة بالشعب أساساً .

لأنه بدون ممارسة الحرية فعلاً لا يستطيع الشعب أن يتحمل
مستوليته الكبرى .

ولست أقول مع القائلين أن الحرية تحتاج الى ضمانات ، على الأقل ليس
ذلك رأى .

ان الحرية حين تطلب ضمانات لنفسها فإنها فى حقيقة الأمر تقبل بوضع
قيود على حركتها .

فان الذى يعطى الضمان هو الذى يقرر حدوده .

ان ضمانات الحرية تطلب فى حالتين :

• اما فى مواجهة احتلال دخيل ، يريد منه الذين قبلوا بوجوده أن
يرسم له الاطار الذى يتحركون فيه دون أن يصطدموا به .

• واما فى مواجهة طبقية تسلم لها الغالبية أو تستسلم امامها وترضى
بامتيازاتها المحتركة وتريد تعرف حدودها فيما وراء هذه الامتيازات .

وليس ذلك حالنا الآن .

ان الحاكم فى وطننا الآن لا يملك اعطاء ضمانات للحرية لأنه ليس سلطة
دخيلة على الجماهير ، وليس طبقة تسود فوق جموعها .

ان هذه الخطوة الأخيرة والهامة ، من خطوات مرحلة الثورة للشعب ،
استكملت هدفين فى وقت واحد .

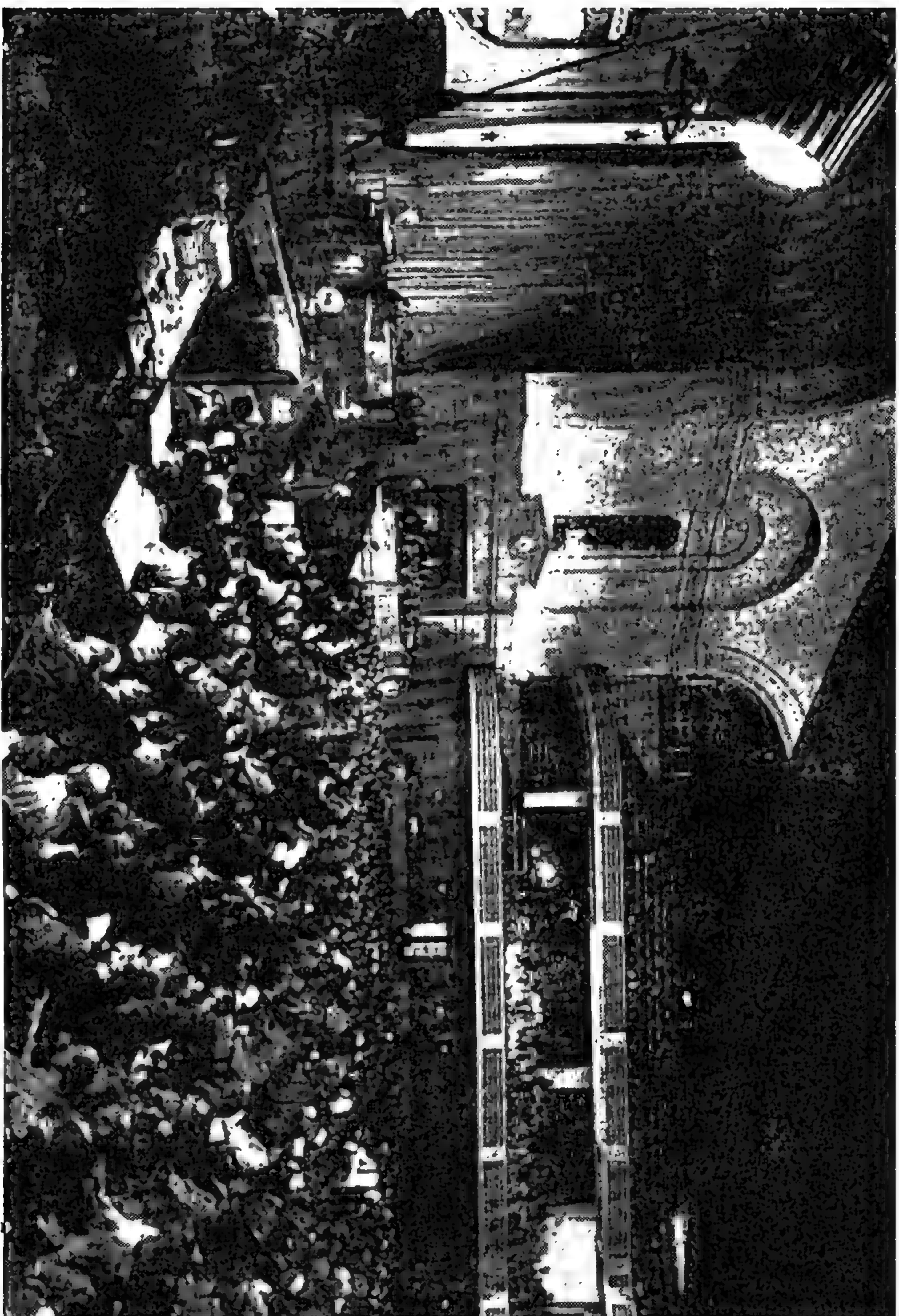
• أتمت الزحف على جميع الخطوط العريضة للنضال الوطنى .

• أزال جميع العقبات التى كانت تعترض طريق الارادة الشعبية وفى
مقدمتها أو فى نهايتها :

— استغلال الطبقة الواحدة .

ان هذه الخطوة فى يوليو سنة ١٩٦١ فتحت الباب للمرحلة الجديدة من
الثورة :

ثورة بالشعب



في المؤتمر الوطني للتقوى الشعبية الرئيس عبد الناصر يعلن ميثاق الوحدة الى ممثلي الشعب

ان النضال الوطنى فى هذه المرحلة يواجه آفاقا جديدة •

آفاقا لم يكن قد استكشفها بعد •

كانت الخطوات السابقة من النضال تشغله عن التفكير فى تفاصيلها •

لقد كانت آفاقا راودت أحلامه ، لكنها كانت صورة تلوح عن بعد ولا تظهر فيها الخطوط محددة قاطعة •

ومن ناحية أخرى فان النضال الوطنى فى هذه المرحلة لا يستطيع ان يلقى العباء كله على الطليعة الثورية •

ان العمل الثورى فى هذه المرحلة يعتمد على كل فرد من أفراد الشعب •

ان العمل الثورى فى هذه المرحلة ميدان الحقول ، والمصانع والجمعيات التعاونية ، والجامعات ، والمستشفيات ومراكز البحث العلمى •

ان العمل الثورى فى هذه المرة يتحرك من فكر كل انسان فرد ، ومن قلبه ، ومن ضميره •

وليس معنى ذلك أن هذه المرحلة لا تحتاج الى قيادة ثورية ، وانما معناه أن مسئولية القاعدة الجماهيرية ، ليست هى مجرد الاندفاع ، وراء القيادة وتأبيدها ، وانما لابد لهذا الاندفاع من أن يكون عملا خلاقا ومبدعا •

هكذا •

فى مرحلة الثورة للشعب ، كان الجزء الأكبر من المسئولية على الطليعة الثورية وكان الشعب وراءها •

وفى مرحلة الثورة بالشعب ، فان الجزء الأكبر من المسئولية على القاعدة الجماهيرية ولا تستطيع القيادة أن تقدم الا اذا كانت القاعدة قد تولت فتح الطريق بتحقيق أهداف العمل الوطنى فى كل مركز من مراكزه •

كانت اذن ثورة للشعب وهى الآن تستكمل تطورها التاريخى لتضيف الى هذه البداية ضمانا أكيدا للاستمرار بأن تصبح فى نفس الوقت ثورة بالشعب •

وهذا هو معنى الميثاق

بل هذا هو معنى صدوره فى هذا الوقت بالذات ، انه يربط البداية والاستمرار معا ويجعلهما : ثورة للشعب وبالشعب •

هل معنى ذلك أننى أقول ان الحرية لم تعد فى حاجة الى شىء يكفل لها تأثيرها العظيم فى حركة المجتمع ؟

أقول :

— لا ... ان الحرية فى حاجة الى شىء .. لكن هذا الشىء ليس هو « الضمان » •

ان الحرية فى حاجة الى « الممارسة » وليست فى حاجة الى « ضمان »
فممارسة الحرية وحدها هى ما نحتاجه الآن .

الممارسة هى الحل الوحيد لمشكلة الحرية ، وفى تصورى أن العقبات التى
تعترض طريقها ليست أخطارا تريد اغتيالها بقدر ما هى رواسب ما زالت باقية
على طريق الممارسة .

وللممارسة تستطيع وتقدر أن تنفض هذه الرواسب ... وتغسل آثارها
من هنا فإن التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال
وهو الحرية ، أو ممارسة الحرية ، يتركز الآن فى سؤال واحد :
— كيف يمكن أن تنفض « الرواسب » التى ما زالت باقية على طريق
ممارسة الحرية ؟

وأظن أن غيرى كثيرين ، كانوا مثلى خلال الشهور الأخيرة الماضية يتابعون
تجربة ممارسة الحرية خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ،
ثم بعدها طوال فترة انعقاد هذا المؤتمر وهى ما تزال مستمرة حتى الآن .
لقد كنت وراء التجربة يوما بيوم .. عيني عليها ، وأذنى معها ، وعقلي
يتابعها بقدر ما يعنى ويستوعب .

ولقد خرجت بنتائج عديدة ، لا أدري أيها فيه الصواب ، وأيها فيه
الخطأ ، لكنى أعرضها كما توصلت إليها تاركا الحكم لغيرى .

أولا

لقد خرجت ، بأن سلطة الحكم ليس فى يدها وحدها أن تزيل الرواسب
من طريق ممارسة الحرية ، بل أن سلطة الشعب هى التى تملك فى يدها
هذه القدرة .

ولقد يكون هنا أو هناك مسئول يضيق بالنقد ذرعا ، خصوصا بعد مرحلة
كانت فيها الثورة للشعب ، ومن ثم قد يتصور أى مسئول هنا أو هناك — من
تأثير مرحلة سابقة — أنه أدري من الشعب بإرادته .

لكن الشعب يستطيع تقويم هذا التصور الخاطيء ورده إلى مكانه الصحيح ،
خصوصا حينما تستقر الحقيقة الجديدة فى أمر السلطة فى ذهن كل منا .

هذه الحقيقة هى أن التناقض بين الشعب والسلطة قد زال بالطبيعة .

إن السلطة لم تعد سلطة احتلال ، ولم تعد سلطة طبقة ، وبالتالي فإنها لم
تعد تملك من سند إلا تمثيلها للشعب ذاته .

وما من جدال فى أن هذه الحقيقة الجديدة لا يمكن أن تستقر وترسخ بين يوم وليلة ، لكن ذلك سوف يحدث دون جدال كنتيجة محققة لزوال التناقض .

وزوال التناقض بين الشعب وبين السلطة لا ينهى الأخطاء بطبيعة الحال ، لكن تقويم الخطأ لا يحتاج الى صراع شعبى ضد السلطة ، تريد هى إخضاعه، ويسعى هو لاسقاطها ، كما هو الحال عندما كانت السلطة ممثلة لقوة احتلال أو لسيطرة طبقة .

ان التجربة سوف تؤكد لكل منهما زوال هذا التناقض .

وبالتجربة سوف يتأكد الشعب ان سلطة الدولة مستمدة منه ، كما ان السلطة بدورها سوف تتأكد أنه ليست لها من غير القوة التى يعطيها الشعب .

ثانيا

لقد خرجت بأن كثيرين بيننا فى حاجة الى أن يقرأوا الميثاق ، ويعيدوا قراءته .

ان فيه طريقا جديدا الى التقدم ، الطريق الثالث - كما قلت .

طريق يعتمد فى التقدم المادى على مدخـراتنا الوطنية ، ولا يسرق مدخرات غيرنا من الشعوب . . كما حدث فى التجربة الرأسمالية .

طريق يعتمد على الانسان الفردالحى ، ولا يضحى به - حتى فترة مؤقتة - ويحوّله الى ترس فى عجلة الانتاج . . . كما حدث فى التجربة الشيوعية .

وهو يعتبر أن العلم الحديث قادر على دفع التقدم بما يغنى عن الاستغلال ، استغلال المستعمرات ، أو استغلال الأجيال الحية والتضحية بها

ثم هو طريق يعتمد على الوحدة الوطنية داخل الوطن وفى مواجهة اخطار القوى الخارجية ، لكنها وحدة لا تجمد الصراع الطبقي ، وإنما تحوله من صدام دموى الى تفاعل سلمى ديمقراطى ، وهى من أجل ذلك تستبعد الطبقة المستغلة التى تتصادم مصالحها تصادما كاملا مع حقوق الجماهير .

وليست الوحدة الوطنية سيطرة طبقة

ثالثا

لقد خرجت بأنه لا بد لنا فى هذه المرحلة من إعادة التفكير فى أحكام كثيرة أصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكرى التى يبلورها الميثاق .

كان بيننا من يسمى أى داعية الى تغيير الأوضاع الاجتماعية شيوعيا .
وكان بيننا من يسمى أى مالك لقطعة أرض أو لمصنع أو لعقار .. اقطاعيا
ان هذه الأحكام المطلقة ، من مرحلة سبقت حدود الميثاق ، مسألة تحتاج
الى مراجعة !

ان بعض هذه الأحكام يطارد أفكارا لها قيمتها ، وبعضها الآخر يطارد
أفرادا لهم دورهم .

ونحن فى حاجة الى أفكار كثيرة .. وإلى ناس بغير عدد ..
ان قوى الشعب العاملة كلها تلتف من حول الفلاحين والعمال ، ولكن
الفلاحين والعمال ليسوا فوق غيرهم من قوى الشعب العاملة .
انهم ركيزة الوحدة الوطنية الجديدة ، ومن حولهم بقية القوى .
ليست ديكتاتورية البروليتاريا تجربتنا وانما ديمقراطية كل الشعب هى
التجربة ولا بد أن تكون الصورة واضحة .
وأى ضباب عليها يحجب الرؤيا .. والحرية لا تحب الظلام .. ولا الظلال !

رابعاً

أقد خرجت بأن الشعارات المحفوظة ، حتى تلك التى تجنى كلمة الحرية ،
ضمن الفاظها ، تستطيع فى بعض الأحيان أن تكون عائقا يعرقل ممارسة
الحرية .

إن مفهوم الحرية ليس مفهوما جامدا . ولا يمكن حبسه فى شعارات
محفوظة من تجارب سابقة .

لقد أحدث الإنسان ثورة اقتصادية حين اخترع النقود ، وسكها وسيلة
للتبادل المادى ، لكن التبادل الفكرى أمره يختلف ، وهو لا يستطيع أن ينتج
أثره الخلاق بواسطة شعارات مسكوكة فى قوالب كالنقود ، حتى ولو كانت
كلمة الحرية منقوشة على جانبها .

خامساً

لقد خرجت بأنه يتعين على كل من يريد أن يستمتع بحق ابداء رايه ، أن
يكلف نفسه عناء التفكير فيما يريد أن يقول .

كذلك فان الكلمة يجب أن تكون تعبيرا عن رأى قائلها ، وليست انسياقا
مع تيار غالب ، أو استجداء لرد فعل مستجيب .



ممثل الشعب في المؤتمر الوطني يتابعون باهتمام مناقشة مشاقهم

ان الكلمة ليست غاية في حد ذاتها وانما الكلمة تعبير عن فكرة...رداء لها أو وعاء ، ان الكذب ليس هو العدو الطبيعي الوحيد للحقيقة ، وانما السطحية أعدى للحقيقة منه !

سادسا

لقد خرجت بأنه ليس من حق أحد أن يقف من غيره موقف المعلم ، وانما كل انسان فينا لديه تجربة تستحق أن تروى ، ولا بد لنا أن نفسح له المجال ليرويها بطريقته وبأسلوبه وبحفظ حقه المقدس في الخطأ .
لقد اكتشفت في المؤتمر أن هناك نوعين من اليسار التقدمي .
يسار فكري ، ويسار طبيعي

اليسار الفكري يمثل الرغبة في التغيير ناتجة من التفكير وحده .
واليسار الطبيعي يمثل الرغبة في التغيير ناتجة من مواجهة الواقع ومشكلاته
ولقد تمنيت لو أن اليسار الفكري ، أصغى الى مايقوله اليسار الطبيعي ،
انه مشحون بطاقة ثورية خام . لم تدخلها الصناعة بعد ، وهي مورد غنى
لثروات هائلة من التجارب الانسانية .

سابعا

لقد خرجت بأن الأوهام لها سوق كبيرة مليئة بطلاب البيع والشراء .
ان عددا كبيرا من الذين تحدثوا - مثلا - عن الصحافة كانوا في حديثهم تحت وهم أن الصحافة تحكمها الرقابة .
وقلائل كانوا على استعداد لأن يصدقوا أن الصحف ، ومنذ زمان طويل لم يعد عليها رقيب .
بل ان هناك من يظنون أن ظهور رأى في صحيفة ، أو خبر ، هو وحى من الدولة ، أو تعبير عن اتجاه .
وليس ذلك صحيحا .

ولو كان صحيحا لخلت الصحف على الأقل من كلام كثير مشوش يملأ صفحاتها ، وأخبار من غير أساس تطل من بين الأعمدة .
وليس ذلك أمر الصحف فحسب ، بل هو أمر الاذاعة أيضا .
وليته كانت لدينا الأجهزة القادرة على التوجيه الدقيق .
ولقد كنت أقول في بعض الأحيان ، ان تأثيرنا على العالم العربي ، لا يحدث بسبب ماتقوله صحفنا واذاعاتنا ، وانما يحدث بالرغم مما تقوله
هذه الصحف والاذاعات .

من المبادئ الأساسية وحدها كل صدى يمس العالم العربى ويحركه معنا ، ومن عملنا تحقيقا لهذه المبادئ ، بصرف النظر عن أسلوبنا فى الدعوة اليها بعض الأحيان .

هذه كلها ، وغيرها رواسب . . ومنها العوائق . . وليست من أى قيود . ونعود الى السؤال الذى جرننا الى هذا الاستطراد كله :
- كيف يمكن أن ننفذ « الرواسب » التى مازالت باقية على طريق ممارسة الحرية ؟

واقول ببساطة :

- بممارسة الحرية ! . .

ان حركة الممارسة ذاتها تقدر أن تنفذ كل هذه الرواسب .
وتضيف الى شعار المرحلة السابقة من العمل الثورى - وهو : « ثورة للشعب » - تتمته الطبيعية وهى : « ثورة بالشعب »

محمد حسين فيصل

من وحي الميثاق الأمم والجماعات بين الأمل والعمل فضيلة الشيخ محمد محمد الطرقي

إن الميثاق الذي قدمه الرئيس الموفق جمال عبد الناصر ، إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة ، هو في ذاته حدث عظيم في تاريخ الأفكار والنظم الحكيمة والسياسات الإصلاحية الهادفة ، ذلك بأنه درس لما فاتت تستخلص منه العبرة ، وتخطيط لما هو آت ترجى معه الثمرة ، ووزن بين هذا وذاك لامكانياتنا التي نستطيع بها أن نخوض غمرات الحياة في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للمتخلفين ، أو الضعفاء ، أو المترددين .

إنه يرسم لنا الطريق إلى مستقبلنا على هدى التاريخ البعيد منا والقريب ، الذي مرت بنا حقبه ، وتقلبنا في أطواره المتتابعة بين مده وجزره ، وحلوه ومره ، وفي هدى واقعنا الذي نلمسه ونشده ونحيا فيه ، ويريد منا أن نسير إلى هذا المستقبل أقوياء مزودين بالآيمان بربنا ، والثقة بأنفسنا ، والاعتماد على سعيينا وأعمالنا وثمرات جهودنا ، لأعلى مجرد أقوالنا وآمالنا .

ولعل من حسن التوافق ، ومما ينبغي أن يطمئن إليه قلب المؤمن أن هذا الأسلوب ، في إصلاح الشعوب ، هو الأسلوب الذي يتمشى مع ما أرشدنا إليه القرآن الكريم في بيان أهداف التشريع الإسلامي ، إذ يقول :

« يريد الله ليبين لكم ، ويهديكم سنن الدين من قبلكم ، ويتوب عليكم ، والله عليم حكيم ، والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما » .

الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة النساء .

فالله تعالى يقرر في هاتين الآيتين أنه يريد أن يهدي عباده سنن التاريخ ويقرب لهم أحوال من كانوا قبلهم في الماضي القريب والبعيد ، ليعلموها ويستفيدوا منها ، ويريد أن يخط لهم مستقبلا جديدا يتوب عليهم فيه ويظهرهم مما كان عليه سلفهم في الجاهلية ، بينما يريد أهل الشهوات والأهواء أن يخرجوهم عن الصراط المستقيم ، وأن يميلوا بهم عن سنة الفطرة ميلا عظيما .

والواقع أنه ما من مجتمع انساني الا وفيه صوتان متقابلان يناديان : صوت الفضيلة والحق ، وصوت الرذيلة والباطل ، صوت الإصلاح والخير ،

وصوت الإفساد والشبر ، صوت التماسك والاعتصام ، وصوت الانهيار والانحلال .

فالله تعالى يعرف عباده بأنه هو الذى يريد أن يطهرهم ويتوب عليهم من أضرار الماضى البغيض ، وأنه فى سبيل ذلك يبين لهم سنن التاريخ ، ويشعر لهم فى حاضرهم ما به يصلحون ويسعدون ، أما الدعوة الأخرى فهى دعوة أعداء الله الذين يريدون التحلل والتفريط وأن يميل ميزان العدل والصالح ميلا عظيما ، فتفسد الأمور وتضطرب المجتمعات ، وتسودها عوامل الشقاء ، وتتغلغل فيها مظاهر السوء .

واذن فهذا هو نهجنا ، وهذا ما يرشدنا اليه كتاب ربنا .
وانى كلما ازددت فى هذا الميثاق نظرا ، ازددت له فهما وادراكا ، وازداد عندى وضوحا وجلاء ، ورأيت فيه ألوانا من الاتجاهات والمبادئ تتلاقى مع ديننا الحنيف ، وتتفق وما له من مناهج فى مختلف نواحي الحياة .
وفى هذه الصفحات أريد أن أضرب المثل ببعض فقرات جاءت فى ثنايا الباب الثامن منه ، وبما خيل الى القارئ أنها ليست بذات صلة من قريب أو من بعيد ، بالتوجيهات الإسلامية ، وانما هى تتحدث عن أسلوب توجيهى حديث فى سياسة الشعوب والمجتمعات ، مأخوذ من دراسة روح الاجتماع .
وانما أضرب المثل بهذه الفقرات ، لأبين أنها - وان لم يبد فى الظاهر أى ارتباط بينها وبين التوجيهات الدينية - هى من صميم الاسلام ، ومن أوضح مناهجه فى سياسة الشعوب والمجتمعات .

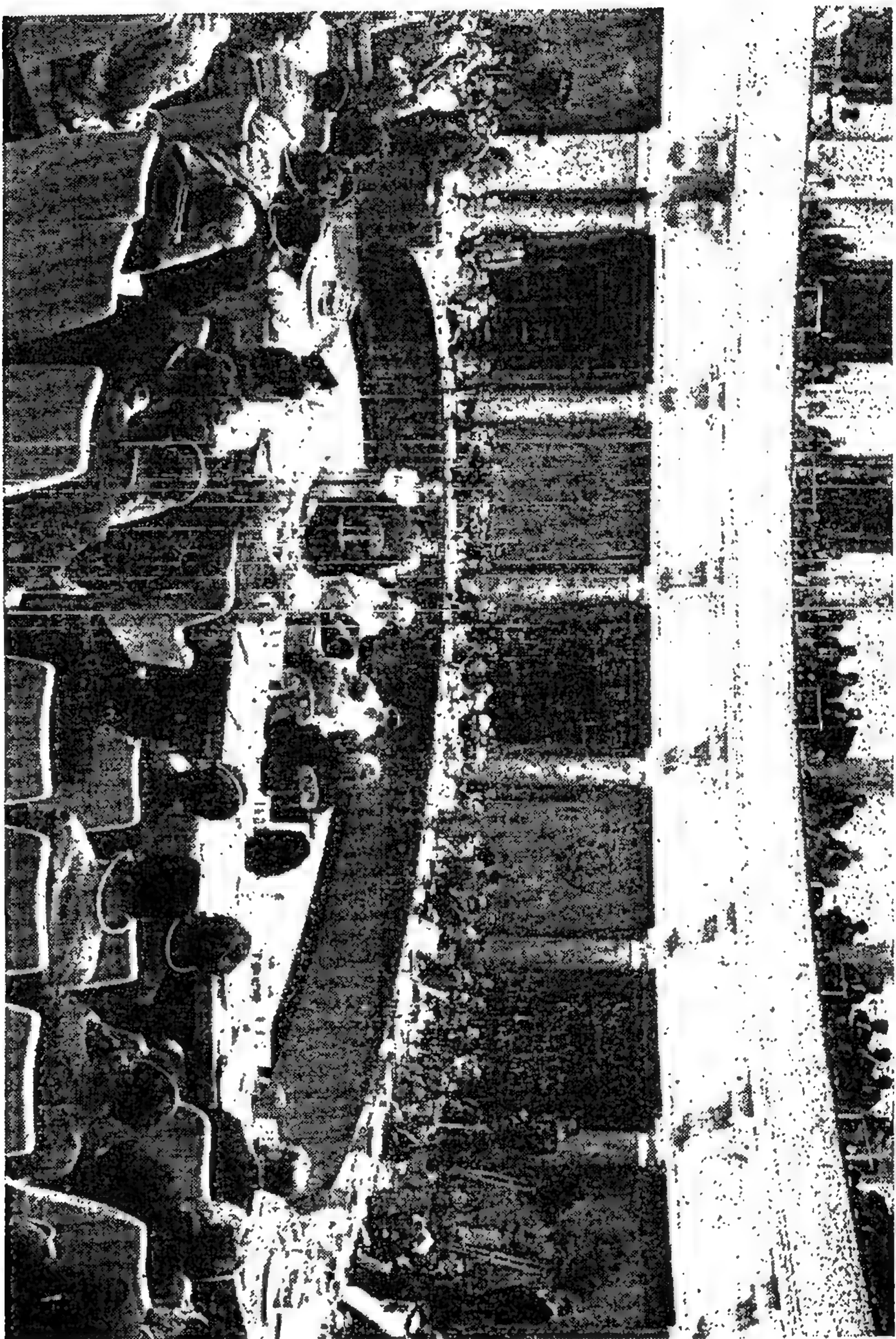
وهذه الفقرات أربع ، وهذا نصها كما جاء فى الميثاق :

* « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . »

* « ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات فى تلك الفترة ان تتضح امام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة . »

* « ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات فى تلك الفترة ان تتضح امام الأحلام »

* « وليس من حق فى هذه المرحلة ان تخدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الأمانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغها لأمالها . »



الرئيس يلقي خطابه في مؤتمر بلجراد

هذه هي الفقرات الأربع التي أقصدها ، والتي أحاول في هذه الصفحات أن أدرس موضوعها من توجيهات الاسلام :

لقد أصابت هذه الفقرات كبد الحقيقة ، فان الشعوب اذا استغرقت في الآمال ، واستنامت الى المنى والأحلام ، كان ذلك بمثابة تخدير لها ، وتعويق عن العمل ، وتثبيط عن السعي والجهد في الحياة ومكابدة ألوان الصعاب والتضحيات .

انها تتصور آمالها سهلة المنال ، قريبة التحقق ، لا تحتاج منها الى نضال أو كفاح ، فما الذي يبعثها اذن الى الكد والعمل والكفاح المرير ؟

وينتهي الأمر بعد مرور فترة طالت أو قصرت بأن يفيق النائمون، ويتنبه الغافلون ، فيكتشفوا أنهم كانوا في سكرتهم يعمهون ، وأن الذي راوه قريبا ، وعقدوا عليه آمالهم ، لم يتحقق لهم ، وهنا تكون النكسة ، ويكون اليأس وانهيار الروح المعنوي ، ثم الفشل الذريع .

والاسلام يجمع للناس بين الأمل والعمل ، ويرشدهم الى انهما لوأمان شقيقان يجب الا ينفرد احدهما عن الآخر ، لأنه لا صلاح للناس الا بهما ، ولا استقامة للحياة الا اذا اجتمعا وتعاونوا .

فاذا وجد الأمل بدون العمل ، كان العجز والاستهانة والتراخي ، واذا وجد العمل بدون الأمل ، كان اليأس والاحساس بالتسخير وثقل الحياة ، ثم كانت تبعا لذلك قلة الانتاج ، وضعف الثمرات .

ان الأمل سلاح ذو حدين : اذا استعملته لتقوى به على عملك ، وتسير به في طريقك ، كان لك ، واذا كان قصارك منه أن تقتله به ، وتستغرق في خياله ، كان عليك . .

ان الاسترسال مع الآمال مضیعة ، وانما مثلها في نظر العقلاء ، كمثمل الدواء يؤخذ بمقدار ، فان أفرطت فيه انقلب الى داء عضال .

ان الله تعالى يقول عن الكافرين : « ذرهم ياكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل فسوف يعلمون » .

الآية ٣ من سورة الحجر .

فيصورهم في صورة اللاهين بالآمال عن الأعمال ، والمستغرقين بالخيال عن الحقائق ، وأن قصاراهم وأعظم ما يشغلهم ، انما هو أن ياكلوا ويتمتعوا ، وان ذلك سوف يفضي بهم الى أن يصطلموا اصطداما هائلا بالواقع الذي ناموا عنه ، وبالمصير الذي لم يحسبوا له حسابا ، ويومئذ يعلمون أنهم كانوا عن هذا غافلين ، ولا يجديهم هذا العلم شيئا ، فانه علم بعدى دبرى قد فات أوانه ، وأفلتت فرصته .

والدعاء في الاسلام هو من باب الأمل والرجاء في الله ، ولكنه في الواقع توجيه ودعوة الى العمل .

ان الذى يدعو ربه بلسانه ملحا فى الدعاء ، دون أن يعمل ما يستحق به
اجابة الدعاء ، لا يستجاب له .

فالله تعالى يقول : « واذا سألك عبادى عنى فانى قريب ، أجيب دعوة
الداع اذا دعان ، فليستجيبوا لى ، وليؤمنوا بى لعلمهم يرشدون » .
الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

ونفهم من ذلك أنه لم يجعل قربه من الداعى سببا فى ذاته الى الاجابة
وتحقق الآمال ، ولكن جعل الى جانب ذلك الاستجابة لله بالعمل والأخذ
بالأسباب ، فجمع بذلك بين الأمل والعمل .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ان الرجل ليهد يديه الى
السماء : يارب ، يارب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ،
وغلى بالحرام ، فانى يستجاب لى » .

واذن فالدعاء وان كان أملا ورجاء فى الله الذى هو أكرم الأكرمين ،
لا يمكن أن يؤتى ثمراته الا بالعمل الصالح ، والاستجابة الى الله فيما يأمر به
وينهى عنه .

والتوكل على الله : انه أيضا أمل فى الله ، ولكنه يجب أن يكون مقرونا
بالعمل ، أو مسبوقا به .

واذا كان هناك مبدأ يقول : « أعن نفسك يعنك الله » فان القرآن يقول :
« فاذا عزمتم فتوكل على الله » .

فيجعل العزم أولا ، والتوكل ثانيا ، ولا يعكس .

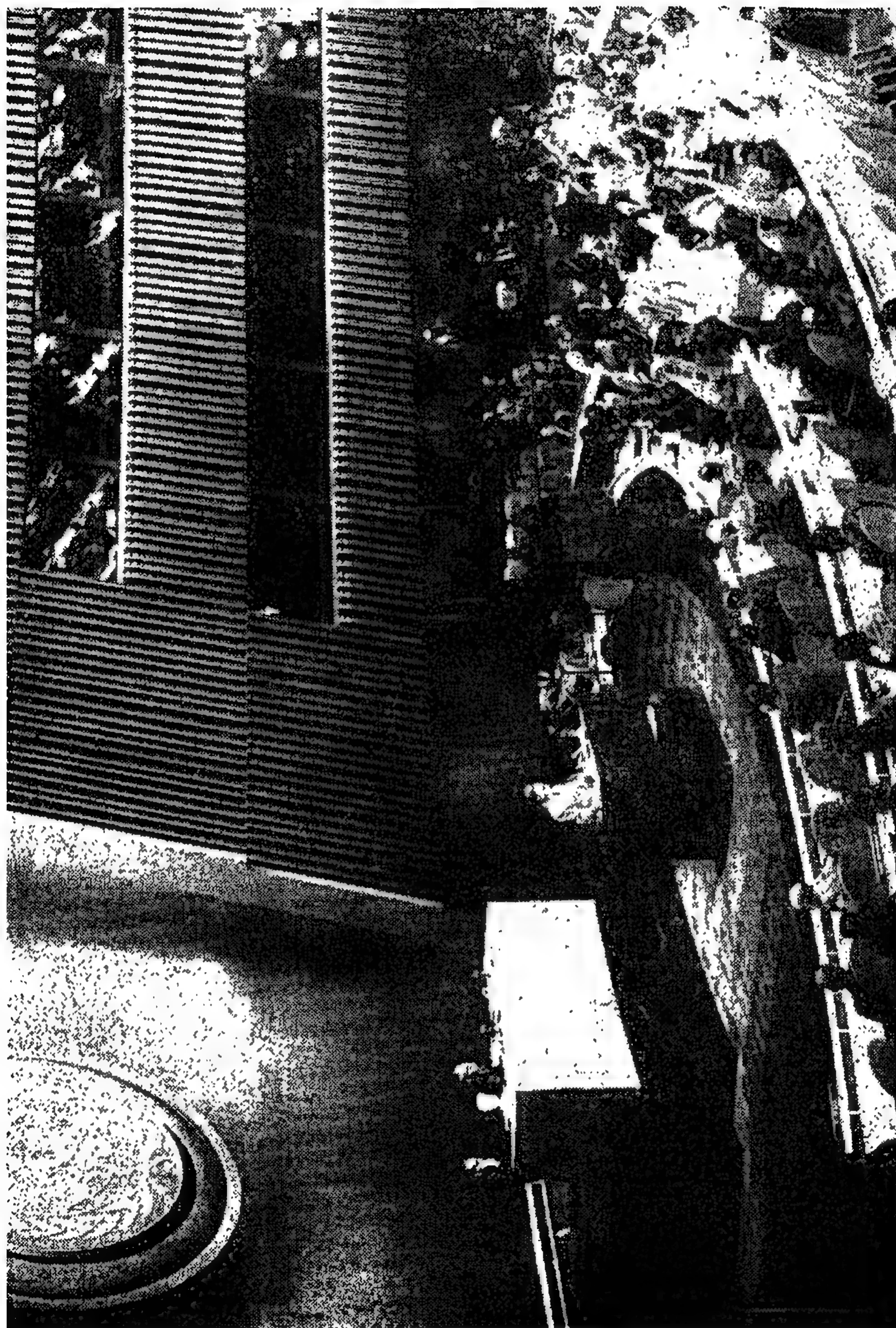
أو يجعل العزم شرطا وسابقا ، والتوكل مشروطا ولاحقا فلا توكل الا
بالعزيمة ، والعزيمة أولى الخطوات الإيجابية للعمل .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول لصاحب الناقة : « اعقلها وتوكل »
فيأمره أولا بأخذ الأسباب ، وثانيا بالتوكل .

واذن فالتوكل أمل ، كما أن الدعاء أمل ، ولكنه لا يكفى وحده ، بل
يجب أن تقدم بين يديه بالعمل الذى يؤخذ من « اعقلها » ومن « فاذا عزمتم »
ثم ان « فاذا عزمتم » انما هى مرحلة يسبقها كثير من مراحل الإعداد
السليم ، وهى كلها من قبيل الأعمال التمهيدية التى تؤدى الى الوصول الى
أحسن النتائج .

بيان ذلك : ان الله تعالى يقول لنبيه الكريم : « فيما رحمة من الله لنت
لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » فاعف عنهم . واستغفر
لهم ، وشاورهم فى الأمر ، فاذا عزمتم فتوكل على الله ، ان الله يحب
المتوكلين » .

الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .



رسول السلام يخطب في هيئة الأمم

فرحة الرسول بهم من شأنها أن تربط بينه وبينهم برباط الحب والاخلاص والتناصح الصادق - فهذه مرحلة .

وتنزهه - صلى الله عليه وسلم - عن الفظاظة والغلظة ، مرحلة أخرى ، لأنه لا يكفي أن تكون رحيم القلب ، ولكن يجب أن تظهر آثار تلك الرحمة في لينك وحسن معاملتك وبعذك عن كل ما هو قسوة وغلظة .

وهكذا أثبت الله - تعالى - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - خلق الرحمة ، ونفى عنه الفظاظة والغلظة ، وأعلمنا أنه استحق بهذا وذاك ، أن يكون قائدا محنكا ، ورئيسا محبوبا يتجمع حوله الناس .

ثم ذكر النتيجة التي تراد من هذا الخلق السلوكي المثالي العالي ، فقال : « فاعف عنهم » ، أي تجاوز عما عسى أن يفرط منهم « واستغفر لهم » أي لا تكتف بعفوك انت ، ولكن اطلب من الله أن يعفو عنهم ويغفر لهم « وشاورهم في الأمر » ليعلموا أن روحك إنما هي روح الباحث عن المصلحة المستنيرة في سبيل الوصول إليها بآراء أصحابه .

هذا هو البرنامج العملي الخلقى ، جاء تمهيدا وبيانا لحال الرسول ، ثم قيل له بعده « فإذا عزم فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين »

وهكذا جاء « التوكل » الذي هو مظهر الأمل والرجاء بعد تمهيدات متتابعة من بيان الأخلاق والسلوك والعمل الإيجابي والعزم المصمم .

وقد علم الله رسوله الكريم ألا يفرق زواجه في الأمل ، اذ يقول : « يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها ، فتعالين ، امتمكن واسرحكن سراحا جميلا ، وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ، فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما »

الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الأحزاب .

وما أعظم هذا الدرس ، وما أجل المعلم فيه والمعلم . انه بيان واضح لأن حياة الرسول ليست حياة نعيم وزينة وترف ، ولا يمكن أن يلتبس ذلك في كنفه ، ولا أن يكون بيت من بيوته مصدرا له ، ويجدر بمن كانت من الزوجات مريدة لهذا اللون من الزينة ومتاع الحياة الدنيا ، أن تتقدم الى الرسول برغبتها هذه لكي ينيلها حق المتعة الذي شرعه الله للزوجات حين يطلقن ، ثم يسرحها سراحا جميلا ، فلعلها تجد كنفها آخر تتمتع فيه بما تريد ، وتسعد في ظله السعادة التي تنشدها ، أما من تريد الله ورسوله والدار الآخرة ، فلا بد أن تعلم أنها إنما تختار الصبر على لأواء الحياة في ظل هذا الرسول الداعي الى ربه ، المجاهد في سبيل دعوته ، الذي لم يتخذها ، ولن يتخذها أبدا ، وسيلة الى غرض من أغراض الدنيا ومتاعها الفاني ، وحينئذ لا تفكر في جزاء دنيوى ولا متاع عاجل ، فانما جزاؤها عند الله ، ان صدقت في نيتها ، واحسنت في عملها « فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما » ..

فهنا نجد تخييرا بين الترف ، والشظف ، يعلنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - الى نساؤه جميعا على سواء ، فلا مخادعة ، ولا اغراق في الأمل ، ولا حرص حتى على أن يظل الأمر مغطى خفيا لتذهب فيه نفوسهن كل مذهب ، كلا . . . ولذلك قلن جميعا : نختار الله ورسوله والدار الآخرة ، أى نختار الصبر والجهاد والتخلى عن متاع الدنيا وزينتها ، وهما أعظم ما تهوى اليه أفئدة النساء .

وفى السيرة النبوية موقف من أعظم المواقف فى هذا الشأن الذى يعتبر من الحنكة السياسية فى الطراز الأول ، والذى ينبغى أن تساس به الشعوب والجماعات .

ذلك هو موقف العباس بن عباد الخزرجى :

فانه لما هم قومه الخزرج فى بيعة « العقبة » الكبرى ، بمبايعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - قام العباس بن عباد قائلا :

((يا معشر الخزرج : تعلمون علام تبائعون هذا الرجل ؟ انكم تبائعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس ، فان كنتم ترون انكم اذا نهكت اموالكم مصيبة ، واشرافكم قتلا ، اسلمتموه ائمن الآن فدعوه ، فهو والله - ان فعلتم - خزى الدنيا والآخرة ، وان كنتم ترون انكم وافون له بما دعوتهم اليه على نهكة الاموال ، وقتل الاشراف ، فخلوه فهو والله خير الدنيا والآخرة . . . فاجاب القوم : انا نأخذه على ما يصيب اموالنا ، ويفنى اشرافنا ، فمالنا يا رسول الله ان نحن وفينا بذلك ؟ قال : الجنة .

ومدوا أيديهم الى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فبسط يده فبايعوه وهكذا لم يرد العباس - رضى الله عنه - أن يكون قومه فى غفلة عما هم عليه مقبلون من الجهاد والعمل والتضحية فى سبيل المبدأ الذى آمنوا به ، ولم يتركهم لما عسى أن يكون قد رادهم فى شأن هذه البيعة من أمل فى سلطان أو علو أو غنى ، ولكنه أعلنهم بالصعاب التى سيقدمون عليها ، وبالتضحية التى قد لا تقف عند حد الاموال يصابون فيها ، بل تتعدى ذلك الى نفوس اشرافهم وزعمائهم تحصد حصدا ، فاذا كانوا على ذلك راضين بالعهد والميثاق والبيعة فليقدموا انفسهم والا فلينسحبوا من الآن .

وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الحديث بين القوم فأقره ، ولم يزجر العباس عنه ، لأنه وافق خلقه فى الوضوح ، وما علمه ربه من سياسة الناس على أساس من الصراحة والبيان .

تلك هى السياسة التى جعلت من بيعة العقبة الكبرى أول نصر ايجابى ظفر به المسلمون فى المعنى ، وجعلت من هذه البيعة مفتاحا للدولة الاسلامية التى قامت بعد ذلك بقليل فى المدينة ، بل جعلت لهذه البيعة حقا فى عنق كل مسلم الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

وإذا كان لنا بعد هذا أن نستعرض بعض أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلماء أمته في هذا الشأن ، فإننا :

✽ نرى النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول :

« الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى » .

فقد وصف العاملين المحاسبين لأنفسهم الذين لا يركنون الى بريق الآمال ، ولا تخذعهم زخارف المنى ، بأنهم هم أهل الكياسة والعقل والخلق ، أما الذين يتبعون أهواء نفوسهم ويكتفون بما يراودهم من الآمال والأحلام فأولئك هم العجزة الحمقى الذين لا يفلحون .

واذن فالرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يرضى أن ينتشر في المجتمع هذا الخلق الوبيل ، وهو خلق التعلق بأهداب الأمل على غير أساس من الجهد والعمل .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

« ما أظال عبد الأمل ، إلا أساء العمل » .

قال القرطبي : صدق الحسن ، فالأمل يكسل عن العمل ، ويورث التراخي والتواني ، ويعقب التشاغل والتعاس ، ويخلد الى الأرض ، ويميل الى الهوى وهو أمر قد شوهد بالعيان ، فلا يحتاج الى بيان ، ولا يطلب صاحبه ببرهان ، كما أن قصر الأمل - أى القصد فيه - يبعث على العمل ، ويحيل الى المبادرة ، ويحث على المسابقة .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

فالرزق لا يأتى بمجرد الأمل والتوكل ، ولكن لابد من العمل والتحرك .

ويقول عمر بن الخطاب « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقنى ، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

وسئل بعض العلماء عن قول عمر « لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو خماصاً وتروح بطاناً » .

أليس هذا القول يدل على أن الرزق غير محتاج الى السعى ، بل الى صدق التوكل ؟ ، فأجاب : انظر الى قوله عن الطير « تغدو » و « تروح » فإنه لم يقل : لرزقكم كما يرزق الطير تنام فى أعشاشها ، وتنكمش عن السعى والطلب ، ولكن قال تغدو خماصاً ، وتروح بطاناً ، فرزقها إنما جاء من الغدر والروح باذن الله .

وتلك هى سنة الله فى خلقه .

محمد محمد الميرفتي

لقد أنصف الميثاق المرأة

الدكتورة سهيل القلماوي

ليست هناك فقرة من الميثاق أثارت النقاش حولها والحديث عنها مثل هذه الفقرة التي سوت بين المرأة والرجل حيث يقول :

تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة » .

والتأمل لوضع هذه الفقرة في الميثاق لا يخالجه الشك فـإن هذه المساواة في حدود مارسمة الشرع ، بل مارسمة الحياة نفسها للمرأة من دور هام ، لابد لها من أن تؤديه أولا وعلى خير وجه قبل أن تفكر في أداء أى دور آخر في الحياة . إن هذه الفقرة تسبقها مباشرة الفقرة الخاصة « بأن الطفولة هي صانعة المستقبل وأن من واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح » .

وتأتى بعدها مباشرة الفقرة الخاصة « بأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، محددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى » .

واذن فالمساواة بالرجل لا يقصد بها الا أن تفك عن المرأة الأغلال التي كبلتها سنين طويلة فتصبح حرة حرية الرجل في أن تتحرك لتشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة . واذن فصنع الحياة هو الهدف من حياة الأفراد ، أو استمرار الحياة والرقى بها هو غاية الانسان . وهذه العملية نحتاج الى المشاركة والمشاركة لابد من أن يكون فيها الشريكان كلاهما حرا في حركته ليكون عمله ايجابيا عميق التأثير .



الله يصرك يا جمال .. حررت المرأة .. رفعت من شأنها
أحدى السيدات في المؤتمر الوطني تهتف من أعناقها اعتزافا بالجميل

ومع كل هذا الوضوح فى الفقرة فلقد كثر النقاش . وارتجت بعض الأوساط الجامدة حبيسة الهواء المخنوق بالمساواة ، وتساءلت ماذا يراد بهذا؟ أمساواة فى الميراث؟ وصل السخف الى القول .. أمساواة فى الزواج والتعدد؟ الى آخر ما هنالك من هراء .

ولكن المتأمل الواعى لهذا القول فى الميثاق أحس أن الميثاق كله روح واحد وأنه يهدف الى غاية واحدة ، انه يريد لأبناء الأمة جميعا أن يشاركوا ، كل فى حقله ، وفى ميدانه ، فى بناء الأمة بناء قويا متينا . ولكى يكون هذا البنيان قويا لابد من حرية الحركة .. حرية الحركة للعامل والفلاح والمرأة الحرة لكل فئة حرمت من هذه الحرية لسبب أو آخر . ان الميثاق كله يحارب الاستغلال ويحارب كل العوائق التى تعوق دون العدل فى الفرص المتاحة للجميع ليعمل كل بما هياه الله له من مواهب وكفايات .

وعلى ذلك فلقد أشفق النضال الوطنى منذ أول لحظاته أن يضيع جهد المرأة أو الفلاح أو العامل فى الحرب والمطالبة بالحقوق والسعى وراء الانصاف والعدل ، ولذلك .. فلقد منح المرأة كل الحقوق ، والفلاح كل الحقوق ، والعامل كل الحقوق .. ولكل منها بعد ذلك وقد تفتحت له الآفاق أن يعمل ويعمل ليصل الى حقوق أكثر ورخاء أعم وسعادة أكبر .

ان طريق الجهاد وطريق العمل وطريق الحياة لا تقف فيه عقبات فى مقدور المجتمع أن يزيلها بمجرد تغيير النظرة القديمة بنظرة جديدة متحررة وانما العقبات اذا وجدت فانها يجب ألا تكون من صنع البشر ، ويجب أن تتكاتف الجهود المخلصة لتذليلها . وعلى ذلك فطريق الثورة اذن لا يمكن أن تكون فيه عقبات لامعنى لها ، عقبات أوجدتها عقليات رجعية قديمة وأصبح العقل الجديد لا يستسيغ وجودها .

ان المرأة ، الأم ، لا يمكن أن تنشئ أولادها على الحرية وهى مستعبدة ، ولا يمكن أن تربي جيلا متفتحاً للحياة وهى تحبس ان الحياة مغلقة فى وجهها ، ولا يمكن أن تنشئ جيلا يعرف الجهاد وقيمة النضال وهى مدالة منعمة .

ان المرأة التى لم تمارس المسئولية ولم تعرف ماذا يجرى فى الحياة من حولها لا يمكن أن تخرج للمجتمع جيلا يحمل المسئوليات الثقالة ، ويعرف عن الحياة مالا بد أن يعرف ليشق طريقه الصعب الوعر الى ما يريد لنفسه ولأمته ..

واذا كانت المرأة العربية لم تعرف العنف فى مطالبتها بحقوقها ، واذا كانت المرأة العربية قد ولجت باب العلم وعن طريقه أخذت تحرر أول ماتحررت فما ذاك إلا لأن الاسلام ، برغم تعطيل المجتمع لكثير من نصوصه فى شأنها ، عصمها من الأهوال التى قاستها المرأة الغربية قبل أن تنال حقوقها .

ان المرأة الغربية التى كانت تعمل ولا حق لها فى مليم مما كسبت لأنه ليس لها ملكية خاصة ولا ذمة مالية منفصلة . والغريبة اتى نانت تسام العذاب ولا تستطيع أن تطلب لنفسها الطلاق من زوج شرس سكير يضربها ويسوء معاملتها ، بل قد يبيعها كما تباع الاماء ، ان هذه الغربية كان عندها الحق كل الحق أن نخوض ما يسمى فى تاريخ المرأة الغربية بحرب التحرير . . تحرير المرأة . .

ولكن المرأة العربية كفل لها الاسلام حق الملكية والميراث والذمة المالية المنفصلة . . وأباح لها طلب الطلاق اذا أسهت معاملتها وكفل لها الشرع الحنيف بعد ذلك لدى زوجها حسن المعاملة والنفقة الخ . . هذه المرأة لم تستثر الى حد أن تقوم بحرب ولكنها بمجرد أن تعلمت ثارت على حجاب سخي لا يقيها ولا يعصمها من الزلل اذا لم يكن لها من خلقها ما يعصم ، ثم ثارت لحقتها فى أن تعمل ثم ثارت لحقتها فى أن يكون لها فى مستقبل أمتها وحاضرها رأى كما كان لكافة الرجال ، ثم ثارت للمطالبة بان تشترك فى ادارة سياسة أمتها اسوة بالرجال .

ان المرأة اليوم لا يمكن أن تعيش حبيسة جدران بيت مهما يكن فيه من سبل الاتصال بالحياة الخارجية ، انها محتاجة الى ان تعمل على تغيير وجه الحياة فى بيئتها المحلية أولا ثم فى وطنها الصغير ، ثم فى وطنها الكبير كله . . انه اذا فسدت أمور مدرسة ابنها لا يمكن أن تؤدي مهمة الأمومة فى البيت كما يجب وعلى ذلك لابد من أن تشارك فى أن تسير المدرسة على خير ما يرام فى أداء مهمتها . . انه اذا فسدت أمور مستشفى الحى حيث تعالج أسرتها كلها عانت هى فى البيت من ذلك أشد المعاناة ، واذن فلا بد من أن تشارك فى كل ما من شأنه أن يجعل المستشفى الذى تعالج فيه زوجها وأبناءها يؤدي للجميع الخدمة الصحية على خير وجه وكذلك الأمر فى شأن المساكن وكيف تكون ، وفى شأن التموين وأسعار الحاجيات الاستهلاكية كلها ، بل فى شأن المواصلات والشوارع ، وكل ما حولها مما تقوم به الدولة باسم الشعب . . ان المرأة هى عماد الاسرة والاسرة هى أولى خلايا الشعب . . لقد كانت الحياة فيما مضى تتيح للمرأة أن تبقى فى بيتها لأن كل حاجيات البيت وخدماته كانت تؤدي منه وفيه: ملابس تصنع داخله ، مواد التموينية تأتى فى صورها الأولية من الخارج ثم يصنع منها الخبز وكل شئ داخل البيت . . العلاج فى البيت بل التعليم أيضا فى البيت . . أما اليوم فكل هذا يؤدي على نطاق واسع ولجميع خارج البيت . فكيف اذن يمكن للمرأة أن تحجب عن الحياة وأن تغل حركتها فى عصرنا الحديث ثم يطلب لها أن تكون أما مؤدية لوظيفة الأم الحديثة .

أما مسئولية الشعب نساء ورجالا نحو الأجيال القادمة ، مسئوليته فى أن يسلم الحياة على صورة أفضل مما استلمها لجيل جديد تكون فرصة فى

الحياة الأفضل فرصا أكبر وأوفى ، فانه ما من أحد يتكر أن العبء ثقيل بحيث
اننا نحتاج فعلا الى كل يد لأن تعمل فوق طاقتها ، لنعبر على سنين التخلف
ونلحق الركب ركب الحضارة بأسرع ما يمكن .

ان المرأة تعمل بالفعل وستعمل ويزداد عدد العاملات حتى يصل الى نصف
العاملين ، ذلك ان سنة الحياة تفرض نفسها على كل شيء والام التي تفرغ من
مهام يومتها لا يمكن ان تقف مشلولة اليدين لأن الحياة الدافقة الجديدة
لا يمكن ان تستسيغ شللا في أى عضو من أعضاء جسم الحياة .

لذلك عندما نص الميثاق على ضرورة المساواة وعلى ضرورة ان تسقط
الأغلال لم يقل لأن ذلك هو العدل وانما أكد ان ذلك هو الطريق الوحيد لأن
تشارك المرأة بعمق وبإيجابية في صنع الحياة .

ان مساواة المرأة بالرجل في الأجر والعمل من صميم تعاليم الاسلام
« فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من
بعض » .

ولقد أكد الميثاق هذا المعنى بأن أكد المساواة وهدفها الى صنع الحياة
بعمق وبإيجابية .

وبعد فهل معنى هذا أن هذه المساواة ستتم بين يوم وليلة . حقا أن
الثورة قد وعدت وأوفت بالوعد فجعلت منا النائبة والوزيرة والمشاركة في كل
المجالات وفي كل الأعمال تقريبا ، ولكن هل هذا هو كل شيء ؟ كلا انه العنوان
انه البداية ، أما الكتاب كله ، أما النسيج كله فانه جهود وجهود ستصب
أعواما طولا حتى تكتب صفحات الكتاب وتلتحم لحمه النسيج وسداه .

فاذا تاريخ امتنا هو صنع جيل متحرر بأسره ، جيل لا يعرف الأغلال ولا
انشلل في الحركة ولا الظلم ولا الاستغلال . جيل حرر الفلاح والعامل كما
حرر المرأة ليقوم الجميع كل بدوره الفعال في النضال العربى الجبار .

سهر القلما وعده

الميثاق وإذابة القوارق بين الطبقات

الكتور مريكم

في هذا الشهر يتحرك قادة الراى فينا في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، للتوعية القومية عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الثمرة الناضجة التي تجنيها أمتنا المكافحة من الشجرة الطيبة التي غرست منذ عشر سنوات ونصف سنة في أرضنا الخصيبة . وقد كان ميلاد الاتحاد الاشتراكي العربي في احضان الميثاق الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٢ وهو الميثاق الذي أعلن فيه الرئيس : « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارس على قيم الديمقراطية السليمة » .

وهذا الميثاق الوطني هو أعظم وثيقة انسانية عرفها التاريخ . واننا ندرك قيمته عندما نقارنه بما سبقه من المواثيق التي أعلنت حقوق الشعوب فيما سبق . فبالعهد الأعظم الذي حصل عليه الشعب الانجليزى من الملك جون سنة ١٢١٥ دفع الشعب ثمننا له كفاحا طويلا مع الحكام ، واستخلصه منهم استخلاصا بالارواح والانفس ، وهو مع ذلك لم يتجاوز منح حقوق سياسية محدودة ، من غير أن يعرض لحقوق اقتصادية أو اجتماعية .

وأعلان حقوق الانسان في فرنسا سنة ١٧٨٩ لم تحصل عليه فرنسا الا في خضم من الدماء التي فاضت بها شوارعها . وهو مع ذلك لم يمس الحياة الاقتصادية ، ولم يحقق العدالة الاجتماعية ، فضلا عن جحوده وعدم تطبيقه الا في الحدود التي تلائم المصلحة الاستعمارية الظالمة . وأعلان حقوق الانسان في الامم المتحدة منذ نحو عشرة أعوام انما جاء على اثر حرب عالمية حسدت ملايين الانفس ودمرت مئات المدن ، وكلفت العالم أموالا كانت تكفى لمنع كل من على الكرة الأرضية حياة كريمة ، ومع ذلك فما زالت هذه الوثيقة

في معظم البلاد التي تضمها الامم المتحدة مجرد حبر على ورق ، يتحداها
الظلم الفادح ، وتسخر بها التفرقة العنصرية .

أما ميثاقنا الوطني فقد جاء ثمرة لتفكير طويل ، وإيمان عميق ، وتخطيط
عام ، يستهدف خلق مجتمع جديد قائم على الكفاية والعدل . والمتبع لكتاب
« فلسفة الثورة » الذي كتبه الرئيس جمال عبد الناصر غداة الثورة ،
ولخطبه وتصريحاته منذ قاد سفينة أمتنا ، يجد بدور هذا الميثاق واضحة
المعالم في كل ما كتب أو نطق به الرئيس .

وحسبى في هذه المقالة أن أبين الصلة القوية بين هذا الميثاق والمبادئ
الستة التي أعلنها الرئيس منذ فجر الثورة .

فلقد أعلن الرئيس أن الثورة قامت لتحقيق مبادئ ستة ، هي :

القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار
وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة جيش وطني قوى ، وإقامة حياة
ديمقراطية سليمة .

وفي هذا يقول الميثاق : « أن هذا الشعب المعلم راح أولا : يطور المبادئ
الستة ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي ،
تأثرا به وتأثيرا فيه ، نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى أهدافها
اللامتناهية . ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا : يلقي طلائعه الثورية اسرار
آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بان يمنحها مع
كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله » .

ومن أهم ما استهدفته هذه المبادئ الستة ، التي هي الدعائم الاولى
للميثاق ، اذابة الفوارق بين الطبقات ، لكي تتحقق بذلك العدالة الاجتماعية
التي هي أساس مجتمعنا الاشتراكي الجديد . بل ان اذابة الفوارق بين
الطبقات هي الاصلاح الجذري في المجتمع ، للقضاء على نظام الطبقات الذي
تخلف في مجتمعنا من رواسب الماضي . فالاستعمار كان يحكم نظام الطبقات
لأنه يعتمد على من كان يسميهم « أصحاب المصالح الحقيقية » في الأمة .
وهؤلاء كانوا في نظره هم أصحاب الضياع والثراء الذين كان يختار منهم من
يعتمد عليهم في تأييد سلطانه وفرض سياسته ، بل ان الاستعمار كان يعتمد
الى خلق هذه الطبقة اذا لم توجد ، بتيسير الثراء لعملائه ، لكي يشعرهم
بامتيازهم على سائر مواطنيهم ، وبأن هذا الامتياز هو هبة الاستعمار لهم ،
ونعمته عليهم ، فيزدادون بعدا عن أبناء وطنهم ، بازدياد قربهم من السلطة
الاستعمارية الحاكمة . فالمبدأ الأول للثورة حين نادى بالقضاء على الاستعمار
وحين حقق هذا النداء بالجلاء ، انما كان يعمل على اصلاح سياسي واجتماعي
واقتصادي يتناول حياة الأمة في صميمها ، وهو القضاء على الفوارق
الطبقية .

والميثاق يعالج هذه النقطة في عدة مواضع ، فهو يقول مثلاً : « ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .. ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية . والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار ، أو توقف تعاونها معه . ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعي - بصرف النظر عن المواجهات الخارجية للمزيفة - ان نجد الوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية ، وفي ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى ، لا تستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره »

فالقضاء على الاستعمار أذن كان قضاء على طبقة الحكام وتابعيهم من المتنفعين والمتزلفين .

والمبدأ الثانى ، وهو القضاء على الاقطاع - تخطيط واضح لمجتمع جديد لاتمزقه الفوارق الطبقيه التى تقيم بينه الحواجز ، وتفرق كلمته ، وتيسر للمستعمر والمستغل اخضاعه ، بتسليط بعض طبقاته على بعض . وبذلك ضمن هذا المبدأ حق المساواة الحقيقية بين أبناء الوطن ، المساواة السياسية التى لا تتحقق الا على أساس المساواة الاجتماعية والاقتصادية . وقد تكفل الميثاق الوطنى بشرح هذه النقطة الحيوية حين قال عن البرلمانات السابقة ، التى كان لها صورة الديمقراطية دون حقيقتها :

« ان الرجعية لم يكن يضيرها ان تفتح متنفسا للضغط الشعبى ، ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت اكل الظروف اغليبيتها التى تمكن لدكتاتوريتها الطبقيه ، وتحمل امتيازاتها . ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها ، واصبحت خديعة مضللة للشعب »

وتحت هذه الظروف « اصبح حق التصويت فى الريف اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة ، فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض ، أو وافق مشيئته ، أو يواجه تبعات العصيان ، وأولها ان يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه »

والمبدأ الثالث الذى ينادى بالقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وجه طعنة قاتلة الى نظام الطبقات . فقد كان الاحتكار قوة اقتصادية رهيبه ، يسيطر على أرزاق الشعب ومقدراته ، فقد جمعت فئة من الناس فى قبضة يدها بعض الموارد الهامة لاقتصاديات البلاد ، واصبحت تملأ ارادتها فى تسعيرها ، وعرضها ، وتوزيعها ، فابتزت ثروة الامة ، وكدست

لنفسها أرصدها المالية ، وبذلك اتسع نفوذها السياسى ، فسيطرت على الحكم فى مستوياته المختلفة : انها حين تحكمت فى المصالح الاقتصادية استطاعت أن تملأ الشكل السياسى للدولة بما يحقق خدمة مصالحها هى . وفى هذا يقول الميثاق الوطنى :

« وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل . . كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل . انه مما يلفت النظر أن بعض الاحزاب فى تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع من غير موارد شعار أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتساف الديمقراطية . . ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه ، وعلى اشكاله ، وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير بالخدعة او بالارهاب حتى تقبل او تستسلم . ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا دكتاتورية الرجعية » .

« ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة ، حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا ! ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب ، وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور »

ولذلك كان شراء الاصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه ، أو بمن يضمن ولاءه لمصالحه . وهكذا تألفت البرلمانات ، وهكذا تحققت الاغليات ، وهكذا قامت الحكومات .

والمبدأ الرابع للثورة هو اقامة عدالة اجتماعية ، وهذه العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق فى مجتمع يسوده نظام الطبقات ، فينقسم الى فئات متدرجة يتربع فى قمتهما الحسب والجاه والمال ، وينزوى فى أسفلها الفلاح والعامل . لذلك كانت القوانين الاشتراكية ترجمة عملية لهذا المبدأ فى اقامة العدالة الاجتماعية التى استهدفت اذابة الفوارق بين الطبقات ، ورفع مستوى المعيشة بين الكادحين من ابناء الشعب ، ومنحهم فرص حقة حقيقية للاشتراك فى تصريف شئونه عن طريق القيادة الشعبية . ان العدالة الاجتماعية التى تتمثل فى كل سطر من سطور الميثاق قد ضمنت لكل فرد فى الشعب الرعاية الصحية ، والتعليم ، والعمل ، والضمان الاجتماعى فى الشيخوخة .

اما المبدأ الخامس للثورة ، وهو اقامة جيش وطنى قوى ، فهو السياج لكل اصلاح ، والدرع الواقية للوطن ومقوماته وقيمه من اغارة أى عدو عليه .

وفى المبدأ السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، تلتقى جميع المبادئ الثورية الاشتراكية ، يقول الميثاق .

((فعمق الوعي ، واصالة ارادة الثورة ، وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السلمية ضمن المبادئ الستة ، ورسمنا من الواقع ، وبالتجربة ، وتطلعا الى الأمل ، معالم ديمقراطية الشعب ، ديمقراطية الشعب العـامل كله . . فالديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . . ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية ، حتى بمعناها الحرفى ، هى سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره ، وانما ينبغى أن يكون حله سليما فى اطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات)) .

اننا الآن فى مرحلة البناء الاجتماعى لأمتنا ، وكل بناء متين لا يقوم الا بعد ازالة الأنقاض ، وتسوية الأرض . وهذا هو مانهض به الآن فى ثقة ودأب وإيمان ، كما يقول السيد الرئيس فى الميثاق :

((ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السلمية بين يوم وليلة . ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الابواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية)) .

وبعد فهذه لحظة خاطفة عن ناحية واحدة من نواحي هذا الميثاق الوطنى الذى اعتنقنا مبادئه التى أصبحت نبراسا لنا فى حياتنا الجديدة . لقد انبثق الشعاع الاول لهذا النور فى فجر الثورة التى قادها رئيسنا ، وظل هذا الشعاع يتسع ويضئ ، ويبدد الظلم والظلمات ، حتى تمثل نجما وضاء فى الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس لأمته نبراسا هاديا فى سياستها وتخطيطها واضح المعالم أمامها ، وصرحا شامخا قائما على الايمان بالله وقدرته ، وعلى الايمان بالدين وقدسيته ، وعلى الايمان بالوطن وحرمته ، وعلى الايمان بالفرد وشخصيته ، وعلى الايمان بالعمل وكرامته ، وعلى الايمان بالاخاء وانسانيته ، وعلى الايمان بالسلام وصيانتة ، وعلى الايمان بالمضى وعظمته ، وعلى الايمان بالمستقبل ومستوايته .

مهدي علام

المساواة والرجعية

الدكتورة بنت الشاطئ

« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تأويلا »
اقرآن كريم

« ان جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

الميثاق

لم تثر كلمة — من الميثاق — من الجدل والمناقشة مثل ما أثارت كلمته عن تقرير مساواة المرأة بالرجل ، ووجوب سقوط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة ، حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

وقد شاركت في هذه المناقشة ، بكلمتي التي أقيمتها في المؤتمر ، ثم بمقالات وندوات ذات عدد ، وأرى الموضوع مع ذلك لم يستوف حقه من الوضوح والبيان ، بل لا يزال في حاجة الى دراسة متخصصة ، لم تكن تتاح في مقالات مبشرة وندوات متفرقة ، يحكمها مجال محدود ، ووقت محسوب بالدقائق ..

ثم ان هذه المساواة ، لا تزال حتى اليوم موضع مہارة ، والذين يمارون فيها يدعون انهم يتكلمون باسم الاسلام ، وهذه دعوى خطيرة ، يجب أن يحسم القول فيها بما لا يدع مجالا لشك او ارتياب .

أقول هذا تحديدا لوجه تناولي للموضوع ، فانا لا أكتب اليوم ، وما كتبت من قبل ، لأدافع عن المرأة ، أم البشرية ، وانما كتبت وأكتب ، دفاعا عن الدين الاسلامي الذي يتكلم المتكلمون باسمه ..

وباسمه كذلك ، وثدت المرأة المسلمة لدى قرون وأجيال ، وأدا معنويا
أفدح من الواد الذى كان فى الجاهلية ..

وباسمه حرمت أجيال من أمهاتنا ، حقهن الانسانى فى العلم الذى هو فى
شريعتنا فريضة على كل مسلم ومسلمة ..

ولا يثيرنى شيء ، مثلما يثير فى أن ينسب الى الاسلام ما اعلم أنه
بريء منه ..

لأنى أكره أن تسمع الدنيا فى عصر غزو الفضاء ، أن معركة السفور
والحجاب - بمفهومه التركى لا الاسلامى عادت تشغل مصر التى شاعت لها
ظروفها وتاريخها أن تكون طليعة قيادية للشعوب العربية والاسلامية ..

وأجزع كلما تمثلت وسائل الاعلام ، تذيع فى أرجاء العالم الجديد ، اننا
هنا فى أرض النيل : مهد الحضارة وأم المدنية - عدنا نجادل فى مساواة المرأة
بالرجل ، وفى خروجها للعمل ، وتحررها من « بقايا الأغلال التى تعوق حركتها
حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

كان مصر لم تتوج « حشيشبوت وكليوباترة وشجرة الدر » قبل أن تسمع
الدنيا بحقوق النساء !

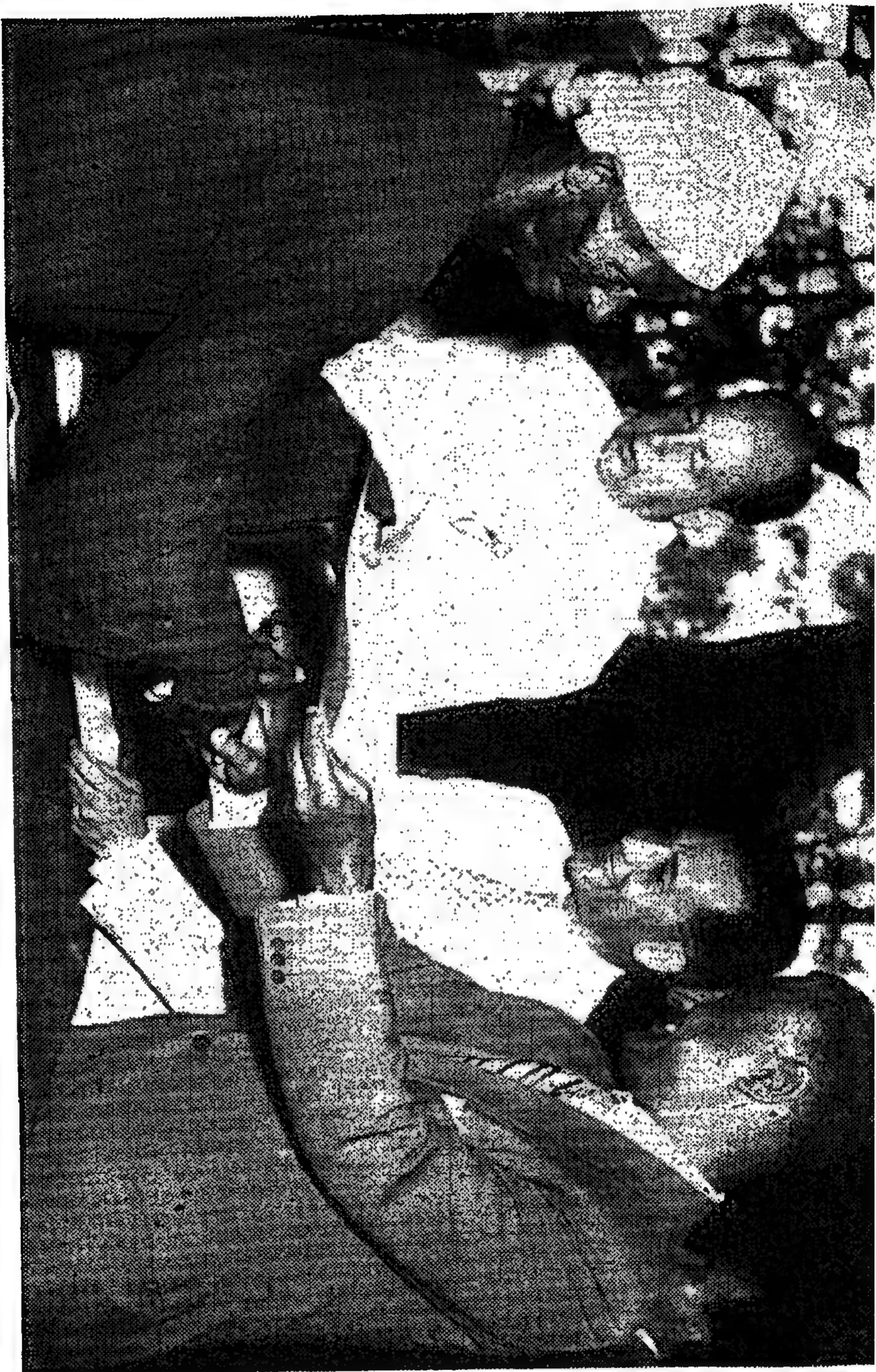
وكان ريفنا لم يشهد - منذ كان - ملايين النساء هنا مسافرات عاملات فى
حقول الوادى الأخضر !

وكان لم تنطلق أفواج الطليعة - من بنات مصر الحديثة - من ظلمات
الحريم الى آفاق النور والوعى ، فيبهرن الدنيا بما حققن من معجزة التطور !
ويقولون الاسلام !

وامهات المؤمنين وبنات الأئمة من الصحابة ، كن ملء الحياة وقدسجن
اسماءهن فى أعز مكان من كتاب التاريخ الدينى والسياسى والأدبى للاسلام .

ومصر الاسلامية قد عرفت قبل محنتها بالغزو التركى ، سيدات فقيهاً
يتصدون المجالس العلمية ، ويعترف لهن بالمشيخة فى علوم العربية والاسلام،
فيجزن رجالاً من اعلام المحدثين والفقهاء ..

وقد وعى تاريخ القرن التاسع الهجرى وحده ، أسماء بضع عشرة سيادة
منهن ، ذكرهن « جلال الدين السيوطى » فى كتابه « بغية الوعاة » وفيهسن



الرئيس يصادف أحد المواطنين عند تسليمه سند التملك باديها

السيدة الفقيهة المحدثة « أم محمد ، سارة » بنت شيخ الاسلام ، الامام
السبكي ٠٠١

ولقد قال الممارون في الأمر :
تقييد المساواة المتصوص عليها في الميثاق ، بحدود الشريعة الاسلامية .
وهو تقييد كان ينبغي أن يعفينا منه ، أن الميثاق نص بصراحة ، على
التزامه بجوهر الدين .
وأقول مع ذلك : تعالوا نحتكم الى كتاب الاسلام ، لنرى ما اذا كان قد
وضع حدودا لمساواة المرأة بالرجل ، فيما هو مفهوم من المساواة بمنطق العقل
وقانون الطبيعة ؟
ولا مفر لنا من هذا الاحتكام ، ما داموا يتكلمون عن حدود للمساواة في
الشريعة الاسلامية ، والله تعالى يقول :
« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تاويلا » .
والآية من سورة النساء
ومعها ، من سورة النساء كذلك ، قوله تعالى :
« ولو ردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه
منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » .

ولا أعلم أن في كتاب الله تفرقة بين المرأة والرجل فيما نتنازع فيه
ليس في القرآن كله ، لا تستوى المرأة والرجل ، وانما الذي فيه أن
الرجال أنفسهم ليسوا سواء ، كما أن النساء لسن سواء :
« أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ، لا يستوون » .

السجدة : ١٨

« قل لا يستوى الخبيث والطيب ، ولو أعجبك كثرة الخبيث ، فاتقوا
الله يا أولى الأبواب لعلمكم تغفلون » .

المائدة : ١٠٠

« وما يستوى الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا
الحرور ، وما يستوى الأحياء ولا الأموات ان الله يسمع من يشاء وما أنت
بسموع من في القبور » .

فاطر ١٩ : ٢٢

« قل هو يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، انما يتذكر اولو
الالباب » . .

الزمر : ٩

« وما يستوى الاعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا
المسيء ، قليلا ما تتذكرون »

غافر : ٥٨

« وضرب الله مثلا رجلين : احدهما ابكم لا يقدر على شئ وهو كل على
مولاه اينهما يوجهه لا يات بخير ، هل يستوى هو ومن يامر بالعدل وهو على
صراط مستقيم ؟ »

النحل : ٧٦

« اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام ، كمن آمن بالله واليوم
الآخر وجاهد في سبيل الله ؟ لا يستوون عند الله ، والله لا يهدي القوم
الظالمين » . .

التوبة : ١٩

والآيات كلها صريحة في أن مناط المساواة ، العلم والعمل ، والصالح
والايمان ، دون أن يكون للجنس — ذكرا أو انثى — ارتباط بها أو تعلق ، من
قريب أو بعيد .

ولا سبيل هنا الى تأول أو احتمال ا

ونؤمن بقوله تعالى :

« الرجال قوامون على النساء » .

لكن لاعلى الاطلاق ، بل بالقيد المنصوص عليه في الآية : « بما فضل الله
بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » .

وليس بما هم رجال وبما هن نساء فحسب ا

ونؤمن كذلك بقوله تعالى :

« وللرجال عليهن درجة » .

لكن ليست كذلك مطلقة بغير قيد ، وانما هي مسبوقة بالمساواة الصريحة
في الحقوق والواجبات :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم » .

درجة يستقيم بها حال الأسرة ويستقر البيت ، دون أن يحق للرجل فيها ، أن يأخذ بها غرور العزة ، فيفوته ادراك الحكمة فيها « والله عزيز حكيم » .

ودون أن تنفى المساواة بين الرجل والمرأة على الاطلاق .

ولا أحتج هنا بأن تفاوت درجات الرجال أنفسهم ، فى العلم أو الرتبة أو المكانة ، لا يهدر مساواتهم فى الحقوق الانسانية والشرعية والمدنية .

بل أحتكم الى الله ، فاستقرى كتابه الكريم ، لأرى ما اذا كانت « درجة » امتيازاً خاصاً للرجل على المرأة ، وليست للرجل نفسه على الرجل ؟

الرسول ، عليهم السلام ، تتفاوت درجاتهم بنص الآية :

« تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم درجات » - البقرة : ٢٥٣

والصحابه ، رضى الله عنهم ، متفاوتو الدرجة ، بصريح قوله تعالى :

« لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير » - الحديد ١٠ .

والمؤمنون ، وأولو العلم ، ترتفع درجاتهم بصدق الايمان وبالعلم :
« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير » - المجادلة : ١١

والبشر بعامة ، ليسوا سواء فى الدرجة ، بل اقتضت حكمة الله أن يتفاوتوا درجات - لا طبقات - لكى يبلوهم الله فيما آتاهم :

« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم » - الأنعام : ١٦٥ .

وضلال ما بعده ضلال ، أن يقال باسم الاسلام : أن للرجل على المرأة درجة ، لمجرد كونه رجلاً !

ولو كان فاسقاً ، وكانت مؤمنة !

ولو كان جاهلاً ، وكانت عالمة !

ولو كان كلا لا يأتى بخير أينما توجهه ، وكانت عاملة خيرة •
ولو كان خبيثا ، وكانت طيبة •

والذى يقول مثل هذا ، يحرف كلمات الله عن مواضعها ، ويلزمه القول بأن السيدات « خديجة بنت خويلد ، وعائشة بنت أبى بكر ، وفاطمة الزهراء » أقل بأنوثتهن درجة من رجال كأبى لهب ، وأبى جهل ، ومسيلمة الكذاب !

وعليه أن يفتينا : أين درجة « امرأة فرعون » عند الله ، من زوجها الطاغية بالاحتكام الى آية التحريم ، التى ضربها الله فيها « مثلا للذين آمنوا » ؟
وأين ياترى موضع « أم المؤمنين : رمة بنت أبى سفيان بن حرب » من درجة زوجها الأول « عبيد الله بن جحش الأسدى » الذى ارتد عن الاسلام بعد هجرتهما الى الحبشة ؟ ..

ان أحدا ممن ناقشوا مشروع الميثاق ، لم يجادل فى مساواة رجال برجال .. ولانساء بنساء ، وانما كان الجدل العقيم فى مساواة المرأة بالرجل ، يحرفون بها كلمة المساواة ، فيجعلونها من المسخ الذى يجيز لسائل أن يسأل : هل تعدد المرأة الأزواج بمقتضى المساواة التى أوجبها الميثاق ؟ وبقي أن يخشى مطالبة المرأة بأن يقاسمها الرجل ، سواء بسواء ، أعباء الحمل والوضع والارضاع !!

ويقلبون الأوضاع ، فيتصورون أننا بالميثاق سوف نهدر درجة للرجال علينا ، قضى بها حكم الشريعة ، وسنة الفطرة ، ونظام الاجتماع !

وأقول : انه ليس أحب الى المرأة السوية ، من أن يكون رجلها أهلا لمسئولية درجته عليها : فالرجال هم آباؤنا وأخوتنا وأزواجنا وأولادنا ، وليس يشقينا شيء ، قدر ما يشقينا أن نفتقد فيهم الفضل الذى يستحقون به درجتهم والقلوة على احتمال أعبائها وتبعاتها !

واحتج محتجون بأن الاسلام لم يسو بين المرأة والرجل فى الميراث والشهادة •

ولا نجادل فى أن « للذكر مثل حظ الأنثيين » فى الميراث ، بمقتضى حكم الشريعة .. لكننا نجادل فى أن تكون هذه التصفية امتيازاً للرجل ، فالمرأة تأخذ حظها من الميراث معنى من الالتزام على حين يأخذ الرجل حظه المضاعف ، مثقلا بأعباء وتكاليف ، فهو ملزم شرعا بالانفاق عليها وعلى أولادها منه ، ولو كانت موسرة وهو معسر .. بل ان لها اذا شاعت ، أن تستدين على زوجها فى حالة اعساره ، وأن تطلب حبسه فى النفقة المفروضة لها عليه ، اذا امتنع عن أدائها طوعا أو كرها •



فلاحة تملو وجهها الفرحة بعد تسلمها سند التملك الخاص بها عند توزيع الاراضى

واحتساب شهادة اثنتين بشهادة رجل واحد ، لا تؤخذ هكذا على الإطلاق
حجة لعدم المساواة في الحقوق والواجبات . . فإذا لم نقل ان هذه الشهادة ،
انما نص عليها في آية « الدين » بخاصة :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبَ
بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ، وَلْيَمْلِكِ
الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ
الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ ، فَلْيَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ ،
وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ
تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ أَحَدُهُمَا فَتَذَكَّرَ أُخْرَى » .

وإذا لم نقل ان الشهادة في هذا المجال ، قدر فيها أن المرأة قد تنسى لقلة
حفظها من الخبرة بالمعاملات التجارية ، وضآلة رصيدها من التجربة المكتسبة
بالممارسة العملية ، مما اضطر بعض الثريات من نساء قريش ، إلى التماس من
يقوم عنهن بالتجارة في أموالهن نظير أجر معلوم ، على ما نعرف من سيرة
« السيدة خديجة بنت خويلد » قبل أن تتزوج من محمد بن عبد الله ، عليه
الصلاة والسلام . .

إذا لم نقل هذا وذاك ، فقد بقي أن يقال ان أمر الشهادة ليس فيه ما يجحد
الحقوق الانسانية للمرأة ، أو يؤيد دعوى الذين يزعمون أن الاسلام يسأى
مشاركتها في الحياة العامة ، بل لعل الآية أجدر بأن تشهد لها بالحق في تلك
الممارسة .

ويستشهدون بحديث « لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَهْرَهُمُ امْرَأَةٌ » ويكفى أن أحيل
هنا على بحث الأستاذنا أمين الخولي ، في نقد هذا الحديث : سنداً
وموضوعاً .

ولست أدري لم لا يذكرون أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — اعتز
بأمهاته فقال : « **أَنَا بْنُ الْعَوَاتِكِ مِنْ سَلِيمٍ** »

ولم لا يذكرون حديث الصحابي الذي استأذن الرسول في الخروج معه
للجهاد ابتغاء الوثاب ، فلما عرف الرسول صلى الله عليه وسلم أن أمه حية ،
أمره أن يجاهد فيها وقال : « **الْزَمْ رَجُلِيهَا فَتَمَّ الْجَنَّةُ** » . . أوقال : « **الزَّهْمَا فَإِنَّ
الْجَنَّةَ تَحْتَ قَدَمَيْهَا** »

وماذا عساهم يقولون في حديث الرسول لصحابته وفيهم الأئمة
الراشدون :

« **خَلَوْا نَصَفَ دِينِكُمْ عَنْ هَذِهِ الصَّغِيرَةِ** » ؟

ها نحن أولاء قد احتكنا الى الله والرسول ، فان لم يحسم هذا الذي ذكرنا ، ما تتنازع فيه من مساواة المرأة بالرجل ، فقد وجب أن يحسمه أن المرأة مكلفة شرعا كالرجل سواء بسواء ، وأنها مسئولة شرعا عن أعمالها وسعيها ، لا يحمل وزرها أب أو زوج ، كما لا يثاب عنها - بالنيابة أو الولاية - رجل من كان :

« ولا تزد وازدة وزر أخرى ، وإن تدع مثقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى »

« فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضكم من بعض »

ولو سرفت « فاطمة بنت محمد » لقطع أبوها - صلى الله عليه وسلم - يدها !

ولو أتت إحدى نساء النبي - رضى الله عنهن - بفاحشة مبينة ، لضوفا لها العذاب ضعفين ، كما يضاعف لها الأجر على العمل الصالح ، بحكم كونها قدوة :

« يانساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة ، يضاعف لها العذاب ضعفين . وكان ذلك على الله يسيرا . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ، نؤتها أجرا مرتين ، واعتدنا لها رزقا كريما » - الأحزاب ٢٠ ، ٢١ .

والمساواة بين الرجل والمرأة ، بل بين البشر جميعا ، فى التكليف والمسئولية ، تقتضى عدلا ، المساواة فى الحقوق والواجبات . وهذا ما عناه الميثاق فى تقريره .

« ان جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين ، هو فرصة متكافئة لكل إنسان . ان الله جلت حكمته ، وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر ، أساسا للعمل فى الدنيا ، والحساب فى الآخرة » .

دون أن تعنى هذه المساواة قلب الأوضاع ، واختلال الموازين ، ومسوخ الفطرة ..

ثم ماذا عن بقايا الأغلال التى أوجب الميثاق سقوطها ، لأنها تعوق الحركة الحرة للمرأة ؟

هنا أيضا تشابه الأمر على كثير منا ، فاشفقوا على الأخلاق من محرو المرأة .. ومضى بعضهم يتحدث عن أزياء النساء ، ويلفت الى ما يصدمنا فيها من عرى وابتذال ..

ونسوا أن هذه ، هى بقايا الأغلال من رواسب عصر الحرير !
 حيث كانت المرأة دمية مخدرة ، وظيفتها امتاع الرجل ..
 وحيث كانت تتفنن فى زينتها استجلابا لرضاه وتأسر حواسه ببريق
 أصفادها ، من عقود وأساور وخلاخيل !
 وحيث لم يكن التخدير يسمح لها أن تعى ما وراء الصور والأشكال من
 لب وجوهر ، أو تحلق الى الآفاق العالية للروح والفكر والوجدان .
 وسقوط بقايا الأغلال ، هو الذى يرد الى هذه الدمى المسوخة انسانياتها
 المهذرة ..
 فالمرأة الحرة ، تصون كرامتها عن الابتذال ، وتضن بنفسها على مهانة
 العرض فى الأسواق !
 والمرأة المشاركة بعمق وبايجابية فى صنع الحياة ، لا تجد لحظة فراغ
 لمثل ذلك العبث !
 والمرأة الواعية ، تدرك أن حقها فى الحياة ذاتى وأصيل ، وليس منحة
 تستجدى من رجل يفتن بحسن صورتها واغراء زينتها !
 والمرأة المستنيرة ، تعى أن جداتنا فى قفص الحرير التركى ، كن يلبسن
 على أحدث طراز لعصرهن ، ويصغين بملء اللمهة الى آخر صبيحة فى عالم
 الزينة والدندشة ، وانما عصريتنا وعى للذات ، واعتزاز بالشخصية ، وإدراك
 للوجود ، وانطلاق حر الى آفاق النور والمعرفة ، فى عزة تصون ، لا يفرض
 علينا بالاقفال والأبواب ، وفى إباء وترفع ، يأتينا من ذواتنا ، لا من الخفراء
 والحراس !
 ولقد تشابه الأمر على نقر منا ، فخلطوا بين الرجعية والتقاليد ، كما
 خلط آخرون بين المساواة والمسخ ، وبين التحرر والتحلل .
 وسجل محضر رسمى ، لاحدى جلسات مجلس محافظة القاهرة ، كلمة
 عضو شيخ :
 « ان الرجعية كلمة حق يراد بها باطل ، ويجب أن تبقى الرجعية لأن لنا
 فيها كوابح تلجم التهور والانحلال » .
 وكان الحديث عن المرأة وخروجها للعلم والعمل !
 ولقد صكت الكلمة مسمعى وأنا التى نشأت فى بيئة دينية محافظة
 أصرت على احتجاز بناتها - وأنا منهن - فى البيت ، يتلون القرآن الكريم ويتلقين
 علوم العربية والاسلام ، ولم يسمح لأية واحدة منا بالخروج الى المدرسة للتعلم .

فلما شاقني أن أفعل ، لم أجد سبيلا إلا أن أتسلل خفية فأؤدي امتحان الشهادات العامة من المنزل . وحين تطلعت الى الميدان الأدبي ، اضطررت الى أن أدخله متكررة باسم مستعار ، احتراما لأبي الشيخ ، وخوفا من غضبه ، وكانت تجربة خروجي من القسوة بحيث لم تطق أخواتي الخمس معاناتها ، فبقين حيث أراد لهن أبي ، لم يتخطين عتبة البيت الى مدرسة .

واقول مع كل هلا :

« كلا ، بل الرجعية كلمة باطل يراد بها حق ، وليس صحيحا أنها التي تكبح غلواء الاندفاع وجهوح الاستهتار ، وإنما العكس هو الصحيح : فالرجعية هي التي تغري بالجهوح والتمرد . وهذه قضية قالت فيها الأحياء كلمتها الحاسمة ، بعد كل الذي عانت من هآسى التحلل الخلقي والضياح الروحي والتدهور الاجتماعي ، في ظل الرجعية !

والاسلام يأبى الرجعية ، لأنه دين الفطرة ، والفطرة سنتها التطور ، ومحال في قانون الطبيعة أن نسير ووجهنا الى وراء . وعبت في منطق الفطرة أن نتحدى التطور ، ونصر في عناد على الالتزام بما وجدنا عليه آباءنا في عصور سلفت . .

وكل رسالات السماء ، تأبى الرجعية ، فما من رسول الا بشر بجديد ، ودعا قومه الى غير ما كان عليه آباؤهم « وما أضل الذين كفروا ، الا أنهم آباؤا أن يتركوا ما وجدوا عليه آباءهم .

« وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون » - البقرة ١٧٠

« . . . ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون . وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون » - المائدة ١٠٤

« قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا ، اتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا ؟ » - هود ٦٢

« قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ؟ » - هود ٨٧

« بل قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارتهم مهتدون . وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارتهم مقتدون . قال أو لو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم . قالوا انا بما أرسلتم به كافرون » - الزخرف ٢٢ : ٢٤

وهذه هي الرجعية الضالة .

وفى ضوء الآيات الكريمة ، نفهم عبارة الميثاق :

« إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة . وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية » .

وان ديننا معجزته كتاب ، وآيته الأولى « اقرا » لا يمكن أن يجمد عقولنا ويشل حركتنا الحرة المنطلقة فى آفاق الكون .

ودعاة الرجعية ، يتجنبون على شريعة سمجة خالدة : تعتبر العرف ، وتجعل مصالح العباد أصلاً ، وترى « الضرورات تبيح المحظورات » وتقرر المبادئ والأصول ، تاركة ما عداها لسير الزمان .

وهذا من أسرار عظمة الاسلام وخلوده .

ان جوهره ثابت لا يتغير .

وانما نحن الذين نتغير ، فيجد كل منا فى الدين ملاذه وخيره وهداه ، على اختلاف الزمان والمكان ، وتباين الظروف والأحوال والأجواء . .

ولولا ثبات جوهره مع مرونة حيويته ورحابة أفقه ، لما أظل شعوباً شتى ، على تتابع العصور ومر الأجيال . .

ولو حددنا دلالات الألفاظ ، لما جاز أن نخلط بين المحافظة والرجعية :

المحافظة قانون طبيعى وسنة الهية . .

فما من طور من أطوار الكائنات ، ينفصل تماماً عن الطور الذى سبقه .

ما من نبات يمكن أن يقوم ، بغير بذرة من زرع سابق .

وما من انسان يعيش اليوم ، وليس فيه عنصر جوهرى من الانسان البدائى الأول ، فى عصور ما قبل التاريخ .

والمحافظة ، لا الرجعية ، هى التى تعصم حقاً من التهور ، وتكبح الجماع ، وهى التى تصون أصالتنا وتحمى بقاءنا بتقاليد وأعراف لنا صالحة ، تصلنا بأعز تراث لماضيينا ، وتمنح وجودنا قوة ومعنى .

والشعب الذى لا يحافظ على كريم تقاليده وموروث عقائده ، يحكم على نفسه بالتبدد والضياع ، ويبنى حاضره على هواء .

وينص الميثاق على تمسكنا بموروث عقائدنا ، واعتزازه بالقيم الروحية لوجودنا ، لا مجال لصوت يرتفع فينا منادياً بوجوب بقاء رجعية تكبح انطلاقنا ،

أو تحاول التشبث ببقايا أغلال يجب أن تسقط ، لكيلا تعوق حركتنا الحرة ،
وتحول دون مشاركتنا بعمق وبايجابية فى صنع الحياة .

وبعد فقد يهون على ، أن اعترف لمن شاء ، بالحق فى أن يكره خروج المرأة
الى ميادين العمل ، وأن يرى مشاركتها فى الحياة العامة من أشرط الساعة !

لكن الذى لا يهون أبدا ، أن يتكلم باسم الاسلام !

ذلك لأنه الا ضير علينا فى أن توجد بيننا فئة رجعية ، تنظر الى المرأة
بعقلية سلاطين الترك ، وتحن الى النعية المخدرة فى قفص أطلقوا عليه بحقوق
خبر الحريم ، المصفدة بأغلال براقة ، من العقود والأساور والغلاخيل .

فمثل هذا فى حساب الطبيعة ، من الظواهر الاجتماعية التى لا يبرأ منها
شعب مهما يبلغ مستواه الحضارى ، ورقبه الفكرى .

وانما الذى يضيرنا كل الضير ، أن يظن العالم بالاسلام الظنون ،
ويحسبه دين تخلف لا يستجيب لحتمية التطور ، ولا يصفى الى دعاء التقدم ،
ولا يكثرث لسير الزمان .

واننا لنؤمن أنه دين خالد ، صالح لكل زمان ومكان ، ونشهد أنه يقدس
حرية الانسان وكرامته وسعادته ..

والمرأة ليست انسانا فحسب ، وانما هى أم البشرية ، وصانعة الحياة!

بنى الساطع

الميثاق الوطني

.. ثورة ثالثة

إمسان عبد القويوس

كانت الثورة الاولى .. ثورة سياسية على الاحتلال الانجليزى ، وعلى النظام الملكى ، وعلى الاقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وعلى التبعية الدولية ..

وكانت الثورة الثانية .. ثورة اجتماعية ، اقامت المجتمع الاشتراكى التعاونى ، وقضت على الرجعية ..

والثورة الثالثة .. الثورة التى يعطنها الميثاق .. هى ثورة تخطيط وتنظيم المستقبل ..

والمستقبل هو مستقبل الشعب .. مستقبل يمتد عشرات السنين .. مئات السنين .. فثورة ٢٣ يوليو لم تكن ثورة من أجل اقامة حكم .. ولكنها ثورة من أجل اقامة مجتمع .. والمجتمع الذى تقيمه لا ينتهى ولا يتعلق قيام هذا المجتمع بأشخاص قادة الثورة ، بل يتعلق قيامه بمبادئ الثورة .. والمبادئ لاتزول ، مادامت تستطيع أن تحمى نفسها ..

ماذا يحتاج المستقبل ؟

انه يحتاج الى قاعدة نظرية للاشتراكية العربية ، تصلح كنقطة ارتكاز لمواجهة التطور .. لمواجهة كل مشاكلنا وكل احتياجاتنا التى يمكن أن تعترض طريقنا خلال عشرات السنين القادمة .. والنظرية ليست خطوطا جامدة .. ليست قيودا على تفكيرنا .. ولكنها نقطة انطلاق التفكير .. وقد يؤدى الانطلاق فى التفكير الى تغير كثير من معالم النظرية او من تطبيقاتها .. ولكنها تظل دائما القاعدة التى يركز عليها التفكير .. القاعدة التى تقف عليها كل العقول المفكرة قبل ان تبدأ فى الزحف النظرى ، او قبل ان تبدأ فى تطبيق اشتراكي جديد .. حتى لانحرف فى التفكير النظرى ، او لنحرف فى التطبيق .. وحتى نحمل تفكيرنا وتطورنا من التضييل ، ومن الفلسفات الدخيلة ، ومن الشعارات المزيفة .. وحتى نحفظ دائما بشخصية اشتراكيتنا التى تعبر عن طبيعتنا ، فلا نخلطها بالاشتراكيات الاخرى البعيدة من طبيعتنا ..

وماذا يحتاج المستقبل أيضا ؟

يحتاج الى تنظيم شعبى قوى يستطيع ان يحمى المجتمع من التضليل ، ويستطيع ان ينشر الدعوة ويمكنها من عقل الامة وروحها ، ويستطيع ان يربى اجيالا جديدة تعيش الحياة الجديدة .. تعيشها كحياة لا كثورة .. ويستطيع ان يخرج قيادات جديدة على جميع المستويات تبرز فى ميدان العمل الوطنى .. قيادات واهية مؤمنة تتميز بالكفاءة ، وليست قيادات انتهازية وصولية تتميز بالفهولة ..

وهذا التنظيم الشعبى لن يستطيع ان يباشر مسئولياته الا اذا حددت سلطاته .. سلطات الهيئة الشعبية العليا ، التى تبتئق منها كل المجالس الشعبية والنيابية ، وتتولى المسئولية الخطيرة .. مسئولية الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم ..

وماذا يحتاج المستقبل ؟

يحتاج الى تنظيم رسمى .. او على الاصح تنظيم جهاز الحكم .. وجهاز الحكم حتى الآن جهاز ثورى ، ويباشر سلطات ثورية .. وقد كنا فى حاجة الى هذه الثورية حتى نتخلص من المجتمع القديم ونقيم أسس المجتمع الجديد .. واعتقد اننا لازلنا فى حاجة الى هذه السلطات الثورية حتى يتم البناء الجديد ، وحتى نحى مآثم بناؤه .. ولكن .. على ان تظل هذه السلطة اكصام امان .. كسلاح مشهر نلجأ اليه فى حالة الحاجة اليه .. ويتحول جهاز الحكم نفسه من جهاز ثورى الى جهاز سياسى .. تحكمه قوانين معلنة ، ويباشر سلطاته عن طريق سلطات قانونية محددة ..

و

وبعد ...

ان الثورة - كثورة - لاتزال مسئولة عن ابنائها .. عن الجيل الذى يعيش فى رعايتها .. وجمال عبد الناصر كآب للثورة .. وآب للاشتراكية العربية .. وصاحب فلسفة سياسية واجتماعية .. سيبقى دائما المسئول الاول عن المجتمع الجديد .. ومهما تطورت النظم الشعبية والسياسية ، ومهما حملت من مسئوليات ، فسيبقى دائما جمال عبد الناصر هو المسئول .. مسئولية الاب الذى يصنع مستقبل اولاده ..

اقول هذا ، لاننا مهما انطلقنا مع تفكيرنا النظرى فى وضع نظم المستقبل ، لانستطيع ان نضع اليوم نظاما يطبق بعد خمسين عاما مثلا .. لاننا اليوم نملك قوة القيادة .. نملك شخصية البطل المتميز .. نملك شخصية الاب .. هذه الشخصية تثير فينا اطمئنانا قد لايتوفر للاجيال القادمة .. وهذا

الاطمئنان هو الذى يدفعنا الى ممارسة التجارب بجرأة ونحن واثقون
أنه مهما كانت نتائج التجربة ، فإن هناك قوة تحمى مستقبلنا .. قوة
القيادة .. وهذا الاطمئنان أيضا هو الذى يحكم - لا شعوريا - تقديرنا لكل
النظم التى تعرض علينا سواء كانت نظما سياسية أو شعبية .. وهو الذى
يحكم تقديرنا للميثاق الوطنى الذى يعرض علينا اليوم ..

انى اكتب هذه الكلمة ، وانا فى انتظار سماع الميثاق الوطنى ..

فى انتظار الثورة الثالثة ..

كان مشروع الميثاق مفاجأة ..

مفاجأة ضخمة ..

كانت الاغلبية تخطط بين صورة الميثاق ، وصورة « العهد » أو « القسم »
.. وكانت تتصور ان الميثاق لن يكون فى صورته ، أكثر من صورة المبادئ
الستة التى أعلنتها الثورة فى سنواتها الاولى تعبيرا عن ارادة الشعب ..
مجموعة من المبادئ الاساسية نلتزم بها ، ونتعهد عليها ، ونهتدى بها فى
الطريق الطويل ..

ثم أعلن الميثاق ، فاذا به كتاب من ١٢٤ صفحة ..

كتاب فى التاريخ ، وفى النظرية ، وفى السياسة ، وفى التطبيق ..

وكانت المفاجأة ..

وافقنا من المفاجأة بسرعة ، لنكتشف اننا كنا فعلا فى حاجة الى هذا
الكتاب .. وان ما كنا نبحث عنه فى اعماقنا ، هو هذا الكتاب .. وأن الميثاق
لم يكن يحتمل أى صورة الا الصورة التى قدمه بها الرئيس ..

ورغم هذا ففى رأى ان الميثاق لم يتعد حدود المبادئ .. مبادئ
النظرية ، ومبادئ التطبيق .. وسيظل هذا دائما هو الفرق بين الميثاق ،
وبين الدستور ومجموعة القوانين التنفيذية ..

كل ما هنالك أن الميثاق لم يكتف بوضع المبادئ العامة ، بل وضع
أيضا المبادئ التى يمكن ان تقوم عليها التفاصيل .. وضع لكل جزئية
مبدأ يمكن أن تحل على أساسه .. وبمعنى آخر لم يكتف بوضع المطالب
الوطنية فى صورة مبادئ .. بل وضع أيضا المبادئ التى تقوم عليها
خطة تحقيق هذه المطالب ، ثم مبادئ تنفيذ هذه الخطة ..

عندما تحدث الميثاق عن الثورة العربية مثلا .. لم يكتف بالمطالبة بها
كضرورة وطنية ، بل وضع المبادئ التى تتحقق بها هذه الثورة .. وقال
أن النضال العربى يحتاج أن يسلح نفسه بثلاث قدرات .. هى :

١ - الوعي القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير .
والنتاج من المناقشة الحرة التى تعتمد على سياط التعصب أو الارهاب ..

٢ - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى . على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية ..

٣ - الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى من طريقه . وتهدد جزءا كبيرا من طاقته .

هذه البنود الثلاثة لاتحدد المطالبة الوطنية الأساسية فحسب .. بل تحدد مبادئ الفلسفة الثورية ، والنظرية الثورية .. وتحدد مبادئ الخطة العامة أى « الاستراتيجية » . ثم تحدد أيضا مبادئ الخطة التفصيلية أى « التكتيك » الثورى .

ولكنها فى كل ذلك لم تخرج عن المبادئ ، لم تمتد الى التفاصيل الجزئية فى تطبيقاتها ..

بل ان الميثاق وصل فى تحديد المبادئ الى أبعد من هذا .. وصل الى جزئيات بعيدة .

مثلا .. عندما تحدث الميثاق عن ادارة الانتاج قال : « .. انه لمن الزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .. وانه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ .. الخ » ..

وهذا مبدأ .. رغم انه مبدأ يخص تفاصيل ادارة العمل .

ومبدأ آخر .. « ان التنظيم لا بد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ » .. هذا المبدأ يضم تحته تفاصيل تطبيقية عديدة تشمل تنظيم الجهاز الاشتراكى كله .. بل تشمل أيضا تنظيم الجهاز السياسى نفسه . وتحديد صلة جديدة بين الجهاز الذى يضع التخطيط ، والجهاز الذى يتولى تنفيذ التخطيط .. وهكذا .

كل صفحات الميثاق وكل سطورها تعبر عن مبادئ .

ونحن فى حاجة الى أن ننتبه الى هذه الحقيقة ، ونحن نناقش الميثاق ونوجه الاسئلة والاستفسارات ..

وقد لاحظت ان اغلبية الاسئلة والاستفسارات انتهى وجهت الآن
تنصب على تفاصيل التطبيق ، ومشاكل التطبيق ، لاعلى المبادئ نفسها . .
كيف نطبق تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان ؟ . .

كيف نطبق تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة ؟ . .

و . . و . . اسئلة كثيرة تبدأ كلها بكلمة « كيف » . . وكيف . . هذه
ليس مكانها الميثاق . . ولكن مكانها الدستور ، والقوانين المكملة له . .
فعند مناقشة الدستور أو القانون نستطيع ان نسأل « كيف » . . كيف
نطبق هذا المبدأ . . وكيف نحقق هذه النظرية . . اما عند مناقشة الميثاق
فيخيل الى أن السؤال يبدأ بكلمة « لماذا » . . لماذا حددنا ملكية الأسرة بمائة
فدان ؟ . . ولماذا خصصنا للعمال والفلاحين ٥٠٪ من مقاعد المجالس
النيابية . . .

كيف . . تنصرف الى التطبيق . .

ولماذا . . تنصرف الى المبدأ ذاته ومحاولة شرحه وتفسيره .

فاذا سألت : « كيف يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا » . .
فان الاجابة ستخرج بك حتما عن حدود الميثاق ، وتنتقل بك الى التنظيم
السياسى ، والى الدستور ، والى القوانين الوضعية ،

ولكنك لو سألت : « لماذا يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا »
فان الاجابة على سؤالك ان تخرج بك عن حدود الميثاق ، لأنه سؤال فى نطاق
شرح المبدأ وتفسيره . .

ولاشك أن كل مبدأ من المبادئ الاشتراكية يواجه مشاكل كثيرة عند
التطبيق . .

ولا شك أيضا أننا فى حاجة الى مناقشة هذه المشاكل ومحاولة إيجاد
حل لها . .

ولكن مناقشة هذه المشاكل ليس مكانها مناقشة الميثاق ، الا اذا تصورنا
حالة واحدة ، وهى حالة يستحيل فيها التطبيق الا اذا خرجنا عن المبدأ
الذى يقره الميثاق . .

وقد اشتركت فى عدة لجان لمناقشة الميثاق وكانت الظاهرة فيها
جميعها هى مناقشة التطبيق لا مناقشة المبادئ . . قضيت فى إحدى
اللجان أكثر من ساعتين نناقش مشاكل تطبيق مبدأ تحديد ملكية
الأسرة بمائة فدان . . وبدأنا نناقش القروض . . لو فرض وان الزوج

يملك ٧٠ فدانا ، والزوجة تملك ٨٠ فدانا . فمن أيهما تؤخذ الزيادة عن الحد الأقصى للملكية الأسرة . . وماذنب الزوجة إذا أخذنا منها أرضها في حين أن مصيرها معلق بكلمة تخرج من فم الزوج . . قد يطلقها بعد تطبيق تحديد ملكية الأسرة . . فهل تسترد أملاكها بعد الطلاق!؟ . .

والغرض هام . . والمشكلة تستحق الاهتمام . . ولكن بحثها ليس مكانه مناقشة الميثاق . . فهي مشكلة تطبيقية أو تنفيذية لاتخص المبدأ . .

المبدأ هو تحطيم سيطرة الأسر على الريف . . فهل يكفي تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان للقضاء على سيطرة الأسر وهل تقرر مبدأ القضاء على سيطرة الأسر على الريف كمبدأ من المبادئ الاشتراكية ؟

هذا هو السؤال الذى يخص الميثاق .

وكان هناك سؤال آخر فى إحدى هذه الندوات ، لماذا نحدد الدخل الفردى بالنسبة لجميع المواطنين بحيث لايزيد عن دخل المائة فدان ؟ . . وهو سؤال يخص الميثاق أيضا لأنه متعلق بالمبدأ . .

والمبدأ قائم على أن ليس القصد من تحديد الملكية الزراعية هو تحديد الدخل فحسب ، ولكن القصد الأول هو تحديد السيطرة الاجتماعية على الفلاح . . ولذلك لايتعلق تحديد الملكية الزراعية ، بتحديد أنواع الدخول الأخرى . .

و . . .

ولا أريد أن أتعرض لكل الأسئلة التى سمعتها أو التى نشرت . . ولكنى أكتفى بملاحظة أن أغلب هذه الأسئلة كانت متعلقة بمشاكل التطبيق . . ومشاكل التطبيق مكانها مناقشة القوانين ، لامناقشة الميثاق . .

وملاحظة أخرى . .

فقد خيل الى ان أغلبية المواطنين تلقوا الميثاق وناقشوه بروح طائفة . . كل طائفة بحثت فيه عن نصيبها . . الفلاحون بحثوا فيه عن نصيب الفلاح . . والعمال بحثوا فيه عن نصيب العمال . . والمتقنون بحثوا فيه عن مكانهم . . وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة بحثوا فيه عن مصيرهم . .

وكانت النتيجة ان معظم الاهتمام ، ومعظم الأسئلة انصببت على بنود الميثاق الخاصة بطوائف الشعب . . البنود الخاصة بتحديد الملكية الزراعية والعقارية . . وتحديد النسب بين القطاع الخاص والقطاع العام . . وتحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين . . الخ .

وكانت النتيجة أيضا ، أن انصرف الاهتمام الى مناقشة الحقوق الواردة فى الميثاق ، دون مناقشة الواجبات التى خصص لها الميثاق صفحات طويلة واتجاهات واضحة . .

ولاشك أن من حق كل مواطن أن يهتم بالبحث عن مكانه على ضوء مبادئ الميثاق .. هذه طبيعة البشر ...

ولكن .

لن يستطيع أى مواطن أن يطمئن الى أنه عرف مكانه وفهم وضعه الا اذا درس وفهم الميثاق كله .. وكل المبادئ التى يشملها .

ولو كان كل القصد من الميثاق هو تحديد حقوق فئات المواطنين ، أو تحديد اجراءات اشتراكية جديدة .. لما صدر فى صورة ميثاق .. ولصدر فى صورة قرارات اشتراكية أخرى ، كقرارات يوليو ١٩٦١ ..

ولكن الميثاق صدر لتحديد صورة المجتمع .. وليشرح جذور المجتمع وتطوره ، واحتياجاته ، وثورته ، وهدفه ، والقوى المحركة فى داخله ، ونظام الحركة فيه ..

ولن يستطيع أحد أن يرى هذه الصورة بوضوح ، الا اذا تحرر أولا من نظراته الطائفية وأحاساسه الطائفى .. ومد نظره وأحاساسه ليشمل المجتمع كله بكل قطاعاته وطوائفه ..

ولن نستطيع ان نتعاهد على الميثاق ، اذا بحث كل مواطن عن حقوقه ، ونسى أن يبحث عن واجباته .

وملاحظة ثالثة ..

بعض المثقفين وقفوا أمام بعض التعريفات التى وردت فى الميثاق .. وترددوا :

ان هذه التعريفات أو الالفاظ ، وردت بنصها فى مذاهب أخرى .. وفى نظريات أخرى ..
مثلا ..

تعبير « الاشتراكية العلمية » .. استعمله كارل ماركس بنصه للتعبير عن نظريته ..

فهل معنى هذا أن اشتراكيتنا هى اشتراكية كارل ماركس ؟ ..

لا .. قطعا لا ..

والذى حدث ان صياغة الميثاق قد حررت التعاريف القديمة من معانيها القديمة .. حررتها من الاحتكار المذهبى .. واستعملتها بمعان جديدة ! ..

وقد كانت بعض المذاهب تحتكر لنفسها بعض التعاريف ..

كانت كلمة « السلام » تحتكرها الشيوعية .. وبلغ من قوة احتكارها أن أصبح كل من يستعمل شعار « السلام » أو ينضم لمنظمة تعمل من أجل « السلام » يعتبر شيوعيا .. ثم استطاع جمال عبد الناصر أن يحطس هذا الاحتكار ، وأن يجعل من « السلام » دعوة إنسانية ، لدعوة شيوعية .. أصبح كل فرد الآن يستطيع أن يدعو للسلام ، وهو مطمئن إلى أنه لن يتهم بالشيوعية ..

ورغم التحديد القاطع لاشتراكيتنا في أكثر من موضع من الميثاق ، وهو التحديد الذي يبعدها عن اشتراكية كارل ماركس ، وعن الفلسفة المادية المحضة .. رغم ذلك .. فإن جمال عبد الناصر عندما استعمل تعريف « الاشتراكية العلمية » مهد لهذا التعريف قائلا : « ان هناك تجارب أخرى للتقدم ، حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله أما لصالح رأس المال ، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية ، في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .. »

هذا التقديم يبعد اشتراكيتنا العلمية ، عن كل التطبيقات المذهبية الأخرى .. ثم الشرح الذي جاء بعد استعمال هذا التعريف ، يزيده إيضاحا بحيث لا يمكن أن يلتبس اقتناعنا بالاشتراكية العلمية بأي مذهب آخر .. سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية ! ..

وليس هذا هو التعريف الوحيد الذي ورد في ميثاقنا ، وسبق أن ورد في موائيق أخرى ..

هناك تعاريف أخرى كثيرة تضمنها الميثاق ..

وكلها وردت بمعان جديدة .. بمعان تتعلق بمجتمعنا لا بمجتمعات أخرى ..

وكلها كانت دليلا على أننا حططنا احتكار التعاريف .. احتكار الكلمات .. وبعده ..

ان الملاحظات حول الميثاق كثيرة ..

والأسئلة التي تتطلب جوابا أكثر ، ولكني أكتب هذه الكلمة قبل أن يبدأ السيد الرئيس في شرح الميثاق .

وأعتقد أن الشرح والتفسير سيستغرق كتابا أضخم بكثير من كتاب الميثاق نفسه ..

وأفضل أن أنتظر ..

الرئيس جمال عبد الناصر يرفع الستار عن اللوحة التذكارية بجنسية زيارة سيادته لواقع السيد العالي بأسوار



ميثاق ثورة .. لاصتيان دولة ..

أريد أن أعطي بعض العذر لأعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ..
فمنذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر وضح أن المناقشات عاجزة عن الوصول
إلى صميم المبادئ التي يشملها الميثاق .. والوصول إلى هذه المبادئ وتفسيرها
والتعليق عليها ، كان يحتاج إلى وقت .. وقت طويل .. يقضيه الأعضاء
في البحث والدراسة .. ولكن تنظيم سير العمل في المؤتمر ، لم يترك وقتاً
أمام الأعضاء للدراسة ، فقد بدأت المناقشة عقب إعلان الميثاق بيوم واحد ،
وانشغل القادرون على المناقشة بحضور اجتماعات كل صباح ، وجلسات
كل مساء ..

وهذا هو العذر الوحيد .. إذا كان يجب أن نتلمس عذراً لأعضاء
المؤتمر ..

وربما لو أن الميثاق أعلن ، ثم تركت فترة كافية أمام الأعضاء ، لدراسته
وبحثه ، لظهر في هذه الحالة بعض المناقشات الجادة العميقة التي تستهدف
المبادئ ، لتفاصيل التطبيق ..

والنتيجة ..

أن المناقشات لم ترتفع إلى مستوى الميثاق .. دارت على مستوى
انقوائين العادية .. والوحيد الذي استطاع أن يزيد الميثاق تفسيراً وشرحاً
وأبرازاً لمبادئه ، هو صاحب الميثاق نفسه ..

وكانت النتيجة أيضاً أن أصبح أهم موضوع أثاره الأعضاء ، واستغرق
أكثر وقت المؤتمر ، هو موضوع المساواة بين الرجل والمرأة .. وأصبح نجم
المؤتمر هو الشيخ الغزالي ! لا لأن موضوع المساواة بين الجنسين هو أهم
مأجاء في الميثاق ، ولا لأن الشيخ الغزالي أكثر الأعضاء ذلاقة في اللسان ..
ولكن لأن المناقشة حول مساواة المرأة بالرجل كانت رغم تفرعها إلى تفاصيل
تافهة ، من المناقشات القليلة التي دارت حول مبدأ من مبادئ الميثاق ...
والمناقشة حول المبادئ الكفيلة بأن تثير اهتماماً أكبر مما تثيره المناقشة
حول التفاصيل ..

والمؤتمر بتكوينه الحالي يرسم صورة صادقة لمجتمعنا .

وربما فوجيء البعض بهذه الصورة .. فالى ما قبل انعقاد المؤتمر كانت صورة مجتمعنا لا تبدو الا فى الصحف وأدوات الاعلام .. التليفزيون والراديو .. ولكن الصورة التى بدت فى المؤتمر تختلف كثيرا عن الصورة التى كانت ترسمها الصحف وأدوات الاعلام .. وتختلف ايضا عن الصورة التى أبرزتها المجالس النيابية السابقة .. ان التصادم والتناقض الطبقي . فى مجتمعنا وكما بدا فى المؤتمر أكبر بكثير مما كنا نعتقد ومما كانت تصوره لنا أجهزة الاعلام ، والانتخابات السابقة ..

وفى خلال عشر السنوات الماضية ، استطعنا ان نقضى على الاقطاع وعلى الرأسمالية المستغلة .. واستطعنا أيضا ان نوقف تسلسل النظريات الغريبة الينا .. ولكننا رغم ذلك لم نستطع بعد أن نوحّد مجتمعنا فى اتجاه واحد .. ولم نستطع ان نذيب الاحساس الطبقي .. وظل مجتمعنا حتى اليوم يخوض الصراع المحتوم بين الطبقات .

والظاهرة الواضحة فى المؤتمر أن الطبقة التى تعارفنا على تسميتها بطبقة المثقفين أقل نفوذا مما كنا نعتقد .. ومما كنا نقدر لها .. المثقفون فى المؤتمر لا أثر لهم .. وهم يبدوون فيه كمهنيين .. مهندسين ، وأطباء ، وأساتذة ، ومعلمين .. أكثر مما يبدوون كمثقفين مسئولين مسئولية عامة عن المجتمع كله .. وكانت النتيجة ان عجزوا عن صد كثير من الآراء الرجعية التى قيلت فى المؤتمر ، وعجزوا عن توجيه المؤتمر فى حدود مناقشة المبادئ التى وردت فى الميثاق وفى حدود روح المجتمع الواحد التى عبر عنها الميثاق .. وليس معنى هذا ان المثقفين مسئولون مسئولية رسمية او ان من حقهم ان يفرضوا آرائهم على المؤتمر .. ولكن ، مادعنا قد افترضنا فيهم انهم يمثلون نضوج الوعي ، والقدرة على الدراسة . فائنا نفترض فيهم أيضا المسئولية الكبرى عن مناقشات المؤتمر .. خصوصا وان الامانة العامة قد أعطتهم الفرض الأكبر للمناقشة .

وقد حاول الأعضاء من تلقاء أنفسهم اذابة الفوارق بينهم ظاهريا .. فجلس بعض العمال والفلاحين بين أساتذة الجامعة والمهنيين .. وجلس بعض ممثلى الرأسمالية الوطنية بين العمال والفلاحين .. واتفق ممثلات القطاع النسائي على أن يتفرقن بين الأعضاء حتى لا يبدو المؤتمر وقد انقسم الى رجال .. وحريم .. ورغم ذلك ، كان التكتل واضحا .. كان العمال والفلاحون يكونون تكتلا فى أقصى اليسار .. وكان المهنيون والرأسمالية الوطنية يكونون تكتلا فى أقصى اليمين .. وأصحاب العمائم يكونون تكتلا ثالثا ، فى الوسط .. و ..

وبدت هذه الفوارق أكثر أثناء المناقشات ..

فالعامل يتحدث عن مشاكل العمال الخاصة .. والنقابيون يتحدثون
عن مشاكل النقابات .. حتى المشاكل الداخلية .
وصاحب رأس المال ، يتحدث عن مشاكل رأس المال ..

والمرأة تتحدث كامرأة ..

ولم يكن كل منهم يتحدث عن وضعه فى المجتمع الجديد الذى ترسمه
بنود الميثاق .. بل كان يتحدث عن مشاكل طائفته بعيدا عن مشاكل المجتمع
كوحدة .. بعيدا عن الأهداف التى حددها الميثاق .

وكان الوحيد القادر على جمع هذه الخيوط المتناثرة وتنسيقها داخل
مبادئ الميثاق هو الرئيس نفسه .

وكان الرئيس نفسه هو الذى صد اقتراح انتخابه رئيسا للجمهورية
مدى الحياة .. ولاشك ان هذا الاقتراح يناقض كل الأسس التى بنى عليها
الميثاق ، والتى ترمى الى تمكين الشعب من سلطة الرقابة ، وتمكينه من
السيطرة على مصيره .. ولا شك ايضا ان جمال عبد الناصر عندما وضع
هذا الميثاق لم يحسب فيه حساب شخصه ، ولم يحسب فيه حساب عواطف
الشعب نحوه .. ولكنه وضعه ليكون أساسا للمستقبل الممتد بعده .. ورغم
ذلك .. رغم هذا المفهوم الواضح للميثاق .. لم يتعرض احد من أعضاء
المؤتمر لهذا الاقتراح العاطفى .. لماذا ؟ .. ربما انقيادا لعواطفهم .. وربما
عجزا عن فهم الميثاق .. وربما عجزا عن فهم جمال عبد الناصر .. وربما
هروبا بأنفسهم من موقف خيل اليهم أنه قد يسبب لهم حرجا .. ولكن ..
الذى لاشك فيه ان الرئيس كان يسعده ان يبدو المؤتمر أكثر فهما للميثاق ..
وان يرى من بين الأعضاء من يقوم لصد هذا الاقتراح

و ..

والرئيس أيضا هو الوحيد الذى استطاع ان يضع تقاليد المناقشة
داخل المؤتمر .. وقد قام عضو او اثنان يطالبان المؤتمر بالابتعاد عن
المناقشات العاطفية ، وعن الهتاف ، حتى يتفرغ المؤتمر للبحث الموضوعى
.. ولكن احدا لم يستجب لرأى احد العضوين .. الى ان تكلم الرئيس ..
فسكت الهتاف .. واختصرت مقدمات الكلام .. واتجه النقاش الى الموضوع
مباشرة .. وصبر الأعضاء على زملائهم المتحدثين ..

ماذا تعنى هذه الظواهر ؟

انها ظواهر عابرة صغيرة ، ولكنها تحمل معنى كبيرا ..
انها تعنى أننا لا زلنا فى اول مراحل التربية السياسية للشعب .. وأننا

فى هذه المرحلة ، لازلنا فى حاجة الى القيادة العليا لتتدخل حتى فى أدق التفاصيل ..

وليس فى هذا ماينقص من قيمة الشعب .. شعبنا الصلب الواعى ، الذى عاش طوال عمره واعيا لمشاكله ، واعيا لتصرفات حكامه . . ولكن الوعى شىء ، وممارسة الحقوق الشعبية شىء آخر .. وقد انقضى تاريخ طويل حرم فيه الشعب من ممارسة حقوقه ، فكان فى حاجة عندما يبدأ ان يعتمد على ثقته فى قيادته العليا ، وايمانه بها وحاجته اليها حتى فى أدق شئونه مباشرة سلطاته ..

وعلى كل حال ..

هذا المؤتمر يمثل حقيقة المجتمع الراهن .. الحقيقة التى كانت ضائعة وراء أجهزة الاعلام ..

ويجب أن نعى هذ الحقيقة وعيا تاما .. وان ندرس كل خط فى الصورة التى يبرزها المؤتمر .. فمن هذا المجتمع نبدا المرحلة الجديدة .. والمستقبل كله يعتمد على تطوير هذا المجتمع .. تطوير هذه الصورة ..

والاحساس الذى افتقدناه فى المؤتمر ، هو الاحساس بأن المؤتمر لا يناقش بعضه بعضا فحسب ، ولكنه يناقش نظريات ونظما سياسية ونغم انها وضعت على أسس من واقعنا ، الا انها تسجل فى التاريخ اتجاها جديدا فى التفكير ، تشترك فى مناقشته كل الهيئات العالمية ..

ان الصحف العالمية تناقش الميثاق ..

والصحف العربية تناقش الميثاق

والمناقشات تدور معظمها حول الاسس النظرية للميثاق ..

وكان المفروض أن تكون جلسات المؤتمر ردا على هذه المناقشات ، او اشتراكا فيها ..

كان المؤتمر فى حاجة الى المناقشة النظرية ..

مناقشة مفهوم الحرية فى اشتراكيتنا ، مناقشة الحدود التى تفصل بين اشتراكيتنا والاشتراكيات الأخرى ..

مناقشة سلطات التنظيم الشعبى ..

مناقشة العلاقة بين رأس المال الخاص ورأس المال العام ، والوسيلة التى وصلنا اليها للتوفيق بين هدف رأس المال الخاص فى الربح وهدف رأس المال العام فى توزيع فائض الانتاج .. مناقشة الفرق بين رأسمالية الدولة وملكية الشعب .. و .. و ..

مناقشات نظرية كثيرة كان يجب أن تبدو فى جلسات المؤتمر ، بجانب مناقشة التطبيقات ومدى صلتها بالمصالح الخاصة لكل طائفة .. وكان يمكن

أن تؤدي هذه المناقشات النظرية الى توضيح مبادئنا أكثر أمام العالم الخارجى
أولا ، وتسهل عملية الفهم والهضم للمواطنين ..

وقد حاول عدد قليل من أعضاء المؤتمر مناقشة الميثاق مناقشة
نظرية ولكن العبء الأكبر من التوضيح النظرى تحمله الرئيس وحده .. حتى
انه اضطر أن يجيب بنفسه على خطاب يناقش الفرق بين اشتراكييننا ،
واشتراكية ماركس .. وقد جاءنى سؤال :

ماهو الأساس النظرى لتدخل الدولة فى تحديد نسبة العمال والفلاحين
فى المجالس الشعبية .. هل يعنى هذا تدخل الدولة فى نسب التمثيل
عامة .. بحيث اذا زادت نسبة العمال والفلاحين عن ٧٠٪ مثلا ، عسادت
الدولة وخلفتها .. وما هو الضمان الذى يحول دون وصول نسبة العمال
والفلاحين فى المجالس الشعبية الى ١٠٠٪ بعد خمس سنوات أو عشر ، مادام
لهم الحق فى ترشيح أنفسهم فى كل الدوائر الانتخابية حتى فيما يزيد
عن خمسين فى المائة .. واذا حدث هذا الا تكون قد وصلنا الى ديكتاتورية
الطبقة .. طبقة العمال والفلاحين .. دون ان ندري ؟

هذا هو السؤال ..

والخطأ النظرى فى السؤال ، أنه اعتبر تحديد نسبة تمثيل العمال
والفلاحين تدخلا من الدولة .. ولكن الميثاق ليس ميثاق دولة .. انه ميثاق
ثورة .. والتدخل ليس تدخل الدولة .. ولكنه تدخل الثورة .. أى أن
هذا الميثاق لايعبر عن مرحلة عادية فى حياة الشعب ولكنه يعبر عن مبادئ
ثورة الشعب ، التى ستوضع على أساسها القانونية التى تشكل حياة الناس
العادية ..

وكل ثورة تحدد صورة المجتمع الذى قامت من أجله ، وقامت لتطويرة
.. وكل ثورة تتبع طريقا خاصا فى تحديد هذا المجتمع .. أغلب الثورات
اتبعت طريق العنف .. ذبحت .. وشنقت .. أما ثورتنا فتكتفى بإصدار
القوانين الثورية ..

وصورة المجتمع الذى قامت من أجله الثورة لايمكن ان تكتمل بعد
القضاء على الرجعية ، الا بدفع الطبقة التى حرمت طويلا من كيانها ومن التعبير
عن نفسها ، الى الامام .. لاعلى اعتبار أنها طبقة قيادية ، ولكن على اعتبار
أنها طبقة شعبية .. تتفاعل وتنصر مع بقية الفئات الشعبية ..

هذه الدفعة .. دفعة ثورية .. تمت بمنطق الثورة ، لا بمنطق القانون
العادى .. ولم يكن هناك سبيل آخر لاستكمال صورة المجتمع الا بالاعتماد
على منطق الثورة !

والثورة عندما نصت على نسبة تمثيل العمال والفلاحين ، وضحت
هدفين متكاملين :

١ - تمثيل الطبقة التي حرمت طويلا من التعبير عن نفسها ..

٢ - استحالة قيام ديكتاتورية طبقية فى المجتمع الجديد ..

أما كيفية التوفيق بين الهدفين فهذا هو البحث الطويل .. بحث يشمل
تحديد من هو العامل والفلاح .. ويشمل تحديد شكل النقابات .. ويشمل
وسائل تنويب الفوارق بين الطبقات .. و... و...

وبجانب هذا السؤال ، جاءنى سؤال مضاد :

ألا يخشى على الفلاحين والعمال رغم تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ من اكتساح
طبقة الرأسمالية الوطنية التي قد تحتكر الـ ٥٠٪ الباقية .. خصوصا
وان الرأسمالية الوطنية مسلحة بالتجارب الطويلة ، والوعى والانياب المسمومة
ضد عدم نضوج وعى الفلاحين والعمال وقلة تجاربهم ؟ ..

وليس هناك جواب على السؤال الا اننا نعتمد على الوعى الشعبى ، وسرعة
تطوره ، ليحمى نفسه من أى انتكاسة ..

وبجانب الوعى الشعبى تقف القيادة الثورية العليا .. تقف انتباه ..
حتى تحمى الشعب وتحمى الطريق ..

وكما قلت ، ان دور القيادة الثورية لايزال دورا رئيسيا فى مرحلة
التربية السياسية ..

والميثاق نقطة بداية .. نقطة انطلاق .. يبدأ بعدها العمل الكبير لتكوين
شكل المجتمع .. وفى كل خطوة نحتاج الى حذر .. الى حراس ..

والميثاق ليس نهاية للثورة ..

ولكنه خط لها ..

فالثورة باقية .. والقيادة الثورية باقية ، مهما تعددت صورها .. الى
ان يتم بناء المجتمع الجديد ..

و ..

والاسئلة التى جاءتنى لاتكفى للرد عليها هذه السطور ، انها تحتاج الى
بحث طويل .. وربما لن تكفى جلسات المؤتمر لكل البحوث التى نحتاج اليها
.. ولكن انتهاء جلسات المؤتمر لايعنى انتهاء البحث .. اننا فى حاجة
الى تكوين لجان بحث متفرغة داخل نطاق الاتحاد الاشتراكي ، تضع بحوثا ..
بحوثا كثيرة .. حول الميثاق ، وتنشرها على الناس .. على العالم ..

الميثاق.. ليس مرحلة..

هل الميثاق يمثل مرحلة ؟
هل يمكن تعديله ، أو كتابته من جديد بعد خمس سنوات ، أو عشر
سنوات ؟ والسؤال قائم فعلا ..
ويتردد فعلا ..

والذى أثاره أن الميثاق حدد فترة ثماني سنوات تستطيع خلالها كل
أسرة أن تباع ما يزيد فى ملكيتها عن مائة فدان .. فاعتقد البعض أن هذه
السنوات الثماني التى تمثل نهاية خطة عشر السنوات ، تمثل أيضا المرحلة
التي ينتهى عندها الميثاق !
وسبب آخر ..

أن طبيعة ثورتنا أدت الى تقسيم خطواتنا الى عدة مراحل .. وتعدد هذه
المراحل ، ترك عند الناس اعتقادا بأن كل خطوة لاتمثل الا مرحلة .. وأن
الميثاق ، ليس الا مرحلة !!
ورغم هذا ..

الميثاق ليس مرحلة ..

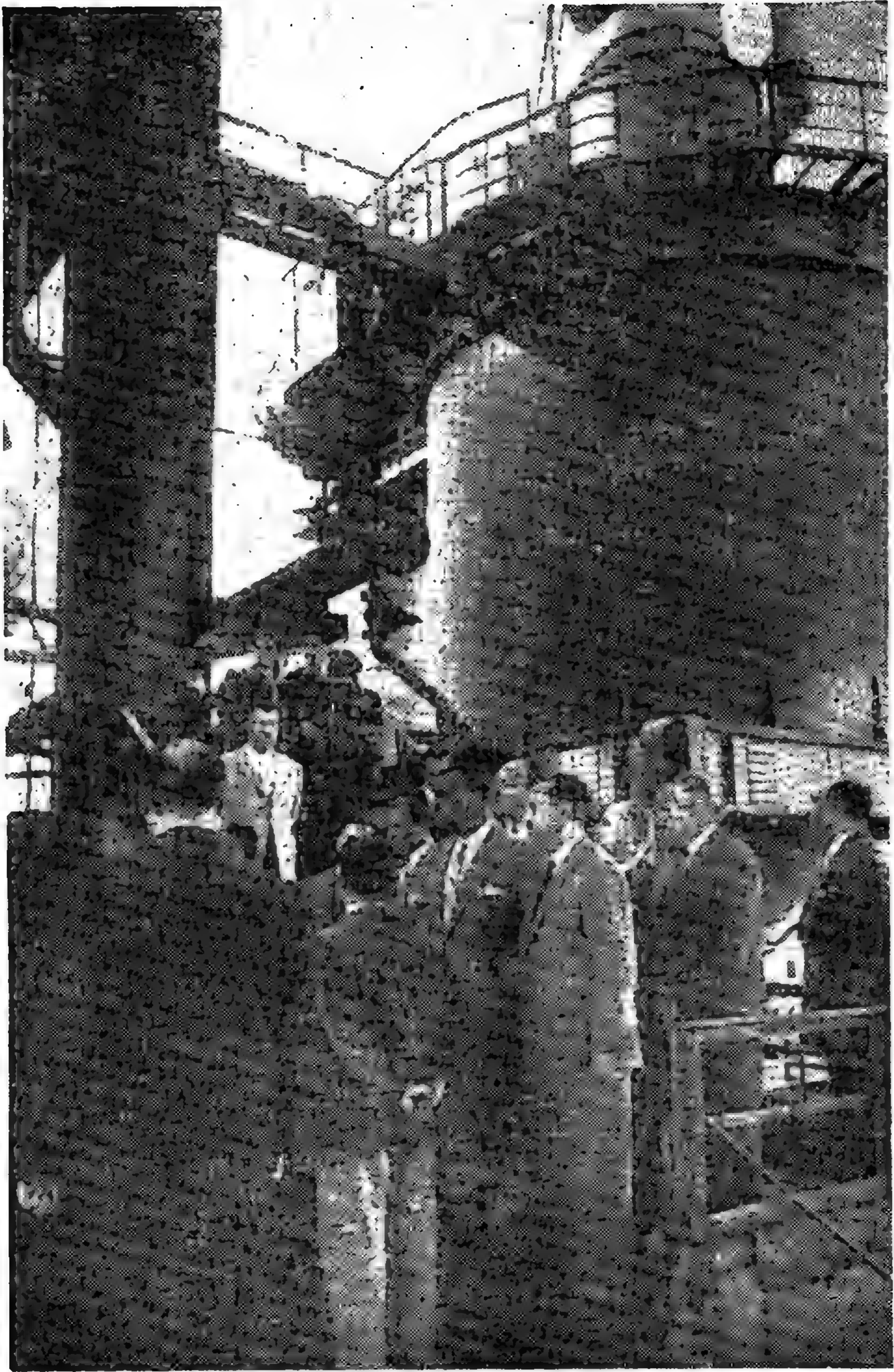
أنه الخط الذى يحدد اتجاه جميع المراحل القادمة ، بحيث لايمكن أن
تخرج إحدى هذه المراحل عن هذا الخط ، وبحيث تستطيع الآن وانت واقف
فى عام ١٩٦٢ أن ترى صورة المرحلة التى يمكن أن تمر بها ، أو تصل إليها
فى عام ١٩٨٢ ..

وجميع المراحل السابقة التى مررنا بها منذ قيام الثورة ، كانت أيضا
— رغم اختلافها ، ورغم التطور السريع — مرتبطة بخط واحد يصل بين أولها
وآخرها .. وكان هذا الخط يتمثل فى المبادئ الستة التى اعلنتها الثورة ..
ولم يحدث أن خرجنا فى مرحلة ما عن هذه المبادئ .. أو تعارضت خطوة
من خطواتنا مع مبدأ من المبادئ الستة ..

والميثاق يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية .. ويتضمن أيضا
تطبيقات لبعض هذه المبادئ ، رؤى ضمها الى الميثاق ، لأنها تحدد صورة
واضحة للمبدأ المنصوص عليه ..

والمبادئ لايمكن أن تتغير أو تلغى ، أو تخضع لأسلوب المرحلة ..
بالعكس ..

أن حكمة الميثاق الأولى هى تحديد المبادئ التى لاتتغير ، حتى يشعر
كل مواطن بالاستقرار فى مجتمع تحدده مبادئ ثابتة ، وحتى تستقر



الرئيس عبد الناصر في مصنع الحديد والصلب

خطواتنا فى طريق واحد ، ويستقر تفكيرنا الفردى ، وتفكيرنا كمجموع ،
وتستقر نظرتنا الى المستقبل ..

ليس من حق أى هيئة سواء كانت المجلس النيابى ، أو مؤتمر الاتحاد
الاشتراكى العربى ، أن يغير من هذه المبادئ .. ليس من حقهما مثلا ،
الغاء الملكية الفردية وليس من حقهما الغاء الملكية العامة أو اعادة الاقطاع ، وليس
من حقهما تجريد مبادئنا من عنصرها الروحى .. و... كل هذه المبادئ
هى الدعامات الثابتة للمجتمع الجديد ، ولا يمكن تغييرها أو تعديلها الا بشورة
أخرى ..

أما التطبيقات ، فشىء آخر .

اننا نستطيع فى مرحلة قادمة ، ان نزيد نصيب القطاع الخاص فى
التصدير عن ٢٥٪ ، أو نقلله عن ٢٥٪ .. مع بقاء المبدأ ثابتا ، وهو
مبدأ سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص .

وكما قال الرئيس ، قد يأتى يوم تذوب فيه الفوارق بين الطبقات،
ونجد انفسنا فى غنى عن تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس
الشعبية .. وهذا لايعنى أننا عدلنا عن المبدأ ، بل يعنى اننا وصلنا الى مرحلة
حققنا بها الهدف الذى يرسمه المبدأ ، والفنى احتجنا فى مبدأ تطبيقه الى
تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين .. والهدف هو اذابة الفوارق بين
الطبقات سلميا ..

وهذا هو الفرق الكبير ..

الفرق بين المبدأ ..

وبين التطبيقات ..

المبدأ : هو الاستقرار على مدى المستقبل ..

والتطبيقات تتعرض دائما للتطور والتغير بقدر حاجتنا الى التمسك

بالمبدأ وبقدر حرصنا على تحقيق الهدف ..

و ..

لماذا أبرز هذه النقطة الآن ؟

لماذا أحاول تأكيد أن الميثاق ليس مرحلة ؟

لان المناقشات التى دارت حول الميثاق خارج جلسات المؤتمر واللجان .

أبرزت بقايا من تيار رجعى لايزال يسرى بين صفوفنا ، وأبرزت تيارا
آخر يمثل مذهباً غريباً عن منھبنا ، يحاول ان ينحرف بنا نحو الفلسفة
المادية الصرفة ..

وصحيح أنها كلها تيارات ضعيفة هزيلة ..

وصحيح أن صوت أصحابها ينطلق خافتا متسللا ..

ولكنها تيارات تعمل .. وتحاول أن تتسلل الى عقول المواطنين ..

والحجة التى يعتمد عليها منطق أصحاب هذه التيارات ، أن الميثاق

لا يمثل الا مرحلة مؤقتة .. ومادام لا يمثل الا مرحلة فان هناك احتمال تغييره
أو تعديله ، والانحراف به ناحية اليمين ، أو ناحية اليسار .
وهذا مستحيل ..

هذا لن يحدث ..
لن يتحقق أمل أصحاب الأصوات الخافتة ..
لان الميثاق ليس مرحلة ..
انه مجتمعنا على مدى المستقبل ..

طبقات .. بلا صراع ...
أريد ان اتكلم بصراحة ..
وقد تؤدي بي الصراحة الى الخطأ ..

بل انى أعلم قبل ان اكتب ان الكثيرين سيعتبرون كلامى خطأ .. ولكنى
أعلم أيضا اننا نجتاز فترة نحتاج فيها الى الصراحة المطلقة .. حتى لو أدت
الى الخطأ ..

والموضوع الذى يثيرنى هو موضوع ((صراع الطبقات فى مجتمعنا)) ..
وهو موضوع يحتمل تفسيرات كثيرة ، وآراء كثيرة .. والخطأ الذى يمكن
أن تعرض له عند بحث هذا الموضوع هو خطأ فى التفسير ، لا خطأ فى التوجيه
.. وهذا ما يشجعنى أكثر على أن أتكلم بصراحة .

والسؤال الذى يحيرنى دائما ، هو :

هل تعرض مجتمعنا فى تاريخه الطويل للصراع الطبقي ، بالمعنى المحدد
لصراع الطبقات ؟ ..

أو بمعنى آخر هل كان هناك صراع اجتماعى تقوده طبقة ضد أخرى ؟
الواقع .. لا !

ان مجتمعنا ينقسم من الناحية الاقتصادية ، كأي مجتمع آخر ، الى
طبقات .. طبقة العمال والفلاحين .. والطبقة الوسطى .. وطبقة الاقطاع
والرأسمالية .. ولكن الوعي الطبقي .. والتكتل الطبقي .. لم يحدث
من الناحية السياسية ، بحيث يتيح ظهور قيادات طبقية ، وثورات طبقية
بين الطبقات الثلاث ..

.. وكانت إحدى مهام الذين اشتركوا فى التمهيد لثورة ٢٣ يوليو ،
هى ائارة هذا الوعي الطبقي وتكوين تكتلات طبقية ، تعجل بالثورة .. وكانت
هذه مهمة صعبة .. صعبة جدا .. لأسباب :

السبب الأول ..

عراقية المجتمع الرأسمالى الذى كنا نعيش فيه ، وتاريخه الطويل الذى
عاش بيننا آلاف السنين .. لم تكن الرأسمالية تمثل طبقة ، ولكنها
كانت تمثل مجتمعا يمد تفكيره وعقليته الى آخر حدود المجتمع المصرى ...

واستطاع بسيطرته على الرزق ، وبسيطرته على التفسير الدينى ، وبسيطرته على القوة ، أن يخنق التفكير الطبقي الواقعى .. فأصبح الفلاح يفكر فى حل مشاكله بأسلوب الاقطاع ، وأصبح العامل يفكر فى حل مشاكله بالأسلوب الرأسمالى ..

والسبب الثانى ..

توالى الاحتلال الأجنبى على مصر آلاف السنين .. فكان الصراع يتخذ طابعا وطنيا ضد الأجنبى ، لاطابع الطبقة ضد طبقة أخرى .. وكل ثوراتنا فى التاريخ كانت ثورات ضد الاحتلال الأجنبى .. ولم تكن تقوم بها طبقة من الطبقات ، بل كان يقوم بها الشعب بمختلف طبقاته .. وكانت القيادة غالبا للطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية .. أو للزعامات المتطلعة الى الطبقة الاقطاعية والرأسمالية .. كان مصطفى كامل .. باشا .. والثلاثة الذين ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى ليطلبوا بالاستقلال ، كانوا ثلاثة باشوات .. وليس معنى ذلك أنى اتهم مثل هذه الزعامات ولكن أريد فقط أن أبرز ضرورة الصراع .. صراع وطنى ، لصراع طبقى .

وسبب ثالث ..

ان مجتمعنا لم يكن مجتمعا صناعيا بحيث تتكون فيه طبقة عمالية كبيرة ضخمة تستطيع أن تقود كفاحا طبقيًا واضحا ضد الرأسمالية ..

و ...

وهذه الأسباب أدت الى ذوبان الاحساس الطبقي داخل المجتمع الرأسمالى .. وأدت الى عدم تمكين الفلاحين والعمال - وهم يملكون الأغلبية - من التكتل فى نطاق طبقى وتحت زعامة طبقية .. والعنصر الذى جد على الوضع الطبقي فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ، هو اتساع الطبقة الوسطى وامتداد نفوذها .. وقد استطاعت هذه الطبقة بقدرتها الكبيرة على الحركة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، وقدرتها على ربط طرفيها بالطبقتين الآخرين .. طرف يمتد الى الطبقة الرأسمالية ، وطرف يمتد الى طبقة العمال والفلاحين .. استطاعت هذه الطبقة أن تتولى الزعامة الحقيقية .. واستطاعت أن تكون المؤثر الحقيقى فى توازن القوى الطبقيّة فى المجتمع .. وأصبح مصير العمال والفلاحين معلقا بزعامة الطبقة الوسطى ، كما أصبحت سيطرة الاقطاع والرأسمالية متعلقة بمدى اجتذابها لهذه الزعامات .. زعامات الطبقة الوسطى ... فإذا انحرفت هذه الزعامات تسببت بانحرافها فى ضياع حقوق العمال والفلاحين .. وإذا استقامت حققت مكاسب للعمال والفلاحين ..

وهذا التطور الذى حدث باتساع الطبقة الوسطى ، لم يترتب عليه ظهور قيادات طبقية بين العمال والفلاحين .. بل لم يؤد الى تكتل طبقى كامل بينهم .. بل ازداد اعتمادهم كأصحاب مصالح على قيادات الطبقة الوسطى .. ظهرت مجموعات ، لا تكتل طبقى .. مجموعات بين العمال .

ولكن هذه المجموعات لم تحتفظ بقوتها لنفسها وللطبقة التى تنتمى إليها .. بل وضعت قوتها بين أيد غريبة عنها فى سبيل تحقيق مصالح عاجلة أو آجلة .. بعض هذه المجموعات وضعت قوتها فى خدمة المذهب الشيوعى .. وهى أضعف المجموعات وأكثرها تفككا .. وبعضها وضع قوته تحت زعامة الرأسمالية .. تحت زعامة أمير من أمراء البيت المالك ، أو تحت زعامة باشا .. والبعض الآخر أسلم قياده لزعامة الطبقة الوسطى .. كان هذا هو الوضع ..

وضع لا يبرز فيه تنظيم طبقى ، ولا قيادات طبقية .. وتتغلب فيه العاطفة الوطنية على الأحساس الطبقي .. الى ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ..

ولم تقم الثورة باسم طبقة .. لم تقم باسم العمال والفلاحين كطبقة .. ولكنها قامت باسم الشعب كله الذى يمثل العمال والفلاحون اغليبيته .. بل ان الثورة فى سنواتها الأولى حاولت وهى تفتت الاقطاع ، وتخلص الحكم من سيطرة رأس المال .. حاولت ان تشمل الاقطاعيين والرأسماليين برعايتها ، باعتبار انهم قطاع من المواطنين ، الى أن تأكد لها استحالة الاطمئنان اليهم ، فمزلتهم ..

وكان يمكن لهذه الثورة رغم مبادئها التى اعلنتها منذ اليوم الأول ، ان تنحرف بانحراف زعامتها ، كما انحرفت ثورة ١٩١٩ بانحراف زعمائها .. كان يمكن على الأقل أن تكتفى باخراج الانجليز ثم ينحاز زعمائها الى الطبقة الرأسمالية والاقطاعية لينعموا فى خيراتها .. ولم تكن هناك قوة أخرى ضاربة منظمة تستطيع ان تفعل شيئا فى هذه الحالة .. وكان علينا أن ننتظر عشرات السنين الأخرى ، الى أن نعد جيلا آخر ، تبرز منه طليعة ثغور ثورة أخرى ..

ولكن صلابة قادة الثورة ، وإيمانهم ، وتمكنهم من القوة ، حال دون انحراف الثورة .. وسارت فى طريقها لتحقيق العدل لجميع المواطنين .. وكان أكثر المواطنين حاجة الى العدل ، هم المواطنون الذين نالوا أكبر نصيب من الظلم ..

وبدأت الثورة تعطى الحقوق لأصحابها .. وقد قال الرئيس فى آخر جلسة حضرها من جلسات المؤتمر الوطنى أن الحقوق التى اكتسبها العمال عن طريق القوانين الاشتراكية ، لم تكن نتيجة مطالبة العمال بها .. بل انهم فوجئوا بها .. لم يطالب العمال بنصيب فى الارباح .. ولم يطالب العمال بتمثيلهم فى مجالس الادارات .. ولم يطالب العمال والفلاحون بنسبة الخمسين فى المائة من مقاعد المجالس الشعبية .. انما فوجئوا بكل هذه المكاسب .. بكل هذه الحقوق .. ماذا يعنى هذا ..

يعنى أنه لم يكن هناك تكتل طبقي قائم فى مجتمعنا .. ولم تكن هناك
زعامات طبقية حقيقية ، ولو كان هناك تكتل طبقي وزعامات طبقية ، لتحققت
هذه المكاسب .. مكاسب طبقية .. نتيجة مطالبات سابقة .. نتيجة ضغط ..
والذى حدث أن القيادة الثورية .. قيادة كل الشعب .. استطاعت
أن تصل إلى ضحايا العمال والفلاحين لتقدر حقوقهم ، وتردها إليهم .. كما
قدرت حقوق الرأسمالية الوطنية .. وكما قدرت حقوق المهنيين .. وكما
قدرت حقوق الموظفين ..

ولكن ..

السؤال الآن ..

السؤال المهم ..

هو :

هل أدت هذه الحقوق التى اكتسبها العمال والفلاحون ، إلى استحصال
تخطيطهم الطبقي .. وإلى اشتعال حدة الاحساس الطبقي ..
فى رأى :
نعم ..

ولم يكن معقولا أن ينال العمال والفلاحون كل هذه الحقوق ، دون أن
تقرب بينهم هذه الحقوق نفسها ، وتجعل منهم قوة .. قوة هم فى حاجة
إليها لحماية حقوقهم المكتسبة ..
هذه القوة تمثل الكيان والاحساس الطبقي ..
ولكن هناك فرقا بين الكيان الطبقي أو الاحساس الطبقي ، وبين الصراع
الطبقي ..

فالثورة عندما منحت هذه الحقوق ، قضت فى الوقت نفسه على الطبقة
التي يتعارض كيانها مع وجود هذه الحقوق .. طبقة الرأسماليين والاقطاعيين
.. وبذلك قضت الثورة على ضرورة الصراع .. قضت على حتمية الصراع
الطبقي الحاد .. الذى كان يجب أن يقوم ، وكان لامفر منه . إذ نال العمال
والفلاحون هذه الحقوق مع وجود الرأسمالية والاقطاع ..

فالطبقة العاملة اليوم ليست فى حاجة إلى أن تدخل فى صراع مع
الرأسمالية والاقطاع ..

وفى الوقت نفسه هى فى حاجة إلى التعاون مع بقية الطبقات . لأنها
طبقات لا تتعارض مصالحها وحقوقها مع مصالح الطبقة العاملة ، فى حدود
مبادئ الميثاق .. قد يقوم بينها وبين هذه الطبقات تناقضات ، لامصادمات
.. ثم يستمر التعاون ، إلى أن يعود الاحساس الطبقي ويذوب داخل المجتمع
الجديد ..

والميثاق أكد هذا المعنى .. والتفسيرات التى أدلى بها الرئيس تؤكد
هذا المعنى ..

والواقع أن ما يحدث فى مجتمعنا لم يحدث فى أى مجتمع متطور آخر... لم يحدث فى تاريخ المجتمعات كلها... فان ماتفعله الثورة ليس هو إعادة حقوق العمال... ولكنه تكوين طبقة العمال... تكوينها كضرورة حتمية للتصنيع... فحركة التصنيع الكبرى لم تتم على ايدى الرأسماليين كما حدث فى المجتمعات الأخرى... ولكنها تتم الآن على يد حكومة الثورة... ولأنها ثورة واعية عادلة ، فهي تمنح الحقوق فى نفس الوقت الذى تتكون فيه الطبقة... حتى تعفى هذه الطبقة من تاريخ الصراع الحاد الطويل الذى تحمله العمال فى المجتمعات الأخرى الأجنبية... ثم هي تفعل كل ذلك بعد ان رسمت صورة واضحة للمجتمع كله... بكل طبقاته وبكل نشاته... وركزت هذه الصورة على مجموعة من المبادئ المستقرة... والمبدأ الكبير بين هذه المبادئ ، هو الا يسمح بدكتاتورية طبقة من الطبقات...

والواقع أن « دكتاتورية الطبقة » لاتعنى عند التطبيق ، دكتاتورية كل أفراد الطبقة ، ولكنها تعنى دكتاتورية زعامة هذه الطبقة . ولن يتحقق ذلك أبدا فى مجتمعنا . لأننا لن نسمح لزعامة طبقية بان تتسلل وتسيطر على الحكم... ولأن زعامة نورتنا... هي زعامة كل الشعب .

وبعد...
فهذا هو رأى...
ربما قلته بسرعة ، وربما كان فى حاجة الى تفسير آخر...
ولكنى قلته بصراحة...

الميثاق ليس حلا وسطا... بين الرأسمالية والشيوعية

كان رأى دائما قبل أن نناقش تفاصيل الميثاق وأبوابه ، أن نناقش حكمة الميثاق ، والفلسفة التى بنى عليها .

وحكمة الميثاق تثير من المناقشات سواء داخل المؤتمر الوطنى ، اوفى اجتماعات القاعدة الشعبية قدر ماثيره التفاصيل التى وردت به... بل ان الذين يناقشون التفاصيل يجدون انفسهم فى النهاية يناقشون الاطار العام للميثاق والفلسفة التى أوحى به...

وقد قلت فى مقال نشر فى ذلك الحين ان الميثاق لا يمثل مرحلة تنتهى بعد استنفاد الغرض منها ، ولكنه يمثل حياة... يمثل مبادئ مجتمع يمتد عبر المستقبل الطويل...

ويبقى سؤال آخر يتكرر دائماً: فني بعض العقول، ويعجز أجيباننا عن أن يعين، عن تفسيره باللسان: أو ربما لم يكن سؤالاً .

أما هو معجزون تخيل: . .

فبعض العقول تتخيل أن الرئيس جمال عبد الناصر، غنتما بدأ يكتب مشروع الميثاق، وضع على يمينه صورة للمجتمع الرأسمالي، ووضع على يساره صورة للمجتمع الشيوعي، ثم حاول أن يجد بينهما منخفاً وسطاً . . لا هو رأسمالي، ولا هو شيوعي !!

وبهذه الطريقة جمع بين الفلسفة الروحية والفلسفة المادية .

ووفق بين الملكية الفردية، والملكية العامة . . وقضى على الاحتكار الرأسمالي، وقضى أيضاً على سيطرة الطبقة العمالية .

و . . و . . و . .

وهذا تخيل خاطيء . . أو . . خيال مراهق . . فدراسة المذاهب والنظريات الاجتماعية، ودراسة نظم المجتمعات الأخرى، هي ثقافة بكل مفكر اجتماعي . . وجمال عبد الناصر درس فعلاً المذهب الشيوعي، والمذهب الرأسمالي . . ودرس كل المذاهب الاشتراكية . . بل انى بأعلم أنه قرأ كل دساتير العالم . . ولكن . . ليس معنى هذا أن جمال عبد الناصر عندما جلس ليكتب مشروع الميثاق، كان كل همه تقديم محاولة للتوفيق بين الشيوعية والرأسمالية، أو إيجاد حل وسط بينهما .

لا . .

إن نقطة البداية في مشروع الميثاق، هي تخيل صورة المجتمع الجديد الذى نبنيه . . وهو مجتمع قائم بذاته، يستمد خطوطه من صميم طبيعتنا كشعب، ومن صميم احتياجاتنا كمجتمع . . مجتمع لم يراع عند تخيله أو عند رسم خطوطه أن يكون وسطاً بين الرأسمالية والشيوعية، ولكن روعى فيه أن يستمد من أصول قائمة فعلاً . . قائمة فى طبيعة الشعب، وفى امكانياته . .

والاشتراكية عموماً ليست موقفاً وسطاً بين الشيوعية والرأسمالية، أى أن التفكير الاشتراكي لا يمتد فى نهايته الى الشيوعية . . كما أن التفكير الرأسمالي لا يمتد فى نهايته الى الاشتراكية . . إنما هو تفكير قائم بذاته . . الاشتراكية تفكر لنفسها، ولا تستمد تفكيرها من الرأسمالية أو من الشيوعية . . ولا تقف فى الوسط بينهما . . إنما تقف معهما .

واشتراكيثنا التى وردت فى الميثاق كما أنها لا تستمد أصولها من محاولة التوفيق بين الرأسمالية والشيوعية، فهى أيضاً تنقل صورة من الاشتراكيات الأخرى . . لا تنقل صورة الاشتراكية الانجليزية، ولا صورة من اشتراكية

السويد - اذا افترضنا السويد دولة اشتراكية - ولا صورة من اشتراكية الهند .. و .. و .. انما هي اشتراكية تعكس صورة مستعملة من واقعنا .

وربما الذى اثار الخطأ فى فهم مشروع الميثاق لدى البعض ، فاعتبروه محاولة لايجاد حل وسط بين الشيوعية والرأسمالية ، هو أنه ميثاق ينص على اذابة الفوارق بين الطبقات سلميا .. ولكن .. هذا السلام ليس مقصودا به سلام بين الرأسمالية والشيوعية ، ولكن المقصود به هو التعايش السلمى داخل المجتمع الاشتراكى بين مختلف الطبقات الى ان يتم اذابة الفوارق بينها .. ومقصود به ان تتم صورة المجتمع الجديد بالتطور المصحوب بالدفع الثورى ، لاعن طريق حمامات الدم ، واقامة المذابح لطبقة من الطبقات ، او لمجموعة من الأفراد ..

واثار هذا الفهم الخاطيء أيضا ، أن الميثاق احتفظ للأسرة بملكية مائة فدان ، واحتفظ للقطاع الخاص بجانب من النشاط الصناعى والتجارى فى الوقت الذى دفع فيه العمال والفلاحين الى المقدمة وأشركهم فى الادارة والارباح .. فانار هذا الوضع اعتقادا بأنه محاولة لارضاء الرأسمالية والعمال معا .. كلام فارغ .. فان الهدف ليس ارضاء أحد .. لا الرأسماليين ولا العمال .. ولكن الهدف هو بناء مجتمع جديد ، تتوفر فيه الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع .. ومن أجل هذا وحده ، وضعت مبادئ الملكية ، مبادئ الادارة ، ومبادئ العدالة .

و ...

أسباب التخیل الخاطيء كثيرة ..

والمهم أن نؤكد أن الميثاق ليس حلا وسطا بين الرأسمالية والشيوعية ولا محاولة للتوفيق بينهما ، انما هو صورة لمجتمع جديد مستمد من طبيعتنا وواقعنا ..

لماذا ؟

لماذا يجب أن نؤكد هذا المعنى ؟ لان الاحساس بالوقوف فى الوسط ، او الاحساس بمحاولة التوفيق ، يجعلنا عرضة دائما الى الانحراف ..

الانحراف ناحية اليمين ..

او ..

الانحراف ناحية اليسار .. لان الوقوف فى الوسط معناه انك تقف

بين المذهب بلا مذهب ..

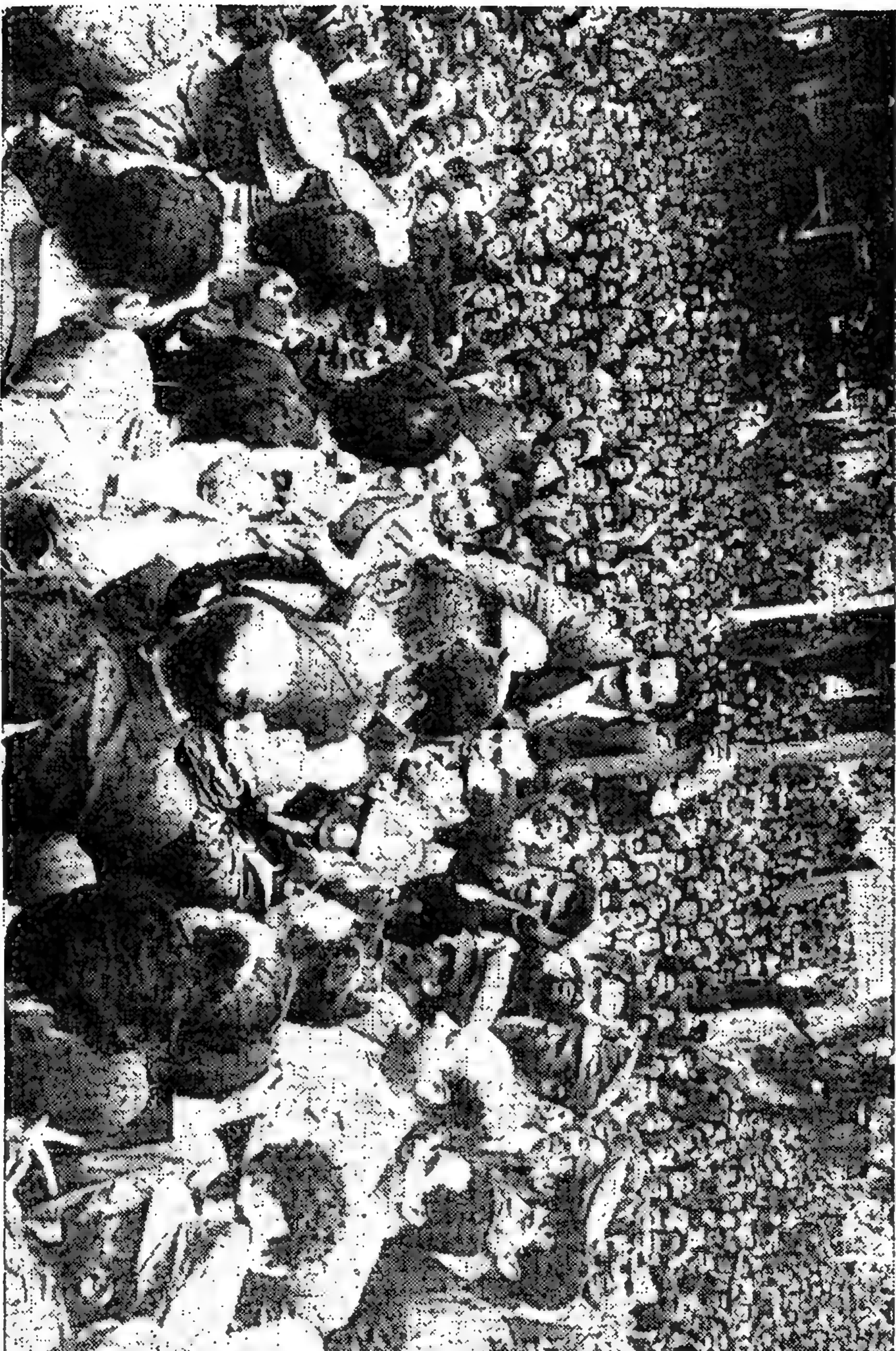
والميثاق مذهب ..

وفلسفة ..

وايمان ..

لاوقوفا فى الوسط ..

تسحب الجزائر التار يستعمل فيه التامر البصل التامر



الوحدة العربية

من خلال الميثاق

ناصر الدين الشاذلي

مارست القاهرة فكرة الوحدة العربية ، وعاشتها ، ونادت بها ، ودعت اليها ، ونفذت أولى خطواتها ، قبل أن يظهر الميثاق في ٢١ مايو ١٩٦٢ ..

وتجاوبت الشعوب العربية ، من المحيط الى الخليج ، مع دعوة القاهرة الوحدوية ، ولبت نداءها ، وآمنت بشعاراتها ورات طرقها واهدافها ، وانطوت تحت الراية الواحدة ، قبل الواحد والعشرين من مايو عام ١٩٦٢ ، وقبل ظهور الميثاق ..

فالوحدة التي جمعت بين الأم القاهرة والأم العرب ، وأفراح القاهرة وأفراح العرب ، وانتصارات القاهرة وانتصارات العرب .. منذ ثورة ٢٣ يوليو الى صفقة الأسلحة .. الى تأميم القنال : الى العدوان الثلاثي الى قيام الجمهورية العربية المتحدة ، الى بناء الجيش القوي ، واقامة المصانع الكبيرة ، واحتلال المقعد السامي بين أمم الأرض وقادتها ودولها .. كل ذلك ، كان حقيقة قائمة ، قبل ظهور الميثاق ، وما الايدي التي نسفت آبار البترول وانايبه في سوريا اثر العدوان الثلاثي على بورسعيد ، سوى الايادي التي آمن اصحابها بالوحدة ، قبل ظهور الميثاق . وما الآلاف التي مشيت في شوارع بغداد تستنكر العدوان المذكور وتهتف بحياة القاهرة ، سوى آلاف مؤمنة بوحدة الهدف ووحدة المصير . وما عاش سكان الضفة الغربية في الأردن على صوت القاهرة ، وعند أيامها ، ومع اعيادها ، وفي انتصاراتها ، يفرحون اذا فرحت ، ويرفعون الاعلام اذا احتفلت ويلبسون السواد يوم الانفصال .. سوى شعب مارس الوحدة تحت لواء القاهرة قبل صدور الميثاق ..

كل ذلك جرى قبل أن يصدر ميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢ .

ولكن سر الميثاق الكبير أنه حدد هذه المشاعر ، ونظمها ، وصهر قواها ، وأضاء لها الطريق ، وألقى التفسير المنطقي العلمي الواضح على كلمات الوحدة .. والاتحاد .. والمصير المشترك .. والتقدمية العربية .. والوسائل المضادة للوحدة .. والوسائل المؤدية اليها !

وما كان وجود هذا الباب - باب الوحدة العربية - ضمن أبواب الميثاق ، سوى الدليل ابلغ الدليل ، ان القاهرة - رغم كل شيء - رغم الجراح .. ورغم خيانة الانفصاليين .. رغم دسائس المستعمرين .. رغم مسئوليات القيسادة والتوجيه .. رغم ذلك وذلك ، مازالت وستبقى مؤمنة ، كل الايمان ، بالوحدة العربية ، عاملة لها ، سباقة بين شعوب العرب ، الى تنفيذها !

ففي مقدمة هذا الباب - التاسع من الميثاق - دلل الميثاق على أن الوحدة العربية لم تعد بحاجة الى أن تثبت حقيقة وجودها ، بعد أن امتلكت هذه الأمة وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأمل ! واذا كانت خلافات بين الدول العربية فان الميثاق يستمد من تلك الخلافات برهانا يؤكد فيه وجود الوحدة لا انعدامها على اعتبار أن هذه الخلافات « تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .. »

اما من الجهة الايجابية ، فان الميثاق يرى فى « التقاء القوى التقدمية على الأمل الواحد فى كل مكان فى الأرض العربية دليلا على الوحدة أكثر ما هو الدليل على التفرقة » .

ويبحث الميثاق عن شعار الوحدة العربية كما يفهمها فبرى أن « وحدة الهدف » هى الشعار الوجدوى فى تقدم الأمة من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .. مؤكدا أن الأمة العربية فى هذه المرحلة يجب أن تحشد جميع امكانياتها وجميع خبرتها المستمدة من تاريخها الطويل بالاضافة الى ارادة هذه الأمة على التغير المطلوب .

ولكن الميثاق ، يعدد ويؤكد أن الوحدة - على عكس انواع أخرى من الوحدة فى التاريخ الأوروبى والأمريكى - لا يمكن ولا ينبغي أن تكون فرضا أو اقتسارا ! بل ان القوة - كما يقول الميثاق - عمل مضاد للوحدة ، ضدها ، لامعها ولا لها .

ولا يهم الميثاق أن يصر على شكل دستورى واحد لاية وحدة مطلوبة أو قادمة . فالصورة الدستورية الواحدة تتضاءل أهميتها اذا قلنا ان مفهوم الوحدة عندنا هى كونها الطريق الطويل المتعدد الأشكال والمراحل ..

كيف اذن تكون معالم طريق النظرة الصحيحة الى الوحدة ؟ ..

ويرد الميثاق على هذا السؤال فيقول :

أولا : ان أية حكومة وطنية فى العالم العربى ، تنبع ارادتها من ارادة شعبها ، هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

ثانيا : ان أية وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

حتى المرأة المريضة في الجزائر شاركت في استقبال الرئيس عبد الناصر



واذا سأل أحدهم :

**- وكيف تكون طبيعة العمل من أجل تنفيذ هذين الهدفين السابقين ،
أجاب الميثاق :**

أولا : ان الدعوة السلمية هي المقدمة .

ثانيا : أن التطبيق « العلمى » للمفاهيم التقدمية هي الأساس ، مع عدم استعمال مراحل التطور تجنباً للثغرات والفجوات .

ثالثا : ان جهودا واعية يجب أن تفتح الطريق أمام التيارات الفكرية القادمة

رابعا : ان الجمهورية العربية المتحدة ، اذ تحرص على عدم الخوض فى السياسات والمنازعات المحلية فى الوطن العربى ، الا أنها - على ضوء ايمانها بأنها جزء من الأمة العربية ، لن تتردد فى أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تعتنقها الى كل مواطن عربى !

خامسا : الجمهورية العربية المتحدة ، على ضوء ذلك تساند - بشعورها بالواجب - كل حركة شعبية ترى فيها انتصارا للمبادئ الأساسية التى تؤمن هذه الجمهورية بها .

سادسا : تفتح الجمهورية العربية المتحدة مجالات التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى الوطن الكبير .

سابعا : تؤيد القاهرة ، عاصمة الجمهورية ، وجود الجامعة العربية على أساس أنها « خطوة فى الطريق المطلوب ، وجزء يساهم فى تقريب يوم الكل » وبعد ..

لقد كانت « الوحدة » بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، حياة ، ومعرفة ، وثورة ، ومصيرا ، قبل أن تكون ميثاقا ! وإذا كان للميثاق مهمة تنظيم هذه المعانى ، وصهرها ، وتقويم مفهومها ، وتوضيحها ، وبلورتها .. فان مهمة هذه السطور أن تنفذ الى هذه المهمة ، وتشرحها ..

ومن هنا ، كان الايجاز الواضح فى هذا المقال ..

فالفرق بين الوحدة كما عاشتها القاهرة منذ عشر سنوات ، والوحدة كما نص عليها الميثاق ، هو الفرق بين أن نسرد المجلدات فى دور القاهرة فى نفخ

روح الوحدة والقومية في الدنيا العربية ، وبين أن تنقيد بتفسير وسرد نصوص
الباب التاسع من الميثاق العظيم ..

وسواء كان الحديث عن الوحدة حياة ، أو الوحدة ميثاقا ، فإن ثورة ٢٣
يوليو ، قد أحالت حلم الأجيال العربية منذ مطلع هذا القرن في الوحدةتو جمع
الشم ، حقيقة قائمة .. قادمة !

.. بفضل الزعيم العظيم .

ناصر الدين الشاذلي

حفاوة الميثاق بالعلم

للبركتة أحمد الحرفى

- ١ -

لقد كان من الطبيعى ان يحتفى الميثاق بالعلم ، وكان من الطبيعى ان تتكرر
حفاوته بالعلم ، واشادته بأثاره فى مواضع شتى .
وذلك ان الامة التى تطور حاضرها ، وتبنى مستقبلها العظيم ، لامندوحة
لها من الاعتماد على العلم فى التطوير وفى البناء .
والحق ان الثورة ليست مهمتها هدم الماضى الفاسد فحسب ، بل ان
مهمتها الكبرى ترقية الحاضر ، وتشبيد المستقبل .
واذا تطلت الثورة عن هذا الاهتمام بالعلم صارت صرخات تنفس بها الامة
عن كبتها الذى طال ، ثم تهدا ، ولا تغير من واقعها المختل شيئا .
لهذا كان الميثاق صادقا فى قوله « ان العلم هو السلاح الذى يحقق النصر
الثورى ، وهو وحده الذى يجعل التجربة والخطا فى العمل الوطنى تقدما مأمون
المراقب . وبدون العلم تصير التجربة والخطا نزعات اعتباطية ، قد تصيب
مرة ، ولكنها تخطئ عشرات المرات

- ٢ -

واذ كانت الامم الناهضة تراجع باضيها لتستنيط منه دروسا تهديها
فى حاضرها ومستقبلها ، فان مضر اذا ما قلبت صفحات تاريخها القريب تبينت
ان يقظتها السياسية والاجتماعية كانت دائما مع اشراقة العلم .
فعلماء مصر كانوا ملاذ الشعب من بحور الممالك والعثمانيين ، وعلماء
مصر كانوا قادة الشعب فى مقاومة الحملة الفرنسية ، وفى الثورات المتوالية على
نابليون وكليبر .

- ١٠٧ -

وعلماء مصر الذين درسوا في أوروبا عادوا الى وطنهم وقلوبهم عامرة بالعزم على انهاضه ، وهم الذين بذروا بذور التطور التي مالبثت ان تنسجت ثمارها بعد زمن قصير ، فانطلقت مصر في خطاها بعد ان كبلتها قيود الجهل أحقابا ، واستهوى تقدمها أنظار المتطلعين إلى التقدم من جيرانها ، فوفدوا اليها ، وانضموا الى أحرارها حتى صارت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدر اشعاع للأفكار الحرة ، ومنبرا للأحرار من ثوار العرب .

وعلماء مصر هم الذين عباؤا الشعب في مناصرة عرابي على الاستبداد والاستعمار ، فلما منيت الثورة بالانكسار خفت صوت العلماء حيناً ، لكن لم يلبث أن انطلق مدويا ضد توفيق وضد الاستعمار ، حيث لاسلح للعلماء والمتعلمين الا الكلمة منطوقة ومكتوبة ، لكنها كانت أقوى من سلاح الخصوم ، وأشد فتكا ، منذ جلجل صوت مصطفى كامل الى أن دوى صوت سعد زغلول .

وعلماء مصر هم الذين تزعموا الإصلاح الديني والاجتماعي والفكري والاقتصادي كمحمد عبده وقاسم أمين ولطفى السيد وطلعت حرب ، وعشرات من أمثالهم ، وضع كل منهم في صرح النهضة لبنة أو لبنات .

- ٣ -

فماذا تبتغي مصر من العلم ؟

وماذا تريد من العلماء ؟

ولماذا علق الميثاق عليه الآمال ؟

الحق ان الآمال المنوطة بالعلم والعلماء آمال جسام ، لكنها ميسورة التحقيق إذا ما صبحت النوايا وصدق العزمات .

١ - فمصر تريد من العلم أن يطور جازرها ، ويصنع مستقبلها . على أحسن ما ترتجى وتريد أمة ذات عراقة وطموح ، في جد دائم وسرعة متقنة ، ليعوضها عن التخلف الذي كبلها به الجهل ، فجري العالم المتحضر المتحرر وهي تحبو ، وطار في السماء وهي تسحف .

ومن الخطأ البالغ الخطورة أن تظل الغاية من التعليم تخريج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ، بل لابد من أن تكون غايته تمكين الفرد من القدرة على تشكيل حياته ، وتمكينه من المساهمة في تطوير حياته وحياة الأمة .

وهذه الأمنية ، بل هذه الإرادة تقتضى من كل عالم أن يجاهد في مجال علمه ، مدفوعا بالغيرة المتحمسة ، لتحقيق مصر في زمن قصير ما حققه غيرها في زمن طويل .

- ١٠٨ -



الرئيس عبد الناصر يسلم أحد المتفوقين جائزته في عيد العلم

وتقتضى من رجال الجامعات والبحوث العلمية أن يكونوا طلائع تتقدم
الشعب لتكشف له طرق الحياة الراقية .

وليس شك فى أن النضال الوطنى المعتمد على العلم الكاشف الهادى يستطيع
أن يبدأ من حيث انتهى سابقوه أو من حيث كادوا ينتهون ، ولهذا يضمن لنفسه
قوة انطلاق فى أن يدرك ركبهم أو يسبقهم .

وفى هذا يقول الميثاق : « لقد تخلفنا عن عصر البخار وعصر الكهرباء .
ولقد كلفنا هذا التخلف كثيرا ، وما زال يكلفنا كثيرا ، مع أن ظروف القهر
الاستعماري الرجعى هى التى فرضته علينا ، لكننا مطالبون الآن - وعصر اللة
يشرق فجره على الدنيا - نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

أن الطاقة النظرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة النظرية فى
خدمة الرخاء قادة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

٢ - تريد مصر من العلم أن ينال كل مواطن قسطا من الثقافة ، ترتفع
بأفكاره عن مهاوى الجهل ، وتشعره بكرامته الانسانية ، وبقيمة النعمة
الكبرى التى منحها الله إياها ، وهى العقل ، لأنها ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ،
عميقة فى احساسها بالانسان ، صادقة فى تعبيرها عنه ، تضىء جوانب فكره
وقلبه ، وتحرك عزائمه الى نصرته الحق والحرص على الحق .

واذا ما كانت ثقافة ، وكان تعقل ، وكان تفكير صائب ، سلمت عقائد
الشعب من الأباطيل ، وبرئت أعماله من التقليد الأعمى ، وصفت الأديان من
غشوات الأوهام التى خالطتها ، واستطاع الشعب أن يصوغ قيما اخلاقية
جديدة مغايرة للقيم التى خلفها الماضى المستبد الجاهل .

ولاشك أن الشعوب تستمد طاقات روحية من مثلها العالية التى نصبتها
الأديان السماوية ، أو نصبتها ماضيها الحضارى العظيم ، فهى تستمسك بها
وتعتصم فى نهضاتها وتقدمها ، وفى صبرها على الشدائد ، وفى شجاعتها التى
تغلب بها على ما يعترض طرقها من عوائق وعراقيل .

ومن هنا كان العلم مطالبا بأن يعيد الى الدين صفاءه ، وأن يغنى القلوب
والعقول بالمثل العالية التى يدعو اليها .

واذا ما صدر الشعب فى ارادته عن استنارة استطاع أن يحقق لنفسه
ديمقراطية سياسية سليمة ، بعيدة عن تأثير الرجعية المستغلة وتسخير
المال ..

٣ - وتريد مصر من العلم تبصير الشعب بتاريخه ، ليتبين معالم مجده
التي حاول الاستعمار أن يطمسها فى ركاب أكاذيبه ، وليتبين جنايات الاستعمار
على مرافقه وعلى أحراره .

ولقد عاشت مصر دهرًا كان الاستعمار وأبواقه يسيطرون فيه على مناهج التعليم ، ويصبغونه بالصبغة التي تروقهم وتخدم أطماعهم ، فشوّهوا مجنّدين العربى والإسلامى وتنقصوا من أقدار عظمائنا وأبطالنا ، ولقنوا الطلاب تاريخ أعداء الوطن فى إطار مزخرف ، وتاريخ المستعمرين فى حالة من التمجيد ، ورددوا على مسامعهم وعلى أنظارهم أكذوبة هى أن مصر لا تصلح إلا للزراعة ، حتى كاد هذا الزعم يستقر فى القلوب من كثرة ترديده .

٤٠ - وتبقى مصر من العلم أن تبتكر الوسائل لانهاض الصناعة ، لأنها الدغامة القوية فى صرح الاقتصاد الوطنى ، والوسيلة التى تنتج للوطن ما يحتاج اليه من آلات ، وتيسر عليه تصنيع كثير من محصولاتة ، على أنها تستوعب مئات الألوف ممن ضاقت بهم الرقعة الخصبة ، وهى الى جانب ذلك كله تمد الوطن بالسلاح الذى يتقى به العدوان ، ويحمى مكاسب الثورة .

وان العلم ليستطيع أن يشكل من الصناعة قوة بناءة تتجاوب مع الخطط المرسومة المدروسة ، وتحقق الأغراض المقصودة ، لأن الصناعة لا تخضع لعوائق غير منظورة. تصعب السيطرة عليها كما تخضع الزراعة والتجارة .

ويستطيع العلم أن يمد الوطن بالآلات الجديدة التى تكفل له تعويض تخلفه الماضى ، وان يكسب للصناعة المصرية مكانة ممتازة تستطيع بها أن تتقدم المنافسة فى الأسواق الأفريقية والآسيوية .

ويستطيع العلم أن ينهض بالصناعات البحرية فى وطن يمتد مسافات طويلة على بحر ينوسطان العالم .

ويستطيع أن يبتكر الوسائل فى استغلال المناجم والخبرات التى يمدحها التجربة فى الصحراء الشرقية والغربية .

٥ - وتريد مصر من العلم تطويرًا شاملًا للزراعة .

واذا كانت مصر هبة النيل ، فإن الثمرات هبة العمل . وقد تطورت وسائل الزراعة فى العالم المتخضر تطوراً كفل وفرة الإنتاج ، وإدراج المنتج سكانها. تضاعفوا .

فلما قامت الثورة أرادت أن تعالج هذه المشكلة ، فسنت قانون الاصلاح الزراعى ، وشرعت فى بناء السد العالى ، وشجعت التعاون الزراعى وأصلحت مبيجات من الصحراء .

لكن العلم مطالب بأنواع أخرى من الحلول .



في الطاقة الذرية الرئيس يتفق سير العمل بها

مطالب بأن يقهر الصحراء ، ويغزو البوار ، ليمسد الخضرة على جانبي الوادي ، حتى تتحول كل قطرة من ماء النيل الى خضرة تنبض بالحياة والنفع .

ومطالب بأن يساعد على كثرة الانتاج الزراعى ووفرة الثمرات ، بالارشاد الى الطرق الصحيحة فى اعداد الأرض، وتغذية الزرع بالكيميائيات ، واستنباط أنواع جديدة من البنودور ، ومحاربة الآفات الزراعية بالمبيدات .

ومطالب بأن ينمى الثروة الحيوانية ، ومنتجات الحيوان .

ومطالب بالمساهمة فى نشر الصناعات الزراعية بالريف ، لشغل الأيدي العاطلة ، ولاستغلال كثير من الموارد والمحصولات التى يصيبها العطب والاهمال . .

ولا شك أن تصنيع الريف يرفع مستوى الفلاحين ، ويربطهم بالقرى ، فلا يهجرونها الى المدن المكتظة بالنازحين .

٦ - وتتطلب مصر من العلم أن يساهم نظريا وعمليا فى ارساء قواعد الاشتراكية والديمقراطية السليمة ، بتنوير الشعب كله ، لأن الثورة فى حقيقتها عمل شعبى وتقدمى ، لتحقيق الاشتراكية والديمقراطية ولا معنى للاشتراكية الا بتحقيق الكفاية والعدالة فى المجتمع .

ولا قيام للديمقراطية بغير سيادة الشعب ، ووضع السلطات فى يده ، لتحقيق أهدافه .

وليس من المستطاع ولا من المعقول أن يكون الحكم اشتراكيا ديمقراطيا فى شعب جاهل .

٧ - وتريد مصر من العلم القضاء على الفرقة المصطنعة التى افتعلها الاستعمار بين الشعوب العربية ، بما قسم من أقاليم وبما بث من فتن ، وبما أقام من حواجز .

وان العلم ليستطيع أن يساعد على تحقيق القومية العربية ، بإيقاظ الوعى المستنير المقتنع بالأدلة العلمية ، وبالكشف عن أهدافها السامية ، لتسترجع الأمة العربية وحدتها وقوتها وعزتها .

وتريد مصر من العلم لقاء أضواء على المشكلات العالمية ، وتسليط الأضواء على مشكلات آسيا وإفريقية ، وبث الأفكار الداعية الى السلام وعدم الانحياز .

٨ - ثم تريد مصر من العلم أنارة الطريق للنقد النزيه البناء ، المنبعث عن رغبة صادقة فى الإصلاح ، لأنه يرشد العاقلين الى تصحيح أوضاع ينبغى أن تصحح ، ولأن اخفاق الحقائق أو تجاهلها تعود أضراره على الشعب المناهض للظلم .

الميثاق والأسرة

الأستاذة مفيدة عبدالرحمن

الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق »

إنه من الأحداث الهامة - لا أقول في شهر مايو سنة ١٩٦٢ ولا في عام ١٩٦٢ ، بل في القرن العشرين جميعه : صدور الميثاق الوطني وإذاعته في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

ومنذ صدور الميثاق ، دأب الكتاب والمفكرون في تبیان مزاياه وما اشتمل عليه من توجيه وإرثاء استس العدالة والكفاية بما يجعل أمنا العربية الكريمة في مقدمة أمم العالم أجمع .

وقد عني الميثاق في مقدمة ما عني به : نظام الأسرة وأسباب حمايتها ، لأن في حماية الأسرة ، حماية للمجتمع كله ، وتأسيس للرفعة المنشودة ، بل وباعت على النهوض بالوطن جميعه اذ وطننا ما هو إلا مجموع الأسر التي تعيش فيه .

يقول الميثاق : « ان الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولا بد ان تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من ان تكون حافظة للتقليد الوطني ، متحدة لتسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطني » .

والميثاق حين ذكر ذلك ، فانه لم يذكره الا بعد أن عالج كل المقدمات المؤدية الى حفظ ذلك النظام وتقويمه والنتائج المترتبة عليه .

فقد تكلم في « حرية رغيف الخبز » وهي كلمة لها معناها ومرماها ، فمن حرية رغيف الخبز تنبثق حرية الرأي وحرية الفكر، بل لا أكون مغالية اذا قلنا ان منها تنبثق سائر الحريات .

كما تكلم الميثاق كذلك عن « حل مشاكل الشعب » وانها يجب أن تستمد من تجاربه الشخصية ، تابعة من جذوره الأصيلة لا من تجارب الشعوب الأخرى وأن مصير الشعب العربي ، بل الأمة العربية يتقرر هنا في عاصمتها الأمة العربية لا في العواصم الأجنبية ولا على موائل المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتخالفة مع الاستعمار البغيض فلابد لذلك كله أن تحل مشاكل الشعب على أسس بيئته ونشأته وحضارته واحتياجاته ..

فالميثاق قد عنى أول ما عنى بالأسرة وكيانها فوفر لها كل أسباب الهدوء والاستقرار والرفاهية حتى تعمل وحتى تنتج العمل والانتاج الوفور الذي يركز دعائم الاقتصاد الوطني والذي يوفر العمل للجميع فلا يحس المواطن أنه إنما يعيش عالة على وطنه الحبيب ولكنه يعطى لياخذ ، يعطى جهده وعرقه وحبه وإخلاصه ، بل ودمه لوطنه ، لياخذ الصحة والمعرفة والثقافة والعلم والعمل والكرامة ، بل والفخر .

وقد اتكلم الميثاق كذلك عن « خلق نوع من التكافل الاقتصادي بين المواطنين » مع زيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب لتستطيع بذلك الأمة أفرادا وجماعات أن تصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضالقة المتخلفة من تلك العمل التي عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

وإنه مما لا شك فيه أن الأسرة إذا ما توفرت لها أسباب الحماية تمكنت من أن تكون مجتمعا صالحا متحررا .

وإذا ما قال الميثاق الوطني « أسباب الحماية » فإتينا معنى بذلك أسباب الحماية من الجوع والمرض والجهل والخوف إذ أن هذه الأسباب إن امتنعيت الأسرة ببعضها فإتينا يلج فيها الخوز والانحلال والضياع ، وهذا ما جاء الميثاق للقضاء عليه ، للقضاء على عوامل الهدم وتثبيت أركان البناء وتشيينه على أسس من الخلق والعلم والوعى .

ويمكن أن يقال بحق أن الميثاق لما جاء إلا من أجل الأسرة ، جاء ليرفع من شأنها ويأخذ بيدها لتقوم هي بدورها البناء الفعال فترفع من شأن وطنها وتقيم صرخ البناء الشامخ الذي نامله جميعا ، فلزم لذلك أن تتوفّر أسباب الحماية للأسرة فيكفل لها :

أولا - حق الأسرة في الرعاية الصحية .

ثانيا - حق الأسرة في العلم بقدر ما تحتمله مواهب أفرادها واستعدادهم

ثالثا - حق الأسرة في العمل الذي يتناسب مع أفرادها وكفاياتهم ودرجاتهم بل وخبرتهم .

رابعاً - تأمين افراد الأسرة ضد الشيخوخة وضد المرض •

والميثاق بتأمينه الأسرة وتدعيمها بكل هذه الضمانات والكفالات ضمن قيام شعب وأمة واحدة سناعية الى الامام في البناء والرقى •

وقد استوحى الميثاق كل هذا من صلب الدين ومن التشريعات الالهية المحكمة التي سنّها الله - سبحانه وتعالى - لعباده والزم بها من استخلفهم على أرضه •

فمن بدء الخليقة خلق الله تعالى آدم ووفر له سبل الهدوء والعيش وكفاه مؤونة المأكل والمشرب والملبس ، فقال جلّت قدرته :

« ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لاتظما فيها ولا تضحي »

ونخلص من ذلك أن الميثاق قد جاء مهتدياً بما أمر به الله عز وجل وسنّه لعباده •• فأن للأسرة التي عانت شظف العيش والدلة والمهانة والمرض والهوان أن تسعد وتنعم بالصحة والعافية وتنهل من مناهل العلم ما شاء لها أن تنهل وأن تقف مرفوعة الرأس موفورة الكرامة بين شعوب العالم أجمع اذ قد سسمع صوتنا عاليا بعد أن أزحنا عنا كاهل الاستعمار وقضينا على أعوانه من الانتهازيين والرجعيين وأصبحنا نسامي الدول العظمى بل - والله - نفوقها في التمسك بقوميتنا وعروبتنا ومثلنا العليا •

وقد شمل الميثاق وأكد حق الأسرة التي هي عماد المجتمع في الحياة الكريمة وجعل الصدارة فيها للعامل والفلاح بعد أن أحس انهما قد حرما على مر الأجيال وهما الكادخين العاملين ، حرم العامل والفلاح من حق الحياة ، من حق التعلم ، من حق العلاج ، بل ومن حق العمل •• أما الآن فهو السيد الذي يشارك رب العمل في الانتاج حتى يحس أنه هو شريك حقا في العمل حتى يحرص على الشركة ويعمل على ازدهارها ونموها فأصبح كائنا حيا بعد ان كان كمية مهمة لا يقام له وزن أو حساب ، وكذلك الشأن في الفلاح •

فالأسرة في المجتمع هي قوامه وعدته ••

وأكد الميثاق أنه لا بد من تعديل القوانين وتطورها حتى تسير جنبا الى جنب مع تطورنا وتقدمنا وما نحن نجد لجان تعديل القوانين ومنها لجنة قوانين الأحوال الشخصية التي تعمل جاهدة لتوفر للأسرة الحياة السعيدة الهادئة الهانئة المتناسكة التي يحنو أفرادها بعضهم على بعض وبذلك نخلص الى مجتمع متماسك متفان في الحرص على مصالحه وصالح أفرادهِ •• فالأسرة السعيدة هي عماد الوطن السعيد •

كما أكد الميثاق، كذلك كفالة الرعاية الصحية لكل مواطن وبالثاني للأسرة وقد قامت الدولة بوضع الأسس المدروسة لخطط التنمية والخدمات على ضوء

الاحصاءات الرسمية السليمة مما يكفل للأسرة الحق في العلاج فيجد فيه المريض مكانه بالمستشفى وعلاجه يسرا سهلا فتضمن بذلك استقرار الأسرة صحيا ليتفرغ أفرادها للعمل المثمر المنتج الذي تتطلبه البلاد ما دام قد سعد وتعم بصحة كاملة بعيدا عن العلل والأمراض التي فتكت بالأسرة زمنا طويلا .

وكذلك أكد الميثاق حق المواطن في العلم فأصبح «شاعا للجميع وبدون مقابل حتى لا يحرم منه مواطن .

وبعد ان كفل الميثاق حق الفرد في الحياة الكريمة وحقه في العلاج والعم وفر لكل مواطن حق العمل بل أوجب عليه العمل اذ لا حياة الا لمن يعمل فأصبح للفرد حق العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداده .

وما دام قد أصبح للأسرة كل هذه الضمانات وتكفلت الدولة في الميثاق لسائر المواطنين العيش الرغد الكريم والرعاية الصحية الكاملة والتعليم بسائر درجاته وجب على كل مواطن أن يقابل هذا بالحرص على صالح الوطن الذي تستظلنا سماؤه الصافية .. وتكفلونا أرضه الغنية فلا نالوا جهدا الا وبللناه ساعين الى الخير عاملين في اخلاص وحب وصفاء لرفعة وطننا العالي متقربين بذلك الى الله سبحانه وتعالى الذي قال في كتابه الكريم :

« انى لأضيع عمل عامل منكم من ذكر او أنثى بعضهم من بعض » .

مضيه عبدالرحمن

الطريق الثوري

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

١ - الميثاق تعبير جماعي عن أرادة الشعب العربي في حياته الجديدة ،
يضمّر ما يأمل أن تكون عليه الأمة العربية في جميع النواحي ، سياسية
كانت أم اجتماعية ، أم اقتصادية ، أم ثقافية ، أم فنية .

إنه قصة كفاح ، وطريق عمل ، وأسلوب حياة ، ومذهب فكر .

قصة كفاح الشعب العربي في نضاله مع قوى الاستعمار والرجعية ،
كتب فصولها بدماء الشهداء وعرق المكافحين جيلا بعد جيل ، حتى بلغ الأوج
في ثورة يولية ١٩٥٢ ، ليرفع الستار عن فصل جديد يتميز بطريق للثورة
جديد .

لقد اتخذ الشعب العربي منذ ذلك التاريخ لنفسه فلسفة جديدة في
الحياة شعارها التقدمية ، ودخل في سباق مع الزمن ، وصمم أن يصنع
بيديه تاريخه ، ينسج خيوطه من العرق والدماء ، ويسطر حروفه بعصارة
الفكر الوضاء .

وعندئذ وقف وقفة قصيرة بعد عشر سنوات يستعرض الخطوات التي
خطاها في طريق الثورة ، ويحاسب نفسه ماذا صنع ، وإلى أي مدى بلغ في
مراحل الشوط ، ويتحفز إلى وثبة أخرى تدفعه إلى الأمام ؟ .

وأهم من ذلك كله في قائمة الحساب ، وتبع الخطأ والصواب ، أسائر
هو في الطريق الصحيح الموصل إلى الأهداف ، أم انحصر في مسارب
جانبية ، قد تدفعه إلى التكوّص والرجعية ، فتصرفه عن الغرض ، وتبسّد
ما انطلق من طاقات العمل ، وتطفئ ما اشتعل في نفسه من نور الأمل .

ولقد رأى الشعب العربي بعد أن سدد قوائم الحساب أن الطريق
الثوري الذي فتح أبوابه هو طريق الأمل وسبيل الحياة ومطية التقدم فكتب
على نفسه العهد في الميثاق أن :

« الثورة هي الطريق الوحيد للنضال العربي » .

الطريق الثوري هو الباب المفتوح نحو كل تقدم الى الامام .

ان الطريق الثوري هو منهج الفكر واسلوب الحياة في فلسفة العروبة
التقدمية .

فلا غرابة ان ينقطع الباب الاول من « الميثاق » الى تفصيل القول في
هذا الطريق . ووصف خطوات التي يجب على المرء ان يسلكها للسير فيه ،
وبيان الفرق بين هذا الطريق وبين اساليب الفكر والحياة والمنطق
التقليدية .

واذا كان الميثاق فلسفة تعبر عن العروبة في مرحلتها التاريخية
الحاضرة ، وكانت الفلسفة اما منهجا واما مذهباً ، او قل انها منهج يوصل
الى مذهب ، فلسفة « الميثاق » هي الثورة منهجا ، والتقدمية مذهباً .

٢ - ولقد حتمت الظروف ان يتخذ العرب هذا الاسلوب الثوري ،
وهي التي فرضته فرضاً عليهم ، لانه منطق الحياة اولا والمنطق المستمد
من تاريخهم ثانياً .

انه منطق يعتمد على تراث العرب المستمد من طبيعة الاسلام ، بحكم
امتزاج اللغة بالدين منذ نزول القرآن . وقد نهضت الحضارة العربية وامتدت
شرقا وغربا ، واتسعت كشتى العلوم والفنون ، منذ ان نفخ في روحها الدين
الجديد وما يتطوّر عليه من حرية فكر ، واعتماد على العقل ، وجمع بين زينة
الحياة الدنيا وسعى الى الآخرة ، مع نبذ التقاليد البالية والعقائد الفاسدة ،
مع النظر الى الناس كافة دون اى اثار اعجمى على عربى الا بالتقوى ، او تفضيل
شخص على آخر طبقته او رقبته وعلى الجملة . . التسوية بين الناس على اساس
واحد . . هو الايمان والتقوى .

وهذه كلها مبادئ جديدة تعد ثورة كبرى في تاريخ الانسانية ، وحدا
فاصلا بين عهود الاستعباد في الماضي ، ومرحلة التحرير والتقدم في المستقبل .

كانت الانسانية منقسمة فريقين ، السادة والعبيد ، واصبحت بعد
ذلك فريقا واحدا ذابت فيه الفوارق بين الطبقات . ومن ثم ، بعد ان كان
هناك نوعان من الفكر الاول يتلاءم مع طبقة السادة ويمتاز بالنظر المجرد ،
والثاني يتفق مع الجمهون والعامّة ويتسم بالعمل والخضوع لما يشرعه ارباب
النظر ، كان لابد من ابتداء منطق جديد لا ينفصل فيه النظر عن العمل .
ولا يعمل لمصلحة طبقة دون طبقة .

ومن مصلحة الطبقة صاحبة النفوذ والسلطان ، وهي عادة فئة قليلة ،
ان تستقر الأمور ، وتثبت الأوضاع ، ولا يتحرك الجمهور للمطالبة بحقوقه
المفصولة وعلى رأسها الحق في الحياة الكريمة . ولذلك كان منطق السادة

منذ ان ابتدع المنطق وظهر علما مستقلا على يد ارسطوطاليس منطق «ثبات» لا منطق حركة . انه منطق مستقر ، لا منطق ثوري ، انه منهج للتفكير يتلاءم مع المتريعين على عرش السلطان ينظرون الى جماهير الشعب نظرههم الى عبيد يسخرونها لمصالحهم ، لامنهج حياة يتفق مع مطالب الملايين الغفيرة من الناس ، ويحقق للانسانية ما تبغى من تقدم ورفاهية .

ومن هنا كان منطق الاسلام في طبيعته مغايرا لمنطق اليونان .

وهذا الطريق الثوري الذي جاء مع ظهور الاسلام هو الذي احدث الهزة الكبرى في تاريخ العالم ، وحفظ تراثها من الضياع ، وتقدم بالبشرية كلها ما يقرب من عشرة قرون من الزمان .

ان الجمود وقوف عن السير الى الامام ، فلا تلبث الجماعات بعد جمودها وتوقفها عن الحركة ان تتأخر عن الركب وتتخلف عن النمو والتطور . ولا بد للمسير من قوة دافعة ، وللحركة من محرك .

اما النظر ، فانهم يجلسون على عرش الفكر ، لا يتحركون ، بل يتفرجون على الذين يتحركون ، فلا يحسون باحاسيسهم ، ولا يشعرون بآمالهم وآلامهم . فلا عجب ان يكون منهجهم في الفكر والحياة هو منهج « المتفرج » .

واما الجمهور ، وبالإصطلاح الحديث « الشعب » ، فانه يعمل ، ويتحرك ، ويسير ، ويجرب ، ويحس ، ويتالم ، ويفضح ويبكي عن خبرة في الحياة . ومن هنا كان منهجه منهجا حيا ، متصلا بالحياة نفسها ، التي تمتاز بالحركة والتحرك ، والتغير . ولا بد ان يكون هذا المنهج « متحركا » حتى يتلاءم مع الحركة التي يجرون في دولاها ، ولا بد ان يكون هناك « دوافع » ، و « محركات » تدفعهم الى الحركة والسير والنمو والتطور والتقدم .

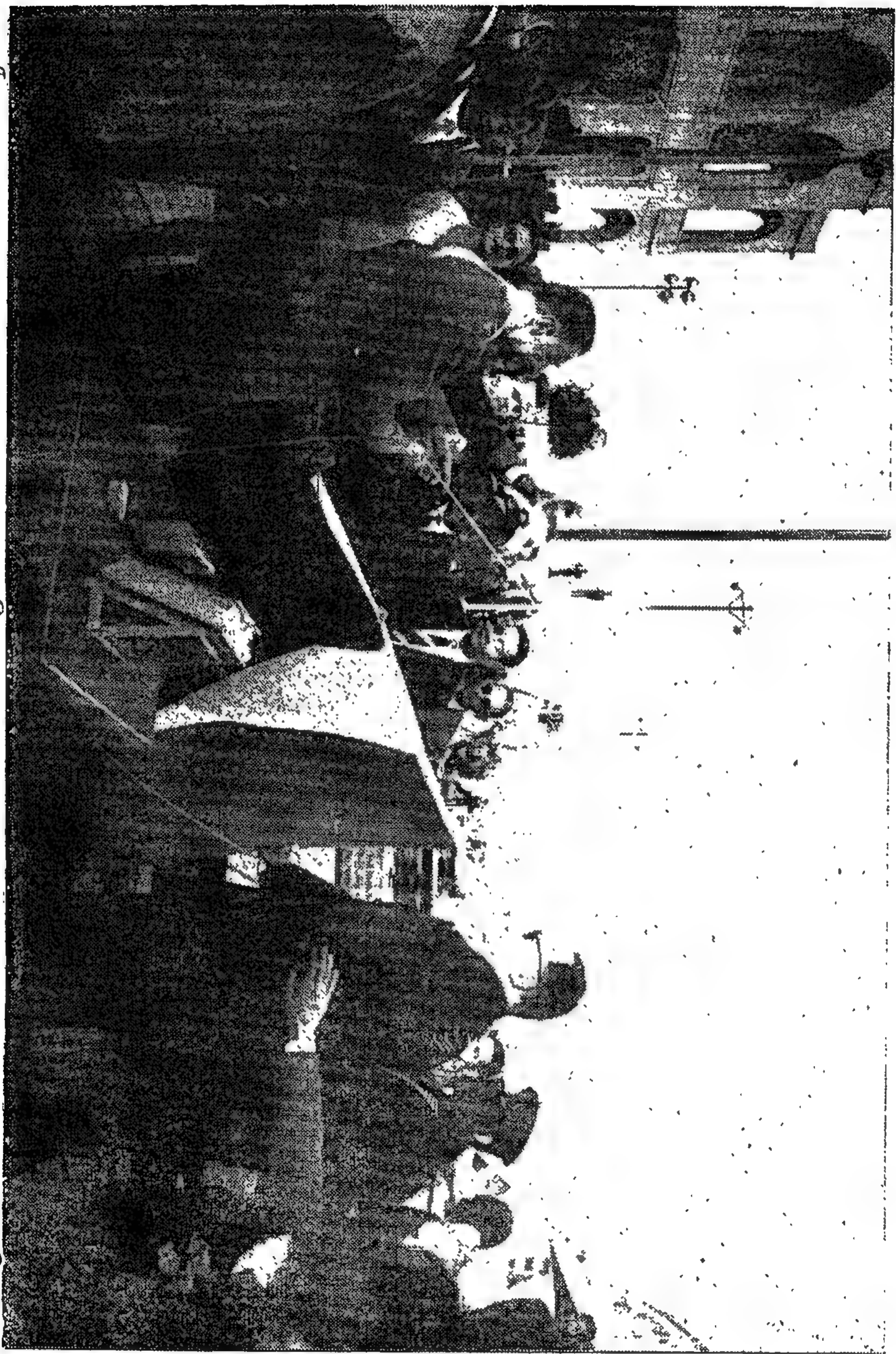
وكل محرك فهو قوة دافعة .

وكل قوة دافعة فهي دينامية .

والدينامية في الحركة الانسانية ، والتقدم الاجتماعي ، ليست كالدينامية المحركة للأجرام السماوية ، أو الآلات البخارية المتحركة ، ولكنها دينامية حية تشبه تلك التي تدفع النبات والحيوان من باطن الى النمو .

وهذه الدينامية الحية تمتاز بوثبات تسمى في النشاط الانساني ثورات ، بل انها ثورات مستمرة متصلة ، ولولا ذلك لبطل الكائن الحي عن النمو .

كذلك الحراك الاجتماعي فانه الى هذه الثورات احوج



السيد الرئيس يرفع علم الجمهورية العربية المتحدة على القنارة

وكلما واجه المجتمع حقيقة تأخره عن المجتمعات الأخرى ، وأحس بتخلفه ، وشعر بأنه مستغل مستعبد ، سواء أكان هذا الاستغلال من شعب آخر فى صورة من صور الاستعمار ، أم كان من طبقة تستعبده لمصلحتها الخاصة ، نهض يثور على هذا الوضع ، ويتحرك لتغييره ، ويسير نحو حياة كريمة أفضل .

ومن هنا كان لابد له أن يسلك الطريق الثورى .

ولا سبيل له إلا أن يمضى فى هذا الطريق .

انه طريق الحركة الايجابية ، لا طريق الوقوف والثبات والسلبية .

ولهذا الطريق بداية ووسط ونهاية ، كالحال فى كل طريق .

وبداية الطريق أن يتخلى الشعب فى تفكيره عن التقاليد البالية ، والرواسب المعطلة لحركته ، والسلبية التى تحد من نشاطه ، حتى يبدأ بداية جديدة نظيفة من كل شائبة ، بريئة من كل باطل فاسد .

وهذا ما فعله الشعب المصرى فى قصة ثورته التى حكاه « الميثاق » فى بابه الأول حيث يقول :

« الشعب المصرى أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبعد قواه الايجابية .

وداس باقدامه على كل الرواسب المتخلقة من بقايا قرون الاستبداد والظلم .

واسقط جميع السلبات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد »

ان رسوخ التقاليد جيلا بعد جيل يكسبها منزلة من القداسة والثبات تجعل الناس تتمسك بها ولا تبغى عنها حولا أو بها بدىلا . ولذلك نعى الله فى قرآنه على القائلين بأنهم وجدوا آباءهم على هذه الأحوال ، وأمرهم بالنظر الحر بعين العقل لتبين الصالح من الفاسد ، حيث يختلط الحابل بالنابل ، ويعز التمييز الصحيح . والبناء على أساس سليم .

وعندما أراد الفيلسوف « ديكارت » أن يضع للناس منهجا جديدا للفكر ، ضرب لهم مثلا بسلة مملوءة بالتفاح فيها السليم وفيها الفاسد ، فكيف السبيل الى تمييز السليم اللهم الا بأن نفرغ السلة كلها ثم نمتحن التفاح واحدة واحدة فلا نقبل الا ما كان صحيحا . كذلك العقل مملوء بالأفكار التى تختلط فيها الصحيحة بالفاسدة ، ولا سبيل الى تمييز الصحيح الا لتفريغ العقل مما فيه من أفكار ، ثم امتحانها بعد ذلك فكرة فكرة .

ونحن فى مرحلتنا الحاضرة فى حاجة - بالنسبة الى مخلفات الماضى البالية وتقاليد العتيقة - الى شىء شبيه بذلك ، ان نلقيها كلها جانبا ثم نأخذ فى امتحانها فلا نسمح الا بقبول ما كان موافقا لصريح العقل ، ملائما للحياة فى العصر الحاضر ، عصر العلم والتقدم الذى بلغ حد استخدام الذرة فى اغراض السلم والحرب ، عصر غزو الفضاء .

٣ - تغيير الطريق اذن ضرورة لا مناص منها حتى يلحق الشعب العربى بالتقدم الهائل فى اساليب الحياة .

ولا مناص من اتخاذ هذا الطريق الثورى لانه السبيل الوحيد الى بلوغ الهدف .

ولكن السير فى هذا الطريق يحتاج الى قوة دافعة كبيرة ، تكافى الرغبة فى اللحاق بالامم المتقدمة ، والتي لا تزال تتقدم ، وتتفق مع المسافة الطويلة بين مابلغته الشعوب الأوروبية فى القرون الثلاثة الأخيرة ، وما عليه الشعب العربى فى حالته الراهنة ، وهى مسافة لانزاع أنها كبيرة .

ان القوى الدافعة للأفراد والشعوب ليست من قبيل الطاقات المادية ، كالبخار او الكهرباء او الطاقة الذرية ، ولكنها قوى روحية معنوية ، تسمى فى الانسان بالارادة والعزم والتصميم .

وهذا اول مايفصل بين المنطق التقليدى وبين المنطق الثورى .

فالمنطق التقليدى عبارة عن مقدمات اذا وضع بعضها الى جانب بعض لزم عنها نتائج بالضرورة . وهذا ضرب من التفكير الثابت . اما منطق الثورة فهو منطق متحرك ، يحتاج الى قوة دافعة تنقل الأفكار من مقدماتها لتصل بها الى نتائجها . ومن اجل ذلك لا بد لهذا المنطق من تدخل العزم والارادة ، أى الاخذ بالاعتبارات النفسية والاجتماعية الى جانب النظر الفكرى المجرد .

وكلما كانت الارادة قوية ، وكان العزم صادقا ، استمر الشعب فى طريقه الثورى ومضى الى آخر الشوط ، حتى اذا بردت نار الارادة ، وخمدت شعلة العزيمة ، اخذ السير يبطئ شيئا فشيئا حتى يتوقف . ولذلك كانت ارادة الشعوب فى حاجة دائمة الى وقود يشعلها ويدفعها الى الاستمرار فى الاشتعال .

ان الزيت الذى توقد به نار الارادة مزيج مركب من عناصر مختلفة لا يكفى عنصر منها وحده لتحريكها .

فالارادة الشعبية فى حاجة الى ايمان وعقيدة ، وثقة بالنفس ، واثقلاء ارادات الافراد وتوافقها ، وقيادات مخلصنة مستنيرة ، ومناقشات حرة لتبادل الآراء تنتهى بالاقتناع عن دليل ، وتفضى الى رسوخ العقيدة .

ان السر في تمسك الشعوب بالتقاليد القديمة على الرغم من فسادها وعدم مساهمتها للظروف الجديدة هو تغلقها في النفوس حتى تبلغ جذورها الأعماق فيصعب بعد ذلك اقتلاعها لشدة تأصلها ، وعمق الايمان بها .

فالايمان بالافكار ضرورة لا بد منها للعمل بها ، كل ما في الامر اننا نطالب بالايمان البصير المؤيد بنور العقل لا ذلك الايمان الأعمى الذي يقسوم على التعصب والهوى .

والايمان ضرورى من جهة أخرى لأن الطريق الثورى مجهول ، ومستقبله غيب ، وهو الى ذلك محفوف بالمخاطر غير مأمون العواقب .

فمن ذا الذى يفهم النجاح ، ويشق حجب الغيب للاطلاع على المستقبل ، سوى الله تعالى ، الذى أمر الناس بالاعتماد عليه ، والتمسك بالعون منه ، والايمان به ، بشرط أن يعمل المرء بما يتفق مع الخير ، وأن يسير فى طريق الصلاح .

ان الطريق الثورى كما قد يحطم كل شيء ، ويخرب ويهدم ، ويهلك الحرث والزرع ، ويسفك الدماء البريئة ، ويشيع الشر والفساد ، كذلك قد يبنى كل شيء ، ويخلق ويبدع ، ويقيم العمران ، ويشيع العدل ، وينشر الخير ، ويمضى فى سبيل البناء والاصلاح .

وطريق العروبة الذى أثرت أن تسلكه وعقدت عليه العهد والميثاق هو الثورة البناءة التى تشيد الحضارة والعمران فى مستقبل محفوف بالخطر ، ضارب فى صميم الغيب .

ان ايمان الشعب العربى بالله ايمان بالغيب ، لأن الذين يؤمنون بالغيب ثم يقيمون الصلاة وينفقون مما رزقهم الله ، على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ، كما جاء فى محكم التنزيل .

وقد فطن « الميثاق » الى أهمية الطاقة الروحية كقوة دافعة محرمة ، فجاء فى آخر الباب الثامن « ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات وتظهر بهما مختلف المصاعب والعقبات » .

وليس هذا المبدأ جديدا على فلسفة العروبة ، كل ما فى الامر أنه صيغ بأسلوب حديث يستخدم المصطلحات العلمية الحديثة كالطاقة وغيرها . ذلك ان الله هو القائل فى كتابه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » .

فالإرادة الصادقة التي تحتاج إليها الشعوب في بناء حضاراتها لا بد فيها من هذه الأمور الأربعة وهي الصبر ، والمصابرة ، والبرابطة ، والتقوى . وهذه عوامل نفسانية واجتماعية وإخلاقية ودينية كلها تحتاج لتجتمع لصالح الإنسان .

ويحتاج صديق الإرادة ، وصيحة العزيمة ، إلى الثقة بالنفس .

ان الثقة بالنفس أساس كل نجاح ، وشرط كل عمل انساني خلاق . وهي أساس الصبر ، وعناد المصابرة ، والوقوف أمام التجديلات من كل نوع سواء اكانت صادرة عن بشر يحاولون استغناء غيرهم واستغلالهم ، أم كانت تحديا طبيعيا . والطبيعة التي يعيش الانبسان في وسطها ليست كلها خيرا ، لأن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، ولكن الانسان ينتزع خيرات الطبيعة انتزاعا يتسخرها والسيطرة عليها وفهم أسرارها وتوجيه هذه الأسرار لمصلحته ، بشق الترع ، وبناء السدود ، والغوص في باطن الأرض بحثا عن المعادن وغير ذلك من الفنون والصناعات التي تحتاج الى الصبر والمصابرة والجهد ، فالثقة بالنفس وراء كل عالم كبير ، أو قائد عظيم ، أو شعب واثق .

ولا مرأى في أن ارادة الشعوب اقوى من ارادة الافراد . كما جاء في الآثار ان « المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » ولذلك كان العمل الجماعي أعظم من العمل الفردي . ونحن الآن نعيش في عصر لا تنفع فيه الفردية ، حتى البحوث العلمية أصبحت ثمرة التقاء جهود العلماء ، بحيث يصعب القول من هو العالم الفرد الذي أطلق الصاروخ ، انما الصواب انه ثمرة هيئة من العلماء . وهكذا الحال في كل شأن من شئون الحياة الحاضرة . وهذا هو السر أو بعض السر في اتخاذ « الميثاق » شعار الوحدة ركنا من أركانه الى جانب الحرية والاشتراكية .

وإذا كانت المشاركة الجماعية تقوى الإرادة ، فان الاقتناع بالفكرة الزم لتقويتها . والاقتناع يقوم على الوعي وعلى الفهم والاستنارة العقلية بمعسرفة الظروف والأسباب والغايات والأهداف .

ان الشعب العربي في مرحلته الراهنة التي يحاول فيها القفز من حالة موغلة في التأخير والتخلف الى حالة أخرى مشرقة بالأمل والتقدم ، لا بد له من توعية كل فرد من أفرادة بكل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها ، والتي يحاول تغييرها ، حتى ينبسغ التغيير من إيمان واقتناع وبصيرة ، وذلك لا يكون الا بتبادل الرأي ، واحتكاك الفكر بالفكر ، والمناقشة الحرة في الندوات ، وقرع الحجة بالحجة ، تحت إشراف قيادات حكيمة مستنيرة .

ان استمرار هذه المناقشات والندوات كفيلا بأن يقدم للارادة الفداء العقلي المتصل ، والذي بدونه تخبو نار الارادة ، فلا تستطيع المضي فى الطريق الثورى .

لقد اندفع الشعب العربى فى الطريق الثورى بفضل الارادة التى تسليح بها وحملته على اجنحتها فى بداية الطريق ، ودفعته الى الامام شوطا طويلا .

فما هى الضمانات التى لا بد من اتخاذها حتى لا يضعف ويتخاذل وتتشتت جهوده ، كما قضى على ثورات كثيرة من قبل فانحرفت عن طريقها ؟ وما الحلول التى يجب اجراؤها لتناسب مع طبيعة العمل الثورى ؟

ولقد فطن ((الميثاق)) الى ضرورة هذه الضمانات ، ولم يفرضها على الشعب فرضا ، ولكنه استخلصها من تجارب الثورة العربية الكبرى فى تاريخها الحديث الى ان بلغت مرحلتها الحاضرة ، واخصها فى امور خمسة هى كما جاءت فى آخر الباب الاول :

اولا - ارادة تغيير ثورى ترفض اى قيد او حد الا حقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية ومن ناحية اخرى لمقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ياخذ منها ويعطيها ، لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان .

وينبغى ان نضيف فى هذا المقام التجربة الكبرى فى تاريخنا القومى ، وهى تجربة الثورة الاسلامية فى بدء ظهورها . انها تجربة انسانية تضح فى كل زمان ومكان ، ذلك ان الاسلام وجد نفسه بازاء ثلاثة اصناف من الناس هم المؤمنون والكفار والمنافقون ، والآخرى أشدهم خطرا وأبعدهم أثرا على كيانه . فاذا طبقنا هذه القاعدة على الثورة العربية الحاضرة رأينا الأصناف الثلاثة واضحة كل الوضوح ، فهناك المؤمنون بالثورة المخلصون لها ، وهم الذين جاء ذكرهم فى ((أولا)) و ((ثانيا)) و ((خامسا)) من الميثاق . ولست ادري لم سكت الميثاق عن المنافقين ووضع الضمانات الكفيلة بالحد من شرهم وطعناتهم المسمومة ، لأن طعنات الأصدقاء أعمى فى القتل والفتك من طعنات

الأعداء . فالأعداء ظاهرون ، يتحدون أصحاب الثورة ، ويصارعونهم ، وهذا الصراع يعود بالخير على الثورة لأنه يحفزها إلى الحركة مع التحدى ، ويحملها على الحذر ، وينبئها إلى موطن الخطر ، ويجعلها دائما متأهبّة للعمل .

لا بد في الثورة من صعاب وعقبات ليكون للثورة معنى ، بل ليصبح لها كيان .

ان الطريق المفروش بالورود والرياحين ليس بحال من الأحوال طريق الثوار .

ان الذين يزينون للثورة طريقا ممهدا سهلا هم المنافقون ، الذين لا يصدقون القول ، ويخونون العهد ، ولا يبذلون نفسا ولا مالا ، ويشبطون الهم ، ولا بأس عندهم أن يبيعوا الثوار الأحرار بثمن بخس المخصوم والأعداء .

ان مجرد تخاذل المنافقين ، ووقوفهم من الحركة الثورية السريعة موقفا سلبيا ، يضعف الارادة الشعبية ، ويجعلهم عبئا ثقيلا في الطريق الثورى .

ان التوعية النظرية بضرورة سلوك الطريق الثورى ليست كافية في ضمان اجتذاب جمهور المنافقين ، بل لا بد من اشراكهم مشاركة عملية في اعمال ثورية يتعلمون فيها بالخبرة والممارسة منزلة الكفاح ولذة الصراع ومتعة العمل في سبيل التقدم .

هـ - نحن الآن في منتصف الطريق الثورى .

ولابد من اجراءات ثورية تتناسب مع السير في هذا الطريق الثورى .

لقد كانت الثورة هي الطريق الوحيد للنضال العربى للتخلص من الأغلال ، ومغالبة التخلف ، ومقابلة التحدى الأجنبى . وقد صور الميثاق في بداية الباب الثانى أن الثورة العربية وهي أداة النضال العربى وصورته المعاصرة تحتاج الى أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث :

((أولا - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى إلى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته))

هذه الاسلحة الثلاثة تجتمع تحت عنوان واحد هو « الحل الثوري »
أو « الاجراءات الثورية » في مقابل الحلول العادية التي تعتمد على المنطق
التقليدى ، منطق الثبات .

ونحن نميل الى تغيير ترتيب هذه القدرات ، فنبدا بالاهداف ، ثم
بالحركة نحو بلوغها ، ثم الاستعداد العلمى لها .

واذا كان الاتفاق بين جميع الناس في الوقت الحاضر على العلم وطرائقه
والعمل على تطبيقه ، تماما مجتمعا عليه ، فان الخلاف الذى قد يتسع بينهم
الى حد التناقض يقوم على الاهداف .

حرب ام سلام ، الاهتمام بالزراعة اولا ام بالصناعة ، اطلاق النسل ام
تجديده ، وغير ذلك من المشكلات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، أمثلة على تبلبل الفكر من جهة الاهداف . ونحن لانجد هذا
الخلاف فى العالم العربى وحده ، وانما هو خلاف عالمى يدور فى كل مكان .
وكان موجودا فى كل زمان .

ذلك أن الاهداف وتحديداتها لا يخضع لاعتبارات موضوعية تقوم على
العلم وحده ، ولكنه يقوم على اعتبارات انسانية يحددها الذوق والمزاج ، وهى
التي تعرف باسم « القيمة » .

الذين يؤثرون مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة يفضلون الرأسمالية ،
والذين يؤثرون المجتمع على انفسهم ولو كانت بهم خصاصة يفضلون النظام
الاشتراكى . والفرديون فى جميع صورهم يجعلون من اهدافهم التمسك
بالعمل الفردى ، والعزلة ، والمعيشة فى مسكن مستقل ناء ، وكثر المال ،
والتفرد فى الزى والملك ، والاستئثار بالسلطة ، والاعتقاد فى الامتياز الطبقي
الى آخر ذلك . اما الاشتراكيون بصفة عامة فان اهدافهم على العكس من
ذلك ، بذوبون فى المجتمع ، ويتوافقون واياه ، ويضحون بانفسهم فى سبيله ،
ويتنازلون عن مصالحهم الخاصة الفردية فى سبيل مصلحة المجموع .

وانت تجد داخل المعسكر الفردى اختلافات ، كما تجد داخل المعسكر
اختلافات كذلك حول الاهداف . وهذا شئ طبيعى لا ينبغي أن نخشاه ،
لان الطبيعة البشرية تمسك بالطرفين جميعا ، ما دامت فطرة الانسان
تجمع بين النزعتين الجماعية والفردية .

والدلك كان « الميثاق » متفقا مع الطبيعة البشرية فى هذه الناحية ،
اذ نادى بالحرية والديمقراطية ، كما قرر الاشتراكية والوحدة .

ليس المهم اذن ان تختلف الاهداف ، وانما الذى يهمنا فى المجل الاول ،
أمران :

الأول - وضوح الهدف مما يترتب عليه وضوح الطريق الموصل اليه .

الثاني - الاتفاق على الاهداف حتى لا تنتشت جهود الشعب العربى فى نضاله ، وبخاصة اذا اتخذ فريق منهم اهدافا معاكسة لأهداف الفريق الآخر .

لقد أمكن فى السنوات الأخيرة التقدم بمباحث القيمة ، والاتفاق على تحديدها بطريقة أقرب الى العلم والدقة ، وذلك حين ترك الفلاسفة النظر فى القيم ذاتها وبحثوا فى الشروط التى تحققها ، والوظائف التى تؤديها . وهكذا يمكن اتفاق الشعب العربى الى حد كبير على أهدافه الكبرى اذا نظر اليها من هاتين الجهتين ، من جهة شروطها اللازمة لها ، ووظيفتها التى تؤديها الأمة العربية . وبذلك تخضع الأهداف للتفكير الموجه القائم على العلم ، لا على مجرد الأمل الذى يطوف بالخيال .

فإذا كان العرب فى ثورتهم الحاضرة قد اتفق معظمهم على الاشتراكية هدفاً ، كما حدث بعد ثورتى اليمن والعراق الأخيرتين ، وكما حدث من قبل فى ثورة الجزائر وقبلها فى ثورة الجمهورية العربية المتحدة ، فليس أمر هذا الاتفاق نتيجة مصادفة أو تعصب ، لأن الظروف العالمية كلها تحتم الأخذ بهذا الاتجاه ، وهى سائرة فى هذا الطريق بأشكال مختلفة .

ولنضرب مثلاً آخر بتحديد النسل وإباحته من حيث الهدف . ان البحث العلمى يوضح ان الآخذين بمبدأ الإباحة هم العامة والجمهور ، فإذا بلغ الجمهور من الثقافة الاجتماعية والعلمية الحد الذى يعرف فيه مدى تضاعف عدد سكان العالم بوجه عام . وتضاعف السكان فى البلاد العربية ، مع بقاء المساحة المنزرعة والتى تقبل الزراعة على ما هى عليه ، ومبلغ ما يحتاج اليه الفرد فى الوقت الحاضر من جهد فى تربيته وتعليمه ، كل هذه الشروط تجعل الأفراد يؤمنون بوجوب تحديد النسل ، والاتفاق على هذا الهدف .

ان الأسلوب العلمى فى التفكير كفىل بأن يوحد أهداف الناس ، ويوضحها فيكون سبيلاً الى وحدة الجماعة . حقا لقد خطا العلم الحديث بالانسانية كلها خطوة كبيرة نحو الوحدة العالمية الشاملة .

٦ - فإذا وضح الهدف ، وأصبح موحداً متفقاً عليه ، تفتح الطريق الثورى اليه ، ولكن هناك فرقاً بين الاجراءات العادية ، والاجراءات الثورية .

الاجراء الثورى عنيف ، قاطع ، سريع ، لابد ان يصل الى الهدف محطماً فى طريقه جميع العقبات ، متخطياً جميع الصعاب . وفى ذلك يقول الميثاق فى استهلال بابهِ الثانى :

« ان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم . ولا بد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور .. الخ »

وكثيرا ما يلجأ العلم الى مثل هذه الحلول الجذرية ، والاجراءات الثورية الحاسمة باسم العلم نفسه ، فالطبيب حين يرى ساق المريض قد تعفنت ولم يعد يصلح فيها علاج ، يأمر ببتريها ، والا تعرضت حياة المريض نفسه للخطر المحقق .

ان المستوى العلمى العام للشعب العربى لا يزال منخفضا ، فنحن لا نزال نكافح الأمية ، وننشر التعليم ، ونحاول أن نرفع مستواه ، وحين يبلغ الشعب العربى المستوى الذى ننشده سيكون من اليسير اتباع أساليب أقل عنفا من الاجراءات الثورية المطلوبة . بل ان هذه الاجراءات الثورية مطلوبة ولازمة لحل مشكلة التخلف الثقافى ، ورفع مستوى التعليم .

لا نود الخوض فى التفاصيل وذكر المشكلات واحدة بعد واحدة ، فهى معروفة .. معروضة للحل ، كثر حولها البحث ودار الكلام . ولكننا نود ان نشير الى علة ينفرد بها الشعب العربى ، نعتقد انها السبب فى احجائه عن المبادرة الى تغيير الأحوال القائمة . تلك هى ايمانه الفاسد بنظرية القضاء والقدر وما تفضى اليه من تواكل . فقد ساد منذ القرن السادس الهجرى فى العالم العربى نظرية تنسب كل ما يقع للانسان الى الله ، وتنزع عن الانسان كل قدرة ، وتلقى فيه الحرية والمسئولية ، مع ان الاسلام الصحيح لا يقول بذلك والا لم يصح ثواب ولا عقاب . ومن هنا ترك الناس الحبل على الغارب فى انتظار الحل الربانى ، ولم يسمعوا قول الله تعالى : **« ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم »** .

واذا كان من تراثنا الرحمة ، فان الرحمة التى تتجاوز الحد المعقول تؤدى الى الضعف والتواكل والانحلال . الرحمة بالطفل اذا زادت عن حدها افسدته ودلته ، وعودته على الاعتماد على غيره ، وعلى عدم المبادرة والحركة السريعة لبلوغ الهدف .

ان مانص عليه الميثاق من وجوب الحركة السريعة الطليقة لن يتيسر الاخذ به الا بتربية الجيل الصاعد منذ ان يولد تربية علمية صحيحة تفعلو من التدليل والتواكل ، وتنحو به نحو الاعتماد على النفس ، والثقة به ، والمبادرة الى العمل والكفاح لتنفيذ الأغراض ، والقاء الشباب فى مجالات العمل الحر ليتعلم بالممارسة والخبرة كيف يتحرك ويعمل ويثمر .

ان اعداد الشباب اعدادا عالميا سليما هو السبيل الى مضي الشعب
العربي في الطريق الثوري الى نهاية مداه .

ان بناء الشباب اصعب من بناء المصانع والسدود ، لأن عقول الشباب
وسواعدهم هي التي تبني الأمم بالعزم ، وترفع من شأنها بالعقل ، وتحفظها
من الضياع بالخير .

أحمد فؤاد الأهواني

أروح من معالم الميثاق

الأستاذ البرى الخولى

اولا - طبيعة الميثاق

١ - ليس الميثاق تقويما سياسيا او اجتماعيا ، او اقتصاديا لأعمال الثورة ، ولا تقويما للمنهاج الذى تعتمزم تنفيذه فى المستقبل ، بل هو تقويم ((للروح القومى)) صانع الثورة ، وتقويم للأطار العام الذى تتخلق فيه ملامح مستقبلنا ..

نعم فالميثاق من أوله الى آخره تقويم صالح لروح الشعب ، يتابع مساره فى حقب التاريخ من أقدم العصور الى اليوم .. ثم يقف على ربوة من الحاضر مستشرفا راصدا ما يكون من أمر ذلك الروح الضخم فى المستقبل ، وما عساه يحدث من تغييرات ثورية يعبر بها عن مشيئته ، ويطرح بها عن كاهله ما يريد ..

٢ - والميثاق باعتباره تقويما للروح المصرى لايسرد لنا تاريخ الحقب ، بل يمجّد لنا روح ذلك التاريخ ، وإيجابيته التى تفاعل بها مع كل ماحسوله ، وما أفاض الإسلام عليه وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة .. وانظر قوله : « وهى - أى مصر - لم تعيش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما بالوعى - وباللاوعى فى بعض الأخبار - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية الانسانية الأولى ... وكان الفتح الإسلامى ضوئا أبرز هذه الحقيقة ، وأثار معالمها ، وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى » .

٣ - وهذا تقويم واضح حكيم للروح القومى فى فرعونيته واسلامه ، وتنويه دقيق موجز بفضل الإسلام فى تركيته وأعلانه .. ولايسعنا الا الثناء المطلق حين يمضى الميثاق فى تقويم الدور الرائع الذى أداه ذلك الروح فى اطار مناهج الإسلام فيجعله أعظم الادوار على الإطلاق ، وذلك قوله « وفى اطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام

الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية ، وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها ، كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطة النظر مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها »

٤- فاذا جثم الظلام بالغزو العثمانى على البلاد ، توقفت ارادة الشعب عن مواصلة ابداعه ومسئوليته ، واضطر الروح الضخم أن ينطوى على نفسه فيما يشبه القوقعة : يجمع طاقاته ويسعر قواه فى انتظار الفرصة التى يستأنف بها عمله الايجابى ، تاركا للمخدوعين يظنون به الاستسلام ، أو أن أمره قد انتهى الى غير مرجع . . . وذلك يصدق أيضا على أيام محنتنا بأسرة محمد على والاحتلال الانكليزى ، وفى هذا يقول الميثاق : « ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . . لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى . . الخ » . .

٥ - وهكذا يمضى الميثاق متابعاروحنا الضخم خلال انطلاقه الى ابداع المجد، وخلال انطوائه فى ظروف المحنة لتجميع الطاقات وتسعير القوى . . حتى يبلغ بنا مرحلة الانطلاق الى العمل الثورى عام ١٩٥٢ فيقرر أن روح الشعب هو صانع الثورة وأن الجيش لم يكن سوى أداة لتنفيذها وذلك قوله : « ان أعظم مافى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وإنما كانت أداة شعبية لها » . .

ثانيا : تقويم الضمير الثورى

١ - ايمان الثورة بالروح العام للشعب :

ذلك مدى تقويم الميثاق لجوهر الروح المصرى فى القديم الى بدء مرحلة العمل الثورى . . أما تقديره له عند بدء ذلك العمل ، فهو هو لم يتغير ، اذ يعلن ايمانه بالعبقريات الكامنة فى ضميره ، ويقول عنه فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه ، وأن يفتح بصره على إمكانيات هائلة كامنة فيه » . . واذا قد بلغ الايمان بروح الشعب القديم والحديث هذا المدى ، فلا جرم أن يتخذ الثوار رائد ثورتهم ، وملهم أهدافهم ومبادئهم . . هذا هو الذى يقرره الميثاق اذ يقول : « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى راح يلقي طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى » . .

وذلك هو مفتاح ضمير الثورة الذى يفضى بنا الى حقيقتها فهى مؤمنة بروح الشعب الى أبعد مدى . . فروح الشعب عندها مستودع بصائره ومبادئه ومثله

وطاقاته الدافعة الايجابية .. وبهذه الدخائر الباطنة صنع التاريخ الماسخي ،
ويصنع التاريخ الحاضر ، ويعلم الثوار ويلهمهم أسرار آماله .. وذلك فارق ما بين
الضمير الثورى المؤمن .. والضمير غير المؤمن .

٢ - الثورة ضد المبادئ الصماء :

فانا نعرف من الثوار فى بلاد أخرى من لا يؤمن بروح ولا ضمير ، فالفرد
عندهم - أى فى نظرهم واعتقادهم - كيان مفرغ من كل روح خلاق مبدع ..
فاذا تفاعل مع الواقع فى أفق الاقتصاد والمادة ، تولى الواقع خلق روح له بما
ينشئ فى ضميره ويحدث بينه وبين سواه من صداقات وعواطف وقواعد
للمعاملات والآداب ... أى أن الفرد لا يصنع الواقع ، بل الواقع هو الذى
يصنعه .. والشعب لا يصنع التاريخ ، ولا يلهم القادة ، بل التاريخ هو الذى
يصنعه ، ويسوق جموعه فى تياره قطيعا لا ارادة له ولا اعتبار ..

ومن عجب أن يكون الميثاق بتنويهه بالروح على هذا النحو تحديا صريحا
- بل ضربات قاصمة - لمنازع المادة والالحاد ، ثم نرى من دعاة تلك المنازع من
يكتب عن الميثاق ويطلب أن يوضح للشعب أهدافه وغاياته ، وتلك من الكتابات
المسمومة التى يستدرجون بها الأذهان الى ما يريدون ... فان الغايات انما
يضعها الشعب لنفسه ، ولا يضعها له أحد ... ان غايات الشعب انما يقررها
له مافى ضميره من عقائد ومبادئ ومثل .. اما الشعب الذى توضع له
الغايات ، فهو الذى يعرفه هؤلاء مفرغا من كل مواهب الابداع الروحى ، كانه
قالب من طين ينفع فيها اله الواقع أو اله المادة ما يريد .

٣ - ايمان الثورة بالروح الخاص فى الفرد :

وكما يؤمن ضمير الثورة بالروح العام فى الشعب ، يؤمن بالروح الخاص
فى الفرد ... الفرد المسلح بكل خصائص الارادة والاختيار ... الذى يحمل
فى ضميره عقائده ومثله ، فتوجهه بكل حرية الى « صنع مستقبله » وتحديد
مكانه من المجتمع ، والتعبير عن رأيه ، والاسهام الايجابى فى قيادة
التطور وتوجيهه » .

وذلك مقابل الفرد الذى لا ارادة له فى أن يختار مكانه فى المجتمع ،
بل يختار له ذلك المكان ، ولا يسمح له فى تطوير أو قيادة ، أو مثقال ذرة من
ارادة ، الا بالقدر الذى يسمح به للترس المغمور فى ثنايا الآلة الضخمة ..

٤ - ايمان الثورة بالدين :

وضمير الثورة - بعد هذا ، وقبل هذا - يؤمن بالدين كله ، ويأبى لها أن
تكون حركة مدنية أو علمانية لا ترتبط بدين ، ولا تعول على عقيدة ..

وهنا نرى الميثاق - على عادته فى النظر الى الروح من كل شىء - ينظر الى الاديان النظرة التى تستصفى الروح ، وتستخلص الجوهر ، لا النظرة التى تحصى وتفصل ؛ وتجعل الدين علما محفوظ القواعد والفروع فى بطون الكتب وادمغة الرجال ... فهو روح ، وقيم ، وثورات ، وجوهر ايجابى لا يتصادم مع حقائق الحياة ..

وما أبعد الفرق بين ثورة مطموسة تهدد الدين كله فى غرور وجهل، ونلقن أطفالها فى المدارس أنه مخدر للشعوب ، وانه خرافة لاتستند الى واقع .. وبين ضمير مؤمن « يوجب للعقيدة الدينية قداستها فى حياتنا الجسدية الحرة » ويهيب فى - قوة ان يكون « واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته »

أننا فى عصر الثورات والانقلابات ، ومد تقدمى جارف سيغمر آفاق الدنيا قاطبة . ان عاجلا ، وان آجلا ... والشارة الخطيرة ، او النزعة الخطرة التى يستبينها المراقبون فى هذا التيار ، أن قادته وموجهيه يتطرفون أو يعلنون عن تقدميتهم بنبذ الدين والاستخفاف بقيمه ، بل أن منهم من يعلن عليه النورة سافرة لانه سبب التخلف والجمود ، فاذا رأينا ثورتنا بين الثورات تعلن : « ان قيم الدين قادرة على منح الانسان طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة والاديان السماوية كلها فى جوهرها ثورات انسانية استهدفت الانسان وسعادته »

وتقرر : « ان جميع الأديان ذات رسالة تقديمية » فان ضمير المؤمن فى أى مكان لايسعه الا ان يقر هذا الاتجاه، وان يزكيه بكل طاقة ممكنة ، وان يعتبره نعمة من الله يتجدد حقها من الشكر بتجدد اثرها فى المجتمع ..

وحسبنا بعد ذلك أن نرى فى الفقرة التالية أثر الدين فى تحويل الانسان الى طاقة ايجابية تبدع أو تنتج للانسانية أفضل مثلها وقيمتها : « ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » ... وليست تلك القيم - اذن - مخدرا أو أفيونا ينيم الشعوب ، ويسلبها طاقات الايجابية والابداع .

وبعد أن يشير الميثاق الى خصوصية « الثورية ، والتقدمية » فى رسالات السماء ، وأنها لاتتصادم مع حقائق الحياة ، يقرر أنها دستور لحقوق الانسان فى : الحياة ، والحرية والفرص المتكافئة ، وذلك اذ يقول : « ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها اعماله باختياره الحر ، ولايرضى الدين بطبقة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحترق ثواب الخير لقلّة منهم »

ثالثا : تقويم العمل الثورى

١ - عبقرية الإنسان ورسائله :

والايمان بالدين وطاقاته سر عميق يمد بصر الانسان الى ما وراء الحدود،
ويكسب ضميره بصائر تدرك المعنويات كما يدرك المرء الامور المحسوسة بالبصر
العادى .

والبصائر النافذة على هذا الاعتبار حس عميق للمرء ، يدرك به ان الروح
وحده هو منجم عبقریات الانسان ، لا عبقرياته فى العلم الطبيعى، بل عبقرياته
المبدعة لمثل الخير والحق والعزة والحب .. وتدرك الى جانب ذلك أن ابداع المرء
لهذه المثل هو أشرف عمل له فى الحياة .. بل أنها لتدرك ان الانسان لم ينجىء
هذه الارض الا لتكون مهمته اقرار تلك الطاقات فيها ..
اقرارها سلوكا فاضلا ، واوضاعا للحق والخير والسلام ..

٢ - انتاج الانسان وانتاج الطبيعة :

فليس رسالته ان ياكل ويترب .. او ينمى الموارد والثروات ، فذلك
تضييق لمعنى الحياة ، وبخس لقيمتها ، وتضييق لآفاق الانسان يجنى عليه بان
يعيش على غير طبيعته محدود المواهب ، محدود الأمل فى الخير والحق .

ان كل نىء فى الطبيعة الحية والجمادة ينتج ، فاذا لم يكن للانسان من ثمرة
سوى ان يسنهك ماتنتجه الطبيعة ، فهو مخاوق عقيم تعس لاشرف له ... ان
الطبيعة تنتج له ، لينتج هو شيئا آخر لاقدرة لها عليه ، ومن أجله جاء هذه
الحياة ... فاذا قلنا المواهب الخلاقة .. او الطاقات المبدعة ، فلسنا نعنى ايدا
قدرته على تسمير الارض ، ومضاعفة الانتاج ، فذلك ماتقوم به الآلة بأكثر مما
يؤديه هو .. انما نعنى قدرته على ابداع الخير حين يحيا فى حقيقة نفسه ،
لا فى مطالب بدنه وأغراء حسه . فيكون سلما لنفسه ، سلما لغيره ، مبدعا
فى كل حال اكرم مثل الحق والخير ، حارسا - على كل آن - لما لنفسه
ولغيره من قيم الحرية والكرامة .

٣ - اصول التقويم فى منطق الثورة :

فاذا استقام المرء فى عمله على هذه الجادة ، فقد سلمت له الحياة على نمطها
الأمثل ، واذا أدركت أمة ما تلك الحقيقة ، وعملت لها ، وجعلتها دستور
مبادئها ، فهي خير أمة أخرجت للناس ، وليس وراء ذلك من خير لأمة أو فرد ،
وليس فيما يبذل من جهد لغير تلك القيم والمثل ، الا امتداد النسوة والهوان
على الأصل الذى نبعت منه .

وقد ادرك الميثاق اصول ذلك التقويم : فجمع الهمة له ، وثبت الاقدام على منهجه ونبذ لعنة العاكفين على عبادة الحسن في آفاقه الضيقة ، فأعلن في وضوح وقوة : « ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ السامية .. ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية ، والحق .. بالكفاية والعدل .. بالمحبة والسلام » .

واذا فهم غيرنا ضرورة الاقتصاد على غير وجهها ، فجعله غاية جهده ، ومدار سعيه ، فغايتنا الانسانية تجعل لنا في فهمه وجهها آخر يقرره الميثاق بقوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها ، ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف العيش الذي نريده » .

وعلى قدر ماأساد الميثاق بالأدوار الثورية التي اعتمدت الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا عاد يقرر : « واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا ، واشرف الغايات والمقاصد »

٤ - عداة الثورة لخطر التقويم الحسى :

وقد القى هذا الفهم العميق لفلسفة الحياة وحقيقة الإنسان واجباً على الثورة تلقاء النزعات السطحية التي يفديها الغرور بأخلاق مشوشة من الثقافات الاجنبية ، وماتلقت من قنور المذاهب عن ماركس وغيره ، فجردت عزمها لصيانة ضمير الامة مما عسى أن يلقي فيه ارباب تلك النزعات .

ويخطر هؤلاء ليس فيما يبدو من خلافهم لأنظمة حكمنا ، واوضاع اقتصادنا فحسب ، بل يبدو اكثر من ذلك فيما يتسلل بهم الى النفس البشرية من شر ماحق .

فأرباب تلك النزعات يعمدون الى غموض الأهداف في اذهان بعض الجماهير الساذجة ، وبدلاً من أن يبددوا هذا الغموض ، ويأخذوا بأيدي تلك الجماهير الى آفاق حقائقها ، واكتشاف انفسها ، يتخذونه وسيلة لتزييف الأهداف وتقريب مداها في لقمة العيش التي يتعجلون ، وبذلك ينضمروا او يتقسوسوا الوجود الروحي الواسع في ضمائر أولئك المساكين .. وهي جناية على الضمير الانساني ، وعلى الانطلاق القومى الذى لايجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة . لآعن طاقات قد تقلصت حتى آلت الى فراغ لاغناء فيه .. وفى هذا يقسول الميثاق : « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لايجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل » ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال .. وليس من حق فى هذه المرحلة ان نخدع الجماهير

بالمنى « .. ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بأنها « مراهقة فكرية »
ويعلن أنها (خطر ينبغي التصدى له ، والقضاء عليه .. فان الذين يجمعون
الكفاح الوطنى بتفسيرات تحد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع
بقدر ضعفهم ... ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ..
ليس هناك شعب يستطيع ان يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ
ذاته » .

وذلك كله يضع بين ايدينا اصول التقويم الصادق للعمل الثورى : فمن ذهب
يقيس عملا من تلك الاعمال بحصيلته من الانتاج ، او بمظهره الحسى وحده ، فقد
قاس بمقياس سطحي .. ولاسبيل الى صدق التقويم الا ان ترد الاعمال كلها
الى القياس الذى لا يختلف اولو البصائر على اعتماده ، وهو الغاية .. وبشرف
الغاية ، يكون شرف العمل .. وبتفاهة الغاية تكون تفاهته .. وبين طرفى
السرف والتفاهة تتعدد المنازل صعودا او هبوطا الى مالا حصر له ..

رابعا تقويم الاطار العام للعمل الثورى :

والكلام فى الاصول التى يقوم بها العمل الثورى يفضى بنا الى التساؤل عن
الاطار العام الذى يتم فى نطاقه ذلك العمل حسا ، ومعنى ، ليؤدى مهمته ..
وينتهى الى غايته ..

فالانسان فى الحقيقة لا يصنع عمله : انما تصنعه له عقيدته حين بتفاعل
معها فى ايمان ، ورغبة ، وصدق .. فاذا تحقق هذا التفاعل وضحت للمرء ،
غايته من الحياة ، ونشأت فى ضميره بواعث العمل لهذه الغاية .. وعلى قدر
احالة العقيدة فى ذاتها ، تكون اصالة الغاية ، وجمال البواعث .. ويكون للاعمال
حظها من الحيوية والقيمة ...

فالعقيدة على هذا هى الاطار الذى تتخلق فيه « حقيقة العمل » فى ضمير
صاحبه .. تتخلق اهدافه ، وبواعثه ، ويقدر له حظه من القوة والرفعة ...
وذلك هو الاطار الروحى للاعمال .. فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة
لتتخلق فيه مقومات اعمالها ؟ ..

والعمل حين يتكون فى نطاق العقيدة وتتخلق له بواعثه ، وقيمه ، واهدافه
ليس الا روحا اوثية ، يجب ان يخرج من حيز الغيب المخبوء فى الصدر الى
عالم الحس والشهادة ، فيتخذ لنفسه مظهرا من الواقع ، وصورة تمثّل
مبادئه ، ويعلن بها عن حقيقته ... وذلك هو الاطار الحسى للاعمال ..
فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة ليكون شعارا لعقيدها ومبادئها ؟ ...

١ - الاطار الروحي :

اما الاطار الروحي فقد قومه الميثاق على ادق ما قرر الاسلام من ذلك ، فهو :
ايمان بالله والدار الآخرة .. وذلك اذ يقول في وضوح : « ان الله جلت حكمته
وضع الفرصة المتكافئة امام البشر اساسا للعمل في الدنيا ، والحساب في
الآخرة » . « ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء
يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب
المفقر والجهل ، والمرض لغالبية الناس ، وتحتكر ثواب الخير لقلّة منهم » فلايمان
بالخالق الأعظم جلت قدرته واضح في هذا الكلام ، وكذلك الايمان بالدار الآخرة
ولكن شاهدنا فيه ان الميثاق يحفل بتلك العقيدة باعتبارها الاطار الذي يجد به
المرء مسئوليات الآخرة ماثلة بين عينيه ، تلهمه الواجب وتخطط له أصول
عمله على صفحة ضميره النقية .

١ - فمادامت أعمالنا في الدنيا انما تتم لحساب الآخرة ، فلن يرقب
ضمير المؤمن في شأنها الا مرضاة رقيب الدنيا الذي ستعرض
عليه كل ذرة من تلك الأعمال في الآخرة .. وذلك باب خطير
في اعداد الضمير وتسديد العمل وتربية الشعوب والأفراد على
فضائل النزاهة والجِد والصدق .. لانعرض له في هذا المقام .

ب - ومادامت موازين الآخرة لاتحفل الا بالقيم الروحية العليا ، حيث
لااعتبار هنالك لمال ولابنين ، فيخلق ذلك في نفس المرء نهمة الى
تحقيق القيم ، وزهدا فيما عداها من لهو أو شهوة .. وذلك باب
في علو الهمة واعداد أذواق الجمال لانعرض له في هذا المقام ..

فالميثاق بذلك كله لايريد لنا أن نبدا من فراغ ، بل أن نبني على تراث
موصول بأصدق عقائد الحق .. ولكننا نلاحظ مع الأسف ان عوامل التجديد
والنشاط قد شملت كل مرافقنا ، الا تنشيط منابع العقيدة التي طمرت تحت
مخلفات الفساد ، وانقراض قرون الجهل والركود ، ومع أن الميثاق أهـب
بأجهزة الدولة أن ينشط كل منها في نطاق مهمته وتحقيق مااسند اليه
نانا لم نر لأجهزة الدعوة الدينية - على تعددها في بيئات مختلفة - أثر ابدل
على أنها أعادت النظر في مخططاتها القديمة وأخذت بوسائل العرض الحديثة
تحى في الانسان عقائده التي ترد اليه اعتباره ، وتهب للحياة جمال المعنى ،
وتقسم المجتمعات على سمت مسئولياتها الأصيلة .

ان عقيدة الجِزاء الأخرى لاتعتبر من قبيل الغيب الا بالنسبة لعلمنا
البشرى المحدود ، أما بالنسبة لواقع الكون فهي تقرير لحقيقة موصولة ،
بحياتنا القائمة كل انصلة .. وهذا يقتضينا أن لا يكون حظنا منها هو مجرد
التسليم بمفهومها الغيبي ، بل أن نقيم عمود حياتنا على أساسها - كما

يطلب الاسلام والميثاق - فاننا اذ نفعل ذلك انما نصحح الأوضاع ، ونقيم اعمالنا على قوانين صلاحها التي تأتلف بها مع نوااميس الكون العام ... ونحن في بدء نهضة .. وطور ثورة ، ومالم تبلغ اعمالنا عمق النوااميس الأصيلة ، وتعتمد على وضعها السوى فلن نجنى منها سوى وضع لاروح له ، لايسعد فردا ولا يحقق رسالة .. والتبعة أولا وأخيرا على أولئك الذين وسد اليهم الأمر ، فلم يؤدوا أمانته .

٢ - الاطار الحسى :

اما الاطار الحسى فهو النطاق العام الواقعى الذى تفرضه الوجدانات والعقائد على الواقع ، وتقيم به أوضاع المجتمع ، وتحقق به ذاتها ..

١ - فان ضمير المؤمن اذ يتحرى مرضاة الله فى تخطيط عمله الدنىسوى لحساب الآخرة ، انما يحقق ذلك فى محيطه الواقعى ، فيتحرى فى الناس مواطن الضعف والحاجة ، يواسيهم بنفسه ، وجهده ، وماله ، ويبذل فى تحقيق رفاهتهم وتخفيف آلامهم مايسطيع ..

ب - واذا نكون نهمة المرء فى تحقيق قيم الآخرة ومثلها العليا ، فسيكون للمال بين يديه توجيه آخر غير توجيه ذوى الترف والشهوة والحرص .. سيكون المال وظيفة روحية واجتماعية ، لاوسيلة لمآرب الاستعلاء ومتعة الحس .

واذا يبلغ المرء من رهافة الحس بالآلام الناس وحاجتهم ماذكرنا سابقا .. واذا يدور المال فى المجتمع على توجيه وظيفته الروحية والاجتماعية ، يكون ذلك ذروة ماينشد المخلصون من أوضاع اشتراكية سديدة ، إذ هذان الاصلان هما روح الاشتراكية وحقيقتها ، وليس فى غيرهما أى معنى يمت اليها بصلة ..

ومعنى هذا أن عقيدة الجزء الأخرى - وما اليها من عقائد آخر - اذا تفاعلت فى قلوب ابنائها وحى وجدانها فى ضمائرهم حق الحياة ، لم تجد لنفسها اطارا حسيا تحيى به فى واقعهم سوى اطار الاشتراكية التى بينا .. ولا نستطيع أن نتصورها قد آثرت اطارا رأسماليا ، أو شيوعيا يقوم على شقاء الشعب بالسخرة أو سوء الاستغلال أو نحوهما مما يجلب سخط الله لامرضاته .

وقد يقول بعض الناس ان ذلك دين وليس اشتراكية .. وذلك حق اذا جعلنا الاشتراكيات الغربية هى النموذج لمفهوم الاشتراكية ، ولكن هؤلاء ضلوا حقيقة الاشتراكية ، ولم يتركوا من مفاهيمها سوى الاسم ، فراحوا تحت صيحات الآلام وآثار الظلم يقيمون لها فى بلادهم نظما بلا روح ، وأوضاعا

بلاحقائق ، لم يكتب لها الاستقرار ، وإن يكتب لها يوما من الايام ، وكل ما عرف لاحسنها من آثار — ان كان فيها حسن — أن شعبا من شعوبها لم يذق في ظلها أى طعم للسعادة .

أما نموذجنا الذى بيناه فهو اسم وحقيقه . . ومظهر وروح . . ووضع تمتد أصوله الى منابع الدين الحق وقد طبقناه فأتى ثمرته حين اعتقصدنا عقيدته الصالحة . . واذا رجعنا الى دعوة أبى ذر رضى الله عنه وجدناه المثال الأوفى للاشتراكية القائمة على خطوط الحساب الأخرى ، اذ كانت الآخرة هى الوجدان الحاضر فى ذهنه ، وعصبه ، ودمه يوجه عليه كل قول له وعمل فى حياته الخاصة والعامة . . واذا نظرنا الى سيرة عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، وهو يمثل طرف الغنى فى الاسلام الفينا وجدان الآخرة يزوى قلبه عن زينة اللباس حتى يرى بين عبيده كأحدهم ، ويعزف بنفسه عن شهوة الأطعمة ، ويخشى أن تكون شارة التقصير عن منازل اخوانه . . ويضع ماله الضخم بعد ذلك لوظائفه الروحية والاجتماعية ، حتى كان المجتمع كله عيالا عليه : ثلث يقرضهم ماله ، وثلث يقضى عنهم ديونهم ، وثلث يصله ويقضى حوائجه . . الى آخر ما نرى من مثل كانت الآخرة هى همهم الحاضر فى كل أمر ، فتمت بهم شعائر الاشتراكية الاسلامية على أوفى ، وأتم مثال .

فنحن الذين سبقنا هؤلاء الغربيين الى تحقيق الوضع الأمثل على مارسم لنا الله سبحانه . . أما هم فدخلوا عليها ، شأنهم فيها شأن كل دخيل على أمر يجهل حقيقته ، أو يعتمد كفرها ونبذها . .

ذلك ما يجب أن نعلمه فى محيطنا الشعبى عن مفهوم الاشتراكية ، وقد بدأ اسمها يدور على الأسماع والأقدام . والالسنه ، ولم يكن لنا به عهد منذ قرون لأن الملوك والطغاة كانوا يكرهونه ، وأول من نادى به فى عصورنا الحديثة السيد جمال الدين الأفغانى ، والاستاذ الأمام محمد عبده رحمهما الله .

واذ كان الايمان بالدار الآخرة لا يثمر فى الضمائر وواقع المجتمع سوى حقيقة الاشتراكية ، فأنا نرى الميثاق يدرك ذلك ادراكه الحق ، ويبشر باشتراكية دينية تقوم اطارا فى واقعنا لما توحى به عقيدة الآخرة من بواعث ووجدانات . . وقد وردنا ما ذكره عن الآخرة ، ولاسيما قوله : « ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية ثورت عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم »

فاذا كان اتخاذ الدين أساسا لتقرير حقوق الانسان وتحريره من الطبقة الظالمة يميز اشتراكيتهما من اشتراكيات الغرب ، فهو يجعل تلك الاشتراكية مؤمنة تقوم أوضاعها اطارا يمكن عقائدنا أن تحقق نفسها وتؤدى رسالتها فى واقع الحياة .

خامسا : الاشتراكية وتحقيق الذات

١ - واذن - فالاشتراكية هي المرحلة الأخيرة أو الاطار النهائي الذى تستوى فيه عقائدنا قوة عاملة ، فى الحياة .. عاملة بأيدينا . ناطقة بالسنتنا .. مفكرة بعقولنا .. منفعة بوجداننا .. وبعبارة أخرى هي الاطار الذى تتحقق لكل منا « ذاته العليا » المؤلفة من عقائد سليمة ، وصفات كريمة وخصائص انسانية ، ووجدانات صادقة فى حب الخير ، وقوى قادرة على ابداع المثل العليا

ولقد يبدو للفهم السطحي الذى ينتهى برغيف العيش الى تفسيرات ضيقة ، ان فى هذا القول غلوا فى تقدير الاشتراكية .. فالاشتراكية عند كثيرين « غاية » لا (وسيلة) غاية ينتهى اليها الأمر بتأمين المروء على رغيف عيشه وليس وراء ذلك من معنى للحياة ولامدى لهمة الانسان .. أى ان العدالة .. والكرامة .. والحرية وماليها من قيم انسانية انما تطلب ، وتراقى من اجلها الدماء ويخلد فى سبيلها الشهداء ، وتتفاوت فيها أقدار المجاهدين من اجل هذا الرغيف !!

والمعلوم أن الانسان انما يبذل الرخيص ليحصل على ماهو أنفس ، وقد تكون الدماء والحياة - على نفاستهما - أرخص من الحرية والعدالة وسائر قيم الانسان ، فهو يبذلها طلبا لها فى الدنيا ، أو ظفرا بها فى الحياة الأخرى . فاذا ذهبنا نقول : ان رغيف العيش هو التاج الذى يتوج قيم الانسان ، وفى سبيل هذا التاج يرتخص كل مادونه ، فقد أهدرنا كل منطق ، وجردنا انفسنا بل الوجود كله من كل قيمة .

فهؤلاء الذين يروهم أو يهولهم أن يكون للاشتراكية ذلك التقدير ، ما يهولهم ذلك الا لأنهم يرون الحياة أمرا عفويا أو عشوائيا جاءت به المصادفة المحضة لغير معنى فهم يحيونها لغير غاية وحسبهم من الحياة على هذا اشتراكية تدور عليهم بالرغيف جريان الجراية على مجلوبى السخرة أو دواب الحظائر .. أما الاشتراكية التى قلنا انها الاطار الحسى للضمير الذى يرقب مرضاة الله ، ويوجه المال لوظائفه الروحية ، ويهتم لأمر الناس بما يهتم لأمر نفسه ، فهى نوع من « الحضانة » تكتمل فيها نوازع الروح ، ومقومات المثل حتى تدرج من صدور ذويها كائنات حية مزدهرة تؤدى مهمتها للمجتمع فاذا ابتلى الضمير الانسانى بحضانة تحكمها سياط السخرة أو مطامع الاستغلال كانت وكسرا باردا يصوح براعم القيم فى الصدور ، فلا يدرج منها الا مثل الحقد واليأس والجريمة « والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا »

٢ - فالاشتراكية - اذن - وسيلة وليست غاية .. قد تكون غاية - لوقت ما - حين كفاح المظالم ومجاهدة الطغاة ، ولكنها لا تلبث أن تنقلب بين

أيدى الثوار المبصرين وسيلة لتخريج الأبطال الذين ينفحون ضمير الحياة من ضمائرهم بعطر الحب وأنفاس الثقة والاخلاص لله .. ويوشون طرازها بما فى الواقع من جميل المثل بأشرف الحل .

واذ كان ذلك هو تقويم الاشتراكية ، فمن حقنا أن نلتبس فى صراحة ماذا أراد الميثاق لحضانة ضمائرنا وحياطة مثلنا ؟ ..

لقد قرر الميثاق من معالم الاشتراكية حقوقا أساسية لكل مواطن ، كحق الرعاية الصحية .. وحقه فى العلم بقدر مايتحمل استعداداه ومواهبه .. وحقه فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداداه .. وحقه فى التأمين ضد الشيخوخة والمرض .. ولكن هذه حقوق أشبه بقواعد .. والقواعد قوالب لا تكاد تنم لك عما يستكن فيها من روح .. ونحن انما ننشد الروح فى الميثاق . وقد جعلنا كلمتنا بعنوان : « الروح فى معالم الميثاق » .. والاشتراكية كما قلنا اطار يحضن خصائصنا الروحية وتتكون فيه لكل منا مقومات « ذاته العليا » أى مقومات انسانيته الصحيحة .. فما حقيقة ذلك الاطار ؟

قد يكون فيما قدمنا من « تقويم الاطار العام » غناء ، ولكن طلبتنا فى هذا المقام تمام الوضوح : وقد أعطانا الميثاق فى ذلك ملاحاجة بمده الى مزيد فقد أعلن أن العمل الثورى انما تم بعدة ضمانات أساسها جميعا : « ايمان لايتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية ، التى بعثها بالحق والهدى للانسانية فى كل زمان ومكان » .. وأعلن الى ذلك الاعتماد على انفسنا فى استخلاص التجارب من واقع ظروفنا ، ونبد التقليد الأعمى لغيرنا : « ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعوب غيرها »

وحسبنا صراحة وطمأنينة أن نسلم من آفة التقليد وتفاهة النقل عن الغير ، وأن تكون عصمتنا ايمانا « لايتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية »

٣ - على أنه قد يكون من المفيد أن ننقل عن الميثاق مايشير الى بعض عناصر الداء التى ستحضن خصائصنا ، ويستكمل فيها كل فرد منا مقومات وجود الحق ..

● « ان التقدم عن طريق النهب ، أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الحديثة » ، فيجب أن يرفع استغلال الانسان للانسان ، وأن تكون الفرص متكافئة للجميع ، وأن يكون لكل انسان سعيه . وان لا يكون لأى فرد الا ماسعى .

● « ان عائد العمل - أى الدخل الناتج منه - بالطريق الرأسمالى يعود كله الى قلة من الناس ، يفيض المال لديها للدرجة أن تبده فى الوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع »

وتلك آفة يختل بها توازن المجتمع : فان اقتصاد أى أمة اذا تضخم فى بعض الأجزاء ، وضمّر فى الآخر ، كان نذير العلة القاتلة .. ذلك الى ان الاستجابة لدواعى الترف من الوجهة الاقتصادية مهلكة للمال فى لاشئ ، والمال شريان القوة الحسية فى الأمة فاذا تدفق فى لاشئ آلت الى الضعف أو الهلاك .. ومن الوجهة الروحية تضعف الوجدان ، وتقتل خصائص القوة فى النفس ، وتطغى فيها عوامل الاستغلال والغرور .. وقد حرّمه الاسلام على مانعرف ، اذ جعل المبذرين أخوان الشياطين .

ذلك الى أن بقاء المجموع بلا نصيب يملكه الا الحرمان . يشعر الفرد بضیعة ، كان وجوده لاشئ ، أو كأنه دخيل على المجتمع ، فما برحت الحياة الاقتصادية دعامة الوجود الروحى للفرد : ترفع معنويته ، وتبرز كيانه ، وتقوم له عصبيا اجتماعيا يصله بالمجتمع ، ويصل المجتمع به ، فلا يشعر بضیعة أو عربة .. فاذا قام الترف — مع ذلك — يتحدى الجوع والحرمان بتبديد المال فى مفاسد الاهواء واشباع الغرائز كان بطرا يعقب الغيظ ، والذل ، والنفاق والنقمة ، وهى عوامل تدمير لايقوم عليها بناء أمة .. وقد برىء الاسلام من ذلك البطار . ونفى الايمان عن ذويه ، فانه « ليس بالمؤمن من بات شعبان ، وجاره جائع الى جنبه » .

● واذا كان ذلك هو سُوم الرأسمالية فان الطريق الاشتراكى — بما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات — يوزع عائد العمل على كل الشعب — لاعلى قلة منه — طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص « .. وبذلك نتلافى آفات الطريق الرأسمالى بتوزيع العائد كله على كل الشعب ، فيكون لكل فرد نصيبه فى الثروة القومية الذى يدعم كيانه ، ويبرز شخصيته ، ويلم وجوده المشتت فى وضع اجتماعى محدد .

٤ — تلك طبيعة الاشتراكية التى يعتمدها الميثاق وسيلة لتحقيق الذات لقوميتنا ، ولكل فرد منا .

وقد ذكرنا أن الذات هى المزاج المؤتلف من مجموع العقائد والصفات والخصائص الفاضلة . فاذا تحقق لذلك المزاج هذا الوضع الاشتراكى كان من أول بماره — ولا بد — الشعور بوحدة المصير وترايط مصالح الأفراد بعضها ببعض وضرورة تبادل الراى فيما يمس تلك المصالح أو يتعلق بها .. بل قد يجرى ذلك التبادل والتشاور فطريا طبيعيا بدون قانون أو محاكاة للغير لتنظيم التعاون على مايكفل الصيانة والنمو للمصالح المشترك .

وذلك فى بساطة هو « الديمقراطية » .. ولانستطيع أن نتصور اشتراكية تقوم على المثال الذى قدمنا دون أن ينشأ معها ذلك الوضع الحتمى الشورى .. كما لانستطيع أن نتصور شورى أو ديمقراطية فى إطار يذهب فيه قلة نروة البلد ، وتقيم الكثرة بدون ملك ما .. فان حيازة الملك من شأنها ان

تبعث الغيرة عليه فى نفس صاحبه .. ومن ثم تبعته على صيانتة والجهد فى تسمير والتماس التعاون والمشاركة فى كل ما يحقق ذلك .. وليس من طبيعة الأشياء أن تنبعث الغيرة فى وجدان المحروم للمشاركة فى تنظيم مصالح لانصيب له فيها .. وفى هذا يقول الميثاق : « ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من النروة الوطنية »

فاذا تحقق الوضع الاشتراكى ولزمه أثره الديمقراطى الحتمى ، فقد تمت للفرد حريته التى هى نقطة الانطلاق الى تحقيق مايريد من قيم ومثل ، وفى هذا يقول الميثاق : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا نستطيع ان نحلق فى الآفاق العالية »

هـ - ويجب أن نفرق بين الحرية ، وتحقيق الذات . على نحو ما نفرق بين صحة البدن وواجباته التى لا تؤدى الا بتلك الصحة .. فقد يفقد البدن صحته فتتركز الجهود فى استعادتها دون تفكير فيما عدا ذلك ، فاذا استعادها شرع فوراً فى الحركة والسعى والجهود التى يؤدى بها واجبه .

وكذلك الحرية ، ليست هى « الذات العليا » للانسان ، بل هى الصحة التى تؤدى بها تلك الذات مبادئها وتحقق بها نفسها .. فاذا فقدت تلك الحرية ، فقد فقدت الصحة التى لا يؤدى الواجب الا بها . . . وحينذاك تنحصر الجهود فى استرداد تلك الصحة بمداخلة أسباب المظالم التى تعاني منها الذات مايعانى الروض النضير اذا أصابته ريح فيها صر .. فاذا استوت للذات حريتها فقد تهيأ لها الدفء والصحة ابذاناً بالثمر وأداء الرسالة للحياة .

فصحة البدن ليست هى الجهود التى يؤدى بها الواجب ، فقد نرى الرجل المسحيج متبطلا لاعمل له مؤثرا أن يكون كلا على المجتمع - انما هى « حالة الاعتدال » التى يتسنى بها للبدن أن يتحرك وأن يعمل .

وكذلك الحرية ، ليست هى الذات ، فكثيرا مانرى من لاخللاق لهمسم ينحرفون بها الى مثل سيئة فى الفساد والرديلة - انما هى « حالة السلامة » من أعاصير البغى ونكباء الفتن .

وذلك المعنى الدقيق هو الذى نتبينه اذا أعدنا قراءة مجازات الميثاق ونسببهااته التى ضمنها قوله : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية .. وبهما معا نستطيع ان نحلق الى الآفاق العالية » فذلك التحليق هو تحقيق المثل الرفيعة ، وما برح العلو رمزا لشرف الهمم وسمو آفاق النفس ..

سادسا : تقويم المستقبل

١ - وبعد فقد قلنا أول هذه الكلمة : « ان الميثاق من أوله الى آخره تقويم صادق لروح الشعب يتابع مساره فى حقب التاريخ من أقدم العصور الى اليوم .. ثم يقف على ربوة من الحاضر يستشرف راصدا مايكون من أمر ذلك الروح فى المستقبل » ..

ومن هذه الربوة بعد انتهاء قراءة الميثاق يجد كل قارئ نفسه راصدا مستشرفا ، سائلا : الى اين المصير ؟ .

ولسنا بحاجة الى أن نفترض غير ما بين ايدينا للأجابة عن هذا السؤال فالحاضر امتداد الماضي ، وكلاهما ابداع الروح القومى ، فإذا تركنا ذلك الروح يتمطر فى رحلة الأزلية يشق عباب الزمن الى المجهول ، على هدى من بصائره ، ودفع من طاقاته المباركة ، كان المستقبل امتدادا للحاضر وتمة له .

٢ - ومما لاشك فيه ان مرحلة العمل الثورى لم تنته بعد ، فمايزال العمل قائما بها على أشده : هدم يعقبه بناء .. وبناء يعقبه تغيير .. وتغيير يتم بأحياء موات ، أو تهذيب مشعث ، أو تقويم معوج ، أو تكميل ناقص ، أو نقض مبرم أو ابرام منقوض .. أى أن صعيدنا الثورى لم يستقر على حال بعد ، وهذا يصدق على كل مقوماتنا الاجتماعية فى الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والسياسة ، والتشريع ، والآداب ، والمثل والعقائد .. ومايزال الجهد النورى دائبا على ابراز معالم المجتمع الجديد وتخليق سائر ملامحه .. وقبل أن تنخلق تلك الملامح ، ويستكمل الكيان معالمه يكون الحكم له أو عليه ضربا من الجهل والسذاجة ، وسوف ننتظر وقتا يطول أو يقصر حتى يكتمل ذلك الكيان ، وفى هذا يقول الميثاق : « ان ازالة التصادم الطبقي .. لايمكن ان يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولايمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية ، والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة »

٣ - ونحن لانعنى بلامح المجتمع الجديد أو معالمه مايقام الآن من سدود ومصانع ومؤسسات ونحوها ، بل نعنى مايبذله الروح انقوى الذى استكشف نفسه وعرف ماينطوى عليه من طاقات ومثل ومبادئ وعقائد - من تغييرات يطرح بها الملامح الدخيلة التى طبعها عليه المستعمر وأعدائه ، ويبرز مكانها ملامحه الأصيلة التى تستقر بها عقائده ومثله .

ولا يخالجننا شك - والطلائع الثورية تستهدى ضميرها القومى - أننا سائرون الى مجتمع أصيل يرسى بناءه على قواعد من الايمان بمثله والايمان بالله عز وجل ، وهذا مانطالعه فى الميثاق اذ يقول : « ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

ومما يؤكد تلك النقطة أن الايمان بالدين وما يمنح الشعوب من طاقات ليس هو في تقدير الثورة رأيا ينبع ، أو تقليدا يحتذى ، بل هو عروة النجاة التي نرى الميثاق يمكن قبضته منها حتى لتراه في المناسبات التقديمية البحتة لأندابها . معولا كل التعويل عليها ، فعندما اشاد بدور العلم في نهضتنا - منلا - بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله : « ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .. واذا تخلفت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبنها الطويل ، دون أن تغير من واقعها شيئا » ويمضى فى بيان مكان العلم فى حاجتنا ذاكرة فى أسف ماكان من تفريط فى الماضى حتى ينتهى بصيحة حرة مصممة : « اننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة » .. حتى اذا اشرايت أعناق المراهقة الفكرية لهذا الايمان بالعلم المادى ، وظن أهلها الا مكان للروح الى جانبه ، والا معول على شيء سواه فى الثورة ، فاجاهم الميثاق بأخذة مذهلة اذ ينتقل فجأة من هذا التصميم العلمى البحث الى ملاذ الروح الخالص فيقول : « على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .. ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما انها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات »

فهذا الايمان بالدين والروح هو ضماننا فى المستقبل الذى نؤمله ، والرائد الذى يعدو عزائمنا الى مآلدنا من مبادئ وأهداف ، وقطب النجم السدى يحدد لنا الاتجاه ، ونتبين به خطانا على سواء السبيل .

البرى الخولى

حتمية الحل الاشتراكي وتأميم المصارف وشركات التأمين

دكتور جمال الدين محمد سعيد

١ - مجتمع ما قبل الثورة :

ورثت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مجتمعا يقوم على تحالف السيطرة الأجنبية مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة . مجتمع يقوم على الفساد والرشوة والمحسوبية . فالمستعمر كان يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية ويوجهها الوجهة التي تخدم مصالحه الخاصة ومصالح أعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين ويجد العون في تحقيق أهدافه ومآربه في الملكية الفاسدة الطاغية وفي الأحزاب والشيع المتطاحنة والتي كانت مجرد دمي يحركها الاستعمار كيف يشاء .

كان مجتمع ما قبل الثورة مجتمعا يسوده التفاوت الطبقي العميق مما أدى الى فقدان الشعب لحقوقه وكرامته ، كان الظلم والاستغلال الاجتماعي الذي شهده المواطنون الشرفاء غنيفا الى حد لم تشهد دواة في العصر الحديث . لقد أدى الى احتكار انقلا للميزات في النظام الاقتصادي والى سيطرة ٥٪ من عدد السكان على كافة القوى الاقتصادية وتحكمها . كان التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهيبا وانعدمت الديمقراطية والفرص للتكافؤ .

كان على الطلائع الثورية أن تهدم هذه الأوضاع الفاسدة لتبنى مجتمعا جديدا يحقق آمال ومصالح الشعب الأصيل ، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر منذ اللحظة الأولى وفي أول أيام الثورة المبادئ الستة المشهورة وهي :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٣ - القضاء على الاحتكارات .
- ٤ - اقامة عدالة اجتماعية سليمة .
- ٥ - اقامة جيش وطني سليم .
- ٦ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

أما المبادئ الثلاثة الأولى فكان المقصود بها تصفية الاعتبارات القديمة التي بددت قوى الشعب واسقاط الرواسب المتخلفة من قرون الاستبداد والظلم الغزاة الأجانب بجيوشهم الرابضة في منطقة قناة السويس ، والاقطاع الذي كان يستبد بالأرض ، وسيطرة رأس المال ، والاحتكار الذي سخر موارد الثورة لخدمة مصالح شريحة من الرأسماليين .

أما المبادئ الثلاثة التالية فكانت تمثل تصميم الشعب القاطع وزحفه المقدس ممثلا في طليعته الثورية نحو إعادة تشكيل الحياة على أرض الوطن من جديد .

٢ - تجربة الرأسمالية في التقدم أسقطتها القيم الإنسانية

كان على الطلائع الثورية أن تختار طريقا للتقدم وكان أمامها طريق الرأسمالية والذي تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار . لقد حققت بلدان العالم الرأسمالي انطلاقها وتقدمها في ظل أوضاع تاريخية أحاطت بنشأة تلك البلاد ، وهي بلاد شهدت سبق الثورة الصناعية وكان لها مستعمرات غنية فأقامت تقدمها على أساس من نزع ثروات الشعوب والمستعمرات وبالقرصنة التي مارسها المغامرون الأوروبيون دون ضمير أو وازع من القانون أو الأخلاق كان تقدم الدولة الرأسمالية . وبعضها الآخر كانت له أسواق متسعة داخلية إذ كانت تمثل قارة بأكملها . ان قصص نمو الرأسمالية إنما هي قصص تطفح بالآلم وتفيض باستنزاف دماء شعوب آسيا وأفريقيا .

وقد كان معنى قبولنا للتجربة الرأسمالية كطريق للتقدم أن تترك الأمور لرأس المال الخاص وحده في ميدان التنمية ، رغم ما ثبت من عدم قدرته على تحقيقها إذ أن الاستثمارات في مجتمع ما قبل الثورة ضئيلة ، فلم تكن الاستثمارات في الصناعة لتتعدى ٢ مليون جنيه ، بينما زادت الآن بأكثر من مائة ضعف . ومعنى هذا أيضا هو ترك الجهود لعفوية رأس المال الخاص الذي تبت نزعته الأكيدة نحو الاستغلال الطفيلي وإقامة التصنيع من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية وما تفرضه من أثمان مرتفعة تضرب الغالبية الكبرى للجماهير أو تربط مصير التقدم بحركة الاحتكارات العالمية وبئس المصير .

ان اتباع النجارب الرأسمالية .. كان معناه قبول أوضاع الطبقة وما قد تؤدي إليه من انفجار دموي مروع واستمرار لسوء عدالة التوزيع وكبر الدخول غير المكتسبة لطبقة العاطلين بالوراثة ، وقبول للتخلف الاقتصادي العميق لفترة لا يمكن تحديد مداها ، ونمو للاحتكارات والدخول الربعية وقرار لأوضاع الجمود وعدم القدرة على التحول وعدم الاستقرار التي تسببها البطالة والأزمات الى غير ذلك من مساوئ النظم الرأسمالية . ان المأساة المريرة مع الاستعمار

وتجاربنا مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة الى جانب الاعتبارات الانسانية جعلت من المستحيل قبول النظام الرأسمالي والتجربة الرأسمالية طريقا للتقدم .

٣ - تجربة الشيوعية تنافى قيمنا الدينية والخلقية

وكان أمام الطلائع الثورية تجربة الشيوعية كوسيلة وأسلوب للتقدم . وقد حققت الشيوعية أغراضها على أساس من السخرة ومزيد من الشقاء للشعب العامل تحت ضغط « تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية من تطرق بعد أبواب الحياة . لقد سلبت الأجيال الحاضرة كل نمار عملها من أجل غد لم تستطع أن تراه وفي ظل الكبت النفسى والارهاب والبطغيان . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشئ من ذلك . فاذا كنا لا نؤمن ببطغيان الفرد على الجماعة فنحن لا نؤمن أيضا ببطغيان الجماعة على الفرد بحيث تمحو شخصيته وتجعلها فتجعل منه آلة تعمل دون وعى أو هدف . ان سعادة المجموع ليست مستقلة عن سعادة الفرد كما ان سعادة الفرد لا يجب أن تتم بعيدة عن سعادة المجموع .

ان القيم الانسانية التى أسقطت الاستعمار وأسلوبه : أسقطت السخرة أيضا كمنهاج لتحقيق النمو ومعالجة التخلف .

هذا فضلا عن أن أسلوب الشيوعية الماركسية يعارض كل المعارضة فى الملكية الخاصة ويرفض الارث الشرعى ويستوجب الغاء الملكية كليا ويلغى الحافز الانسانى ويقيم نظرية للتوزيع تعطى كل شخص حسب حاجته بصرف النظر عن انتاجه ، وترى اقامة مجتمع من طبقة واحدة ولا تعترف بفكرة الدولة سياسيا فضلا عن اصرارها على الصراع الدموى المسبلح فى حل المشاكل للوصول الى الشيوعية الكاملة ، وهى تقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد ، ديكتاتورية على طبقة البروليتاريا ، ولها نظرية فاسدة فى الاستغلال ، وصرح نظرى غير سليم ، كنظرية القيمة الفائضة ، ونظرية التراكم ، ونظريته فى الازمات .

ان الشيوعية الماركسية فضلا عن أنه يعوزها التقدير القياسى فهى أيضا تنكر الجانب الروحانى المستمد من القيم الخالدة. النابعة من الأديان ورسالات السماء ، بل هى تذهب لأبعد من هذا فتصف الأديان بالرجعية .. اننا نرى على العكس من هذا تماما أن الايمان الدينى لا يتعارض مع حرية الفكر الانسانى ، بل هو الصمام ضد الجمود والتعصب . ان رسالات السماء جميعا استهدفت شرف الانسان وسعادته ، والحوافز الروحية وحدها هى القادرة على منح التقدم انبل المثل العليا لمواجهة احتمالات التقدم وقهر ما يعترضها من صناعات ..

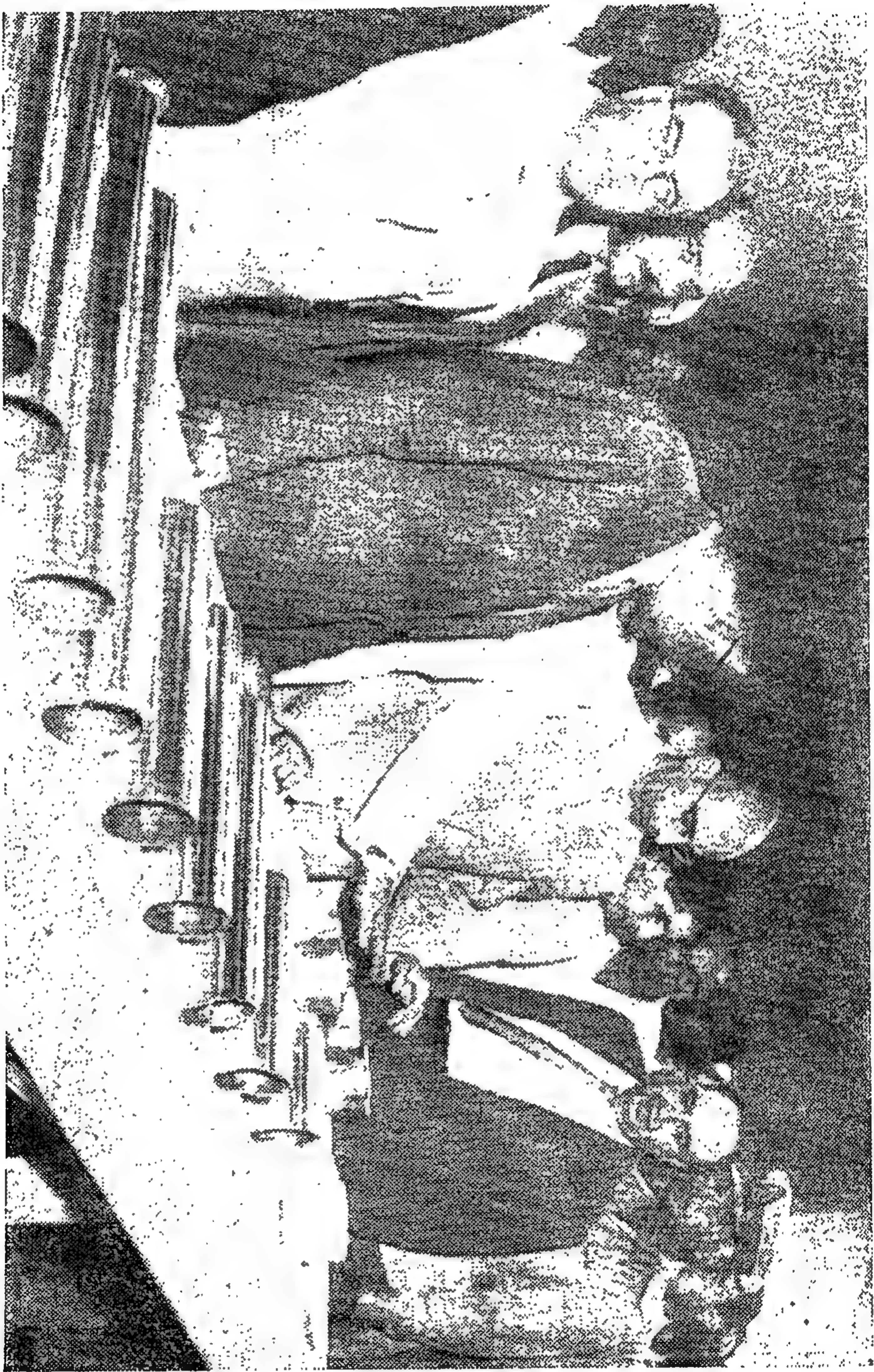
ان الطاقات الروحية هي وحدها القادرة على صنع المعجزات • ان القيم الانسانية التي أسقطت الاستعمار وأسقطت أسلوبه للتقدم رفضت أن تأخذ بالسخرة منهاجا للتقدم •

٤ - الحرية الاجتماعية افترضت حتمية الحل الاشتراكي

لقد فضلت الطليعة الثورية أن تسير في الزحف الثوري ونطوير الحياء وبناء المجتمع الجديد في ضوء المبادئ الستة المشهورة التي أسلمها لها النضال الشعبي والتي كتبها الشعب بدماء شهدائه • لقد مضت الطليعة بقيادة البطل بطور هذه المبادئ وتحركها بالتجربة والممارسة والتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برامج تفصيلية لتحرير الشعب من كافة عوامل القهر والاستغلال والتي تحكمته فيه طويلا ولتحقق حرية الوطن والمواطن ، وتؤكد سيادة الشعب وحرية حتى تبلور الطريق أمامنا • وقد كان طريق الحرية الاجتماعية يفرض الاشتراكية العربية أسلوبا للتقدم • اشتراكية عربية وليست مجرد تطبيق عربي للاشتراكية • نظام جديد وتجربة رائدة تضيف زادا جديدا الى التجارب العالمية الناجحة • نظام جديد صاغه هذا الشعب من ايمانه بنفسه ومن كفاحه في ماضيه ، من مثله العليا وخصاله العربية الأصيلة • وتبلورت الاشتراكية العربية ذات الخصائص المميزة منذ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية لعام ١٩٦١ محققة ارادة الشعب في صياغة الحياة من جديد لتحقيق آمانيه في بناء المجتمع الاشتراكي •

وأقولها عالية مدوية ، اشتراكية عربية ، نظام مبتكر وأسلوب جديد فرضته حتمية تاريخية وواقع ملموس وآمال عريضة للجماهير • نظام مستمد من كفاحنا وقيمنا الروحية والدينية ومبادئنا العربية الأصيلة وبيئتنا وظروفنا الاجتماعية • اشتراكية عربية ، تهدف « لاقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص • مجتمع الانتاج والخدمات » ، اشتراكية عربية أي نظام اقتصادي واجتماعي كامل له كل مقوماته • ان الحرية السياسية لا معنى لها ما لم تساندها الحرية الاجتماعية •

ان الاشتراكية العربية وان كانت تشترك مع بعض الاشتراكيات الحديثة في بعض الخصائص أو المقومات وان كانت لم تهمل التجارب المثمرة الحية والتطبيقات الناجحة الا أنها ميزت نفسها كنظام له فلسفته المستقلة وخصائصه المستمدة من الواقع الذي كنا نعيش فيه ، من صور الاستغلال والاستبداد وعدم تكافؤ الفرص والمظالم الاجتماعية وأثقال الفقر والمرض والجهل التي ورثناها من عهود الاستعمار والإقطاع والرأسمالية المستغلة • وهي لا ترتبسط نظريا ولا في وسائل تطبيقها بغيرها من النظريات أو الفلسفات أو العقائد المذهبية • انها تتميز لا كحركة اقتصادية فحسب ولكنها تتميز كنظام ومذهب انساني



في المصانع الحربية الرئيس عبد الناصر يتفقد سير العمل بها

وأسلوب للحياة يهدف لإقامة مجتمع جديد . انها نظام يقوم على أهداف وبرامج ودليل عمل هو الميثاق ، انها تحول الاشتراكية من مجرد الفكرة الى الواقع الحى الملموس . انها ليست مجرد عملية نقل للملكية أدوات الانتاج من الافراد الى الدولة أو المجتمع ، وليست مجرد سيطرة من جانب الدولة لتوجيه إقتصاد القومى ولكنها تركيز للملكية ولقرارات توجيهها وعوائدها فى يد الشعب فى مجموعه لخدمة الصالح المشترك للشعب العامل . فهي تتعدى حركات الاصلاح الى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشاكل الفرد .

انها عملية بناء لمجتمع تؤمن فيه كل الضمانات . ولعلنا نجعل فى هذا المجال خصائص هذه الاشتراكية العربية المميزة لها عن سائر الاشتراكيات القديمة والحديثة :

- ١ - الايمان بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والروحية .
- ٢ - اشتراكية تقييم توازنا بين المجتمع والفرد فلا يطفى الفرد على المجتمع أو يطفى المجتمع على الفرد .
- ٣ - الاعتراف بالملكية الخاصة فى حدود وبحق الارث والهبة والوصية .
- ٤ - الايمان بحل المتناقضات الطبقيه سلميا وذلك بتذويب الفوارق بين الطبقات واسقاط الميزات التى أدت الى الأوضاع الطبقيه .
- ٥ - تقديس العمل باعتباره شرف وحق وواجب وأسلوب حياة .
- ٦ - اشتراكية ديمقراطية تبرز الإرادة الشعبية وتجعل من الشعب القائد والمعلم .
- ٧ - اشتراكية تقوم على التعاون ولا سيما فى المجالات الضعيفة التى يحقق فيها التعاون رسالة سامية .
- ٨ - اشتراكية فى الخدمات وتحقيق تكافؤ الفرص والرخاء والثراء والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية . . الخ .
- ٩ - اشتراكية علمية تأخذ بأسلوب التخطيط العلمى لتحقيق الكفاية والعدل وضمان تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادى ، ومستويات مرتفعة من الدخل القومى وذلك باعتبار التخطيط الاشتراكى الكف هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام الموارد لتحقيق الخير والرأفاهية لجموع الشعب بطريقة علمية وإنسانية .
- ١٠ - اشتراكية تقوم على توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتوسيع اطار منفعتها .
- ١١ - اشتراكية تقوم على خلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية الإقتصادية .

٥ - فلسفتنا من التأمين :

ان الحديث فى مجال خصائص الاشتراكية العربية حديث طويل يحتاج الى مؤلفات ضخمة ، ولما كان موضوع هذا المقال يهدف بصفة خاصة الى توضيح حتمية الحل الاشتراكي وتأمين المصارف وشركات التأمين فانه يتعين علينا وقد عالجنا حتمية هذا الحل الاشتراكي وأوجزنا خصائص الاشتراكية العربية فان الامر يتطلب بحث فلسفة تأمين المصارف وشركات التأمين .

لقد أوجزنا فى الحديث عن خصائص الاشتراكية العربية بان الاشتراكية العربية تؤمن بالملكية الفردية وبحق الارث الشرعى وبتوسيع قاعدتها وزيادة اطار منفعتها . وهى بعكس النظم التى تعتبر الملكية الخاصة أساس الاستغلال ومن تم تصادرها وتلغيتها الغاء تاما ، تقوم على الماكية وترعاها فى الحدود التى تمنع الاقطاع والاستغلال من أن يطل بمقاسده مرة أخرى على اقتصادنا القومى . ان الملكية فى نظرنا وظيفة اجتماعية يجب أن تقوم على خدمة مصالح الجماعة وهى أمانة لابد لصاحبها من أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدواه ان تظلمها برعاية القانون .

واذا كان القطاع العام لم يقم كله على التأمين وانما انبع فى تكوينه عدة أساليب منها المشاركة فى رأس المال ، ومنها الحد من ملكية الفرد فى رأس المال ومنها الاشراف على الادارة . الخ . الا أنه فى مجال المصارف وفى مجال التأمين بالذات رؤى أن يكون التأمين كاملا لعدة أسباب سنجملها فيما بعد . . على أن نظرنا الى التأمين ليست كما يعتقد البعض عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف وليست نظرنا تقوم على المصادرة وانما على تعويض الملكية الخاصة تعويضا مجزيا عادلا . ان نقل الملكية من المجال الخاص الى ملكية الشعب أكبر من أن يستهدف معنى العقوبة . ان نظرنا الى التأمين خالصة من كل الشوائب التى حاولت المصالح المغرضة أن تلتصقها به . ان نظرنا الى التأمين بصفة عامة تقوم على الآتى :

١ - التأمين نقل من الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب لقاء تعويض مجزى وعادل وليس مجرد عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف .

٢ - ان التأمين ليس ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الشعب وأعداء الاشتراكية وانما هو توسيع لاطار المنفعة وهى مسألة تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي ، وذلك بإشراك الشعب فى عائدات الملكية العامة وتوجيه هذه العائدات لرفع مستوى الخدمات التى تقدم له وزيادة الانتاج بما يعود عليه بالخير والرفاهية .

٣ - أن التأمين ضرورة تفرضها إجراءات الأمن الاقتصادى ، فالمصارف مثلاً تؤدي وظيفة وطنية لا يمكن تركها للمصاربة أو المغامرة ، كما ان شركات التأمين تكون وعاء هاماً من أوعية تجميع المدخرات الوطنية التى ينبغى صيانتها وضمان حسن توجيهها والحفاظ عليها .

٤ - أن التأمين يقوم على أساس هام يتبلور فى قدرة القطاع العام على الوفاء بالمسؤوليات بقدر أكبر وأعظم من ناحية الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى من القطر اساع الخاص والا فان الحاجة الى التأمين قد تقل .

٥ - التأمين فى نظرنا يدعو الى ضمان استمرار قوة الدفع الشورى فى المجالات الاقتصادية ويؤدى الى نجاحها مؤكدا سيادة الشعب على مقدرات الثروة فى بلاده ويقطع الطريق على كل محاولات التسلل والوربان من حول أهداف الشعب لحساب المصالح الانتهازية أو الاستغلال الطفيل أو تحكم المراكز الطبقية الممتازة . فهو اجراء يمكن من الاندفاع فى خطة التنمية دون معوقات .

٦ - لماذا أممنا المصارف وشركات التأمين :

اما لماذا نوّمن المصارف وشركات التأمين بصفة خاصة وجعلناها كلها فى اطار الملكية العامة ، فانه بالاضافة الى كل ما سبق من مبررات التأمين فان المصارف وشركات التأمين تلعب دوراً خطراً فى الحياة الاقتصادية لا يمكن تركه لعفوية جهود القطاع الخاص . ان المصارف وشركات التأمين مرفق رئيسى فى الحياة الاقتصادية تتجمع لديها ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات والمنظمات وتتدفق منها هذه الأموال وتسير فى الشرايين فى شكل استثمارات وقروض واعتمادات للزراعة والصناعة والتجارة . فهى مجمع رئيسى تناسب منه الأموال المدخرة الى حيث تقوم بخدمة مجالات الاستثمار المختلفة التى تحددها خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولعل أشير فى هذا الصدد الى نقطة هامة خطيرة يتطلبها حسن التخطيط والى اجراء حيوى يقتضيه نجاح التمويل لخطة التنمية ويتلخص هذا الاقتراح فى « ضرورة رسم الخطة الائتمانية » التى تلتزم بها المؤسسة المصرية العامة للبنوك وجميع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

ان الخطة الائتمانية لابد وأن تسير مع خطة التنمية الاقتصادية تساندها وتعزز نجاحها وترتبط البنوك بتنفيذها ، ان رسم جدول ائتمانى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية ويعتبر من أولى ضرورات نجاح سياسة التمويل .

ان تخطيط السياسة النقدية والائتمانية مسألة حيوية لنجاح التخطيط الاشتراكي الشامل الذي اعتبرناه أسلوبنا العلمي في بناء المجتمع الجديد ، ان على هذا القطاع بالذات عبئا كبيرا . ان العوامل النقدية تلعب دورا هاما متزايدا في نجاح خطة التنمية ولا سيما في المرحلة الحالية التي تتطلب انطلاقة فاعليات كل الأجهزة . ان تخطيط النظام المالي الديناميكي ومتغيراته المختلفة وعلاقاتها وطبيعة مكونات العرض النقدي ودورها وحدود السلطات النقدية ومدى رقابتها على المؤسسات المالية مسائل ايجابية تقتضي طبيعة المرحلة الحاسمة من الانطلاقة التي نخوضها أن تكون في يد القطاع العام .

والى جانب هذا السبب الهام الخطير فانه توجد أسباب فرعية أخرى تؤيد ضرورة تأمين هذه الأجهزة نجعلها في الآتي :

أولا - فيما يختص بتأمين البنوك المركزية :

١ - تمهيدا مع المجتمع الاشتراكي الجديد .

فلم يعد للنظام الحر البحث الذي ساد اقتصاديات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تلك السيادة ، وقد زالت معه حرية التصرف التي كانت تترك للبنوك المركزية وتجعل من شركة مساهمة رقيبا على الحكومة . وحتى في ظل الاقتصاد الحر الذي لازمه نظام الذهب وما يتصف به من ذاتية تجعل النظم النقدية مسألة أوتوماتيكية بحتة وتخضع الاقتصاد القومي للدولة الى اعتبارات الدولية وتحل المشاكل في ضوء تحركات الذهب بحرية تامة من وإلى الدولة لتحل أثرها على الجهاز الائتماني ومستويات الأسعار والدخول لم يعد مبدأ سلطة الدولة باعتبار أنها صاحبة الكلمة العليا في شئون النقد والائتمان من انصار . فيذكر (مونتاج نورمان) محافظ بنك إنجلترا في عام ١٩٢٦ : ان العلاقة بين البنك والحكومة تقوم على اسداء البنك النصح للحكومة فهو ضمن مستشاريها ولكن يجب ان يخضع دائما السلطة الدولة العليا .

فتمو النظم الاشتراكية والنظم الموجهة يجعل هناك من المشروعات مايجب أن تملكه لدولة ، وهناك ما تشرف عليه وهناك ما تتركه في يد الملكية الخاصة وشئون النقد والائتمان من المسائل المعترف فيها بسلطة الدولة المطلقة . والرقابة لا شك تكون أجدي لو تحققت الملكية للدولة عن طريق التأمين . ولا يمكن أن يعتبر تأمين مجرد ادارة الدولة للمشروعات وانما لابد من الملكية . فالتأمين يحقق هنا صفة القومية ويغلبها . وقد أخذت الكثير من الدول بمبدأ تأمين بنوكها المركزية مثل إنجلترا وفرنسا والدانيمرك والباكستان ودول أمريكا اللاتينية . ولسنا في الجمهورية العربية المتحدة مقلدين أو محاكين وانما عاهدنا أنفسنا على اقامة اشتراكية عربية سليمة - نظام يهدف الى زيادة الانتاج والدخل وتحقيق الرفاهة لعامة أفراد الشعب ويهدف لحسن توزيع

٢ - ضرورة تنسيق السياسة النقدية ضمن إطار السياسة المالية للدولة

من المعروف أن السياسة المالية معقود لواؤها للدولة - ولا بد للسياسة النقدية من أن تنسق مع السياسة المالية . فلم يعد طابع العصر الحاضر الارتجال وعدم وجود سياسة اقتصادية مرسومة أو قيام سياسة هادفة لخدمة الأقلية وافقار الشعب . ان طابع النظام الحاضر التخطيط والتوجيه واتباع السياسات الاقتصادية المدروسة التي تهدف لتحقيق خير الشعب العامل ورفع مستواه . كما زاد المشكلة تعقدا مشاكل التوازن والنمو وسد العجز في موازين المدفوعات وقيام أحكام للرقابة على النقد ونظم التحديد الكمي للاستيراد ونظم توجيه الصادرات . الخ . وقد وضع في تقرير لجنة (رادكليف) حديثا جدا في إنجلترا والخاص بتنظيم الادارة النقدية والمصرفية وضرورة اجراء التنسيق بين السياسة المالية وبين السياسة النقدية . واللجنة في هذا انما تأخذ بالمبادئ الاقتصادية الحديثة التي ترى أن السياسة النقدية لم يعد لها كيان أكثر أهمية كالدخول الممكن التصرف فيها أي بعد خصم الضرائب وحجم ميزانية الدولة أي حجم الانفاق العام وحجم الطلب وامكان الجمهور تغيير نسبته - إذ البنك المركزي فهو أحد أجهزتها ومستشاريها ومن ثم لزم التأميم لتحقيق هذا الهدف وضمان التشخيص والحكم السريع والبت في المشاكل وتحقيق تنسيق يؤكد ذلك « جامبينو » في إيطاليا « وشيندر » في ألمانيا والمدخرات وحجم القروض كجزء متم لها ، والحكومة دون شك صاحبة اليد الطولى في هذا المضمار - أما مستقل . فلجنة « رادكليف » تؤكد أنه لافائدة من التحكم في عرض النقود ما لم تنظر الى سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه والذي يعتبر عرض النقود أحد مكوناته . فالسيولة ليست قاصرة على عرض النقود ولكن هناك عوامل قد تكون التي تمنحها البنوك التجارية وسياسة الحكومة في سداد أو عدم سداد القروض . الخ . والسياسة النقدية ينبغي أن تنسق مع السياسة المالية الثروة والدخل بين الأفراد ويقضى على الاحتكارات وسيطرة رأس المال - وكان من الطبيعي - إذن - أن تؤمم الدولة البنك المركزي - والا لكان هناك تعارض دائم بين الصالح الخاص للبنك وبين ما تبغى الدولة تحقيقه من أهداف .

المرونة وليست التقاليد .

٣ - التأميم يؤدي الى جنى الشعب أرباح الاصدار كاملة

في بعض الدول تذهب أرباح الاصدار الى الدولة بأكملها وفي البعض الآخر كالجمهورية العربية المتحدة كان يذهب جزء منها ١٥٪ للمساهمين - وقد كانت هذه النسبة توازي ربحا يقدر بمليون جنيه يذهب للمساهمين مع أنه ليس للمساهمين من ناقة أو جمل في تحقيق هذه الأرباح - بل هو يرجع

الى احتكار الاصدار وهو حق تمنحه الدولة للبنك المركزى ومن ثم فان التأمين قد أعاد الى الشعب حقوقه كاملة .

٤ - التأمين واجب لتغليب النزعة المركزية العامة على النزعة الخاصة :

ففى البنوك المختلطة التى تزاوُل الى جانب أعمال البنوك المركزية القيام بالعمليات التجارية العادية ، كما كان الحال فى البنك الأهلى قبل التأمين وقبل قسمته الى مصرفين البنك المركزى والبنك الأهلى ، كانت تضحي بخدمة الجمهور . . فعادة ما كان ينشأ تعارض بين ما تتطلبه المصلحة العامة كما فى حالة الرواج من ضرورة الحد من كمية الائتمان وبين المصلحة الخاصة للشركة المساهمة (البنك المركزى) من الرغبة فى تحقيق الربح لارضاء المساهمين . أى عادة ما تغلب مصلحة المساهمين على الصالح العام للشعب . فليس من أهداف البنوك المركزية تحقيق الأرباح . فالبنوك المركزية المختلطة غير المؤممة منشآت رأسمالية لا تحقق الخدمات العامة التى يتطلبها المواطنون - وتأمين هذه البنوك فضلا عن انهائه لحالات التعارض التى قد تقوم بين الصالح العام والصالح الخاص تجعل أرباح العمليات المصرفية الكبيرة من حق الشعب العامل كله .

٥ - الاستفادة من الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات فى خدمة الأغراض العامة

ففى هذه الحالة تصبح الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات من حق الشعب - فقد آل الى الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة الأرباح غير الموزعة عندما صدر قانون التأمين - وهذا خلاف الاجتياطات .

٦ - ضرورة تحقيق النمو الاقتصادى :

فطبيعة النظام الائتمانى فى الدولة النامية تدفع الى التأمين لضرورة التوجيه والرقابة واستخدام السياسة النقدية كعامل مساعد فى تحقيق التوظيف الكامل فى تحقيق التنمية الاقتصادية . فالهدف هو تحقيق أقصى انتاج ممكن وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة الدخل - وليس مجرد تحقيق أغراض مستقلة تدور فى العقل الباطن لمحافظى البنوك المركزية . فالتنمية تتطلب أن يكون البنك المركزى من الأجهزة العامة .

٧ - تأمين البنوك المركزية يساعد فى أحداث تعديلات جوهرية فى السياسة النقدية والمصرفية :

اذ يعالج بعض المواقف الشاذة مثل تهريب النقد أو الهبوط المصطنع فى قيمته .

ثانيا - تأمين البنوك :

يمكن تلخيص أهم الدوافع لتأمين البنوك فى الآتى :

١ - مساندة الاتجاهات والنزعات الاشتراكية أيضا

ففى اعتقادى لا يوجد منطق يؤيد تأمين البنوك المركزية دون البنوك التجارية - فالمنطق واحد اذ أن البنوك التجارية خالقة لتلك القوة الهائلة وهى الائتمان - ولا يخفى أن حجم الائتمان فى المجتمعات المتقدمة والنامية اكبر من كمية النقد المصدر . ولا يخفى أن تغيير كمية الائتمان وطريقة توجيهه تؤثر كل الأثر على المجتمع كله - ولا سيما اذا كان هناك شبه احتكار تتمتع به بنوك الودائع كما أنها قد تؤدي الى محاباتها لبعض الطبقات أو الى كبار العملاء دون صغارهم - وقد تفرق فى ارضائهم على حساب الصالح العام . وأحيانا قد توجه السلف توجيهها خاطئا قد لا يتماشى مع السياسة العامة للدولة . وقد تخرج عن حدود وظيفتها فيكون اقراضها لأجال طويلة أو فى سلف صناعية متوسطة أو طويلة الأجل مما يتنافى مع طبيعة بنوك الودائع كما حدث لبنك مصر فى سنة ١٩٣٩ - وباختصار فخلق النقود المصرفية لا يصح أن يترك شأنه للشركات المساهمة .

وقد يرد على هذه الحجة بأن البنك المركزى له حق الاشراف - وردى على ذلك أنه فى الدول النامية تختلف الأوضاع عنها فى الدول المتقدمة من حيث العادات والتقاليد المصرفية ومن حيث وجود سوق للنقد قصير الأجل غير مكتملة ويتضح لنا هذا من عرض سريع لمدى كفاية أدوات الرقابة النقدية .

(أ) السعر المركزى

وهذا السعر مهما ارتفع فلم يقو على التحكم والحد من حيث الائتمان ويثبت ذلك الأستاذ لورانس من واقع مثال فرضى حيث يفترض أن نسبة الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى ١٠٪ ويصل الى رفع السعر المركزى من ٢٪ الى ٤٪ الى ٩٪ يعوضها البنك التجارى برفع سعره من ٦٪ الى ٩٪ لأنه خالق للائتمان بأضعاف كمية النقد الاضافية الناتجة عن اعادة الخصم . وأن رفع سعر البنك المركزى الى ٩٠٪ يجعل البنوك التجارية تصل بسعر الخصم الى ١٠٪ فقط . هذا فضلا عن العقبات الأخرى امام السعر المركزى كمشكلة التوقيت ، كما أنه يكون جزءا ضئيلا من نفقة الانتاج ، كما أن الاستثمارات قد لا تكون من المرونة الكافية لمواجهة التقلبات .

(ب) السوق المفتوحة :

وهى قيام البنك المركزى ببيع وشراء السندات ، ونجاحها يتطلب وجود سوق مالية متسعة بحيث لا تؤثر على عمليات البيع أو الشراء على أسعار السندات

الا فى حدود المعقول - وهذا ما لا ينوافر للدول النامية لضيق نطاق السوق المالى مما يجعل تقلبات أسعار السندات ومعظمها حكومى عنيفة للغاية .

(ج) سياسة نسبة الاحتياطى

وهى قوية الأثر فى فترات الرواج وقد تقتله مبكرا كما لا أثر لها فى معالجة الكساد اذ بالرغم من خفض النسبة فالمسألة ما زالت متوقفة على الطلب الذى تحدده الكفاية الحدية لرأس المال وهذه تتوقف على توقعات أرباب الأعمال . ولا شك أن موجة التشاؤم تجعل تقديرات أرباب الأعمال للموقف سيئة للغاية .

(د) سياسة النصيح والارشاد :

وهى أضعف الايمان وتستند الى أن البنك المركزى هو المقرض الأخير لبنوك الودائع .

وباختصار فالتأمين واجب لكى تصبح البنوك التجارية من أجهزة الدولة ونسير فى خطة واحدة منسقة تكتمل فيها السياسة المالية والنقدية .

٢ - تعدد الفروع

إذا كان النظام المصرفى يقوم على فكرة تعدد الفروع وما يتبعها من تضخم فى عدد الموظفين وبالتالي تبديل الموارد الاقتصادية بحيث تودى الى زيادة التكاليف فتصبح كلها فروعاً تعمل دون حد الكفاية مما يحول دون مزايا الانتاج الكبير وقد يرد البعض على هذا بالمطالبة بتحقيق الاندماج ولكن الاندماج يزيد من القوة الاحتكارية لهذه المصاريف وهو وضع غير مرغوب .

٣ - الاستفادة من الأرباح والاحتياطيات :

فسخامة الأرباح والاحتياطيات ليست ناتجة عن رءوس أموال المساهمين بعد يكون رأس المال مليونى جنيه تبلغ الودائع ١٠٠ مليون ، فالأرباح نحقق نتيجة استخدام توظيف الودائع ومن ثم فالأرباح والاحتياطيات ليست كلياً من حق هذه الطبقة التى قد تحتكر الجزء الأكبر من رأس المال الذى غالباً ما يكون مستثمراً فى المباني والأساس فكأننا نأخذ من جماهير الشعب المودعة لنعطى طبقة من الرأسماليين ، فالتأمين يعيد الأرباح الى أصحابها الحقيقيين .

٤ - ضمان توجيه الثروة الى مشروعات التنمية

قد لا توجه القروض الوجهة التى تبغيها الخطة من توظيف الموارد كاملة والتنمية الاقتصادية وتعبئة الجهود بالطريقة التى تضمن حسن تنفيذ الخطة على نحو ما أوضحنا .

٥ - التأميم يجب أن يقوم في حالة البنوك التجارية القابضة :

فالملاحظ أن البنوك التجارية القابضة تؤدي سيطرتها الهرمية على عدد كبير من الشركات الصناعية الى وجود قوة محنكة توجيهية كبيرة . ولا سيما أنه يمكن لعدد قليل من الشركات احتكار الميدان الانتاجي بخلاف طبيعة الانتاج الزراعي . ويخشى سوء التوجيه من بنك في شكل شركة مساهمة . وقد يتدخل هذا البنك في الحياة السياسية ويقيم حكومات ويسقط أخرى وقد حدث هذا في الماضي من جانب جماعة بنك مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو - المباركة .

فالتأميم اذن هو الوسيلة لنقل أجهزة جديدة من أجهزة التوجيه والتنفيذ الى ملكية الشعب لخدمة أغراضه وأهدافه وبناء مجتمع العزة والكرامة .

ثالثا - تأميم شركات التأمين :

تعتبر شركات التأمين - ولا سيما التأمين على الحياة - وعاء هاما نكون فيه المدخرات الوطنية ، ويقتضى حسن توجيهها والحفاظ عليها ضرورة تأميمها لمواجهة معركة التخلف . وان اتساع مسافة التخلف بين الدول التي سبقتنا وبيننا لا تسمح اطلاقا بترك الأمور لمنهاج التقدم الفردي الذي لا يحركه غير دافع الربح الأناني . ان مواجهة التحدي لا تتم الا بشروط أهمها :

١ - تجميع المدخرات الوطنية مهما كانت صغيرة سواء في القطاع المنظم او في شكل مدخرات اجبارية او في القطاع العائلي .

٢ - ان تأميم هذا القطاع يضمن وضع خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات بما يتسنى للقطاع العام من خبرات فنية ممتازة ومن أجهزة قادرة ، ومن توجيه سليم وتخطيط شامل وتعبئة لهذه المدخرات .
كلمة ختامية :

ان تأميم البنوك وشركات التأمين باعتبارها أجهزة هامة من أجهزة المجتمع سوف يمكننا من مواجهة المعادلة الصعبة التي وردت في ميثاق العمل الثوري والتي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وإنسانيا . كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة . هذه المعادلة الصعبة تتطلب فيما تتطلب ايجاد تنظيمات ذات كفاية عالية وقدرة ممتازة في تجميع المدخرات وتنمية الوعي الادخاري لا في مجال القطاع العام فحسب والذي يقع على عاتقه عبء تكوين الجزء الأكبر من المدخرات وانما أيضا يقع على

الشعب • فالشاركة الشعبية ضرورة كبرى • فالقطاع الخاص له أيضا دوره الفعال في خطة التنمية ولا سيما أن الكثير من القطاعات ما زالت في يد القطاع الخاص • فالقطاع الزراعي بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع المبانى بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع الرأسمالية الوطنية في تجارة التجزئة ثلاثه أرباعه في يد القطاع الخاص ، وقطاع الصادرات متروك ربعه للقطاع الخاص ، وفي قطاع الصناعة ما زال للقطاع الخاص مجالات متسعة للعمل سواء في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية وأصحاب الحرف •

ان اسهام كل الشعب بما يتحقق له من مدخرات ولا سيما بعد اعادة التوزيع الكبرى في الدخل القومي نتيجة لقوانين يوليو الاشتراكية المجيدة التي ردت للعامل والفلاح كرامته وضمنت له حدا أدنى من الدخل ونصيبا من الربح ورفعت مستويات الدخل .. الخ • ضرورة كبرى لنجاح خطة التنمية التي وضعت من أجل الشعب العامل •

• ما سبق نذكر الأهمية الكبرى لتأمين هذه الأجهزة ونذكر الفلسفة العميقة الخيرة التي قام عليها الحل الاشتراكي كما نذكر مغزى التأمين باعتباره أسلوبا من أساليب بناء المجتمع الجديد الذي يقوم على الكفاية والعدل ، ودفع الانتاج والخدمات في سرعة كبيرة ووفقا لأسلوب علمي وتخطيطي يضمن انتصار النضال الشعبي في معركة الانتاج وتحقيق الحرية الاجتماعية واقامة مجتمع أفضل وأسمى •

والله ولي التوفيق ..

محمد سعيد

أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطنى

عقيد ١٠-٢٠٠٠
مصطفى عبد المجيد

لعل لا أكون مغالياً إن قلت : أن أبواب الميثاق الوطنى العشرة ، تشكل مرآة تعكس صورة واضحة الأبعاد للقوات المسلحة العربية المصرية .. صورة أصبحت ثابتة .. مستقرة قاعدتها الوعى والإصرار ، وبنائها يحركه الهدف ، وجماعية القيادة .

ولا أكون مغالياً .. إن قلت أن الميثاق الوطنى ، بعث فينا نحن رجال القوات المسلحة .. ولأول مرة الاحساس بالوجود ، بعد أن هبت ارادة الثورة ، ونحتت مطالب النضال الشعبى واحتياجاته فى ستة مبادئ ، حملت القوات المسلحة ، على عاتقها ، مبدأ منها حدد لها كيائها وبعث من خلال هذا الكيان احساساً طاعياً بالمسئولية والواجب ، وهو ما كان ينقصنا بحق ، فلم تكن القوات المسلحة فى يوم من الأيام بقدر ما هى عليه الآن ، من وضوح الفكرة وتجسد الهدف ولم يبق علينا ، نحن أعضاء الخلية وقد حدد لنا الميثاق دورنا الطليعى فى كل زحف مقدس إلا أن ننظر لداخلنا ، لنقيم ونطور ونحسن ونعطى مسئولية الرسالة حقها بعد أن حملناها ... وإذا كان الميثاق الوطنى ، قد رسم لنا الطريق .. وبلور الغد .. فلا علينا من أن نناقش بصراحة وقوة .. أين نحن من الميثاق ، وهذه محاولتى ، فى مفهومى واحساسى وانطباعى ..

فى أمسنا . .

كنا لاهئين ، لم تكن تعوزنا الوطنية ، ولم تكن نفتقد مقومات الشعور بالرجولة .. وكنا أصحاب رأى ، بالوعى واللاوعى نؤثر فيمن حولنا ونتأثر به .. وماضينا حمل قيساً مشجعاً عزيزاً على كل من قرأ ووعى ، ولكن لم نكن نحمل عبء الهدف ، وثقل مسئوليته أو بمعنى أوضح كنا على غير هدى ، مفتقدين للضوابط ، متناثرين على قاعدة التفكك .. كأفراد كنت تلتمس فينا

انروح وانرغبه .. ولكن علامة الاستفهام الكبرى .. علامة الحيرة لا تلبث ان
تظل أيامنا .. هل فينا القائد ، ترى هل هو موجود ، ومن خلال تعقد الفكرة ،
وكنافة الاجابة ، والشك فى القيم ، من خلال كل هذا ، تحدد وتجسد الفراغ
الهائل فى الزعامة والقيادة ، فى صورة رهيبة لكل ثورى فى القوات المسلحة .

أنا شخصيا ، أرفض - بإحساس وعن يقين - كل من يقول أن الجيش
المصرى كان ضعيفا هزيلا قبل الثورة ، بقدر ما كان مفتقدا الى الزعامة والقيادة
والهدف ، والا لما لحت القوى المسيطرة والمعادية لمصالح الشعب فى أن
تصرفه عن كل تأييد للنضال الوطنى بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد
هذا النضال وقمعه .

فالقوات المسلحة باعتبارها أداة شعبية - فى مفهومنا الجديد - تحملت
المسئوليات المادية والعسكرية على مدى تيارات التاريخ كما كانت مساهمتها
الإيجابية فى التأثير على هذا التاريخ ذات دلالة أصيلة على عمق الدور الذى
لعبت بها خلال هذه الحقبات .. وخاصة فى صد أولى موجات الاستعمار
الأوروبى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وأعقبها رد غزوات التتار
الذين اجتاحتوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار ..
ولم يكن دور القوات المسلحة فى الاقتتال ضد الحملة الفرنسية بخاف عن مؤرخ
أو قارئ كما لم تكن القوى المسلحة التى ظهرت فى عهد محمد على إلا تعبيرا
تاريخيا عن مدى أصالة هذا الشعب وعمق تفهمه للاستجابة للدور الطليعى الذى
رسموه لأنفسهم .. وإذا كان الاستعمار قد فرض نفسه فرضا من خلال أسرة
حاكمة منحلة ، إلا أن القوات المسلحة ردت بتصميم محاولات غزو جديدة منها
حملة فريزر فى رشيد .. كما استطاعت بأحمد عرابى أن تهز عرش الحاكم
وعلى مدى وعبر هذا الزمن القصير ظهرت ارادة القوات المسلحة كطليعة ثورية
يوم ٢٣ يوليو .. حينما انضم الجيش الى مكانه الطليعى تحت قيادة الشعب
وفى خدمة أمانيه وأصبح درعا لأمانى الشعب الضائعة فى بحار من الاستغلال
والفساد ..

وفى حاضرنا ..

يسدنا ويبهتنا الميثاق الوطنى .. ويجبرنا نحن العسكريين أن نحدد
نقط الوجود لكياننا الجديد من هذا العمل المعجز الذى قلما قرأناه بامعان
وهنا ما زلت أيضا أصر أن الكثيرين منا لم يقرأوا الميثاق ، لم يستوعبوه ،
وأنا لاسمى هذا عيبا ، وإنما فى مفهومى هو تخلف وإصرار على أن يعيش الفرد فى
قوقعة .. وسط موج هائل يقلب كيان المجتمع الذى نحن أعضاءه ، ولست
هنا بسبيل ترديد محاسن الميثاق ، أو الدعوة له .. فيكفيه اجماع أولى الفكر

والعمل واثراى فى أن مسرورع الميناق • فرض نفسه فرسا بما خلق من مفاهيم جديدة كانت أمامنا • وعشناها ونحن أبعد ما تكون منها ، مفاهيم أدركت حاجات الجماهير ، ورسمت لها ، فى طريق أصبح من يحيد عنه أو يتخلف •• أنها يدفعنا لأن ندمغه بخاتم « المواطن العقيم » •

وحيثما أدعو للمبدأ الخامس وهو إقامة جيش وطنى قوى فانما يعنى أن هناك تسليما برجولة الجندي العربى ونباته •• وفهمه لرسالته ووعيه الذى نبع من تاريخه ، ومن واقع كفاح أمته ، وهذا الهدف الذى بلوره الرئيس جمال عبد الناصر انما التقطه من خلال حتمية التطور وحركة التجربة والممارسة •• بنفعلها الحى مع التاريخ القوى نحو برامج تفصيلية تفتح طريق النور الى الأهداف الكبرى التى كانت حلما ، وأصبحت حقيقة ، وبقدر ما كانت القوات المسلحة ، بحاجة الى زعيم وقائد ، تضع فيه وتسلمه كل ثقتها ، وآمالها ، فهى اليوم كللت وركزت كل ما تحمله وتحس به من آماني فى شخص الزعيم القائد الذى قدم الكثير لهذه الأمة فى سنوات هى قدر عدد الأصابع •

وقد فتح الميثاق فى باب الرابع - صفحة رائعة - أن انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى تلك الليلة •• لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى اداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فانه سلاح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر على أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر - والمسألة تبدأ من هنا ، ونقطة الارتكاز للقوات المسلحة تنطلق من هذه القاعدة بالذات حيث رسم لها الميثاق اطارها •• ودقق صورتها ، ونصب منها درعا للأمانى ، درعا خالصا مخلصا راعيا للحفاظ على المكاسب ، وأصبحت القوات المسلحة - عملا وفعلا - هى باب المجتمع الحصين •

ولا بد أن نناقش بعمق ، وتفهم مسئولياتنا وواجباتنا الشاملة التى نتضاعف وتتزايد من أجل الشعب وبمنظرة عابرة واقعية من خلال سطور الميثاق يمكننا أن نقف على ما يجب أن نفق عليه من أعباء هى شرف وفخار قبل أن تحمل طابع المسئولية •

مسئولياتنا - لأول مرة - فخار لنا

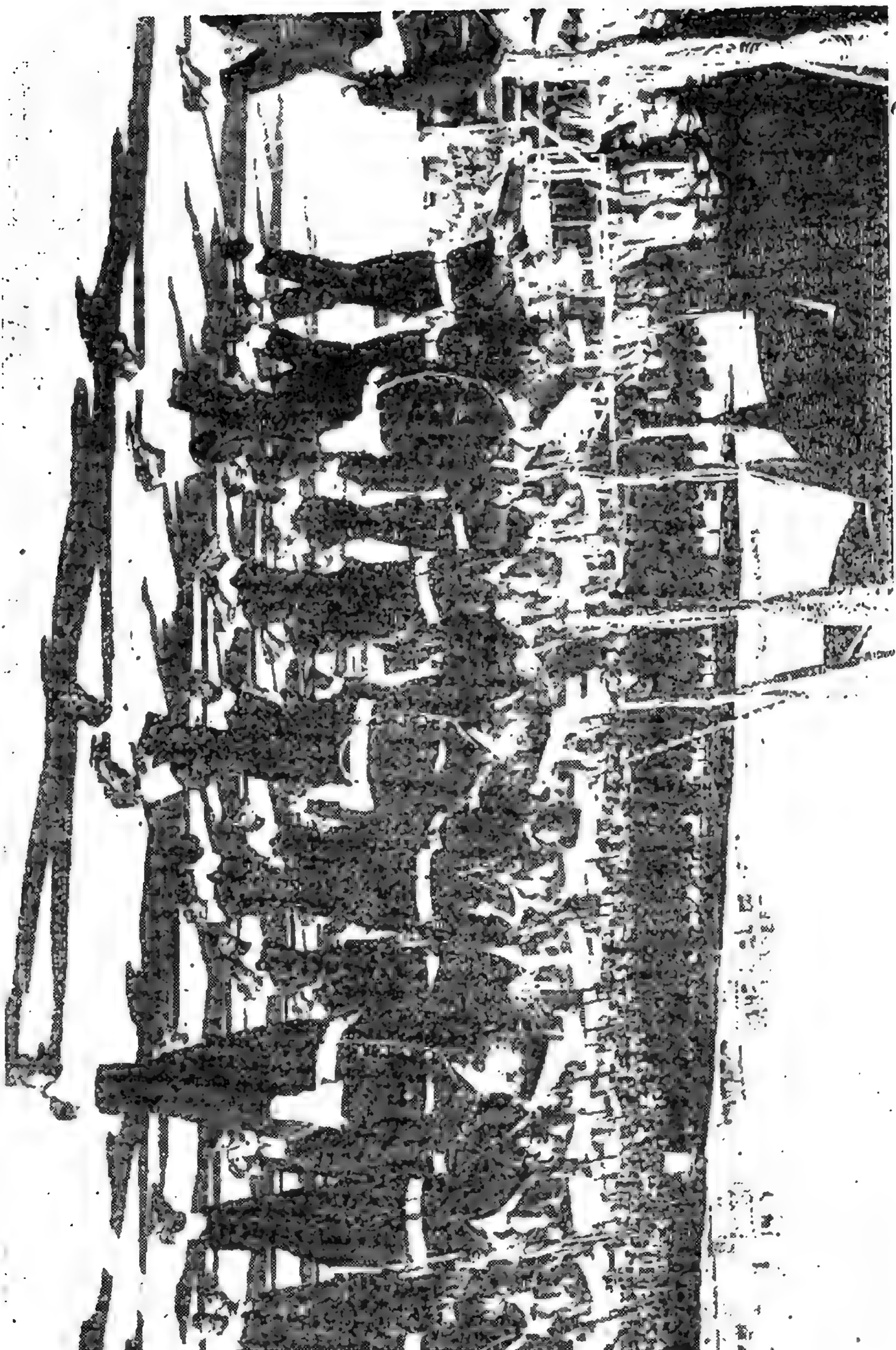
ان مجتمعنا الجديد الذى نعيشه ، عشنا قبله مجتمعا آخر •• أليس كذلك ؟ حاول الكثيرون منا البحث والتنقيب عن القوائم الثلاث ، والتى تشكل الكيان والوجود لقواتنا المسلحة ، ولكن لا اخال أحدا عثر عليها ، قوائمنا الثلاث لم تكن سوى الهدف والثقة والقوة •• والقوة الدافعة •• كنا مجتمعا عسكريا خلبطا ، به الصالح الحاكم تملؤه السلبية خوفا أو ضسيعا • وبه الصالح المنتفع ، وبه حفنة ضخمة من المساييرين الأذلاء ، وهدف ضائع وراء مسح

كثيفة من الشك وانعدام الثقة ، وعمل يومي روتيني وراءه الكسب ولقمة العيش الهادئة المستكينة ، هذا حالنا في سطور ، وتصويري هذا فيه حرص كبير ومحاولة للدقة متناهية .. وأرجو ألا يكون وصف مجتمعي السابق الذي عشته .. بعيدا عن هذه الصورة الباهتة ، اللادعة ، وليس عيبا أن نقول كنا .. وليس عيبا أن نسجل ماضيينا ليضىء حاضرا فنرسم مستقبلا ، ولكن العار كل العار أن ننسى - الآن - من نحن .. وأين نقف ..

نحن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، طليعة النضال العربي التقدمي ، وقاعدته وقلعته المحاربة .. والأرض التي نقف عليها . أصبحت ملكا لنا قبل أن تصبح صلبة صلدة ، جنبا الى جنب جوار النضال الشعبي المقدس فنجد الهدف واضحا جليا .. وأصبحنا خداما لأهداف قومية بناءة تحمي البناء الاشتراكي ضد الأنواء الخارجية ، وسحق أى محاولة استعمارية رجعية تحاول أو تفكر أن تتناول على الكيان والبناء الذي شرع في خلق مجتمع قوائمه هي العدل والكفاية .. ولقد ركز الميثاق تركيزا باهرا يضىء كافة أبعاد الهدف حينما يعبر أن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفاني (الباب السابع من الميثاق) ولم يفت الميثاق أن يحدد الشكل العام الذي يجب أن تكون عليه القوات المسلحة .. ودرجة الكفاية المطلوبة التي يجب أن تتصف بها . مع تخطيط واع سليم لمنطقة العمل التي يجب أن ترتفع اليها القوات المسلحة عن فهم ووعي وثقة . مع رسم الصورة المتطورة الوثابة جنبا الى جنب مع التقدم العلمي فتملك من أسباب القوة والمنعة ما يخلق لها قوتها الدافعة - ان القوات المسلحة يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو قادرا على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع مسئولية سلامتها في الدرجة الاولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها في تسليحها أن تسير التقدم العلمي الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة وبقدرة على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

والميثاق يتوغل بعنف ودراية انبثقت من التجربة المريرة حينما يحدد الأخطار الداخلية والخارجية والتي تحول دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم ، وبذا نظل دائما تحت رحمة الضغط والتهديد ، ولم يفت الميثاق أن يصور الصراع العالمي حول المنطقة العربية من المحيط الى الخليج . والميثاق هنا يجيء لماحا عندما يوضح الهدف ويبرز الوسائل ثم يرسم طريقة العمل محددا دور قواتنا المسلحة بجلاء وثقة .

ان الجمهورية العربية المتحدة طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته وقلعته المحاربة وهي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربية ، وأعداء



قوات البحرية في العرض العسكري

تقدمها ، ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها . ولقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي واغتصابها دون ما سند من حق أو قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكري الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار . والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ والواقع هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

والميثاق حصر لنا . . الوسائل الفعالة لخلقنا خلقا فعالا . . وركز هذه الفاعلية في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها المستودع العظيم الذى يخلق ويمد ويحافظ على أداء القتال لمواصلة التقدم والتحدى لهذه الأخطار . ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود . ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

هذا هو دستورنا . . الذى من خلاله نرى انفسنا في صورة متكاملة . . كلها عز وواجب وعمل وبناء وان كان الميثاق قد نجح أيما نجاح في ايجاد هدف موحد للقوات المسلحة فانما قد ربطها بالشعب برباط مقدس وأصبح الشعب هو خالقها وصانعها . . وأصبحت هي أدواته القوية . . فالشعب يمنحها ثقته وإيمانه وما يملك من إمكانيات ، وهى تهب الدم والجهد عن ايمان ورضاء وثقة . .

وفى خدمة القوات المسلحة وتطورها . التطور النابع من الايمان برسالتها ذهب الميثاق الوطنى الى توضيح الأسلوب العملى الحديث . وأوضح آثاره البعيدة التى تغلف القوات المسلحة وتدفعها دفعا الى رحاب العلم الفسيح . ذلك الرحاب المتميز بالأسس الثلاثة . الملاحظة والتجربة والاستنباط والعلم الحديث يرجع دائما الى التجربة ولا شيء غير التجربة ولا عبرة برأى زعيم قديم ولا تأثر بعقيدة قديمة . بل العبرة بما يستنبط من التجربة بكل طريقة . فمن التجربة أثبت العلماء الكثير مما كان مجهولا وبالملاحظة والتفهم والوعى النابعين من الايمان بالرسالة . يبدأ الاستنباط حيث تدور عجلة العلم . وتلف معها حياتنا من حسن الى أحسن وقواتنا المسلحة وهى ازاء الحروب الحديثة اكتشفت في وقت قصير أن الحرب لم تعد حرب بطولات نظرية بل أصبحت الحروب علوما ومخترعات ومصانع وآلات يخدمها جيل من العلماء العاملين . وأصبحت الطاقات

الاقتصادية فى الدولة هى عمود النصر . لذا اختصت الأمة واتبعت ذلك الأسلوب العلمى فى اتخاذ الأهبة والمنعة وهنا كانت حتمية الانتصار فى معاركنا . .

بالتجربة خلق الجيش ، وجاءت التجربة من واقع الأهداف والمبادئ ، فقاتنا المسلحة كانت أول من وقف بجانب الجزائر الحرة . . وكانت أول من لى نداء هيئة الأمم لطير رجال المظلات الى الكونغو حيث وقفنا جوار الحرية والكرامة والانسانية . وها هى ذى قواتنا المسلحة . تقف كالنمر على حدود شقيقتنا اليمن لا لتدافع عن اليمن . بل عن فكرة الحريات فى الجمهورية اليمنية ولتكشف العملاء . وحكومات الملكية الفاسدة ذلك المحور العفن محور سعود - حسين . ومن خلال هذه التجارب العريضة ، تنصهر الملاحظات ، ويبدأ الاستنباط لتخرج قواتنا المسلحة دائما أعجم عودا . وأصلب درعا لحماية مكاسب الشعب العربى فى اطار الأمة العربية الكبرى بمشيئة الله .

ومسئولية القوات المسلحة لا تقف عند تفهمها للشعارات والمبادئ والايمان بها ، ولكن لابد وأن تعى رسالتها تماما فى تعبئة وخلق جيل اشتراكى فى داخلها . . والأفكار الاشتراكية والمبادئ التى أوضحها الميثاق أصبحت أوضح من أن تفسر . . وما علينا الا أن نكتب ونحاضر ، ونلقن ، مؤمنين بأن حياتنا أصبحت فى طابعها الجديد فى احتياج الى قيادة اشتراكية ، ولم لا ونحن مدرسة لطبقات الشعب المختلفة . فهذه المسئولية الكبرى الملقاة علينا كقيادة وقادة أصاغر لا يعدو الاهمال أو التراخى فيها خيانة كبرى لرسالة حياة مجتمعنا الجديد الذى أصبح لكل مواطن فيه حق الحرية الاجتماعية والسياسية والصحية . . وأصبح حقه فى العلم محتما وأصبح حقه فى الحياة الكريمة بلا معارض أو منازع . وهنا يبرز دورنا فى صياغة الجسو الاشتراكى العسكرى ليعزز سلطان القيادة فى الحرب . فالجندى الآن لا يدافع عن نفسه بقدر ما يدافع عن مكاسبه وأولاده وحياته . وأرض الجندى أصبحت خالصة لأهله وذويه . . بعد أن زال التناقض المصطنع وأصبحت التنمية الاقتصادية هى دستور المجتمع وبنات التخطيط أساسا لكل تصرف أو حركة . . ولا شك فى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للامة ويمدها بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة وان مواصلة الزحف الشعبى ، وإيمان كل جندى فى الشعب بأن هذا الزحف نحو التقدم المضطرد يجعل إقامة وبناء القوات المسلحة درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

والقوات المسلحة بشكلها الحالى . . وهدفها قد تجسد ومقومات وجودها قد وجدت السبيل القويم لتظفر وتساند القومية العربية بمفهومها الواسع . . وقد أصبحت جذيرة بما هو موكل اليها من مسئوليات وآمال - وبمنظرة

فاحصة مدققة فى مجتمعنا الحالى تلمح بكل بساطة ويسر أننا نعبر حلقة من عمرنا هى حلقة القيادات .. فالتنظيم الشعبى بعد أن مر فى حقول التجارب العريضة .. تبلور ليصبح اتحادا اشتراكيا عربيا .. به مدلوله ودوره القيادى .. فأصبحت القيادة الشعبية مهينة بعد أن تحدد دورها فى هذا المجتمع لتصبح فى بساطة طليعة الراى الحر المعبر عن حاجات واحتياجات الشعب ..

والقيادة العلمية ، بعد أن دفعها الرئيس جمال عبدالناصر دفعا بدأت تستعد لتأخذ دورها العلمى القيادى .. فتقول كلمتها العلمية .. الدارسة الواعية بكل ما يعود على الشعب بالنفع والتنمية وبالنسبة للتنمية والتصنيع والتخطيط الاقتصادى ليخدم فكرة العدل والكفاية .. انما هى الأخرى تكوين حتمى لقيادات فنية صناعية .. ستصبح قاعدة الصناعة والانتاج .. وأمامنا فى قطاعنا العسكرى قد تهيأت الفرصة وأصبح الجو مليئا بكافة الطاقات المادية والمعنوية لخلق القيادات العسكرية .

فأول مرة ترى القوات المسلحة وقد نودى عليها لتشارك اشتراكا فعليا قياديا فى التنظيم الشعبى ولتكون عضوا أصيلا فى نادى الحرية والشرف الا وهو مجلس الأمة ..

ومن هنا نبدا .. نبدا حيث تكسرت القشرة التى حصرت القوات المسلحة فى إطار عسكرى جامد وأن لنا أنا نخرج الى رحاب جديدة نتصدرنا قياداتنا العسكرية الاشتراكية .

وأنا الآن لست بسبيل مناقشة الآثار العميقة الضخمة التى ستترتب على اشراك القيادات العسكرية فى التنظيم الشعبى أو فى مجلس الأمة ولكننى لم أجد مناصا من أن أسأل نفسى - ونحن بسبيل مناقشة دورنا القيادى - ما هى الحكمة فى أن نصبح خلية فى التنظيم الشعبى .. وأعضاء فى مجلس الأمة ؟

ان التنظيم الشعبى ، كاتحاد عربى اشتراكى - فى مفهومى - هو محصلة لخلاصة القيادات الطليعية فى مجتمعنا الديناميكى المتحرر .

فكان لا بد لهذه الحصيلة الشاملة أن تتضمن بين ثناياها الطاقات المتنوعة فتصهرها صهرا وتنشئ سدا اشتراكيا .. يحمل على كتفيه أمام الله وأمام التاريخ رسالة البعث لشعب قرر أن يعيش وأن يحيا بأسلوب ينبع من فطرة الانسانية ، الخبرة ، البناء .. واذا كانت القيادات العسكرية بوجودها فى إطار هذا التنظيم .. ستعكس فكرة الميثاق الوطنى انعكاسا صادقا .. باعتبار القوات المسلحة أصلا تنظيميا هادفا فى خدمة المجموع .. فانما ستتصبح

القوات المسلحة بصورة آلية جزءا من كل .. وترسا من تروس الآلة الضخمة التي بها وعليها يتوقف سير العجلة .

والاحساس الذاتى بهذا الوجود .. هو فى حد ذاته خالق للتنظيم العسكرى وأولى مقوماته .. فلم نعد هناك انفصالية بين تنظيم وتنظيم ، وقد أصبحت التنظيمات كلها صفوفها تضمها مدرسة كبرى هى الاتحاد الاشتراكى العربى .. وهذا الحدث - وأنا أسميه حدثا ضخما - دافع قوى للقوات المسلحة فى حتمية اسهامها بطلائعها القيادية جنبا الى جنب مع القيسادات والطلائع التي تصدرت الشعب بحكم رجاحة الفكر المستنير .. والفرصة المتكافئة ، والايمان العميق .

الترباط العضوى بين الانتاج والقوات المسلحة فى الميثاق

ان القوات المسلحة تعيش فى عصر جديد .. وتعتبر فاصلا تاريخيا هو حنى أصلا ولكنه مسجل عليها ولها . فقد حملها الميثاق الوطنى كل مسئولياتها وحدد لها أهدافها .. وأوجد لها عضوا قياديا فى الاتحاد العربى الاشتراكى . ولم يفت الميثاق الوطنى - فى وعى - فى اصرار - أن يبرز الترباط العضوى بين فعالية القوات المسلحة .. وبين .. القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ..

ومن واقع الدراسات العسكرية التقليدية .. والتي عركتها الحروب على مر الأزمنة والعصور الحديثة .. لا يكاد الباحث العسكرى يلمح نشاطا عسكريا .. مهما كان حجمه الا ورافق نجاحه دعما اقتصاديا واجتماعيا .. ونحن وقد عشنا وعاصرنا فترة خمول كثيبة .. انتهت بعام ١٩٥٢ لا يمكن أن يخفى علينا أن مجرد النظام الاقطاعى الرأسمالى وتخمته هذا النظام الفاسد انما كان لصالح فئة معينة .. تحكمت وسادت بحكم الوراثة ، والاستغلال ، ولم يكن يعنى ذلك الا أن هناك فروقا شاسعة .. بين هؤلاء السادة الاحتكاريين وهم قلة أو ندرة وبين قوى الشعب الكادحة العاملة .. ولم يكن هناك بد من قيام الصراع الحاد الذى اتجه وسلك سبيلا حزيبا هدم كل مقوماتنا ومبادئنا . وأخذت حدة الفقر والتخلف والجهل تزداد اتساعا وخطورة .. وخرجنا جميعا عن ايمان بأن الدولة قد عجزت عجزا تاما عن تطوير وتنمية قواها الانتاجية .. ومن خلال هذه الصورة الكريهة لشعب مغلوب على أمره بسهل علينا تماما أن ندرك عجز الدولة عن تكوين قوات مسلحة ذات اعداد وأهلية وكفاءة .. ولم تكن عمليات محاولة ضرب العصابات الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٤٨ الا عنوانا شاذا لما كنا نحن بصدد .. عندما اندفعنا كقوات مسلحة مؤمنة فى سبيل الهدف والواجب .. فى الوقت الذى هبت فيه الاحتكارية الرجعية الفاسدة لتحقيق أكبر قسط من الربح .. ضاربة بكل المقدسات عرض الحائط ..

وكانت النتيجة أن اهتز الشرق الأوسط بعد هذه الكارثة التي عكست كل
شروع هذا العهد المقيت الضال .. وقامت دولة الصهاينة على شريحة من لحم
عربي حي .. هذا هو أمسنا المقيت .. والذي سجله التاريخ ولاسبيل لتزويره
أو الخجل منه .. طالما أخذنا منه العظمة والعبرة وأصبح حالنا اليوم .. مفاهيم
اشتراكية ، شعارات حية ، ايجابية ، مبادئ تنبع من حاجتنا ، ارادة هي
ارادة كل مواطن حر ، ومن خلال كل هذا .. ترى القوات المسلحة وقد دعمتها
طاقات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ونحن اذا ماسرنا - نحن العسكريين -
جنبنا الى جنب لتحليل مفهوم الكفاية والعدل .. فلن نجد أمامنا سوى دربا
واضحاً هو العلاج الحاسم لمشكلة التخلف .. والتخلف هنا انما يشمل
القاعدة العسكرية البشرية والتي تصدر الفرد للقوات المسلحة .. وهي حصيلة
الشعب بأجمعه .. كما يسير التخطيط الاقتصادي في نطاق اشتراكي وضاء
يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقتة
عملية .. لتمد القوات المسلحة بشريان رئيسي ، يصلب عودها ، ويسد حاجتها ،
والشعب اليوم يملك الشيء الكثير .. ان لم يكن الكل وهو عندما يملك نفسه ..
ويملك موارده وانما يعني ذلك أن الهياكل الرئيسية للانتاج الصناعي ..
وطاقات القوى الهائلة للتصنيع ووسائل النقل البحري والبحري والجوي والمواني
والمطارات والطرق .. انما أصبحت كلها آلات طيعة لخدمة المجهود الحربي ..
وأهدافه أو بمعنى من معاني الميثاق انها لخدمة النضال الوطني في سعيه الى
الحرية الاجتماعية وفي اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي .. ويبرز لنا
واضحاً جلياً دور القوات المسلحة .. من خلال الميثاق الوطني .. وهو أن
تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون
مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول
الى آماله الكبرى .. وأن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن
تملك تفوقاً حاسماً في البر والبحر والجو قادرة على الحركة السريعة في اطار
المنطقة العربية التي تقع سلامتها في الدرجة الأولى على القوات المسلحة كذلك فان
هذه القوات لابد لها في تسليحها من أن تسير التقدم العلمي الحديث وأن تملك
من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة وتقدر على هزيمتها اذا
ما تحركت للعدوان ..

النتائج العسكرية التي انبثقت عن الميثاق

حملنا الميثاق الوطني رسالة مقدسة .. وحدد لنا الهدف .. وأوضح
الوسيلة وبلور لنا مسؤولياتنا وشرفنا بمبدأ كامل من المبادئ الستة التي
نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته .. واذا كان الميثاق
قد أناط بنا حماية عملية بناء المجتمع الاشتراكي ولم يفته أيضاً أن يبرز لنا
ماينتظرنا من تبعات الدور القيادي للجمهورية العربية المتحدة كطليعة للنضال
العربي في المنطقة ..

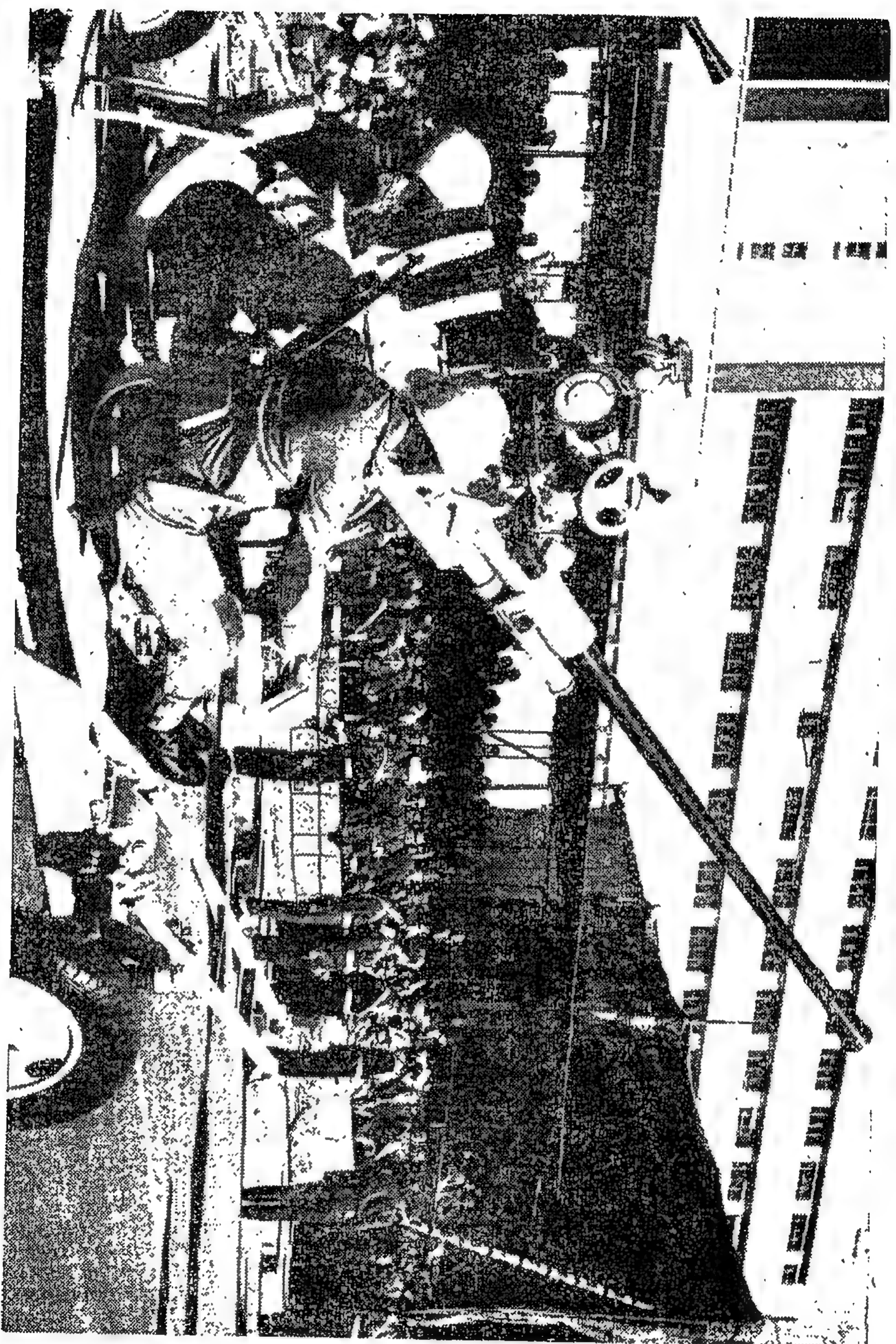
**والقوات المسلحة بحمايتها للبناء الاشتراكي انما هي تحمي نفسها أصلا
وتعجم وتصلب عود كياناتها .**

فهي قبل أن تكون تنظيما عسكريا .. فهي خلية بشرية من مجتمع كبير
.. عاش الثورة وآمن بها .. وقرر أن الثورة هي الطريق الأمثل .. ولم يبق
أمام القوات المسلحة إلا أن تعيد النظر في مفاهيمها هي الأخرى .. كمحاولة
باسلة لتجارى التيار القومى الخلاق الذى خلقه الرئيس جمال عبد الناصر
خلقا فى عشر سنوات قصار .. وإذا كان الميثاق الوطنى اعلانا مكتوبا . لكافة
الشعوب العربية التى عاشت وقامت وناضلت .. فانما جاء الميثاق متضمنا
خلاصة تجاربنا وآمالنا وأحلامنا .. ووضع الدروس والعبر أمام كل مواطن
عربى .. مسلطا الأضواء على الاستعمار والأعباء خلال قرن من الزمان أو يزيد
.. ومن خلال كل هذا الوضوح الفكرى ومن خلال التطبيقات العريضة التى
مارستها الثورة فى مصر .. ومن خلال انشطارات الاستعمار التى تعرض لها فى
حقبة الأخيرة .. وبدأ يشعر بأفوله .. من خلال هذا فقد آن لنا أن نسلم
بأن القوات المسلحة قد جاءها الموعد أخيرا .. بعد ان تفتت كافة المقاومات
العظمى والسدود المصطنعة التى حالت دون بزوغ فجر القوات المسلحة
بزوغا يحمل المفاهيم الصحيحة لتكون جذيرة بحماية بناء المجتمع الاشتراكي
العربى ضد العدوان .. بمعنى أنه يمكننا أن نقول ان القوات المسلحة
أصبحت فى مستوى المسئولية القائمة بها بالتفوق فى البر والبحر والجو ..

والتفوق المادى والعلمى والقدرة على العمل السريع بعد أن ارتبط مصير
شعبنا بوحدة ومصير الأمة العربية وبعد أن بات واضحا أن الجمهورية العربية
المتحدة هي الدولة الوحيدة فى الظروف الحالية التى تستطيع أن تتحمل بناء
قوات مسلحة رادعة ولأنها - بعد هزيمة الاستعمار فى معركة السويس الدولة
العربية الوحيدة التى تستطيع أن تعمل بحرية كاملة ضد قوى العدوان نتيجة
لسياسة الحياد الايجابى وعدم الارتباط بأى منظمات أو أحلاف عسكرية .

وجاء الميثاق الوطنى فى أوضح وأبهى صورة .. عندما نص على أن
الجمهورية العربية المتحدة عليها واجب حتمى هو حماية الشعوب العربية
بصرف النظر عن حكوماتها وأشكالها لأن العربى سيدفع الثمن - أخيرا - من
مصيره ومستقبله . ولأن الذى سيتحمل العبء ضد العدوان وقهره هي
الشعوب العربية وليست الحكومات الرجعية وسجلنا التاريخ حافل بمهزلة
عظمى وهي شعب فلسطين .. فعندما تعاونت حكومات العرب الرجعية مع
الاستعمار واسرائيل .. ذهبت الحكومات . وبقيت فلسطين مشطورة . تدمى
من خيانات بعض العرب المجرمين .

وفى النهاية دفع الشعب العربى فى فلسطين أغلى الثمن . وفى صورة
التشرد والفقر والذل .. ونحن من خلال هذه التجربة المريرة ومن خلال



المدفعية الثقيلة

احساسنا بالارتباط الحتمي بين مصيرنا ومصير الشعوب العربية يتحد على الفور دور القوات المسلحة فى حماية الشعوب العربية ضد العدوان الاستعماري والاسرائيلى ، وهننا تؤدي القوات المسلحة تلك المسئوليات فى صورها المختلفة .

– بالمعاونة بالخبرة العسكرية والخبرة الفنية

– بالامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر .

– بالمعاونة العسكرية المباشرة وغير المباشرة .

ونحن وقد عشنا الحوادث .. وعاصرنا تطوراتها .. نلمح بأعين فاحصة واعية ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة من دعم بناء خلاق لقضية الجزائر العربية أو الطيران العاجل المذهل الى الكونغو للوقوف بجوار قضية الحرية فى اجلى وابهى صورها ومعانيها . واخيرا عندما قامت ثورة الشعب العربى فى اليمن وانتقال المارد العربى من مصر الى اليمن ليساند حق الشعب اليمنى فى توريته العربية المقدسة .

مكاسب القوات المسلحة من الاشتراكية

١ – لم تكن القدرة المالية للدولة بقدر ما هى عليه الآن .. رغم أنها فى مرحلة الاعداد والتكوين ، وبمنظرة فاحصة عاجلة نلمح رقم ميزانيتنا الحالية عن العام ٦٢-٦٣ وبمقارنته بمثيله عام ٥٢ نجد أنه قد تضاعف خمس مرات فى عشر سنوات .

وهنا تبرز على الفور القدرة للدولة لأن تنشئ القوات المسلحة المتفوقة برا وجوا وبحرا .

٢ – يعتمد نظامنا الاشتراكى اعتمادا جنديا على التخطيط والتنظيم والتنسيق واذا سرت كل هذه المقومات وفق احتياجات مجتمعنا فى أهداف محددة مفصلة مدروسة ذات برامج تفصيلية – كما هو الحال الآن ، فلا شك أننا باذن الله واصلون الى الذروة الانشائية المؤسسة على العلم والعمل .

وهذا التنظيم الكامل المتكامل لقوانا التنظيمية والبشرية ينعكس انعكاسا مباشرا على القوات المسلحة .. فى دفعها للامام فى خطوات علمية فنية .. كلها تفوق واحساس به علاوة على توفير القاعدة الوطيدة للقوات المسلحة لامدادها

بما يلزمها فى العمليات الحربية لتقاتل بكفاءة متجددة مستمرة بما ينسحب على أجهزتها من قدرة على التخطيط والتنسيق فى إطار التخطيط العام فى الدولة الاشتراكية مما ييسر عليها الوفرة فى احتياجاتها ومطالبها بشأن التوزيع الاستراتيجى للمنشآت والمؤسسات والمواصلات ذات الأهمية الحيوية للمجهود الحربى . ونحن اذا تعمقنا قليلا فى آثار هذا التخطيط المتكامل على القوات المسلحة لخرجنا بأبهر النتائج بالنسبة لاستطاعتنا فى الاشتراك فى توجيه سياسة التعليم فى الجامعات والمعاهد والمدارس بما يمكن هذه القوات من الحصول على الأفراد القنيين والاختصاصيين كما يمكن للقوات المسلحة ان تدلى بدلوها فى توجيه سياسة البحث العلمى فى الدولة - كما هو معمول به حاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتنافس الجيش والبحرية فى انتاج الصواريخ - وذلك بأن تضمن هذه القوات مشاكلها الفنية والعلمية فى قطاعات البحث العلمى . حيث يتم من خلال التعاون بين أجهزة البحث العلمى والقوات المسلحة التوصل الى أبهر النتائج والأبحاث . ولا يفوتنا ذلك الدور الهام الحيوى الذى تقوم به القوات المسلحة فى انشاء وتعميم جميع أنواع المواصلات الحديدية والموانى والطرق ووسائل النقل البرى والبحرى بما يخدم أهداف القوات المسلحة فى السلم والحرب . وتحقق لها القدرة التامة على اجراء التحركات الاستراتيجية وغيرها .. واخيرا وان لم يكن آخر فان الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية وهى التى أدخلتها السياسة الاشتراكية من ملكية الشعب . أى سيطرة الشعب عليها سيطرة اساسها التخطيط والتنسيق والبحث والدراسة وهذا كله لايعنى الا أن القوات المسلحة سيكون لها حظ لاسهام البناء فى توفير احتياجاتها من الأسلحة والمعدات وتطورها بما يتفق وتخطيطها ومسئولياتها التى أوكلت اليها ضمن مفاهيم الميثاق ..

ومن خلال كل هذا نلمح بفخر وفخار أن الاشتراكية العربية التى عددها الميثاق بما توفره من سيطرة وتوجيه لجميع امكانيات الدولة البشرية والمادية والصناعية الى أهداف معينة فانما توفر للقوات المسلحة دعامة قوية تزيد من طاقاتهم وتدعم عودها وقدرتها على القتال بما يتناسب مع مسئولياتها الصحيحة .

أين الاشتراكية من الروح المعنوية

لم يكن مفهوم الاشتراكية فى يوم من الأيام قاصرا على ما يتردد من تعبيرات أو معان خلافة . أو مزايا دأب أهل الراى والفكر على ابرازها وترديدتها فى

صور شتى • ذهبت الى مستوى المقارنات بين اشتراكيتنا العربية النابعة من حاجتنا اليها • وتلك التى طبقتها شعوب سبقتنا اليها •

ولم تكن الاشتراكية فى حد ذاتها عندما حملها الرئيس جمال عبد الناصر وطرحها أمام مجتمعنا فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ • لم تكن مفاجئة للعلاقات التى تحكم مجتمعنا العربى المصرى •

فان النداءات الصارخة وحاجات الطبقات المشعة • وعواء الظلم المكبوت الذى صمت اذناه الآذان والعقول • كل ذلك كان دافعا لاقرار ميزان جديد يحكم العلاقات ويغير النفوس بطريق جديد هو طريق العدل والكفاية •

ونحن رجال القوات المسلحة كخلية حية نابضة كان لنا وعلينا أن نتلقى اشاعات هذا التفجير الجديد الذى سرى بين طيات المجتمع • وهزه هذا • • كان علينا أن نسمع ونهضم ونتأمل ثم نسأل أنفسنا نحن رجال القوات المسلحة هذا السؤال الضخم •

أين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟

القوات المسلحة تتسلح بالاشتراكية :

لم تعتمد القوات المسلحة فى يوم من الأيام على تسليحها أو عتادها فحسب بل ولم تكن القوات المسلحة آلة صماء عند تخطيط مناهجها وبرامجها أو تنفيذ سياسة التدريب والاعداد والأهلية • وانما كان يصاحب هذه الجهود تفكيراً مضنياً فيما يمس الفرد واعداده نفسياً والارتقاء به ليعيش كمواطن حى يعى ما يتعرض له المجتمع من طفرات وقفزات • ولم تكن الدراسات المستفيضة عن الروح المعنوية إلا محاولات نابذة من الايمان بالفرد وتنمية الوصول به الى حد الوعى الذى يستجيب معه الى ما فيه عزة الوطن وكرامته •

كتب الكثيرون عن الروح المعنوية • • وقام علماء النفس كمحاولة منهم بالتوغل فى النفس البشرية وعرجوا منها على الجندى المقاتل • وعاش العلماء فى مشاكله محللين لها • مبرزين لابعادها • مشيرين وموصين بكل ما قد يدفع الفرد المقاتل لأن يثبت أمام أعدائه وقد رضى بتقديم نفسه قربانا لوطنه • غير هيب للموت إلا بالقدر الذى تفرضه النوازع البشرية • ولم تكن أبعاد المشكلة للجندى وزواياها الا فى اطار وحدود معينة • طرقتها البحوث والكتب وعاش فيها المفكرون المتخصصون • فمن ذهب الى تأمين المستقبل للفرد المقاتل • ومن أصر على تأمين عائلته ولكن لم يترك أحد منا ذلك الباب الفسيح الذى لو استجاب للطرق لانفتحت آفاق جديدة عميقة الجذور متصلة بالفرد المقاتل اتصالاً حاداً مباشراً • هذا الباب الذىبقى موصداً دهوراً طويلة والباحثون هدهم الجهد والعرق • للبحث عن جذور المشكلة لم يكن الا باب الاشتراكية •

الاشتراكية سلاح الروح المعنوية :

آن للعسكريين أمثالنا أن يبعثوا وينفبوا فى معرض الكشف عن أسرار الروح المعنوية الضخمة . ونحن فى خضم الشعارات الاشتراكية الحية والنى بدأت تملأ علينا حياتنا . لابد لنا من أن نتلمس فرجة نخرج منها فى أمل ويقين الى رحاب الكشف عن مكنون الجندى المقاتل فى صورة مشرفة مضيئة من صور الاشتراكية المصرية العربية .

وإذا تان الميثاق الوطنى قد عالج فى صورة حاسمة وضاعة فعالية القوات المسلحة . وردھا الى كل ما هو كامن فى القوى الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . (الباب السابع من الميثاق الوطنى) فانما نعتبر هذا من جانبنا نداء حرا صريحا فى مناقشة هذه الفعالية محاولين قدر الجهد أن نطلق قوى فعاليتنا من عقاليها لننير أمامنا طريقا وعرا نسلك دروبه فى يسر وفهم ووعى .

ورب سائل ينادينا .. اين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟

ونحن فى محاولة بحثنا نحاول جهد طاقتنا أن نعيد الأمور الى أصولها والمنطق الى قواعده لا نردد الا ما نفهم ولا نقول الا ما نعيه . ولا ننادى الا بكل ما يقبل التطبيق والأخذ به . ولسنا فى هذا السبيل الا محللين وملتصقين بما جاء فى الميثاق . هذه واحدة ثم منطلقين فى أعقاب مشكلة الروح المعنوية للجندى المقاتل . متوغلين فى رفق لنرسى قواعد الارتباط المباشر الحتمى الذى لا يقبل جدلا أو نقاشا بين اشتراكيتنا وبين آثار الاشتراكية على فاعلية قواتنا المسلحة .

ونحن فى مجال الحديث عن الاشتراكية لن نطرق جوانبها المتعددة الا بالقدر الذى يلائم بحثنا فى أبعاد محددة واضحة لدخول فى صميم البحث .

ما هى الاشتراكية فى مفهوم بحثنا :

ان هى الا عودة للقوانين الاساسية المعبرة عن حقوق الانسان .. ومن تطبيقها والعمل بها لا نجد مبررا للتفرقة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد . فالاشتراكية لا ترضى مطلقا عن امتيازات طبقية صنعها المجتمع وأقام وأرسى قواعدها لا عن رغبة منه . بل عن مصلحة قلة ورثت القدرة كما ورثت مقومات الحياة بأجل مافيه من حلاوة وكمال .. وأخلاقنا المعاصرة هى التى تسببت فى تفشى آفات اجتماعية ثبتت واستقرت حتى باتت جزءا لا يتجزأ من مجتمع عاش حياته مئات السنين فى اطار جامد من العقائد التى تخدم طبقة واحدة هى صاحبة المصلحة . فالإثارة . والاحساس بالأنانية . وحب الذات وعشق الطبقة والدود عنها . وتنمية المصلحة . كلها باتت تسرى مسرى الدم فى شريان الحياة الاقتصادية للطبقة البورجوازية .

وعنها تثار عدة أسئلة .. آن لنا أن نناقشها في صراحة ومنطق .
هل رفاهيتنا مستقلة عن رفاهية غيرنا من المواطنين ؟
هل الظلم الذى يصيب الأفراد ينعكس على غيرهم من المواطنين ؟
اين نجد العدل .. اين الكفاية ؟

ان الرد البسيط الحاسم هو التفخمية ، تضحية كل منا من أجل مصلحة الجميع .. هذا هو أساس مجتمعنا الاشتراكى الجديد الذى يتسعر كل فرد منا أنه مالك له ولا فرق بين عامل وصاحب عمل ، بين فلاح ومالك ، بين ضابط وجندى .. الكل يعمل فى اطار احساسه وايمانه والعائد ملك للجميع بقدر تشبع فيه روابط العدل والكفاية . وربما قد آن الأوان لأن نسأل أنفسنا مرة أخرى .

اين الجندى المقاتل من الأرض التى نقف عليها ؟

اين هو من خضم المشاكل والآراء والشعارات والعقائد الجديدة التى انارت طريقه فجأة .. اين عائلته التى عاش فى ظلها وقاسمها الفقر والعوز حتى يناديه المجتمع بصوت مقدس تعال لتدفع ضريبة الدم ، فالوطن عندما يدعو المواطن ليسهم بدمه وروحه فى سبيله فانما يفترض وجود المقدسات الكبرى وهى روح البذل والايمان بحق الوطن فى ذلك .. ونحن اذ نبحث دائبين عن هذه المقدسات انما نحاول أن نستشف من خلالها حقوقا ضاعت معالمها وأصبحت أحلاما غطاها المجتمع بطبقات كثيفة من المصالح الخاصة ناسيا متناسيا لبنة هامة لا بد من تعهدها لاقامة صرح الأمة على قواعد من الثقة . والاحساس بالذات .

فروح البذل ان هى الا قوة ديناميكية لا تورث فى نفس الجندى ولا يكتسبها بالخبرة أو المران .. ولا مجال للتدريب والتعليم فى خلقها . وانما أساسها الفهم العميق بقدرسية المقدرات والاحساس الفطرى لكل جندى بأن ارضه وعشيرته ووطنه لها حق فى دمه وكيانه ازاء شرف عضويته بها . وشرف العضوية للجندى مرده الى احساس يغمر الجندى منذ بداية النشأة . فى أنه وعشيرته الأقربين يملكون حياتهم .. وكلمتهم هى وقود حياتهم . وكيانهم ووجودهم له أكثر من معنى وأكثر من رمز . فلا استغلال ولا تحكم ولا ذل ولا عبودية . مساواة فى الحق يعقبها روح البذل عند نداء الواجب .

والايمان : الايمان والعقل والقلب معادلة كيميائية معقدة عمودها الفقرى شعار بسيط عميق الجذور . انى اكتشفت ذاتى .. أنا ترس من تروس المجتمع . وجدت لأعمل وأسهم وأجد ومجتمعى ملك لى . وأنا أداة من أدواته . ورأى أملكه ليكون دعامة من دعامات الحرية فى وطنى . ايمانى بنفسى ينبع من

إيمانى بالسيطرة على نفسى .. وإيمانى بوطنى أساسه احساسى بذاتى فى
أن وطنى فى حاجة الى حاجتى اليه . والجندى المقاتل ما ان يحس هذا التندر
الفطرى الذى يستجيب علينا أن نتصبره ما لم تشع الاشتراكية بنسورها
ومساواتها فى حياة المواطن الجندى . فلا تلبث نفسه أن تأخذ مكانها وتصبح
فاعليته أكثر نضوجا . وأكثر تلبية لكل شعار حر عندما يصبح جنديا موطنيا .

وهنا وجب علينا أن نفرق بين تعبيرين مترادفين أولهما المواطن الجندى
.. وهو فى حسابنا المواطن الذى نرى وترعرع دون أن يسهم فى شرف
الجندية بعد وان كان جنديا فى مجتمعه وبيئته .. وثانيهما الجندى المواطن
وهو فى بحثنا العضو الحى والخلية النابضة فى قواتنا المسلحة حيث وضع
نفسه رهنا لمشئته هذا الوطن للعمل المقدس الكبير .

الجندى المقاتل موطن قبل القتال

هذا تعبير ساذج . ولكنه على سذاجته يحمل بين طياته آفاقا لو درسناها
بحذر ودقة لخرجنا بالزاد الكثير منها . وما قول الرئيس عبد الناصر فى الميثاق
الوطنى :

« ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية
والاجتماعية » .

الا اطارا شاملا يهيب بنا أن نصحو من غفوتنا وأن نسلك الدرب الصحيح
عند دراسة ويبحث فعالية جيشنا الوطنى فالامس القريب كتب الكتاب
عن الروح المعنوية للجندى المقاتل وقتلوا العوامل المؤثرة على كفاءة
الجندى المقاتل . بحثا وعرضا وتحليلا . يؤسفنى أن المس من واقع وجهة
نظرى على الأقل أن كافة هذه البحوث كانت تعالج وجها واحدا من المشكلة دون
أن تطرق الوجه الآخر من هذا القمر الوضاء حتى انطلق صاروخ الاشتراكية
حاملا معه المدسات التى تصور لنا الوجه الآخر .

شملت كافة الابحاث الاعداد الصحيح للجندى وتدريبه تدريبا حديثا
يتكامل وصورة المعركة وتفنتت الآراء فى خلق الجو النفسى والروحى للجندى

للوصول به الى المستوى اللائق اعدادا وتأهيلا وخلقا وتعمت الابحاث ابعادا
وأفقا جديدة لانكر اصالتها ولكنها جاءت ناقصة مبتورة . وجاء الطرق
باهتا محدودا يحس الفرد فيه أنه غريب عنه . فعليه ليس ملكا له ولم يبق
أمامه إلا أن ينساق للواجب . من حيث اكونه واجبا فلا تناله القوانين الموضوعية
.. ويقع تحت طائلة العقاب . وبات نداء الواجب والوطن المقدس مشروطا
بعقاب يحل بكل من يتخلف . ونسى المجتمع أنه إنما يدور فى حلقة مفرغة
لا حدود لمآلها ولا نهاية لطاف فيها .. والمجتمع الذى يخدم فئة قليلة وينمى

امكانياتها على مدى السنين لم يلمح بعد آثار هذا التحكم وكيف يستشرى بعرق
ومكنة مهدداً أقدس ما يملك المواطن من بذل .. وهو روح الفداء .

والمجتمع وهو غارق لأذنيه في صور الاستغلال الشتى نسي أن جنوده
المقاتلين دفاعاً عنه إذا آن الآوان وناداهم المجتمع فسيلبون النداء كرهاً
وخوفاً .

وهنا .. وهنا تماماً آن لنا أن نعود إلى الطريق الطبيعي للمشكلة ..
مشكلة الخلق والأعداد .. وهنا آن لنا ونحن بسبيل مناقشة فعالية جيشنا
الوطني .. أن نرده إلى أصله . أصل قوته الاقتصادية والاجتماعية لتدفع به
وترتفع به على أصول من العلم والمعرفة .

مضطرين بعد أن سدت أمامنا كافة السبل والطرق ، مضطرين العودة
بايمان إلى طريق واحد مرسوم ذلك الطريق الذي يبعث في الجندي روح الحياة
منذ احساسه بنفسه ونشأته .. الا وهو طريق الاشتراكية الذي يرد فاعلية
قواتنا المسلحة إلى الايمان المطلق في القوة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الذي
بات ينتظر التنظيم طويلاً .

عقيد ا.ح
حسنى عبد المجيد

القوات المسلحة في الحياة

العقيد محمد فرج

ان الحياة في أية دولة لا تستقيم ولا تدوم الا اذا ارتكزت على دعائم الشريعة . فاننا نرى في تاريخ البشرية ان القوة وحدها هي التي تصون الدولة - اية دولة - تصونها من أي اعتداء قد يفكر عدو غاشم في ان يقوم به او ينسبها ضدها . والقوة وحدها هي التي تحمي الحدود وتؤكد الاستقلال وتحفظ الحرية ، ومن أجل هذا تهتم الدول بأن تكون لها قوات مسلحة تحمي حماها ، وتصدها عنها ، وتصونها ، وتقوم بالذود عنها تمشيا مع المبادئ التي تبادلتها الدول خلال القرون الماضية ، والتي تدعو دائما الى اعداد القوة للدفاع عن النفس ولحماية الأوطان ، ومن هذه المبادئ مثلا القول القائل « اذا أردت السلم فاستعد للحرب » ومنها قوله تعالى « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن يباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم »

وليس المقصد من اعداد القوة هو التعدي ، وهتك الحريات والقضاء على استقلال الدول ، وتنفيذ المطامع ، وتحقيق الرغبات الشخصية ، فالقوة لا تعد لهذه الأغراض ، ولا تجهز للاعتداء ، وانما تقوم أساسا للدفاع عن الحرية والاستقلال ، وكم من دول كثيرة على طول التاريخ استبدت بها قواتها . فغزت وفتحت وشنّت الحروب ، واحتلت البلاد وانتهى أمرها الى الزوال ، لأنها خالفت الأسباب الجوهرية التي تستدعي وجود هذه القوة ، ولقد كان القرآن الكريم داعيا الى عدم استخدام القوة في غير موضعها فهو كتاب سماوى رسم للبشر الحدود التي تستخدم فيها القوة فدعا الى السلم والى التمسك به والبعد عن الحرب بشرورها وآثامها ، ودعا أيضا الى ان تعيش الأمم متحابّة متضامنة ساعية الى خير البشر والى تقدمه والى رفعة الانسانية وتطورها ، والى البعد عن الحرب ، قدر الاستطاعة ، وهو في دعوته هذه ، وقف في وجه المعتدين ، ودعا الى استخدام القوة مدعوم ، صيانة للحرية وللإستقلال ، وحماية للمبادئ والنسل ، ولاعجب من ذلك فقد جاء فيه قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » .

ومن هذه المبادئ العظيمة التي أقرها القرآن ورسم حدودها ، استمد الرئيس جمال عبد الناصر مبادئه وسياسته ، التي فامت أصلا على قوله « نسالم من يسالمنا ونعادي من يعاديننا » ، « اننا نحب السلام ولكن لن يفرض علينا الاستسلام »

والمتعمق في دراسة تاريخ بلادنا يجد انها كانت في تاريخها الطويل ، ذات جيش قوى مناضل ، سجل لنفسه في تاريخ الجيوش أمجادا طويلة ، وظلت بلادنا ذات تقدم عسكري ملموس ، فوقفت في وجه المستعمرين الذين جاءوها ظامعين في احتلالها ، وبرز مواقفها في التاريخ ضد المحتلين موقفها تجاه الحملة الفرنسية التي جاءت ومعها آمال عريضة في انشاء امبراطورية فرنسية في الشرق تكون مصر مركزها ثم موقفها في وجه حملة « فريزر » التي جاءت الى مصر تريد ان تراث اطماع الحملة الفرنسية في المنطقة ، لقد استطاعت القوات المسلحة ، ومن ورائها القوى الشعبية ان تصمد على طول التاريخ في وجه المعتدين ، وأن ترمي بهم بعيدا عن ارضها ، حتى سميت في التاريخ بانها مقبرة للغزاة .

وظلت قواتنا المسلحة متأهبة للدفاع عن بلادها ، صامدة في وجه أعدائها ، مؤمنة بواجبها في الدفاع عن ارضها حتى جاءتنا القوات البريطانية في عام ١٨٨٢ . فخاضت قواتنا المسلحة ضدها غمار معارك عنيفة في نهر الدوار ، وفي التل الكبير ، ولم تستطع جحافل المعتدين ، أن تنال من جيشنا نصرا ولو قليلا فلجأت الى أساليب كانت حديثة بالنسبة للمقلية المصرية وللقاتلين على أمر الجيش وقتها ، واستطاع الاستعمار البريطاني عن طريق الخديعة والفساد والخش والرشوة ، أن يقهر جيوشنا ، وأن يدخل عاصمة بلادنا ، وأن يرفع فوقها علمه ، معلنا بذلك الاحتلال العسكري لها ثم الحماية عليها حينما اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى .

وظل الاستعمار يحتل بلادنا بجيوشه الجرارة ذات الأعداد الكبيرة والأسلحة الوفيرة ، وكان يمثل بجيوشه هذه القوة السائدة في البلاد نستطيع ان تفعل ماتريد دون أن تجد مقاومة أو معارضة ، وأحس بعض الافراد الذين كانوا يجيدون العيش على موائد الغير ، والذين افتقدوا الكرامة الوطنية ، وعنصر الاخلاص لبلادهم وشعور الارتباط بالأرض التي عاشوا فوقها ونشأوا بين ثناياها . . . أحس هؤلاء بالقوة التي يتميز بها المستعمرون فدفعهم هذا الاحساس الى ادراك حقيقة هي في واقع الحال مؤلمة ، وهي ان وجودهم واحتفاظهم بما يملكون من أرض أو مال يرتبط ارتباطا وثيقا بالرضا الذي يمنحه اياهم الاستعمار ، فلما تبينت لهم هذه الحقيقة اندفعوا الى مثليه ، يحنون الرؤوس ويدلون الأعناق ويمرغون خدودهم على العتبات ، ويقبلون الايادي والاقدام ويبيعون وطنهم لقاء مراكز زائلة ، أو

دراهم تافهة ، ووجد الاستعمار فيهم الفرصة ، فترك لهم الجبل على الغارب ، يديرون شئون الحياة في مصر كيفما يريدون وحسبما يشاءون ، طالما انهم يعملون ويتصرفون في داخل الاطار الذي رسمه لهم .

وكأن من الطبيعي وقد تحالف هؤلاء مع الاستعمار أن يعملوا على اضعاف الشعب ، وسبيلهم الى ذلك بجانب نشر الجهل والفقر والمرض ، عدم السماح بقيام قوات مسلحة قوية تحمي مصالحه وتقف معه في جهاده وتسندة في كفاحه ، وآمن هؤلاء بأن الشعب دون جيش قوى لا يستطيع أن يفعل شيئا ، ومن هنا وضع تخطيطا يقضى بالآ تقوم في البلاد قوة مسلحة تصل الى الحد الذي يمكنها من أن تشهر سلاحها في وجهه ، وتجبره تحت ضغط القوة على أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل .

ولاعجب في ان يتقرر هذا التخطيط ، فالاستعمار يحتفظ في ذهنه بصورة بطولية من حياة هذا الشعب ، حين سار أحمد عرابي بجيشه يزلزل أركان الحاكم ، ويحاول ان يهد بنيانه ليستخلص منه تحت تأثير البندقية والمدفع حقوق الشعب . . لقد ظلت هذه الصورة مرتسمة في أذهان المستعمر لاتغيب عن ناظريه وظل المستعمر يستغل هذه الصورة لتخويف الحاكمين من الجيش ، وهكذا بقى الجيش بعيدا عن كل تطور . . . بعيدا عن كل تقدم . . بعيدا عن كل رقى .

ولم يكن الجيش المصري سوى أفراد من أبناء الشعب ، وظل هؤلاء الأفراد الذين يكونون في مجموعهم جيش البلاد ، يشاهدون الأوجاع التي تتمرغ فيها بلادهم ، ويرقبون مظاهر الانحلال التي يسوقها المستعمر الى داخل مجتمعهم ، ويضعون أيديهم على موطن الداء في انتظار اللحظة الحاسمة التي يستطيعون فيها أن يتدخلوا ، ولكن متى تجيء هذه اللحظة والجيش لايزيد عدده ولا ينظم تدريبه ، ولا يستحدث تسليحه ، وانما اكتفى المسئولون بان يكون جيشا للاحتفالات والزينة ، يجري حيث الملك ينتظم في صفوف ليستقبله ، حتى بعدت مهمته الأساسية عن مهمة الجيوش في باقي دول العالم .

وحتى حينما أراد الجيش أن يؤكد وجوده بمواجهة العصابات الاسرائيلية في فلسطين ، تأمر عليه الاستعمار والخونة فسلبوه أعز مايرتكبن عليه جيش مقاتل ، أى سلبوه السلاح وسلموه سلاحا فاسدا . . . يتفجر في افراده ، ويحصد أرواحهم بدلا من أن يحصد ارواح العدو ، واستغلوا وجوده في فلسطين أسوأ مايكون الاستغلال ، فمن وراء وجوده هناك اثروا ثراء فاحشا وكنزوا المال والذهب ، واقاموا صروحا جديدة تؤكد بقائهم وتدعم سلطانهم .



رجال الساعة

وكان لابد للجيش من أن يتحرك ..

لمس الصادقون من ابنائه ماتعانيه البلاد من استعمار بغيض وملكية فاسدة ، وأحزاب متداعية ، وأصحاب اقطاع ، وأصحاب رؤوس أموال ، يدفعون بوطنهم الى الهاوية دون احساس بفداحة مايفعلون وتجمعت آمبال الصادقين من رجال الجيش ، وتآلفت قلوبهم استعدادا للمعركة الفاصلة ، وجاء موعد المعركة وخاضها الجيش وهو ينشد احدى الحسينيين فاما نجاح الثورة ، واما فناء له ، ولسان حاله يردد قول الشاعر .

**سأحمل روعي على كفى وأمضى بها في سبيل الردى
فاما حياة تسر الصديق واما ممات يسوء العدى**

وانتصر الجيش فى المعركة ..

ففى جولته الأولى اكتسب الشعب الى جانبه ، وأصبحت البلاد لأول مرة منذ احتلها الانجليز قوة واحدة منمأسكة متضامنة جيشا وشعبا ... وفى الجولة الثانية طرد الملك ، وانتصر الجيش . . وجاءت الجولة الثالثة وكانت أعنف الجولات ، لأنها كانت ضد الاستعمار وخاضها الجيش بقوة وصدق وعزم ، وإيمان ، وانتهت هذه الجولة بانتصار تاريخى لم تمر به البلاد فى حياتها السياسية ، فقد انتهت الجولة بجلاء المستعمر عن البلاد ، فخرج مهزوما مدحورا مقهورا ، ثم خاض الجيش بعد ذلك جولات أخرى كان يقف خلالها على أرض صلبة ، لأنها أرضه التى حماها واستعذب فى سبيلها كل شئ وأقامها بعرقه وجهاده ، وتداعت أمام ضرب الجيش عناصر الفساد فى البلاد ، فحلت الاحزاب ، وفقد رجال الحكم المنافقون سطوتهم وتخاذلت قوة أصحاب الأرض ، وأصحاب رؤوس الأموال ، وأعاد الجيش للشعب حريته وهيبته وسيادته ، فلما استكمل أداء رسالته فى مرحلة التطهير عاد الى ثكناته ، ينظر فى أمر تطوير نفسه ، والاعداد والاستعداد للبذل والفداء اذا دعى لخوض غمار معارك أخرى .

وكان لابد للجيش من أن ينال رعاية الدولة واهتمامها فبدأت فى اعداده بالتدريب الجيد ، وامتداده بالسلاح الذى يلائم تطور العصر الذى تعيش فيه ، واستكمال جميع عناصر القوة التى هو فى حاجة اليها ، ومن أجل هذا حدد الميثاق واجب الشعب حيال قواته المسلحة ، فذكر فى الباب السابع (الانتاج والمجتمع) « ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى ، ومن أجل ذلك فإن الشعب يمنح

قواته المسلحة ، مايجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة ، وفى
الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص
المتفانى »

ان الميثاق - اذن - قد حدد الدور الكبير الذى القى على عاتق القوات
المسلحة ، وجعل الشعب يمنح هذه القوات مايجعلها فى وضع يمكنها من
تحقيق هذا الدور ، ولقد أبرز الميثاق دور القوات المسلحة فى صورة
لاتدع مجالا للشك ، فى أن الشعب يسند الجيش ويمنحه القدرة ليكون
قويا يحمى بلده ، ويحمى مثله ويحمى مبادئه ، ويحمى الديار العربية من
المحيط الى الخليج ويحمى عملية البناء التى تمهد للشعب الطريق لياخذ
مكانه اللائق به بين شعوب الأرض ، فكان الميثاق قد جعل القوات المسلحة
وسيلة للدفاع وللصيانة ، ولرد المعتدين ، ولسحق المحاولات الاستعمارية
وليست وسيلة للاعتداء ، واهدار الحريات والعيش باستقلال الشعوب .

ولقد قفزت قواتنا المسلحة فى خلال السنوات التى تلت قيام
الثورة - قفزات واسعة نحو التطور والتقدم فى التدريب والتسليح حتى
أصبحت فى موقف يمكنها من أن تخدم أمانى الشعب العربى - كما جاء فى
الميثاق - بالولاء المطلق والاخلاص المتفانى ، ولعل أبرز دليل على ذلك أنها
استطاعت أن تقف وقفتها البطولية ضد عدوان عام ١٩٥٦ ، وأن تصمد
فى وجه المعتدين ، وأن تعيد الى الأذهان وقفاتنا التاريخية المجيدة على
طول التاريخ .

جاء فى الميثاق « أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة
يجب ان تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة
فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الاولى على
القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة » وجاء فيه أيضا « ان الجمهورية
العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى التقدمى ، وقاعدته وقلعته
المحاربة » .

وهذا الذى جاء به الميثاق قد يثير سؤالاين هامين :

لماذا القى على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة عبء
الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية ؟

ولماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى
وقلعه المحاربة ؟

والاجابة على السؤال الاول واضحة مستمدة من تاريخنا فى ماضيه
وحاضره .. فلقد ألفت المقادير على قواتنا المسلحة فى الماضى البعيد عبء
الدفاع عن الأراضى العربية حين تقدم تحنوس الثالث الى بلاد الشام ، يدفع

عنها ظلم ملك قادش ، وحين تقدم رمسيس الثانى لينقذ الولايات السورية من عنت الحيثيين وظلمهم ، كما ألت المقادير على قواتنا المسلحة عبء المساهمة الإيجابية الفعالة فى الدفاع عن بر الشام - ضد الصليبيين - بقيادة صلاح الدين الأيوبى الذى خرج من مصر يواجه قوات فليب ملك فرنسا وريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا ، وينتصر عليها ، وينقذ الديار السامية والأراضى المقدسة من أن تقع فى أيدي المسيحيين ، وحين تقدمت القوات المصرية بقيادة السلطان الغورى لتدفع عن الأراضى السورية جحافل القوات العثمانية التى تقدمت تبغى احتلال البلاد العربية وإقامة إمبراطورية عثمانية فوقها ، ثم حين تقدمت قوات على بك الكبير لتساند ظاهر العمر فى كفاحه للتخلص من الحكم العثمانى ثم حين تقدمت القوات المصرية فى عهد محمد على تساند الأمير بشير الشهابى ضد سيطرة العثمانيين .

كما أن المقادير ألت على عاتق قواتنا المسلحة فى عصرنا الحديث عبء المشاركة الفعالة لشعوب المنطقة العربية لتنال استقلالها وحريتها ، ولتحافظ على هذا الاستقلال وتلك الحرية ، فقد ساندت القوات المصرية المسلحة ، سوريا حين تعرضت لأطماع المستعمر الغربى فحشد حشودا تركية على حدودها الشمالية وفوجئ العالم بالقوات المصرية تواجه تلك الحشود بجانب القوات السورية وقد وقف العربى من مصر بجانب العربى فى سوريا يدفع معه أطماع الطامعين على حدود سوريا ، كما ساندت القوات المصرية الثوار فى العراق حين هبوا ينقذون بلادهم من شرور الحكام وآثام الاستعمار وفوجئ العالم بقوات مصرية مسلحة فى أرض العراق تساند وتؤازر وتعاون الثوار فى ثورتهم المجيدة ، كما ساندت القوات المصرية ثورة الجزائر فأمدتها بالسلاح والعون الحربى لتستطيع أن تقف على أقدامها وأن تواجه الاستعمار الفرنسى الذى اتسم بالوحشية ، كما كانت على استعداد لمؤازرة شعب تونس عسكريا حين اعتدت القوات الفرنسية على « بنزرت » ، وكما وقفت أخيرا فى صورة إيجابية فعالة بجانب ثورة اليمن تشد من أزرها وتمدها بالقوة لتواجه محاولات الرجعية والاستعمار ولتؤكد سيادة الرغبة الشعبية فى اليمن .

وكما ألت المقادير هذه الواجبات كلها على عاتق القوات المسلحة المصرية ، فقد كان لتقدم هذه القوات وتطورها الذى سبق تطور القوات المسلحة فى المنطقة العربية كلها ، ما يدعو إلى أن يبقى عبء الدفاع عن المنطقة العربية مستمرا على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، فنحن حين ندرس حالة القوات المسلحة فى داخل الإطار العربى ، نجد أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة تمثل جانب القوة فيها ، وفى المغرب العربى نجد أن دولة مازالت فى بدء حياتها ، ولم تسمح لها ظروفها بأن تعد قوات مسلحة تستطيع أن تقوم بدور هام فى إطار المنطقة العربية ،

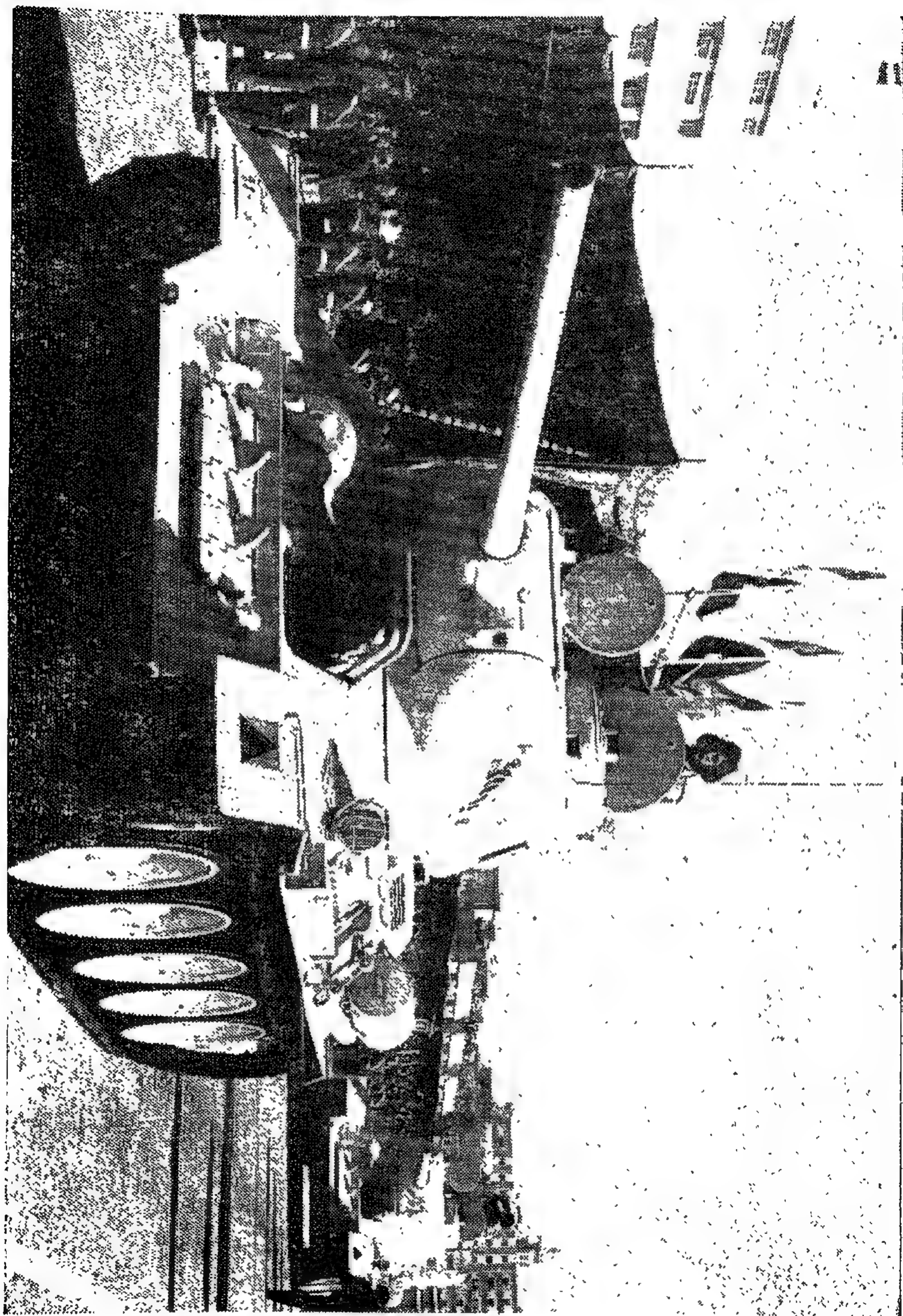
لأن هذه الدول عاشت الى وقت قريب تعاني من الاستعمار الذي كان يهدف أول ما يهدف الى عدم توفير القوات المسلحة خوفا من أن تطيح به ، وفي المشرق العربي نرى أن الوضع يشبه الى حد كبير الوضع في المغرب العربي .. فالعراق تخلصت من الاستعمار في عام ١٩٥٨ ، والسعودية مازالت تميل الى الاعتماد على الغرب في الدفاع عن كيانها ، واليمن مازالت تخطو في سبيل إعادة بناء نفسها من جديد ، بعد أن تخلصت من حكم الأئمة ، والأردن تعيش في حالة اضطراب سياسي لا يؤهلها لأن تعدد قوات مسلحة يكون لها دور في داخل الاطار العربي ، وسوريا مازالت في حالة اضطراب داخلي تعاني منه الكثير مما يشكل عقبة أمام قواتها المسلحة فلا تستطيع أن تكون صاحبة دور فعال في المنطقة العربية ، ولعل امكانيات القوات المسلحة في لبنان والسودان لا يسمح بأن يكون لها مايمكنها من أن تنفرد بعمل حاسم في داخل المنطقة العربية .

يبدو من هذه الدراسة السريعة صدق ما جاء في الميثاق من أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة هي التي تستطيع أن تعمل في داخل الاطار العربي ، حيث مسئولية الدفاع عن المنطقة العربية قد أصبحت في الدرجة الأولى من واجبات هذه القوات .

وإذا عدنا الى السؤال الآخر (لماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربي وقلعته المحاربة ؟) ، نجد أن الإجابة على هذا السؤال تستمد أيضا من تاريخ النضال العربي في داخل الجمهورية العربية ، فالمعروف من واقع التاريخ أن البلاد العربية كلها وقعت في قبضة المستعمرين ، وظلت تتمرغ في أوحال الاستعمار فترة طويلة ، ولما بدأت تستيقظ وتسعى الى تحقيق حريتها واستقلالها ، اتجهت الشعوب العربية كلها الى مصر على أنها قلعة النضال العربي ، ورغم أن كثيرا من الدول العربية قد نالت استقلالها في بداية هذا القرن ، إلا أنها ظلت تستمد قوتها من المستعمر الذي كان يضع لها مخططات حياتها من خلف ستار ، فقد اتخذ مكانه خلف شخصيات عربية من أهل المنطقة واخذ يوجه هذه الشخصيات في حدود السياسة التي رسمها ، فظلت الشعوب العربية ، رغم تخلصها من مظهر الاستعمار المكشوف تعيش في ظله وفي حدود توجيهاته .

فلما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ كان الرئيس عبد الناصر ، يلهم هذه الصورة فعمل على ازالتها ، وأعلن المبدأ الخالد ، مبدأ التمسك بالقومية العربية ، فاستجابت له الشعوب العربية وأزداد ايمانها بهذا المبدأ العظيم حتى أصبحت تتمنى أن تبذل في سبيله الدم والأرواح ، وانطلق مسارد القومية العربية في اطار المنطقة العربية عملاقا قويا جبارا ، وبدأ هذا المارد يخوض معارك الشعوب ضد المستعمرين ، واستطاع أن يثبت وجوده

ሥራ ሥራ



وحمل جمال عبد الناصر لواء الدعوة الجديدة ، ومد يده الى جميع الشعوب التي استجابت في صدق له واخلاص ، والتقت قلوب ومشاعر العرب من المحيط الى الخليج حوله تؤيده وتنصره ، وبدأ زحف القومية العربية يجتاح المنطقة العربية كلها ، وتغلب تيارها على كل التيارات التي كانت تعيش في داخل المنطقة واصبحت القومية في عراك مستمر مع الاستعمار والمستعمرين الذين أحسوا بخطورة الدعوة الجديدة فناصروها المـــــــدء ووقفوا في وجه تيارها يحاولون ايقافه أو تعطيله ، ولعل من أهم أسباب قيام انجلترا وفرنسا بالعدوان على مصر في عام ١٩٥٦ ، رغبة الدولتين في القضاء على الرئيس عبد الناصر كرائد للقومية العربية ، وفي القضاء على الدعوة الجديدة التي هزت مشاعر الملايين في المنطقة العربية ، ولعل أيضا من أهم عوامل النصر في هذه المعركة انطلاق المارد العربي ليأخذ بنصيبه الكبير في المعركة ، وأحداث المعركة تؤكد قوة القومية العربية وأثرها الفعال فيها .

ونقطة هامة جعلت من مصر طليعة النضال العربي ، الا وهي صدق مصر في معاوناتها المتعددة المستمرة للشعوب العربية ، لتمهد لنفسها طريق التطور ، فلا يختلف اثنان في ان مصر قد اسهمت بصورة ايجابية في تطوير نواحي الحياة المختلفة في داخل الأطار العربي ، ومدت يدها الى كل الشعوب لتعاونها معاونة صادقة حتى تستطيع أن تواجه أصحاب المصالح الشخصية والمصالح الاستعمارية ، ولقد آمنت الشعوب العربية بصدق القيادة الشعبية في مصر وبإيمانها ، لأن هذه الشعوب تعيش حياتها تحت قيادات مضللة لاتستمد وجودها من الكيان العربي ، كما يفعل جمال عبد الناصر ، وانما تستمد من قوى خارجة عن النطاق العربي لايمكن تعاطلها ، وأحست الشعوب أن هذه القيادات لاتعمل أبدا من أجل تطويرها وتقدمها وأزدهارها ، وانما تعمل من أجل نفسها كل ماتنشده هو أن تبقى على كراسيها الحاكمة ، وأن تظل مهيمنة على شعوبها ، ولقد كانت هذه السيطرة برماح اجنبية مستمدة من خارج المنطقة ، ورغم الشعور العربي الجارف الذي يسود المنطقة فقد استطاع هؤلاء الحكام أن يحتفظوا ببقائهم حتى الآن ، ولو ان الشواهد تؤكد انهم لن يستطيعوا ذلك في مستقبل أيامهم وانهم يسرون الى نهايتهم ويحفرون بأيديهم مقابرهم ، والدليل على ذلك ماحدث لنوري السعيد حين أراد ان يقف في وجه التيار العربي وان يقاوم قاداته ، فقد جرفه التيار وانتهت حياته نهاية مؤلمة ، تؤكد ان التيار العربي تيار جارف ليس من السهل مقاومته أو الوقوف في وجهه ، ولايفوتنا أن نشير الى أهمية وضعنا الجغرافي بالنسبة للوطن العربي ، هذه الأهمية التي ألقت على عاتقنا عبء الدفاع عن المنطقة كلها ... فنحن نعيش على أبواب أفريقيا ونمثل نقطة اتصال بين قارتى آسيا وأفريقيا كما يقول

الرئيس عبد الناصر في كتاب .. فلسفة الثورة « .. ونحن أيضا بحسبكم هذا الموقع نشرف على بحرین كبيرین (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر) وكلاهما يتصل بالمنطقة العربية اتصالا وثيقا .. ويشكل طريق اقتراب يهدد البلاد العربية .. ان هذا الموقع الجغرافي يمنحنا امتيازاً استراتيجياً يحتم علينا أن نكون أقوياء لدرجة تسمح لنا بالمساهمة الايجابية في الدفاع عن المنطقة العربية من الخليج الى المحيط .

وكذلك ما حدث في الأردن حين أراد هزاع المجالي أن يضم بلاده الى الاحلاف الغربية ، وأن يربطها بعجلة الغرب ، فقد ثار الشعور العربى فى بلاده وخلعه من الوزارة بعد يوم واحد من توليه لها ، ثم انتهت حياته كما هو معروف ، وسجل له فى التاريخ أنه كان واحدا من الخارجين عن الاجماع العربى فدفع حياته ثمنا لهذا الخروج والانحراف ، وشبيه بذلك ما حدث للأسرة الحاكمة فى اليمن حين وقفت تقاوم الشعور العربى القوي فدفعت حياتها ثمنا لهذه المقاومة .

نخرج من هنا كله الى أن مصر كانت ومازالت طليعة النضال العربى التقدمى وقاعدته .

ولا يفوتنا ان نشير الى فلسطين فقد جاء فى الميثاق « لقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى واغتصابها دون ماسند من حق او قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لاتعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد اخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار » ، وما جاء فى الميثاق بهذا الخصوص حقيقة واقعة ، فالاستعمار قد عاون وساعد فى قيام دولة اسرائيل فوق أرض فلسطين وسياسته فى ذلك معروفة وواضحة ، ليست فى حاجة الى ابراز وتوضيح ، فهو قد اقامها ليفرق بها شمل العرب ، وليجعل منها نقطة ارتكاز له يوجه منها محاولاته الدنيئة ضد الوطن العربى ، ومن هنا أصبحت اسرائيل تشكل خطرا على المنطقة العربية ، التى يقع - كما أوضحنا - عبء الدفاع عنها على القوات العربية المسلحة .

اذن فوجود اسرائيل يشكل خطرا على المنطقة العربية ، واذا ما وجد الخطر وجب أن تتوافر الوقاية ، وتوفير هذه الوقاية يستلزم أمرين: اتحاد العرب وتضامنهم وتضافرهم من أجل القضاء على اسرائيل ، ثم توفير القوات المسلحة المدربة المزودة بالسلاح والمعدة نفسيا ومعنويا لخوض المعركة فوق أرض فلسطين وتطهيرها واعادة اللاجئين ، واذا ما منعت الظروف بعض الحكام العرب من أن يجتمعوا لاستخلاص فلسطين ، فقد أصبح عبء استخلاصها واقعا على عاتق الجمهورية العربية المتحدة التى وصفها الميثاق بأنها قلعة النضال العربى المحاربة .

ومن هنا كان لابد للجمهورية العربية المتحدة من أن تعد نفسها للمعركة القادمة فهي كما وصفها الميثاق « الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل المسؤولية في بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية » .

ولقد أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أهمية وجود قوات عسكرية على مستوى كبير من الاعداد والاستعداد لتستطيع الدفاع عن المنطقة العربية كلها ، ولهذا جعل قيام جيش وطني قوى من أهم مبادئ ثورته الكبرى التي قامت في عام ١٩٥٢ ، كما جعله إحدى الركائز الهامة التي قام عليها مشروع الميثاق الذي قدمه للشعب في عام ١٩٦٢

وليس من شك في أن قيام جيش وطني قوى يستلزم تقدما اقتصاديا واجتماعيا شاملا ، حتى يكون الجيش درعا حقيقيا للنضال ، ومن أجل هذا فقد اتجه التخطيط العام للدولة الى تطوير اقتصادياتها تطورا يؤدي الى الارتقاء بجميع نواحي الحياة الاقتصادية في البلاد ، لأن هذا الارتقاء مأمور الا مستودع عظيم وصفه الميثاق بأنه يعد « أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه » .

فالتنمية الاقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تقدم القوات المسلحة ، لأنها تغذيها بأسباب القوة والثبات ، وفي هذا يقول الميثاق « ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذي يمكن اليد الضاربة من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة »

وكم من دول كثيرة خاضت غمار معارك ، ثم خسرت هذه المعارك لأن اقتصادياتها كانت منحلة متفككة ضعيفة لا تستطيع أن تمد الجيش المحارب بالامكانيات التي يواصل بها القتال حتى نهايته والتاريخ الحربي يؤكد هذه الحقيقة ، فالدولة التي تنهار اقتصادياتها تنهار بالتالي معنويات جيوشها ، فلا تصلح لحمل سلاح أو لمواجهة عدو أو لكسب معركة .

والتطور الاجتماعي لا يقل أهمية عن التطور الاقتصادي فكلاهما يؤثر تأثيرا مباشرا على المعركة ، والشعب الذي لا يعد نفسيا ومعنويا لخوض غمار المعارك لا يستطيع أن يسند جيشه وهو يواجه عدوه في الميدان ، وسقوط فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية يؤكد هذه الحقيقة ، فلقد انهضت معنويات الشعب الفرنسي انهيارا كان له تأثير سريع على قواتها المسلحة ، فانهارت هي الأخرى وألقت سلاحها دون أن تستطيع المقاومة ، وهذا يخالف ما حدث في معارك ١٩٥٦ حين وقف الشعب المصري تمثله القوى الشعبية بجانب الجيش ، فأخذت بنصيبها في المعركة وشاركت القوات المسلحة في شرف الجهاد وشرف الاستشهاد ، وكان لموقف الشعب أثره الكبير في انتصارنا الحاسم في ١٩٥٦ .

وثمة حقيقة هامة يجب أن نسلط عليها الاضواء في ختام حديثنا ،
وهي أن الجمهورية العربية تحمل عبء رسالة هامة تتصل بمستقبل
العرب جميعا ، وتسعى بكل امكانياتها وطاقاتها الى تحقيق هذه الرسالة ،
وهي تحس أن هناك قوى كثيرة تقف في طريقها وتقيم أمامها العقبات
والصعوبات ، وتستعد لاستخدام القوى المسلحة اذا لزم الأمر لتثنيها عن
تحقيق أهدافها والوصول الى أغراضها ، وتعمل هذه القوى الكثيرة بكل
طاقاتها على تعطيل الركب العربي المنطلق من داخل الجمهورية العربية
المتحدة ، ورغم كل ما يبذل من الخارج فإن الجمهورية العربية المتحدة
تؤمن ايمانا راسخا بأن واجبها يحتم عليها أن تؤدي رسالتها تحت أية ظروف
وان تصمد مع طول الطريق ، وان تستمر في السير نحو أهدافها ، ومن أجل
هذا فإن الجمهورية يجب أن تكون على أتم الاستعداد لخوض أية معركة ،
وللانتصار فيها ، حتى تستقر مبادئنا العظيمة ، وحتى تسود رسالتنا في
المنطقة العربية التي نعيش فيها ، ولهذا يجب أن تدعم الجمهورية بالقوة
المسلحة التي تستطيع بها تدعيم السلام من أجل حرية الوطن العربي
والمواطنين العرب ، وفي هذا المعنى يقول الميثاق « ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية
للوطن وللمواطنين تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل ، ولكن
مجتمعنا مطالب الى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على
العالم الذي يعيش فيه أن يكون مستعدا باستمرار من أجل حرية الوطن
والمواطن أن يدعم السلام بالقوة »

الميثاق والعروبة في آسيا وأفريقية

الأستاذ عبد بدوي

إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها يؤكد يحتتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تقبل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ، ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلي وامكانياته .
(الميثاق الباب التاسع)

لما كان الميثاق قد قام بهندسة بناءة للمجتمع المعاصر من الداخل ، بحيث يمكن القول أنه كان ترجيعاً لآمال الوطنيين ، وثمره حتمية لا بد أن تتدلى من شجرة الحياة في بلادنا . . فإن من الحق أن يذكر لهذا الميثاق كذلك أنه قام بعملية تنظيم للحياة الخارجية ، ولعلاقاتنا بها في عمق وفهم شاملين .

فالميثاق قد وضع الملامح العربية ، وأعطى للشخصية العربية ((وجوداً)) حقيقياً ، متميزاً عن بقية الشخصيات الأخرى ، لأنه قدمها في ضوء ماضيها ، وعظمة حاضرها ، وطموح مستقبلها .

وبهذا لم تصبح هناك فرصة ((للشعوبيين)) وللذين ظهرت وجوههم فجأة وبشكل جاد بعد انفصال سوريا ، وبكل الذين يحاولون جر البلاد - عن عمد أو عن جهل - بعيداً عن تاريخها ، وتجاربها ، وأعماقها .

ذلك أن الميثاق أكد الاتجاه العربي ، وعمقه ، ووضح أن الخروج عنه سير في الظلام ، وسوء فهم لطبيعة التطور العضوي في العالم العربي .

فالقاهرة حين استحدثت للوجود العربي « نظرية » جديدة على وعى بتاريخه ، وطموحه ، وظروف منطقته ، وعلاقاته بالعالم ، وعلى اتصال مباشر بالنبض الثوري للمعارك التي خاضها . . القاهرة حين قدمت هذا

فى « نظرية » لم تكن تقصد ان تكون (نظريتها) للاستهلاك المحلى ، او للربغة فى الحصول على مكاسب سريعة وحاسمة فى المنطقة التى نعيش فيها ذلك لأنها ارادت أن تقول شيئاً جديداً ، وأن تنظم فى الوقت نفسه أشياء نعيش فى ضميرها ، أشياء تقول ان الثورة أساس للتحرر الحقيقى ، وان قضية الحرية لا تتجزء فى المنطقة ، وانه لم يعد لى انسان أن يفرض على المنطقة أنصاف الحلول ، وان المتناقضات الموجودة يمكن حلها سلمياف فى ضوء اندفاع الشعب للخروج من دائرة التخلف ، والعمل على اثناء الحياة الانسانية .

وانه اذا كانت هناك « ظواهر منعزلة - ترى فى الأسر المالكة فى المنطقة - واذا كانت هناك (جزر صغيرة) تحيط بها المياه الاستعمارية من كل جانب . . فانه مما لاشك فيه أن الشعوب العربية هى « النقىل الحقيقى » ، وهى التى تؤكد حتمية الوحدة ، وبقاء المد العربى ، والسيطرة دائماً على عمليات « الجزر » فى المنطقة العربية .

وقد كان جميلاً أن يلقى أكثر من ضوء فى « الباب العاشر » - الخاص بالسياسة الخارجية - على افريقية ، ومستقبلها ، وعمق اتصالنا بها ، فمن هذه الأضواء القول بأن شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى ، ولعل هذا هو الذى يحملنى على القول بأن مستقبل العروبة فى افريقية سيكون أكثر عمقا منه فى آسيا ، وذلك لرحابة المساحة التى يمكن أن تتأثر بالنظرة العربية سواء أكانت هذه المساحة فى الشمال أو الجنوب ، ولوجود الاسلام كعامل من عوامل الدفع الى أعماق القارة ، ثم أخيراً لعدم وجود متناقضات كتلك المتناقضات التى تعيش فيها المنطقة العربية من آسيا . . فافريقية اليوم تتفجر بالوعى ، وتميل عن الأخذ بالنظريتين المحددتين للشرق والغرب ، وتفتح قلبها لكل ما يأتىها عن العالم الجديد الذى يمكن تسميته « العالم الثالث » ، ثم ان افريقية اليوم تعتمد على القيادات الواعية التى تركز على الشعوب أكثر مما تركز على « الأسر » والعصبيات .

ومن هنا اعتقد ان مستقبل العروبة فى افريقية مستقبل باهر اذا أخذنا فى وعينا أن العروبة ليست عصبية وفخارا ، وانما هى فهم جديد للواقع المعاصر ، وايدىولوجية لا تمت الى الشرق ولا الى الغرب . . لاعنادا فى كل منهما ، ولارغبة فى الانعزال ، أو مجرد استحداث شيء ، وانما لأنها « نظرية جديدة تقوم على احتياجات الحياة المعاصرة ، والرغبة فى القضاء على التخلف ، وفى أن يعم السلام العالم ، فيضىء كل وجه ، ويخصب كل ضمير ، ثم أخيراً فى اعطائنا « الانسان العربى الجديد » الذى يعطى الحياة وجوداً حقيقياً .



الرئيس عبد الناصر مع الوفود المشتركة في اجتماع مؤتمر الدار البيضاء

فنحن لسنا فى حاجة الى الانماط المتشابهة ، بالقدر الذى نحن فى
أشد الحاجة فيه الى إتاحة الفرصة لكل انسان فى أن يضيف شيئاً جديداً
الى « الجاهز » من الخبرات السالفة ، وبهذا يعيش كل انسان حياته
الحقيقية ، وهذا ما أكدته الميثاق ، فالنظرية العربية الجديدة لن تتأكد فى
عالمها الا فريقي والآسيوى الا بهذا الانسان الجديد ! واعتقد اننا نسير فى
هذا الطريق بفهم ، وذكاء .

عبدودى

الميثاق في ضوء الإسلام

الأستاذ محمود عبد المجيد

كانت الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية آمالا تراود أحلامنا قبل ثورة ٢٣ يوليو ، فأصبحت اليوم حقائق نعيشها % ونلمس آثارها في ظل الاشتراكية العربية .

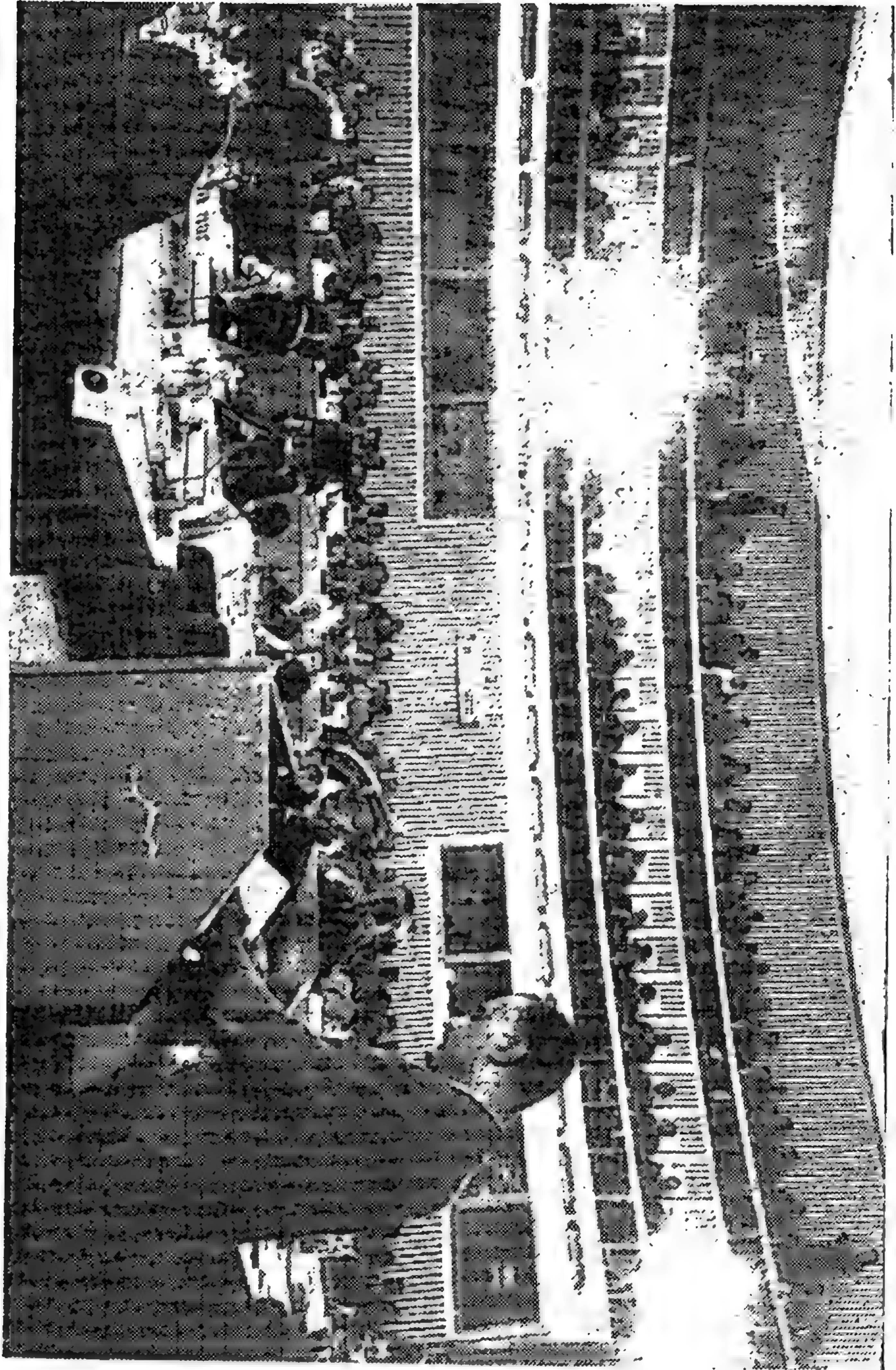
ومن البديهي أن تحقيق مجتمع الرفاهية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة لأن ذلك يستلزم كثيرا من الجهد والمثابرة ، والعمل الواعي المتواصل ، والإيمان العميق ، والخطة الهادفة للقضاء على آثار ماض طويل من العذاب والقلق والحرمان . . . على أننا نستطيع أن نقول - عن نقة - أننا وضعنا أقدامنا على الطريق المؤدى الى الرفاهية، وهو طريق الاشتراكية العربية الذى مهده الوعي بمشكلات شعبنا ، فظهرت معالمه فى أعقاب الثورة العربية المصرية عام ١٩٥٢ وتحددت ملامحه بالقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ وبميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢

ويتضمن هذا الميثاق تحليلا لظروف المجتمع المصرى وطبيعة نضاله ، وعرضا نقديا لتاريخه وبيانا لضرورة ثورته الوطنية وحتمية الاشتراكية كحل للمشكلات التى واجهته .

كما يتضمن أيضا الأسس الروحية التى يقوم على هديها كفاح هذا الشعب وتتم على ضوءها الانطلاقة نحو المستقبل وذلك الى جانب الأسس المادية لتنظيم شئون المجتمع فى النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية .

ثمرة الشورى .

وأول ما نلاحظه أن الميثاق ثمرة من ثمرات العملية الديمقراطية التى مارسها الشعب بالاعداد والمناقشة والاقرار وأن ذلك كان تحقيقا رائعا لمبدأ الشورى فى الاسلام . وكانت تجربة الحرية التى خاضها الشعب المصرى تجربة خصبة



الرئيس جمال عبد الناصر يلقي خطابه التاريخي الهام .. في مؤتمر القمة الإفريقي

وسعت من آفاق الشورى بالرجوع الى القواعد الشعبية وباقرار جماعية القيادة وبوضع الضمانات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية .

فقد بدأ الاعداد لاصدار الميثاق باجتماعات اللجنة التحضيرية التى عمدت أول اجتماع لها « منذ عامين تقريبا » فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ وأصدرت توصياتها بشأن تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بعد أن حددت ماهية تلك القوى وطريقة تمثيلها . وبعد انتخاب حر اختارت « فيه جماهير الشعب مندوبيها فى المؤتمر تقدم الرئيس جمال عبد الناصر بمشروع الميثاق لأعضاء المؤتمر الوطنى وللأمة فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ثم تلا ذلك مناقشات واسعة النطاق وعلى مختلف المستويات داخل المؤتمر وخارجه وانتهى ذلك كله باقرار ميثاق العمل الوطنى ، ايمانا بالله وبما انزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة وفى الكفاية والعدل . وتعاقبت القوى الشعبية على أن يكون الميثاق اطارا لحياتها ، وطريقا لثورتها ، ودليلا لعملها من أجل المستقبل .

عبرة من الماضى

ويجدر بنا أن نشير - قبل أن ندخل فى تفصيلات الأسس التى جاء بها الميثاق - الى أن كل تحليل لظروف المجتمع وطبيعة نضاله إنما يرتد الى تاريخ هذا المجتمع وواقعه ، يستقى منه العبرة ، ويستخرج الدلالة ، وفى هذا تذكرة وموعظة ، والذكرى تنفع المؤمنين حتى لا يقع فى الحاضر ماسبق فى الماضى من أخطاء ، ولهذا فقد بصر الميثاق شعبنا بحقيقة أوضاعه السابقة التى حتمت الثورة ، فشبت مسلحة بالارادة ، وبالتعاون ، بالوعى والفكر المفتوح ، وكان الايمان بالله ورسله ورسالاته ضمانا لها ، وعاصما من الزلل ، ودافعا لقواها خلاصا من الاغلال ، وتحريرا من الاستعمار والاستغلال ، وقضاء على الرجعية ، وانطلاقا نحو الرفاهية .

ولقد حث القرآن الكريم على محو القلام واثاد بالمنافحين عن الحق وقبح السلبين المستضعفين فى الأرض فقال : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فاولئك ملواهم جهنم وساءت مصيرا »

الروح والمادة ..

والى جانب الفقرات التى افردتها الميثاق للأسس الروحية ومثيلاتها التى افردت للأسس المادية نجد الميثاق من أوله الى آخره يمزج الفكر بالعمل وبزواج بين الجوانب الروحية والمادية فى وحدة منسقة الأجزاء ، وليس أدل على ذلك من قوله فى نهاية الباب الثامن :

((وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل وأشرف الغايات والمقاصد)) .

وفى هذا يتجاوب الميثاق مع طبيعة الإنسان المزدوجة ، ويتمشى مع المبدأ الإسلامى الأساسى الذى يجمع بين الآخرة والدنيا « **وَابْتَغِ فِيهَا آثَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا** » . وفى الحديث الشريف : « **أَعْمَسِلْ الدُّنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا** » . لأن الموازنة بين قوى الروح وقوى المادة ضرورية لبناء المجتمع واستمرار تقدمه على أسس قوية

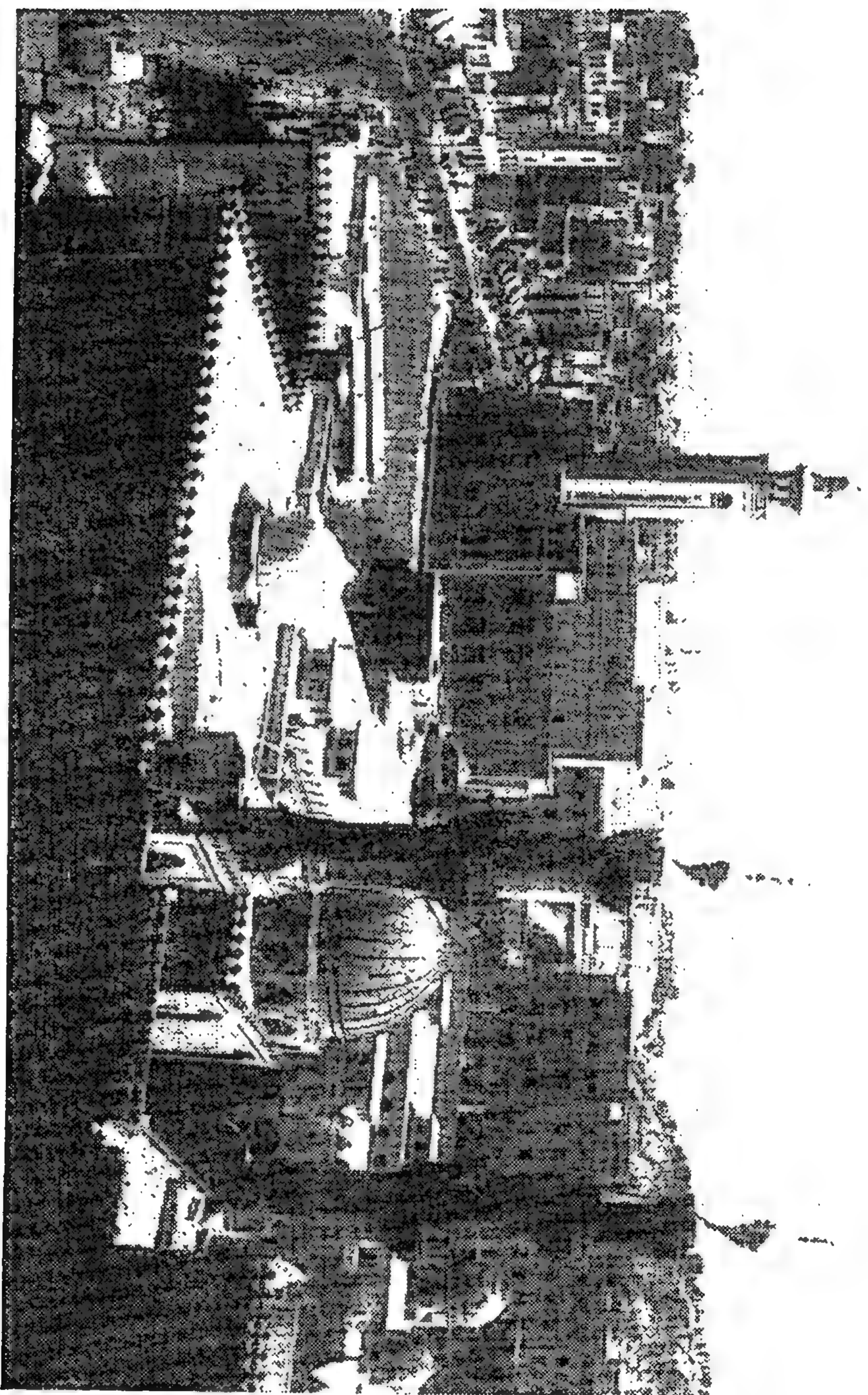
حقيقة الميثاق

وإذا كان الميثاق يرسى دعائم الاشتراكية العربية التى تتناقض مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة والاستعمار والصهيونية ، وتختلف عن الاتجاهات الاشتراكية الأخرى لأنها ليست خيالية أو شيوعية ، فليس هناك من تفسير لهذا التناقض وذلك الاختلاف الا فى ضوء المصادر الأولى التى استمدت منها هذه الاشتراكية أصولها ومقوماتها فجاءت على هذه الصورة الفريدة التى تجمع بين العناصر الروحية والعناصر المادية وتوازن بين حاجة الجماعة الى السيطرة على مواردها وبين الرغبة فى التملك الفردى ، وأنا لواجدون فى التراث العربى بما يحتويه من دين وتاريخ وفلسفة وفى الواقع العربى بجوانبه المتعددة وفى الوعى العربى والروح العربية مايمكن ان نرد اليه الأصول الأولى لهذه الاشتراكية دون تعسف أو تحيز لعواطفنا القومية أو الدينية .

والاشتراكية العربية كما حددها الميثاق ليست فى حاجة الى ان تستعير مبادئ أو وسائل من الخارج لأنها تهضم كل زاد لكى تمارس التجربة على أرضها انها ثمرة لشجرة باسقة نبتت فى أرض عربية وتغذت بفداء عربى اسلامى وأطلت على العالم الفسيح فتتنفست هواءه وترعرعت فى رحاب انتصاراته مستعدة جذورها من الاسلام بوصفه الصيغة النهائية التى افرغت فيها الديانات ، والعامل الفعال الذى اصطبغت بصيغته الحضارة العربية ، ولقد قام الشعب المصرى الذى وضع هذا الميثاق بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية « فى إطار التاريخ الإسلامى وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - »

الأسس الروحية .

وتتلخص الأسس الروحية فى الميثاق فى الإيمان بالله ورسله ووسائله القدسية والإيمان بالقيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان ، وبأن جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة وبأن جميع الأديان ذاترسالات



جامع الأزهر الشريف

تقدمة ، والايمان بحق الارث وبحقيقة الانسان وبالضمير الاجتماعى المستمد من روح الجماعة المتضامنة وبالضمير العالى المستمد من المعنى العام لفكسرة الانسانية .

وهذه الاسس جميعها مستمدة من الاسلام بوصفها قيما رئيسية فيه ، ومبادئ اساسية له . فالايان بالغيب حجر الزاوية فى الدين الحنيف الذى يأمر بالتدين والاعتقاد فى الله الواحد القهار الذى أنزل القرآن على رسوله - صلى الله عليه وسلم « . . هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وأما رزقناهم ينفقون » . والايمان بحق الارث فارق أساسى بين الاشتراكية العربية وغيرها من النزعات المادية ، اما الايمان بالانسانية فهو مستمد من تكريم الله للانسان أكمل مخلوقاته . وقد تمثل ذلك عندما سواه بشرا وأمر الملائكة أن يقفوا له ساجدين ، واستخلفه فى الأرض ، وعلمه الاسماء كلها وكرم ابناءه ، وحملهم فى البر والبحر ، وجعلهم شعوبا وقبائل وحثهم على التعارف والتضامن ، ورفع عنهم الذلة والأحزان بقوله « ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون أن كنتم مؤمنين » وقال : « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » ، فالعلم والاكرام متعلقان بالايمان والتقوى وهما قيمتان أساسيتان فى الاسلام وفى الميثاق على السواء .

الأسس المادية .

أما الأسس المادية لتنظيم المجتمع الاشتراكى فهي تنص على :

اقامة قطاع عام قوى يسيطر على الهياكل الاقتصادية ويعمل على زيادة الانتاج وعدالة التوزيع .

احترام الملكية الفردية غير المستغلة وتمليك الفلاحين الأرض مع نشر التعاون على اوسع نطاق .

تطبيق قوانين التكافل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية .

الكفاح ضد الاستعمار والعمل من أجل السلام وعدم الانحياز والتعايش السلمى والتعاون الدولى .

واذا تأملنا هذه الاسس المادية نجدها بدورها مرتكزة على أفكار اسلامية ، ولقد سبق أن اشار الدكتور عبد القادر حاتم فى المذكرة التفسيرية للقرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ الى « أنه من المحتم أن تحدث هذه الانطلاقة الكبرى نحو الكفاية والعدل (وهما جوهر الاشتراكية) على هدى من عقائدنا الوطنية التى تؤمن بالله والتى تضع الفرد موضع العزة وتعتبر ان ملكاته الخلاقة هى قبس من فيض الخالق الأعظم »

ولما كان الاسلام اسمى عقائدنا فان هذه المبادئ تستمد جذورها منه ، بوصفه ديناً شاملاً ، ونظماً كاملاً ، يحدد علاقة العبد بربه ، ويفصل علاقات الأفراد فى معاملاتهم ويدعو الى التحرر من الاستغلال ، ومن عبودية المسال ، وتقوم فيه الملكية على الا ضرر ولا ضرار ، وعلى أساس اشتراك الناس فى المقومات الرئيسية للحياة وهى كما حددها الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى زمانه « الماء والكلا والنار »

وهؤلاء الناس فى نظر الاسلام مستخلفون فى الأرض لعمارها ، ولا يحق لفئة منهم استغلال عرق الاجراء ، أو احتكار الارزاق ، أو تكديس الثروات « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » ، كما يهدف الاسلام الى اقامة الحياة بين الناس بالعدل ولتحقيق هذه الغاية يقول القرآن : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط »

والعدالة الاجتماعية تقوم على فكرة الاخاء « انما المؤمنون اخوة » ، وعلى فكرة البر والتضامن والاتحاد : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ويقول الرسول الكريم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »

واذا كان الميثاق يحتفى بالعمل ويعنى بشئون الكادحين ورفع مستواهم فان الاسلام يمجّد العمل بنوعيه اليدوى والفكرى ويجعله أساساً للملكية ومحوراً للشواب والعقاب « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره . كما يميز الاسلام بين العمل الخبيث والعمل الطيب منعاً للاستغلال والغش وينهى عن اكل اموال الناس بالباطل « يا ايها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم »

• خصائص الاشتراكية •

وأما عن خصائص الاشتراكية كما حددها الميثاق فى النزعة العلمية والديمقراطية والتعاونية ، فما أكثر الشواهد على حفاوة الاسلام بها ، ودعوته اليها •

فالعلم قيمة عظيمة فى الاسلام ، والعلماء يتمتعون بأرفع المنازل ، وللمنهج العلمى اللقائم على المشاهدة والتبصير بحقائق الكون أهمية بالغة باعتباره أداة للمعرفة . ولقد نادى الاسلام بالشورى على أساس الاخوة والمساواة الانسانية والقرآن يقول : « وأمرهم شورى بينهم » ، « وشاورهم فى الأمر » •

كما حث الاسلام على التعاون والمحبة والتضامن وأكد أهمية هذه المبادئ فى تسيير دفة الحياة والتغلب على صعابها « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » •

على أن الحقيقة الأساسية التي جاء بها الميثاق هي أن الاشتراكية العربية ليست مجرد قوانين للتأمين أو قرارات لتحديد الملكية ، بل هي في جوهرها فلسفة وحياة ونظام ، ولقد كان البعض - قبل الميثاق - يقصرون اللقاء بينهما وبين الاسلام على جانب واحد منه هو الجانب الخاص بأحكام المعاملات ، أما اليوم بعد أن حدد الميثاق معالم هذه الاشتراكية وظهر خصائصها وبين أهدافها فقد اتضحت الرؤيا ، واتسعت دائرة اللقاء في ضوء ما أثبتته الميثاق من ترابط بين القيم الروحية والقيم المادية .

ويمكننا بعد هذا أن نقول ان المبادئ الأساسية في الميثاق لها أصول أولى في الاسلام منبثة في قيمه ، مبنية في طرائقه ، ومازاد الميثاق الاما يتناسب وطبيعة العصر الذي بعثت فيه الاشتراكية العربية التي تستهدف شرف الانسان وسعادته ، وإضاءة حياته بنور الايمان ، بتحريره من الاستغلال وبتلويب الفوارق المصطنعة بينه وبين أخيه الانسان .

محمود عبد المجيد

وسائل الإنتاج بين خطة الميثاق ومنهج الشريعة

(١) الدكتور محمد سعيد مبروك

المرونة والاستيعاب في قواعد الشريعة

« ان سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم
تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس
حق الارث الشرعى المترتب عليها » .

« الميثاق »

١ - من بينات الحق التي تميز بها الدين الاسلامى فى بناء قواعده
واحكامه - أنه وضع نظاما شاملا ، قابلا للتطور من أجل تحقيق مطالب الحياة
الانسانية الكاملة الشاملة ، فى كل عصور وفى كل بيئة ، وبلغ من مرونة اتجاهاته
واتساع قواعده الكلية التشريعية أنه لم يشأ أن يتحكم فى ظروف المستقبل المتغير
بوضع أحكام تفصيلية للأحداث والتغيرات المختبئة فى ضمير المستقبل ، بل
وضع لمعالجة الأحداث المخترعة ، والتغيرات الجديدة ، قواعد كلية واحكاما
عامه ، وخط طريقا للفلسفات الانسانية التي لا يحتمل زوالها .

وبهذا البناء الحكيم فى قيادة النفس والمجتمع ، فتح أمام ذاته - كحقيقة
كونية كبرى - طريق الخلود ، وأنفذ سلطانه التشريعى على حركة الحياة
وتفاعلاتها ، وقد بين القرآن كما بينت السنة أن الاسلام دين الفطرة : قال تعالى
« فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها » وقال - صلى الله
عليه وسلم - « كل مولود يولد على الفطرة » أى ملاءمة الاسلام والاستعداد
لقبله اذا خلى عن أسباب الفتن .

٢ - ومقصود القرآن الكريم والسنة من اعلان هذا المعنى والجهار به :
أمران : -

أولهما : أن شريعة الاسلام ميسرة للتعامل ، لأن عقائدها وتقنياتها .
وآدابها على اتساق تام مع طبيعة الانسان ، وعلاقاته بظروف وجوده ومجتمعه ،

ليس فيها ما ينبو عن ذلك .. فهذا الأصل هو من محكم الشريعة التي تعتبر حاكما وقاضيا على ما يحتمل أن يكون قد ورد فيها من نصوص الكتاب أو السنة، مصادما لفطرة الانسان مناقضا للوفاء بحاجاته الطبيعية ، فان مثل ذلك ان ورد يعتبر من قبيل المتشابه الذي يرد بيان الفرض منه الى الأصل المحكم الذي أنبتناه ، فاذا عرض لنا حادثة ، واختلف عليها نصان متعارضان - أو فهمان مختلفان في نص واحد : فالنص ، أو الفهم الذي يردّها الى اقتضاء الفطرة أولى بأن يكون هو مناط حكم الحادثة .

٣ - وقد تنبه الى هذا المعنى شيخ الاسلام ابن القيم : فقرر القاعدة الفقهية العظيمة : وهي « ان شرع الله لا ينافي قدر الله » .

والمراد بقدر الله في كلام الامام - رضى الله عنه - الفطرة الانسانية : أعنى مجموعة القوانين الطبيعية المتعلقة بحياة الانسان «البيولوجية» والنفسية ، والمتعلقة بظروفه الحاكمة على وجوده ، مادية كانت أو معنوية ، فاحكام هذه القوانين ومقتضياتها لاتعارض حكم الشريعة وقد جاءت احكام الشريعة على وفق هذه القوانين الطبيعية ، لاتعارضها ولاتختلف معها : لأن خالق الطبيعة هو واضع الشريعة ، ومنزل الأحكام : فلا يجوز في حكم العقل أن يقع اختلاف أو تناقض بين طبيعة أوجدها . وشريعة أنزلها .

والأمر الثاني : هو دعوة المجتهدين الى الاستهداء بحكم الفطرة في وضع الأحكام الشرعية ، وأن استلهم الفطرة في وضع الأحكام الملائمة لحاجات الناس وعلاقاتهم المتطورة ملحظ مقصود للشرع : حتى قال ابن مسعود : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، فهذا النص من كلام ابن مسعود الذي قيل انه حديث - يقرر أن الحسن في دينه وشرعه ومرضاته وحكمه ، ما كان كذلك عند الناس ، نعم ، وليس المراد بالرأى هنا - ما كان عن هوى ، أو عن جهل بل المراد به ما كان رأيا ناشئا عن طلب المصلحة ، ومستندا بوجه من وجوه الاستناد الى أصل شرعى : ونقرر هنا أن كل رأى صحيح ينشد المصلحة الحقيقية الموضوعية المنزهة عن ميل النفس ، والجهل بنواميس الاجتماع لابد أن يجد له سنداً قويا ، وواضحا في عناصر الشريعة الاسلامية .

٤ - ومن ثم نشأت فكرة « الإجماع » واعتباره مصدرا أساسيا من مصادر الشريعة لاثبات « الأحكام » وقد اختلف فقهاء الأمة الاسلامية ، منذ ولادة علم اصول الفقه ، حول « الإجماع » في ثبوت الحجة به ، وفي صفة انعقاده وفي امكان انعقاده - اختلافا كبيرا جدا ، - وكان أولئك الفقهاء العظام كانوا يتجادلون حول أمر تهدى اليه فطرهم وأحاسيسهم ، والهامهم : ثم قصرت في البيان عنه عباراتهم والحق أن سر «الإجماع» وسر الحجة به - هو أنه تعبير عن الإرادة العامة للأمة

يفصح عنها المختصون بصياغة هذه الإرادة في صيغة شرعية عامة : وهم الفقهاء المختصون ببيان الذكر ، وإظهار حكم الشريعة ، فهذا الاجماع بهذا الوجه الذي بيناه ، هو معقد الصلة بين الشريعة ومقتضى الفطرة وهو بذلك أمثل الطرق لتطوير الشريعة . وملاءمة المنازع الصالحة من مذاهب المدنية المعاصرة - في الفكر والسلوك .

٥ - ومن هذه الملامح السريعة في تصوير طبيعة التشريع ووضع الأحكام في الاسلام ، يتجلى لنا أن الاسلام دين « انساني » وهو بهذه الخاصة الانسانية الاصلية في تكوينه لا يتأبى عن استيعاب المصالح التي ينشئ عنها سير الزمان في حياة الأمم حتى قال بعض الفقهاء « **أيما تكون المصلحة فشم دين الله** » .

٦ - ثم كان من شأن الاسلام بعد ذلك في متابعة هذه الخطة التشريعية - أن يذكر جوهر الفكرة ، ومعناها ويدع الشكل والصورة لأن جوهر الفكرة ومعناها ، هو العنصر الذي لا يقبل الزوال ، لأنه صدى لجوهر الانسان : ومهما تعاقبت المدنيات ، وتغيرت البيئات ، وتعمقت التطورات في حياة الانسان فانها لا تغير جوهره ، فكذلك لا تغير من الحقائق ما كان مرآة لجوهره ، وتعبيراً عن انسانيته ، أما شكل الفكرة وصورة تحقيقها في واقع سعى الانسان وتصرفاته فانها خاضعة لتطور العصور مهياة الآن يتشكل على مقتضيات البيئات ، فعل الاسلام ذلك بالنسبة لقضية « الحكم » في الاسلام فقرر مبدأ « **الشورى** » وأوجبه على المسلمين : أما أسلوب هذه الشورى فقد ترك رسمه وتعيينه ، للزمن ، وللمسلمين يحققونه بما يلائم أحوالهم ، وكذلك فعل في الاقتصاد ، فقرر العدل الاجتماعي في مواضع جمة من الكتاب ، والسنة قولاً وعملاً ، ولم يتوسع في وضع نظام شامل ، واكتفى بإقامة توضيح عملي لمثل هذا النظام حين يكون وذلك بتشريع « الزكاة » وهو تمثيل يهدي الى طريق التوازن الاقتصادي .

وكان من أروع ما أشار اليه القرآن الكريم في تدعيم العدل الاجتماعي - ولم يلحج المفسرون القدماء - هو الربط والتساند بين الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية التي جعل أساس بنائها عدالة التوزيع في الثروة - وذلك في قوله تعالى : « **ومما رزقناهم ينفقون** » فلا يفهم من الجمع بين الشورى والاتقان في معرض واحد - في المستوي الأمثل من الفهم - إلا التنبيه على الرابطة الأكيدة ، بين العدل السياسي ، والعدل الاقتصادي وإن ذلك من قصد الاسلام في إقامة المجتمعات السعيدة المتقدمة من قبل أن يتها إدراك هذا المعنى للمفكرين من قادة المجتمع البشري وأذاعته في الناس بزمان طويل .

وفي ذلك كله ما يسوقنا الى القول - ونحن متأكدون مما نقول - بأن اشتراكيتنا الراهنة ، إنما هي - على الحقيقة - مضمون النص الاسلامي - وأن

هذا النص الاسلامى بأصله يقتضى معنى هذه الاشتراكية ، ويلزم بها فى مواطن الأمر والالزام .

٧ - والناظر فى تاريخ الظواهر الاشتراكية فى الاسلام يقف على ملاحظة تعتبر غاية فى الأهمية ، وهى أن الاسلام جاء فقرر من أول الأمر مبادئ اشتراكية أصيلة مثل الزكاة الواجبة ومثل الصدقة على السائل والمحروم ، ولبس النبى - صلى الله عليه وسلم - وخلصاؤه ، من كبار الصحابة فى حياتهم الخاصة ثوبا اشتراكيا محضا - فدعا بذلك للاشتراكية - والتخلى عن رأس المال المستغل ، دعوة غير ملزمة وإن كانت فى تقدير الناظر الأريب تعتبر ترجيحاً للالزام ووجوب العمل ، ثم ترك أمر العمل الاشتراكي متراوحاً بين الترغيب والالزام لقد فتح الاسلام باب الاشتراكية على مصراعيه ليلحظ المسلمون طريقهم وسبب ذلك عندنا أمران :

أحدهما أن يعطى المرونة التشريعية فى التطبيق كما هو شأنه فى كثير من الأمور .

وثانيهما : أن « الرأسمالية » لعهد الاسلام الأول كانت ذات سلطان عظيم وتمكن من النفوس - فكان هجوم الاسلام على انتزاعها من النفوس - قبل أن يتنهاها أسبابها الزمنية عملاً ينافى طبائع الأشياء ، ويصادم سنن التطور : فاكتمى بتقرير المعنى الاشتراكي تقريراً ، واضحاً ، وتاماً وحاسماً - وكأنه يقول إذا جاء الموعد فدينوا بالاشتراكية .

٨ - فلا موضع إذن لأن يعترض بعض الناس بكلمة الاسلام على القول بوجود الاشتراكية فى إطار الحقيقة الاسلامية ، فنحن لم ندع قط أن هذا الاصطلاح بالذات كان موجوداً فى الاسلام الأول ، بل ولا هذه النظم من حيث شكلها وترتيبها وإنما الذى نقطع به ، ولا يجوز الشك فيه لعارف بالاسلام - هو أن المبدأ الاشتراكي - الذى يستهدف ، العدالة والمساواة ، والتعاون ، والإيثار ، فى الكرامة الانسانية ، وفرصة العمل ، وتقرير الحقوق الطبيعية ، والمكتسبة بوسيلة العمل والمجاهدة لأصحابها من غير جور ، ولا من ، ولا تحيف ولا انتقاص ، هذا المبدأ الاشتراكي : هو عنصر من مقومات الحقيقة الاسلامية بغير شك ، وأن كل نظام اشتراكي : يعمل على تحقيق المعانى المذكورة آنفاً هو نظام اسلامى بغير نزاع .

٩ - وبناء على هذا الأصل نستطيع أن نقوم المبادئ التى تضمنها الميثاق بصورة أكثر وعياً ونفاذاً ، وفهما للعلاقة الأكيدة بين خطة « الميثاق » ومنهج الاسلام ، كما نستطيع أن ندرس بالذات فى هذا المقال : قضية ذات بال من قضايا الميثاق ، نقول :

« ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لاتستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها »

(٢)

تحليل وسائل الإنتاج بالمقياس الطب الشرعية

١ - شرعية الحياة للأحياء ، تستلزم استمرارها لهم ، ومولد الانسان على هذه الارض واقع يقتضى بقاؤهم عليها ، فان الناس لم يولدوا على الأرض ليطردوا منها ، ولم يشرع لهم حق الحياة لينتزع منهم ، وحق الناس فى الحياة ، وفى البقاء ، يستلزم لهم حقا ثانيا ، هو الوفاء بجميع المطالب التى تمكنهم من البقاء ، والحياة ، فى صورة وجودية سليمة ، ثم فى صورة انسانية كريمة ، وانما يكون ذلك ، بتوفير ما يقتضيه كيانهم المادى من الغذاء والملابس ، والمسكن ، على مستوى يعطيهم فرصة البقاء المقدر لتركيب أجهزتهم البدنية ، والنفسية ، ولا يختذلها ، ثم بتوفير ما يقتضيه وجودهم الانسانى ، من الحرية ، والكرامة ، والثقافة ، واتساع التجربة .

وهنا تلعب وسائل الإنتاج دورها التاريخى العظيم فى حياة الانسان ، لأنها مصدر سداد احتياجاته التى يكون منها بقاؤه وترقيه .

٢ - مصادر اشباع حاجات الانسان قسمان :

مصادر اشباع مباشرة ، وهذه تسمى وسائل استهلاك ، او أموالا استهلاكية ، وذلك كالخبز الذى نأكله ، والسيارة التى نستعملها فى ركوبنا الشخصى ، والمنزل الذى نعلمه بذواتنا وأسرنا ، وهذه المصادر أو الأموال الاستهلاكية تختلف درجة بقائها فى القيام بوظيفتها ، فمنها ما يندم بالاستعمال مرة واحدة ، كالمواد الغذائية ، ومنها ما يمتد بقاؤه بنسب مختلفة . كالملابس ، والمنازل ، وهذه الوسائل لم يختلف أحد من العلماء فى اباحة ملكيتها واحرازها من غير قيد على المالك والمحرز ، وبقي النظر عندنا فى اباحة تخزينها هل يبقى ذلك مباحا أم لا يعتبر مباحا ؟ وبقي النظر فى اباحة الاسراف فى استعمالها هل يبقى مباحا ، أم تمنع اباحته .

وبعبارة أكثر تصويرا : هل يباح لانسان أن يخزن عنده من الأغذية والملابس والأدوية ، مؤنة سنة كاملة مثلا .

وهل يباح لانسان أن يكون عنده عشر سيارات ، ومائة ثوب ، وخمسين حذاء وأن يأكل اذا أكل : عشرين صنفا من اللحوم وعشرة أصناف أخرى من الحلوى والفاكهة .

لم نر علماء الاقتصاد يتعرضون لهذا الموضوع ، فلننظر اليه فى ضوء الفقه الاسلامى .

أما التخزين فقد روى عن سلمان الفارسي ، انه كان يدخر قوت سنة حياطة لنفسه عن الحاجة المحتملة ، ومن هنا يمكن القول بادىء الراى بأنه يجوز تخزين وسائل الاستهلاك الى سنة ، ولكن مثل هذا القول يحتاج الى تفصيل : فان الوقت اذا كان وقت شح في الاقوات ، وقلة في المواد ، وزيادة في احتياجات الناس ، فان التخزين عندئذ يعتبر ضررا ملحوظا ، والمعهود في الشريعة نفس الضرر أيا كان نوعه ، ووجوب التعاون بين المؤمنين حيثما دعت الحاجة الى تحقيق هذا التعاون : وقد ورد في ذلك الحديث : « من كان عنده فضل زاد فليجد به على أخيه ، ومن كان عنده فضل مال فليجد به على أخيه » والفضل هو الزيادة - فقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أرشد الى الجود بالزيادة من وسائل الاستهلاك طعاما أو مالا ، أو مركبا ، على الغير ممن لا يملكون مثل هذه الوسائل أو الأموال وقد ورد في السنة أيضا ، « من احتكر الطعام أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » فاذا كانت أحوال المجتمع أحوال رخاء ويسر ، فان « التخزين » يكون «باحا ، لأن احتمال الضرر ، والامتناع عن التعاون حينئذ يكون بعيدا .

أما الاسراف في المآكل والمشارب ، وفي اللبس والزينة المباحة ، ووسائل الانتقال : فقد نهى عنه الشرع نهيا صريحا فقال تعالى : « واكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين » والنهى عن الاسراف ، ومجاوزة الحد يملأ صفحات الكتاب والسنة .

ومصادر اشباع غير مباشرة ، يتوسط بينها وبين فعل الاشباع بعض الوسائط وهذه هي التى تسمى وسائل الانتاج أو أموال الانتاج ، وذلك كالآلات التى تنتج الملابس فانها مصدر اشباع لحاجة الانسان بواسطة الملابس التى هى وسيلة استهلاك ، وكالأرض فانها أداة انتاج تقضى الى الاشباع بواسطة المحاصيل التى تنتجها ، ثم بواسطة تعبیر هذه المحاصيل من القطن ، والقمح ، والأرز مثلا ، الى الصفة التى يتحقق بها مباشرة الاشباع ، وكالصناعات الثقيلة التى تنتج الآلات . والصناعات التى تنتج أدوات الاستهلاك . فهذه العناصر كلها مما يعتبر أمولا ينتج أمولا ، هو ما اصطلاح على تسميته فى العرف الاقتصادى : بوسائل الانتاج .

٣ - وقد ارتبط وجود الانسان فى أطوار التاريخ بوسائل الانتاج صعودا وهبوطا ، وأمنا واضطرابا ، وسعادة وشقاء ، حتى ليذهب بعض فلاسفة الاقتصاد ، الى أن ظواهر التاريخ انما هى ظواهر لتطور وسائل الانتاج .

والمعنى الذى نريد بيانه هنا - هو النظر الاسلامى للملكية وسائل الانتاج بين الاطلاق والتقييد ، هل يطلق للأفراد أن يملكوها من وسائل الانتاج كما يشاؤون أم يحق للجماعة ، أن تتدخل للحد من هذا الاطلاق ؟ .

هل ندع لفرد واحد أو جملة افراد أن يتحكموا في وسائل الانتاج في أثارها وقواها ، ونشاطها ، بسطا ، وقبضا ، ويبغون سبيل التصرف فيها مع الناس عوجا أو اصلاحا .

هل نقدر أن هذا التحكم مأمون العاقبة بالنظر الى تقدير حق الجماهير واحتياجاتها ، في عدالة المعيشة ، وكفالة أسباب البقاء المقدر لأصحابه .

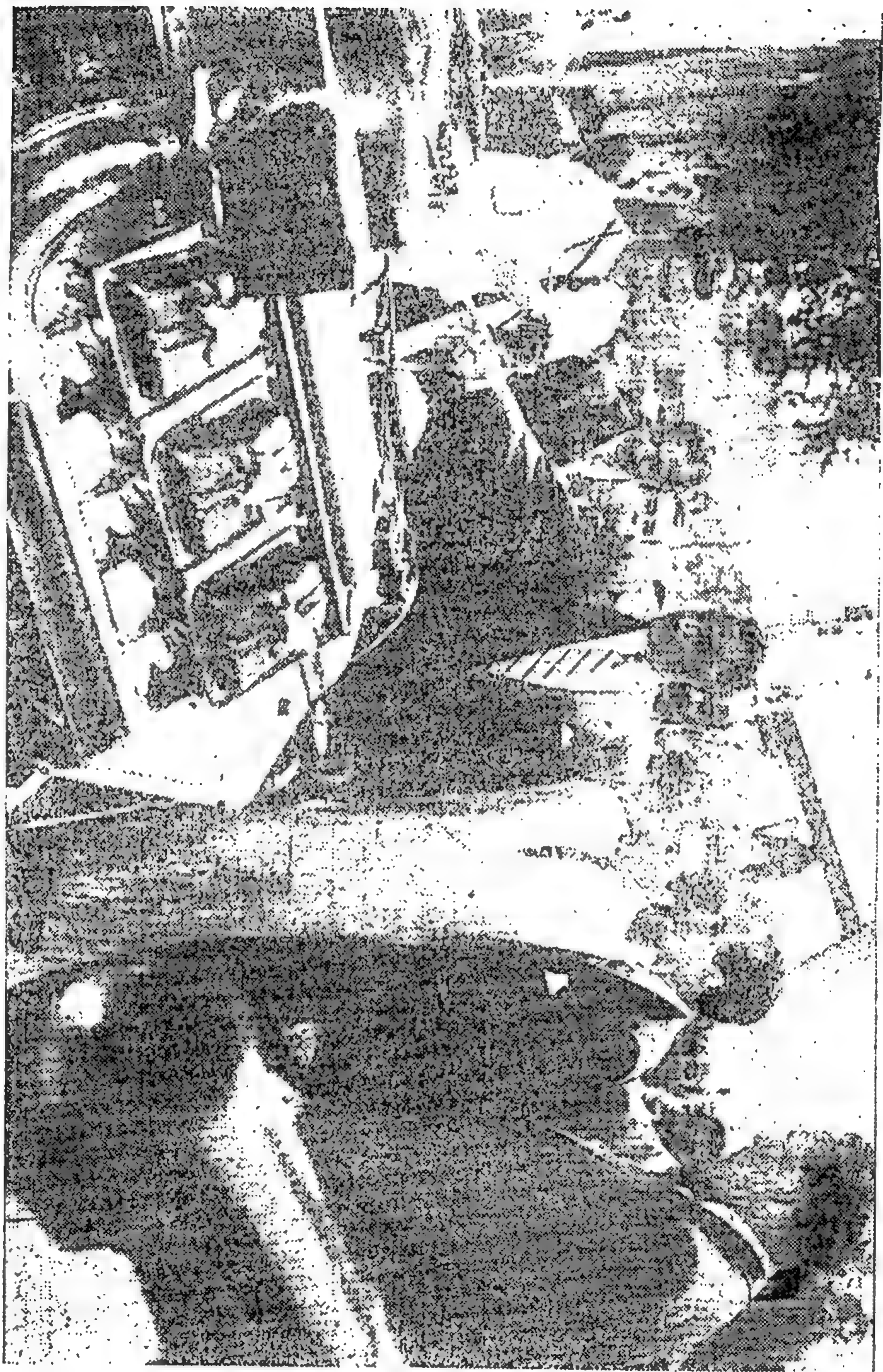
لقد دلت أحداث التاريخ التي تفيض جوعا ، ودموعا ودماء مهراقا والتي تتراقص كالسفن التائهة المهزوزة في محيط الألم البشري ، على أن تحكم « الفردية » في وسائل الانتاج بصورة مطلقة ، أدى الى ظلم الانسان وشقائه ، وجر الى فظائع الفتن والحروب ، والأهوال ، التي اكتوت بنارها الأمم والشعوب والجماهير المغلوبة على أمرها ، والبشرية الكادحة المهیضة الجناح .

٤ - وقد عملت هذه « الفردية » المسيطرة على وسائل الانتاج للحصول من مشروعات الانتاج ، على أكبر ربح بأقل تكلفة - فدعا ذلك أصحاب هذه المشروعات الى التفنن الذريع في اذلال الطبقة العاملة وافقارها ، واستغلالها ، وعدم المبالاة بسواد الشعب فيما يرهقه من غلاء الأسعار ، وبالتالي فيما يؤخره عن أسباب التقدم ويحرمه الطمأنينة والرفاهية .

أما في مجال الصناعة : فقد عملت « الفردية » المسيطرة على وسائل الانتاج على انشاء الاحتكارات الضخمة الواسعة تحت شعار « الكارتل » الذي نشأ في ألمانيا سنة ١٨٦٠ ، و « الترسته » الذي نشأ في أمريكا حوالي سنة ١٨٨٠ . وهي تكوينات وانشاءات تستهدف أخرا الأمر ارتفاع أسعار البضائع والسلع على سواد الشعب من المستهلكين ، وتكتل أصحاب هذه الاحتكارات ، بصورة منظمة للصالح الفردي - ضد رغبة الجماهير والطبقات الكادحة ، حتى لقد بلغ من قسوة السياسة التي تعمل بمقتضاها هذه الاحتكارات أحيانا أن تجعل سعر السلع المباعة في داخل البلاد أغلى من سعر هذه السلع اذا صدرت وبيعت خارج البلاد لغير المواطنين

وأما في مجال الزراعة فقد عملت « الفردية » الرأسمالية على امتلاك اقطاعات واسعة من أرض الله ، واتخذت الناس القائمين عليها عبيدا ، يزرعونها ولا ينالون من بعض ثمرها ما يقنعهم أنفسهم أو يقنع الناظر اليهم بأنهم أحياء: وكانت الأموال التي تغلها هذه الاقطاعات تذهب على أيدي هؤلاء الاقطاعيين ، بعيدا ، بعيدا ، عن الصالح العام ، بينما كانت - أجهزة الحياة والتقدم - من الصحة والتعليم ، وأسباب العمران - في ركود لا يتحرك للعمل الا بمقدار خدمة هؤلاء الاقطاعيين ومزاجهم .

٥ - هل يرضى الاسلام عن هذه المفاصد الكبيرة الممثلة في اتساع ملكية وسائل الانتاج واطلاق مداها ، فيما يتوقف عليه حياة الانسان ، وينبني على



الرئيس جمال عبد الناصر بافت النهضة الصناعية يتفقد مشروعات الحديد والصلب

أساسه صلاح الأنفس والعقائد والأعمال . واستقرار العلاقات بين عناصر الأمة الواحدة . ان صريح الاسلام ناطق بتحريم الاحتكار ولعن المحتكرين: قال صلى الله عليه وسلم - : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وقال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليقلبه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار » وقال : « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » .

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث : هو أن العلة التي جعلها الشارع مناهيا لتحريم الاحتكار ، ولعن فاعله وتهديده بالالقاء في لهب عظيم من نار جهنم يوم القيامة : إنما هي : اغلاء الأسعار على الناس والتضييق عليهم في أقواتهم وكفايتهم من حاجة العيش : فكل صورة من صور الاحتكار المتطورة المعقدة بتأثير امتداد الزمان فهي محرمة بتحريم الشارع لامعدي عن ذلك أصلا .

والمانع ، من ظهور هذه الاحتكارات المحرمة التي تقضى بطبيعتها الى الطفيلان ، والتحكم ، في رقاب الناس ، وحررياتهم ، وأرزاقهم هو افساح الطريق أمام الشعب ليسيطر على وسائل الانتاج فهذا هو الضمان لمنع المفاسد الناشئة عن استئثار « الفردية » الرأسمالية - باحتكار المقادير الكبيرة من وسائل الانتاج في ميدان الزراعة والصناعة .

٦ - ان سيطرة الجماعة على وسائل الانتاج هو الكفيل بتنظيم استخدام هذه الوسائل بصورة تجمع بين النظام ، والعدالة وتعطي الفرصة لهذه الوسائل أن تؤدي وظائفها الحيوية في خدمة الانسان على الوجه الأكثر فاعلية والألصق بطبائع الأشياء ، والأحق في دين الله وشرعه .

واكان أظهر ما جنح اليه ((الميثاق)) لتحقيق هذه الغاية امران :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقدر على التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

٧ - أما عن القطاع الخاص - وغاية تكوينه رقابة الشعب ومنع الاستغلال والمشاركة في التنمية الاقتصادية - فليس فيما يتصل بعناصره ما ينافي منهج الاسلام ، أو تتعلق به شبهة أصلا ، وأما عن القطاع العام - وقد اتخذ شكل « التأميم » فهذا ما يحتاج منا أن نضع له شرحا فقهيا لأن تصورات الناس عن التأميم وعلاقته بالشريعة أخذت بتأثير سيادة النظام الرأسمالي المستغل زمنا مستمرا - تبتعد كثيرا عن ادراك الحقيقة فيه .

(٣)

تفسير القطاع العام بالتأميم وشرعية التأميم

١ - المسألة التي بدت ذات لون صارخ في تطبيقنا الاشتراكي هي مسألة التأميم . فقد جهل ناس . . وأعرض آخرون وزعم هؤلاء وهؤلاء أن التأميم ليس من الاسلام .

فان أرادوا أن هذا الشكل من صور التأميم الحديثة لم يكن في الاسلام - فهذا جائز ، ولكن لا حجة فيه لأحد ، لانه لم يكن من الممكن بالنسبة للاسلام ولا لاي شريعة أن تختزل العصور وتطوى الأزمان ، ليظهر في الزمن الأول بالنسبة للشريعة ، من الوقائع ، والأحداث ما اقتضى سنة التطوير وسير الزمن، بظهوره المقدر له في الأزمنة اللاحقة والأعصر التالية ، ولا يقول بهذا عاقل من الناس ، كما أشرنا لذلك سابقا .

وان أرادوا أن الشريعة الاسلامية تمنع في الاذن به فهذا خطأ صريح .

واذن فالشريعة في موضوع التأميم يرجع عندنا الى مبدأين هامين : -

المبدأ الأول : تقرير الشريعة لثبوت « الحمى »

والمبدأ الثاني : القول بالمصالح المرسله .

٢ - فأما عن المبدأ الأول : فقد تكلم الماوردي في الأحكام السلطانية ، كما تكلم القاضي أبو يعلى الحنبلي في أحكامه السلطانية أيضا : عن الحمى :

قال القاضي أبو يعلى الحنبلي :

« وحمى الموات هو المنع من احيائه أملاكا : ليكون مستبقى الاباحة لنبت الكلا ورعى المواشى : وقد حمى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جبلا بالنقيع : وقال هذا حماي : وأشار بيده الى القاع وهو قدر ميل في ستة أميال : حماه لخييل المسلمين من الأنصار والمهاجرين . »

وأما حمى الأئمة بعده فان زعموا به جميع الموات أو أكثره لم يجز :

وان حموا أقله لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجز ، وان حموه لكافة أو للفقراء والمساكين فانه يجوز :

حمى الأئمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
انتهى كلام القاضي أبو يعلى :

وتفصيل قوله : « حمى الأئمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ما ذكره الماوردي : قال :

قد حمى أبو بكر رضى الله عنه « بالربذة » لأهل الصدقة واستعمل عليه
مولاه أبا سلامه : وحمى عمر من « السرف » مثل ما حماه أبو بكر من « الربذة »
وولى عليه مولى يقال له « هنى » .

وما رواه البخارى : وذكره أبو عبيد : أن عمر حمى أرضا بالربذة وجعلها
مرعى لجميع المسلمين : فجاء أهلها يقولون : يا أمير المؤمنين انها بلادنا قاتلنا
عليها فى الجاهلية والاسلام : علام تحميها ؟ فاطرق عمر ثم قال : المال مال الله :
والعباد عباد الله : والله لولا ما حمل عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض
شبرا فى شبر .

هذه فكرة الحمى فى الاسلام ذكرناها بنص كبار الفقهاء الذين سجلوها
فى كتاباتهم : ويتبين منها : -

١ - ان الحمى - فى إحدى صورتيه : منع الأرض الموات أن يملكها أحد ،
واستبقائها لمنفعة عامة المسلمين للأنبات ولرعى الماشية وهذا ما فعله النبى -
صلى الله عليه وسلم - وحمى به أرضا قدرت مساحتها بميل فى ستة أميال :
لخيل المسلمين من المهاجرين والأنصار وفى صورته الثانية : انتزاع قدر من
الملكية من أيدي مالكيه وإخراجه من حيز الملكية الشخصية وجعله ملكا عاما
للأمة تنتفع به جمهور الناس : وهذا ما فعله عمر رضى الله عنه فيما حماه من
أرض « الربذة » الذى حكاه أبو عبيدة عنه .

٢ - وأن المعنى الموجود فى الحمى هو المعنى الموجود فيما نسميه اليوم
« التأميم » الآن فى التأميم فى الصورة الثانية من الحمى . إخراج ملك خاص
من يد أصحابه وتصديره ملكا للدولة : وجعل الانتفاع به لعامة المواطنين .

٣ - وإنما قلنا لعامة المواطنين : لأن الحمى أو التأميم اذا أطلق للناس
يكون لعامة المواطنين بلا فرق بين مسلم وغير مسلم .

قال القاضى أبو يعلى : فان كان « الحمى » لكافة الناس تساوى فيه
جميعهم من غنى ، وفقير ومسلم وبنى ، فى رعى كالأه لخياله وماشيته . . .

وهذا الحكم من أدل الدليل على أن فقهاءنا - رضى الله عنهم - كانوا من
أعلم الناس بمقاصد الشريعة المتجهة لتحقيق المثل الانسانية . وعملية الاندماج
والمزج بين أصحاب الوطن الواحد .

٤ - وأن الحمى أو التأمين إنما كان يتضمن مصلحة الدفاع عن الدولة بإنشاء مرعى لخييل المسلمين التى يشد عليها فى الجهاد : وهو معنى قول عمر : « والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا فى شبر »
٥ - وإن تشريع الحمى كان يقدم فى اعتباره الفقراء والمساكين وسواد الشعب على الخاصة والأغنياء فكان موافقا للمعنى الذى أنبت عليه فكرة اليوم أنظر قول القاضى أبى يعلى : « وإن حموا أقله - أى الموات - لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجز ، وإن حموه لكافة المسلمين ، أو الفقراء والمساكين فإنه يجوز » .

فقد جعل الأذن فى « الحمى » لكافة المسلمين أو يختص به الفقراء والمساكين ، ومنع من الاختصاص به الأغنياء أو الخاصة .
وهذه وجوه خمسة احتواها النص الذى سقناه .

٦ - ولنا بعد ذلك حول هذا المحتوى : ملاحظة واستنتاج :

أما الملاحظة فذلك أن الرواية عن عمر فى « حمى » أرض « الربذة » من أصحابها - لم تذكر أن ذلك كان بالمجان ، أو كان بتعويض الدولة لأصحابها والظاهر أن هذا « الحمى » لم يكن بتعويض : فإنه لو كان بتعويض لكان من المستبعد أن يقدم أهلها على مناقشة عمر بقولهم له : هذه أرضنا قاتلنا عليها فى الجاهلية والاسلام ، إن انتقالها من أيديهم بعوض يمنع هذا السياق : ولما كان جواب عمر لهم : « المال مال الله ، والعباد عباد الله » لكان الظاهر من طبيعة المقام أن يقول لهم أنه عوضهم عنها - ولكنه إذا أجابهم على اعتراضهم بغير هذا - وذكرهم بأن المال كله لله مشيرا بذلك إلى أن الذى أخذه من أيديهم ، ليس خالص ملكهم على الإطلاق ، وأنه مصروف إلى عباد الله الذين لهم فيه حق .

هذا الجواب ، وهذا السياق : يثبت أن « الحمى » أو « التأمين » الذى فعله عمر كان بغير عوض : لأنه مال الله مصروف إلى عباد الله ، وإلى حماية الدولة : تلك الحماية التى تؤول ثمراتها آخر الأمر إلى استبقاء الملكيات الخاصة غير المؤممة فى أيدي أصحابها .

ويترتب على ذلك أن التأمين الذى يتم بتعويض الدولة لأصحابها عن الملكيات المؤممة ، يختلف حكمه اختلافا كبيرا عن هذا التأمين المنقول عن عمد : إذ يكون المنقول عنه أوسع من التأمين الراهن نطاقا وأعمق جذرا .

وأما الاستنتاج : فقد يبدو لنا أن نظام التأمين لازمة من لوازم كل النظم التى تستهدف تحقيق « العدل الاجتماعى » فى حياة الأمة فإن استهداف العدل الاجتماعى يوجب النظر لمصلحة الطبقات الفقيرة ، ومعالجة بعض مشاكلها

ويستلزم ذلك قدرا من التأمين قل أو كثر ، وقد يظهر ذلك بصورة مبسطة بحسب حالة البيئة واحتمال الزمن : كما رأينا على عهد الاسلام الأول ، أو يظهر بصورة واسعة ومركبة ، كما في عصرنا الراهن وكما نقول دائما : العبرة - بالحقيقة والمبدأ ، وليس بالصورة والشكل .

٧ - وأما عن المبدأ الثاني فيمكن أن يؤسس شرع التأمين على أساس من المصلحة المرسل : وهي المصلحة التي لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها ، ولم يدل دليل شرعى على اعتبارها أو الغائها كما قال علماء الأصول : وقالوا شرط العمل بهما : -

- (أ) أن تكون مصلحة حقيقية لا وهمية .
- (ب) وأن تكون مصلحة عامة تحقق النفع لأكثر عدد من الناس .
- (ح) ألا تصادم تشريعا ثبت بالنص أو بالاجماع .

والتأمين في نظرنا مصلحة حقيقية ، عامة لاتصادم تشريعا ثبت بالنص ولا بالاجماع فصح العمل بها لمصلحة الكافة ، ويدخل ذلك في مسئولية الحاكم عن رفع الظلم وتحقيق العدل ، وتأمين العيش للمواطنين ، حتى ولو لم يرد بذلك حكاية من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا قوله ولا فعل أحد من أصحابه من بعده ..

٨ - وقد يقع النقاش بين علماء الاقتصاد ، وخصوصا بين الاشتراكيين وخصومهم في كون التأمين مصلحة أو غير مصلحة : غير أن هذا النقاش لاتأثير له على شرعيته من الوجهة الاسلامية لان الاسلام انما يحكم بشرعية التأمين : بعنوان كونه مصلحة فقط ، لاعتبار كونه مضر أو مفسد .

وأعظم ما يقال في نقد التأمين أنه يسبب ضعف الحافز الشخصى على العمل

ومثل هذا القول أن وجد له مصداق في الأمم التي شاع فيها الالحاد ونسى الناس فيها الحياة الآخرة ، ومراقبة الله رب العالمين ، فان تربية ضمير الأمة على عقيدة الاسلام ، يقطع السبيل على مثل هذا النقد ، ويلغى مجاله فليس كل ما يقال في بلاد أخرى يمكن قوله عندنا ، على أن التأمين لن يكون فى كل القطاعات بل انما يلجأ الى تطبيقه حيث تحتم المصلحة ذلك ، ويكون احتمال تراخي الوازع الشخصى ، ان وجد أقل ضررا من ترك وسائل الانتاج ذات الأهمية الخطيرة ، بالنسبة لاقتصاد الشعب بغير تأمين :

فالامر في تطبيق التأمين أو عدم تطبيقه ، منظور فيه الى جانب المصلحة الغالبة بصرف النظر عن احتمالات الضرر المغلوبة . عندما • تؤسس نظرتنا على مقاييس الشريعة في هذا الصدد •

علاقة الملكية الخاصة والإرث بوسائل الإنتاج المتطورة..

(١) الملكية الخاصة :

١ - أشرنا فى الفصول المتقدمة الى أن اقتضاء المد الثورى انتهى الى وضع وسائل الانتاج تحت سيطرة الشعب ورقابته : وتمثل ذلك فى تقسيم النشاط الاقتصادى ومجالاته ، الى قطاع عام : ظهر فى صورة « التأميم » .

والى قطاع خاص : وهو ترجمة عن الملكية الخاصة تحت رقابة الشعب ومقيدة بما يحددها عن سبيل الاستغلال .

ونسأل الآن : هل تتأثر هذه الملكية الخاصة ، وهل يتأثر الميراث بهذه الصورة المتطورة لوضع وسائل الانتاج التى استحدثت فى حياتنا الثورية ؟

ان الصورة المستحدثة لوضع وسائل الانتاج لم تعد الملكية الخاصة ولكنها وسمت للملكية الخاصة من حيث المقدار ، ومن حيث التوجيه حدودا ، تجعلها متناسقة مع خطة الدولة الشاملة فى التنمية الاقتصادية ، والبعد عن منازع الاستغلال : واذن فالملكية الخاصة موجودة ، وغاية ما فى الأمر أنه طرأ عليها تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أم محظور ؟ .

بما ذكرناه من شرعية « التأميم » سابقا : يؤنس فى هذا المقام بشرعية تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أو محظور ؟
قدر من الملكية الخاصة من يد مالكيها وتسييرها الى ملكية الشعب : فيجوز بناء على ذلك : من قبيل ما هو أولى ، أن يجوز تقييد الملكية الخاصة ، بمقدار معلوم وتصرف معلوم ابتغاء للمصلحة العامة الراجعة الى سواد الشعب ، كما أسلفنا القول .

٢ - هنا قد يقول بعض المتأثرين فى فهم الاسلام بالعادات المألوفة فى أمور الملكية وغيرها : ان الاسلام لا يبيح الضرر بل ويطلب رفع الضرر عن يلحقه ضرر بغير حق وفى تقييد الملكية ضرر ظاهر يلحق بالمالكين ، فكيف ينسب للاسلام شرعية تقييد الملكية مع وجود الحديث الثابت المشهور « لا ضرر ولا ضرار »

ونحن نوافق مبدئيا على أن فى تقييد الملكية نوع ضرر ، ولكنه الضرر الذى يلغى الشارع اعتباره بازاء المصلحة العامة التى تترجع عليه ، كما يترجح مصلحة الجهاد فى سبيل الله الراجعة الى حماية الدولة والدين ، على المضرة

«حاصلة من قتل المجاهدين في ميدان القتال واجتلاب اليتم على أبنائهم والترمل لنسائهم ، والأسى لأسرهم »

فاذا كان في تقييد الملكية عملية انهاض لسواد الأمة المجاهدة الفقير من مفسد الفقر « ومعاناة الابتلاء والجهد ، بصورة ما ، فلا شك أن الذهاب لمصلحة الأكثرية أولى في اعتبار الشرع من الجمود عن المساس ببعض حقوق الأقلية مما فيه نوع ضرر لهم »

ع- على التسليم بأن في تقييد الملكية المقصود منه تعادل الوضع الاقتصادي ضررا حقيقيا يال معوما أساسيا من مقومات وجود الإنسان المالك في نفسه ، أو عقله ، أو دينه ، أو عرضه ، أو يحد نشاطه لتتبدل نفسه بالعلم والمنزلة ، أو يحرمه من عيشة الرفاهية والرغد ، على ما تنسجم له كفاية حاجاته ، ونواذعه السليمة »

لكننا نرى أن تقييد الملكية حينئذ بالنسبة للمالك يكاد يكون ضررا موهوما لم يقصد به إيقاع الأذى بأصحابه ، بقدر ما قصد منه منع أصحابه من إيقاع الأذى بغيرهم عن طريق الاستغلال ، وسوء الاستعمال »

٣ - وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض التفسيرات الجزئية ما ثبت إباحة تقييد الملكية فيما يعود ضرره على فرد بعينه : كان لسمرة ابن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار فكان سمرة يكبر من دخول البستان هو وأهله فيؤذى بذلك صاحب البستان فشكاه الأنصاري إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم فاستدعى سمرة وقال له : « به نخلك » : فأبى : فقال هبها لي ولك مثلها في الجنة : فأبى فقال - صلى الله عليه وسلم - لسمرة : « أنت مضار » ثم قال للأنصاري صاحب البستان اذهب فاقلع نخله »

وروى يحيى بن آدم أنه كان للضحّاك بن خليفة الأنصاري أرض لا يصل إليها الماء إلا إذا مر ببستان لمحمد بن مسلمة ، فرفض محمد هذا أن يجري الماء في بستانه إلى أرض الضحّاك ، فشكاه الضحّاك إلى عمر بن الخطاب : فاستحضره وسأله عما إذا كان مرور الماء ببستانه إلى أرض الضحّاك يضره : فقال محمد بن مسلمة : « لا » : فعندئذ قال له عمر : « والله لو لم أجد له ممرا إلا على « بعثك لأمرته » »

وظاهر من هاتين الواقعتين أن حق تصرف المالك في ممتلكاته ليس حقا مطلقا - وإنه حق مقيد برعاية مصلحة الغير حتى ولو كان هذا الغير فردا لا جماعة : وظاهر أيضا أنه إذا كان مناط تقييد الملكية الخاصة مصلحة الجماعة في صورة الاستغراق ، أو في صورة الكثرة ، كان هذا التقييد أكد حكما وأتم في القياس »

٤ - ثم ان اطلاق الملكية أمر مباح ليس بواجب - فلم يوجب الشرع على الناس أن يملكوا ، ولم يوجب عليهم اذا ملكوا ألا يخرجوا من ملكهم .

وقد تكلم الفقهاء فى مدى حق « الامام » فى تقييد المباح ووجوب طاعة الناس له على ذلك : و « الامام » فى النظام الاسلامى المؤسس على عند البيعة الصحيحة - هو رمز الارادة الشعبية ، نقل الألوسى فى التفسير عن فقهاء المذهب الحنفى - كالامام الحصكفى وغيره ، أنه يجوز للامام أن يقيد المباح ، وأنه يجب على المسلمين طاعته فى ذلك ، كما نقل عن بعض الشافعية مثل ذلك أيضا .

وهذا النقل يرمى فى مضمونه الى شرعية القول بسيطرة الشعب على وسائل الانتاج لأن « الامام » فى نظام الحكم الاسلامى ماهو الا رمز لارادة الجماعة ، كما قلنا - فيكون عمله مضافا للشعب .

وهكذا نرى أن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لايلغى الملكية الخاصة، ولكنه يقيدھا .

وهو أمر لا يصادم الشريعة بل تاذن فيه الشريعة .

(ب) حق الارث :

٥ - لانتصور أن تكون سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لها اساس بحق الارث .

ان المساس بحق الارث له ثلاث صور :

الصورة الأولى : اعدام الملكية أصلا : بحيث تنتفى ملكية وسائل الانتاج وملكية وسائل الاستهلاك ، فينتفى الميراث والميثاق أبقى فى نطاق القطاع الخاص على الملكية الخاصة . مقيدة بشرائط معينة ذكرناها ، ولم يتعرض للملكية وسائل الاستهلاك ، بالسيطرة أصلا .

وما دامت الملكية الخاصة بنوعيتها - انتاجية ، واستهلاكية قائمة فمجال الارث موجود لمن يستحقون ميراثهم الشرعى فيما تركه لهم مورثهم ، من مال يخلفونه فى وضع اليد عليه .

الصورة الثانية : منع الورثة بغير وجه شرعى ، من الحصول على مال مورثهم ونقله عنهم الى جهة أخرى قبل وقوعه فى أيديهم .

الصورة الثالثة : التسوية بين حظ الذكر والأنثى فى الميراث على عكس ما نطق به القرآن الكريم أو ادخال مالىس وارثا شرعيا ، ضمن الورثة الشرعيين أو ماشابه ذلك من الفروض التى تنافى أصل مشروعية الارث أو نظامه .

وفى هذه الصور الثلاث لانجد فى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، مايمسها ، أو يعطل محتواها الشرعى ، والميراث موجود حتى فى الدولة الروسية وهى أشد الدول اتساعا فى الأخذ بالنظام الاشتراكي فكيف نتصور

فى نطاق الاشتراكية المعتدلة التى تزكى « رأس المال » الوطنى ، ان سيطرة الشعب على وسائل الانتاج أمر له أساس بحق الارث ؟ •

٦ - على أن الفكر الذى يجب أن يكون له اعتبار خاص : هو أن نظام التوريث فى الاسلام عملية اشتراكية فانه شرع بطريقة تؤدي الى تفتيت الثروة وتوزيعها على عدد من الوارثين تتفاوت أنصبتهم منها ، وكل واحد من هؤلاء الورثة يؤول ميراثه الى عدد آخر من ورثته من بعده ، فلا تلبث الثروة الكبيرة المركزة فى يد واحدة أن تقل جدا أو أن تنوب بعد جيلين أو ثلاثة غالباً • ويتبعها تغيير جزئى فى اذابة الفوارق الطبقيّة وعدم الإبقاء على الثروة فى جهة واحدة - وكما قال القرآن الكريم : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » •

ومن هنا يتضح أن نظام الميراث بالاسلوب الذى شرعه القرآن : يصادق الاشتراكية ، ويسير معها نحو هدف واحد : المساواة وعدالة التوزيع •

محمد عارف صالحي

الديمقراطية السليمة

الدكتور أحمد كمال أبوالمجد

مهما اختلف المؤرخون والكتاب في تحديد الأسباب المختلفة التي أدت الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ .. فانهم يتفقون على أن فساد النظام السياسى السابق عليها كان فى مقدمة تلك الأسباب .. أو كان على الأقل واحدا من أهمها .. وأبرز مظاهر هذا الفساد وأخطرها ، ان ذلك النظام كان يستند الى واجهات وشعارات ديمقراطية لا يختلف أحد على صلاحيتها من الناحية النظرية .. ولكن هذه الواجهات كانت تخفى حقائق بعيدة كل البعد عن الديمقراطية فى أى صورة من صورها ..

ومن هنا لم تكن ثورة ١٩٥٢ - فى جانبها السياسى ثورة على هذه الواجهات الديمقراطية ، وإنما كانت ثورة على التزييف السياسى الذى قام عليه النظام .. وعلى المفارقة الهائلة بين النصوص والنظريات السياسية التى استند اليها وبين الواقع الأليم الذى عاشته الجماهير فى ظل تلك النصوص والنظريات ..

وهذه المفارقة هى التى تفسر الحرص على استعمال كلمة الديمقراطية مقرونة دائما بكلمة « السليمة » .. فان هذا الحرص يكشف عن أن جوهر المشكلة السياسية فى نظر المفاهيم الثورية الجديدة ، هو إيجاد التطابق بين الشعارات السياسية وبين الواقع السياسى العام ..

معنى الديمقراطية ..

والديمقراطية - كما يعرف اليوم كل أحد - كلمة يونانية مركبة من

أصليين : Demos ومعناها الشعب .. و Kratos ومعناها السلطة .. فهى فى عبارة واحدة حكم « الشعب » أى النظام السياسى الذى تستقر فيه السلطة فى يد الشعب أو فى يد أغليتيه ، لا فى يد فرد واحد كما هو الحال فى الديكتاتوريات والملكيات المطلقة ، ولا فى يد أقلية من الناس كما هو الحال فى

الحكم الاستقرائى ، أى حكم الأقلية من النبلاء أو الاشراف ، أو فى الحكم الأوليجاركى أى حكم الأقلية من التجار وأصحاب الأموال .

ولا يختلف هذا المدلول عن تعريف الميثاق للديمقراطية حيث قرر « ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده أو تكريسها لتحقيق أهدافه » .

واذا كان هذا هو المدلول الحرفى للديمقراطية .. فان النظام الديمقراطى قد ارتبط فى أذهان الناس بالحرية السياسية .. حرية الأفراد فى مواجهة السلطة الحاكمة .. وقدرته على نقدها .. وحقه فى تغييرها ..

ولذلك لم يكن غريبا أن يربط الميثاق بين الديمقراطية والحرية ، وأن يصف الديمقراطية صراحة بأنها « هى الحرية السياسية » .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

ان دستور ١٩٢٣ كان ينص صراحة على أن السيادة للشعب ، وعلى أن ممارستها تكون وفقا لما يقرره ذلك الدستور .. وكان يقيم لهذا الغرض برلمانا مكونا من مجلسين .. وكان الشعب يدعى كل خمس سنوات ليختار أعضاء مجلس النواب .. ونصف المنتخبين من مجلس الشيوخ ..

وكان ذلك الدستور ينص فوق ذلك على حرية العقيدة .. وحرية التعبير عن الرأى .. وحرية الصحافة .. وحرية الاجتماع .. وحرمة المسكن ..

ولكن هذه الواجهات كلها لم تتعد - فى كثير من الأحوال - نطاق النصوص .. وسارت الحياة السياسية فى اتجاه جعل النص على تلك المبادئ الرفيعة سخرية يكذبها الواقع ..

ويمكن تلخيص مظاهر الانحراف فى النظام السياسى السابق على الثورة فى الأمور الجوهرية الآتية :

١ - أن السيادة الفعالة لم تكن للشعب .. ولا لآى قوة وطنية .. وإنما كان المحتل الأجنبى هو صاحب الكلمة النافذة فى كل شئ .. وكان يمارس هذه السلطة من خلال حقوقه المستمدة من المعاهدات التى فرضها على البلاد. أحيانا .. واعتمادا على القوة السافرة التى لا يملها اتفاق ولا قانون .. الا قانون سيطرة القوى على الضعيف ..

واتخذ هذا النفوذ أحيانا مظهرا مباشرا صريحا عن طريق التدخل لفرض بعض الوزارات التى يطمع فى تعاونها معه .. واستقاط تلك التى تتردد فى هذا التعاون أو تضع له شروطا لا يرضاها ولا يراها محققة لمصالحه .

٢ - ان الملك لم يلزم حدوده الدستورية كرئيس للدولة «يملك ولا يحكم» ويترك السلطة الفعلية لمجلس الوزراء المستول أمام البرلمان .. وانما أقحم نفسه فى أمور تدخل فى صميم اختصاص الوزارة أو البرلمان .. وتسبب بذلك فى كثير من المشاكل والأزمات التى حرمت نظامنا السياسى عنصر الثبات والاستقرار ، وعوقت بذلك كثيرا من الاصلاحات الهامة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يقتصر انحراف الملك على تجاوزه لحدوده الدستورية .. بل انه زج بنفسه - فوق ذلك - فى جو الصراع الحزبى .. ودأب على مساندة احزاب الاقلية ليضرب بها خصومه السياسيين مساهما بذلك فى زيادة مفاسد النظام الحزبى التى عرفناه قبل الثورة .. يضاف الى ذلك كله ماتناقلته الأسماع وتداولته الأحاديث من فساد سيرته ، واستخفافه بمشاكل الشعب ومتاعبه .. وعزلته النفسية الكاملة عن واقع النضال القومى ..

٣ - ان الأحزاب السياسية القائمة كانت عنصر هدم وتخريب فى حياتنا السياسية .. فقد كانت نشأتها - كما كان تاريخها - تعبيرا عن خصومات شخصية وعائلية ... فحزب الأحرار الدستوريين قد نشأ - كما هو معروف - نتيجة انشقاق عدلى يكن على سعد زغلول .. والحزب السعدى قد نشأ نتيجة خروج النقراشى واحمد ماهر على حزب الوفد .. وحزب الكتلة بدوره قد نشأ نتيجة فصل زعيمه مكرم عبيد من حزب الوفد .. أما التجمعات القليلة التى كانت تعبيرا عن مبدأ أصيل أو برنامج محدد خاص فقد كانت بعيدة عن المشاركة الفعلية فى الحكم ..

والواقع أن التأمل فى البرامج الرسمية المعلنة لهذه الأحزاب كلها .. كان يكشف عن التشابه الغريب الذى يبلغ حد التماثل بينها .. مما يلغى كل مبرر حقيقى لوجودها .. ويجعلها مجرد تجمعات عصبية أو طائفية تفرق وحدة الصف .. وتنال بذلك حتما من قوة النضال الوطنى فى فترة كانت البلاد فيها فى أمس الحاجة الى الوحدة وتلك القوة ..

٤ - أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى سادت البلاد قبل الثورة كان من شأنها أن تجعل الشعارات الديمقراطية ، والحقوق والحريات السياسية المنصوص عليها فى صلب الدستور مجرد « واجهات دستورية » تخفى وراءها واقعا بعيدا كل البعد عن الديمقراطية ونظامها الدستورى ..

وتفصيل ذلك - كما يعلمه الآن كل أحد - أن جماهير الشعب ، صاحبة السيادة الحقيقية ، ومالكة السلطة السياسية وفقا لأصول المبدأ الديمقراطى كانت تعيش فى فقر وجهل وخضوع لقلّة من أصحاب رموس الأموال وملاك الأراضى الزراعية .. ولم يكن غريبا أن تنعكس هذه الطبقة الاجتماعية

والاقتصادية على صورة الحكم فى الدولة . . . فقد استولت طبقة الملاك على الحكم واتخذته سبيلا لزيادة مغانمها واستمرار تحكمها فى جماهير الشعب . وفى ظل هذا النوع من الحكم يكون الحديث عن الديمقراطية وما يكفله الدستور من الحريات والحقوق السياسية تزييفا لا معنى له ولا حقيقة . .

ذلك أن الحقوق والحريات إنما تمارس من خلال ارادة حرة قادرة . . وعقل واع مستنير . . أما حيث تنحني هذه الارادة لمطالب الحاجة وقوة الضغط الاقتصادى . . وحيث تحرم العقول من نور العلم . . ويحال بينها وبين معرفة الحقائق . . فإن ممارسة تلك الحقوق والحريات لن تكون الا وسيلة تحصل بها الفئة القوية الباغية على سند شكلى من الجماهير يسمح لها باستمرار حكمها ودوام استغلالها للمحرومين .

ان فصل الحرية السياسية عن الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى ديمقراطية ما قبل الثورة كان تجاهلا صارخا لحقائق العلاقات الاجتماعية ، وللعلاقة الوثيقة بين الجوانب المختلفة للنفس الانسانية . . كما كان انكارا لما هو مقرر فى علم السياسة من أن النظام السياسى لشعب من الشعوب لا يمكن ان يكون صالحا له الا اذا أدخل فى حساباته حقائق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها ذلك الشعب . .

ان دعاة الديمقراطية فى أوروبا كانوا يصفون ديمقراطيتهم بقولهم انها « مسألة عقل وقلب » وليست مسألة « خبز وزبد » . . وكان هذا الشعار يحمل فى طياته بنور فشل تلك الديمقراطية التقليدية وافلاسها .

معالم الديمقراطية السلمية كما حددها الميثاق . .

(ا) اذا كان تأكيد السيادة الشعبية ورد السلطة السياسية الى جمهور الناس هو جوهر الديمقراطية على اختلاف صورها وأشكالها . . فان الميثاق قد قرر هذه السيادة وأكدها فى كل باب من أبوابه العشرة . . فهو يقرها كحقيقة تاريخية حينما يصف الانتفاضات المتعددة التى زخر بها تاريخنا القديم والحديث . . فيردها جميعا الى روح الكفاح والمقاومة والى أصالة الوعى الثورى عند الشعب بأسره . . ثم هو يقرها حينما يجعل من سمات العمل الثورى الصادق أن يكون شعبيا . . وحينما ينكر على الثورة أن تكون عمل فرد أو فئة واحدة . . . ثم يقرر أن « الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة » . . ويحدد مفهومها بعد ذلك بقوله انها تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه . .

(ب) غير أن الميثاق بعد ذلك حريص على التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية . . وتلك أولى معالم المنهج السياسى الذى حددته فى بابه الخامس . .

ذلك أن التسلط السياسى والثقافى الذى باشرته القوى الاجنبية على شعبنا قد صور للكثيرين منا أن الأشكال والمآذج التى تقدمها تلك القوى للديمقراطية هى الأشكال الوحيدة لذلك النظام .. وأن الخروج عليها خروج على جوهر الديمقراطية وردة عن روحها .. وهذا هو الوهم الذى بدده الميثاق .. مؤكدا ان النظريات المتعارف عليها لا يمكن أن يستغنى بها عن التجربة الوطنية ومقررا فى صراحة « أن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .. ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .. وتطبيقا لهذا المنهج السليم قرر أن « الحرية السياسية أى الديمقراطية ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية » .

وفى سبيل التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية .. واستجابة للمطالبات التجربة الوطنية فى الميدان السياسى .. حدد الميثاق معالم الديمقراطية السليمة التى يريدونها على النحو التالى :

أولا - الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

بين الميثاق حقيقة الارتباط الحتمى بين الديمقراطية السياسية والاشتراكية بقوله فى الباب الرابع : « ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه .. يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى إرادتهم ، و « ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات » .

ولذلك عاد فقرر صراحة فى الباب الخامس « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية » وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا اذا توافرت له ضمانات ثلاث :

• أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

• وأن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

• وأن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته . «

ومن هنا بدأ العمل الثورى عندنا بتهيئة التربة لاقامة النظام الديمقراطى وذلك بالسير فى طريق الثورة الاجتماعية التى تستهدف القضاء على سيطرة طبقة من المواطنين ، وتتخذ لهذا الغرض سبيل الحل السلمى فى اطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تدويب الفوارق بين الطبقات .

والواقع أن القوانين والقرارات الاشتراكية التى بدأت بقانون تحديد الملكية الزراعية عام ١٩٥٢ ، والتى توجت بقوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ قد كانت كلها سبيلا لتصفية القوى الاقتصادية التى تسببته على الإرادة الشعبية وتحكمت فيها .. كما كانت سبيلا لتحقيق العدل الاجتماعى والرخاء



احدى السيدات تحدث في المؤتمر الوطني للنقوى الشعبية مملكة البحرين وتأييدها للبحرينى الوطنى الذى اعطى المرأة حقوقها كاملة

الاقتصادى .. باعتبار هذه الأمور جميعا شروطا أولية لامكان ممارسة الحرية السياسية .. والواقع - مع ذلك - أن الميثاق لم يكن بداية التفاتنا الى الصلة بين النظم السياسية وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .. بل ان المبادئ الستة الكبرى التى أعلنت غداة الثورة قد تضمنت لفظة واضحة الى هذه الصلة حينما ذكرت القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة عدالة اجتماعية .. قبل ان نذكر « الحياة الديمقراطية السليمة » .. وذلك ايمانا باستحالة قيام الديمقراطية السليمة فى جوامعنا واقتصادى مشحون بأسباب الضغط على الارادة الشعبية التى تمارس الأمة عن طريقها تلك الديمقراطية ..

كذلك جاء أول دستور بعد الثورة .. وهو دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ موجهها مزيدا من العناية والاهتمام الى الحقوق والضمانات الاجتماعية للمواطنين .. توكيدا للارتباط الأساسى بين هذه الضمانات وبين قدرة الناس الفعلية على ممارسة الحقوق والحريات السياسية .

ثانيا - شكل جديد للنظام الديمقراطى .. نظام الاتحاد الاشتراكى :

ان المشكلة الحقيقية التى تواجه الشعوب ليست فى تقرير المبدأ النظرى الذى تقوم عليه حياتها السياسية ، بقدر ما هى فى ايجاد الوسائل العملية الكفيلة بنقل هذا المبدأ الى حيز التطبيق العملى ..

وكلنا يعرف كيف تكون النظم والنظريات محكمة وسليمة حين تقرر فى النصوص وتكتب فى الكتب .. ثم اذا بها تنزل الى ميدان التطبيق فتتحرف وتمسخ ، وتستحيل الى شئ بعيد كل البعد عما أريد بها أصلا .. ومن هنا كانت المشكلة الحقيقية أمام الميثاق فى الميدان السياسى هى مشكلة الاهتداء الى الشكل المناسب الذى يفرغ فيه المبدأ الديمقراطى وما يقوم عليه من توكيد السيادة للشعب .

والصورة التقليدية الغالبة للنظام الديمقراطى هى الديمقراطية النيابية، ومؤداها - كما هو معروف - أن ينتخب الشعب عددا من النواب يمارسون السلطة باسمه ولحسابه .. ويقنع هو بمراقبتهم وسحب الثقة منهم اذا أسرفوا فى الخروج عن اتجاهاته العامة ، وذلك بعدم إعادة انتخابهم بعد انتهاء مدة نيابتهم .. ومن هؤلاء النواب يتكون البرلمان - من مجلس واحد أو مجلسين - ويتولى ممارسة الوظيفة التشريعية وما تتضمنه من سن القوانين التى تمثل الاطار القانونى العام الذى تعمل فى حدوده السلطان التنفيذية والقضائية .

ورغم ما يقوم عليه مبدأ انتخاب النواب من تسليم بحق الشعب فى السيادة ، فان النظام النيابى يتضمن خطرا كبيرا كما ينطوى على نقص ظاهر .. أما الخطر فيتمثل فى احتمالات انحراف النواب عن رغبات الشعب

واستثنائهم بالسلطة لحسابهم وتحقيقا لمصالحهم الذاتية .. وبذلك تكون
السيادة الفعلية لهم وليست للشعب صاحبها الأصيل ..

وأما النقص فيتمثل في أن تدخل الشعب في الحياة العامة .. ومشاركته
في توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية تغدو - في النظام النيابي - مشاركة
ضئيلة ناقصة .. لأنه لا يتدخل إلا ليختار عددا من المرشحين ، دون أن تكون
له كلمة مباشرة في أخطر القرارات التي تمس حياته في جوانبها كلها ..

وتلك هي أهم المشاكل التي واجهت النظم النيابية المختلفة ، والتي عبر
عنها علماء الفقه الدستوري « بأزمة الأنظمة النيابية » .

وفي سبيل علاج تلك الأزمة لجأت كثير من النظم الى ما يسمى
بالديمقراطية شبه المباشرة .. وفيها يختار الشعب نوابا عنه كما هو الحال في
النظام النيابي .. ولكنه لا يترك الأمر كله في أيديهم .. وإنما يحتفظ لنفسه
- في دستوره - بحق التدخل والعمل المباشر بالنسبة لبعض المسائل التي
يرى لها من الخطورة والأهمية ما يحول دون امكان انفراد النواب بالتصرف
فيها .. أما وسائل هذا التدخل المباشر فاشهرها وسيلة الاستفتاء الشعبي ..
وسيلة الاعتراض الشعبي .. ووسيلة الاقتراح الشعبي ..

ومؤدى الاستفتاء الشعبي .. الا ينفذ مشروع القانون الذي يقره النواب
الا اذا عرض على الشعب في استفتاء عام ووافق عليه .. ومؤدى الاعتراض
الشعبي أن يكون لعدد من أفراد الشعب - أي هيئة الناخبين - أن يعترضوا
خلال فترة زمنية معينة على مشروع قانون وافق عليه النواب .. ويتعين حينئذ
طرحه على الشعب في استفتاء عام ..

وأما الاقتراح الشعبي فصورته أن يكون لعدد من هيئة الناخبين أن
يتقدموا للمجلس النيابي بمشروعات القوانين التي يرون طرحها عليه
للمناقشة ...

ورغم الفوائد غير المنكورة لهذه الديمقراطية شبه المباشرة .. فإنها
لا تتضمن - في الحقيقة - الا علاجا جزئيا للمشكلة .. لأن الارادة الشعبية
تبقى في معظم الأحوال بعيدة عن العمل المباشر وفي ظلها يبقى تيار الارادة
الشعبية تيارا متقطعا وان تقاربت فترات تدخله ومناسباته ..

ومن هنا ظلت الحاجة قائمة الى وسيلة يستطيع الشعب عن طريقها أن
يمارس تأثيرا وت دخلا مباشرا في الحياة السياسية ..

وهنا اهتدى الميثاق الى نظام الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره منظمة
قومية تتحالف داخل اطارها القوى الممثلة للشعب العامل لتمارس تأثيرا
مباشرا ومستمر على جميع الأجهزة التي تمارس السلطة فعلا .

وإذا لم يكن من أهداف هذا البحث ولا في نطاقه ما يسمح بالتعرض
تفصيلا للاتحاد الاشتراكي العربي .. فأننا نكتفى هنا بمقارنة سريعة بينه
وبين النظام الحزبي .. وبتحديد اجمالي لدوره في الحياة السياسية ..

(أ) أما النظام الحزبي فيقوم - على ما هو معروف - على تجمع أصحاب
المذهب الواحد في العمل السياسي في صورة منظمة خاصة نمارس الدعوة
لنفسها في صفوف الرأي العام .. ثم تتقدم للانتخابات العامة .. وتصل بذلك
الى ما تستطيع الوصول اليه من مقاعد البرلمان .. ومناصب السلطة التنفيذية
.. والنتيجة النهائية لجهود الأحزاب السياسية أن يتوقف مصير الشعب على
نتيجة الصراع الحزبي .. وأن يتأثر بما تملكه الأحزاب من وسائل توجيهه
الرأي العام .. والتأثير فيه .. والضغط عليه .. بمعنى أن الصورة النهائية
للحياة العامة تتوقف في النهاية على نتيجة الصراع المذهبي والسياسي ..

أما نظام الاتحاد الاشتراكي فيفترض التقاء على الأهداف الكبرى في مجال
السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلى الوسائل الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف
بين القوى الممثلة للشعب وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية
الوطنية ..

ولا يجوز - في تقديرنا - أن نفاضل بين هذين الأسلوبين من أساليب
العمل السياسي وذلك اعمالا لما قررناه من قبل من أن أساليب العمل السياسي
لا بد أن تدخل في حسابها ملابسات التجربة الوطنية وما يحيط بها .. وغنى
عن الذكر أن البلاد قد اتجهت كلها - بعد الثورة - نحو تحقيق الأهداف
الستة التي أعلنتها تلك الثورة .. بحيث لم يعد هناك موضع ولا مبرر لقيام
تجمعات حزبية .. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن الاتحاد الاشتراكي يتبنى
مقدما برنامجا تفصيليا للعمل السياسي .. ولو فعل ذلك لأصبح حزبا واحدا
شبهها بتلك الأحزاب التي عرفت دول متعددة في الشرق وفي الغرب .. وإنما
ينفسح المجال داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه لاختلاف وجهات النظر في
وسائل العمل ومناهج التطبيق .. وفي وصول القرارات المختلفة التي توضع
بها السياسة الاشتراكية موضع التطبيق والتنفيذ .

(ب) وأما دور الاتحاد الاشتراكي في الحياة السياسية فيقوم على توجيه
أجهزة الحكم المختلفة ورقابتها .. وهذا ما عبر عنه الميثاق بقوله « ان سلطة
المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة
التنفيذية ..

ومعنى هذا أن الاتجاهات الشعبية الأصيلة في كل ميادين العمل العام
ستتبلور تدريجيا صاعدة في مستويات التنظيم الهرمية داخل الاتحاد
الاشتراكي .. حتى إذا وصلت الى قمته وصدرت بها توصيات وقرارات كانت

عذه التوصيات والقرارات تعبيرا أكيدا عن « الرأى العام المنظم » وكان مقتضى الديمقراطية أن تلتزم بها أجهزة الحكم المختلفة .

وأما دور الاتحاد فى الرقابة فيحتاج تنظيمه الى صدور القرارات التنظيمية التى تبين حدود تلك الرقابة ومسالكها المختلفة .

والواقع - كما لاحظ الميثاق بحق - أن توكيد سلطة المجالس الشعبية على هذا النحو فوق ما يتضمنه من توكيد مبدأ السيادة الشعبية فإنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية .. وهذا التجمد وذلك التعقيد هما أخص سمات البيروقراطية التى انحرفت اليها كثير من النظم ، والتى أدت الى وقوف الأجهزة الادارية كمنطقة عازلة لارادة الشعبية عن ممارسة التأثير الفعلى الأكبر على الأوضاع السياسية والاجتماعية ..

ثانيا - اسلوب جديد فى تمثيل الشعب داخل المنظمات الشعبية والنيابية:

من المفاهيم الشائعة فى ظل الديمقراطية التقليدية أن تقرير مبدأ الاقتراع العام - أى السماح بممارسة حق الانتخاب دون تقيده بشروط مالية أو فنية خاصة - يعتبر بذاته تقريرا كافيا للمساواة والعدل السياسى .. غير أن العمل السياسى الحقيقى - فى ظل النظام النيابى - لا يتم فى الحقيقة عن طريق الاشتراك فى الانتخابات ، وإنما يتم داخل المجالس النيابية .. ومن الثابت أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى بيئتنا الخاصة قد أدت دائما الى احتكار فئات وطبقات اجتماعية خاصة لمقاعد البرلمان .. وبذلك صار العمل السياسى كله فى قبضة تلك الفئات والطبقات .. وحرمت منه جماهير الشعب صاحبة الحق فى ذلك العمل السياسى ..

وقد جاء الميثاق واقعا ودقيقا حينما قرر أن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشرة لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية ، ووصف الميثاق ذلك بأنه حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ، كما رأى فيه - من ناحية أخرى - ضمنا أكيدا لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية .

والواقع أن المفارقة بين صورة البناء الشعبى فى المجتمع .. وبين صورة المجالس التى تمثل هذا البناء فى مجال العمل السياسى .. ليست بدورها الا عشرة لما يقوم عليه التركيب الاجتماعى من فروق بين الطوائف التى يتكون منها المجتمع .. وهى فروق من شأنها أن تتمكن احدى الطوائف أو بعضها من احتكار العمل السياسى .. أو على الأقل من المساهمة فيه بدرجة تتجاوز نسبتها العددية الى مجموع أفراد المجتمع ..

وإذا كان العلاج الجذري لهذه الظاهرة يحتاج الى تصفيه تدريجية لاسباب هذا التفاوت .. فقد كان لابد من وسيلة عاجلة - ولو مؤقتة - لتحقيق عدالة التمثيل في المجالس السياسية ..

والوسيلة التي اختارها الميثاق هي أن « يضمن الدستور الجديد للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعاً - حرية الكلمة سبيل للعمل في ظل النظام الديمقراطي .

النقد والنقد الذاتي .

المجتمع الديمقراطي بطبيعته مجتمع مفتوح ... يتسع للآراء المختلفة مهما تباينت وتباعدت وجهات النظر فيها .. وذلك إيماناً بالإنسان وب عقله .. وب قدرته على الاهتداء الى الصواب والاختيار بين الآراء المختلفة .. اذا تركت له حرية الاختيار بينها ..

ولذلك قرر الميثاق أن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ..

والواقع ان مفهوم حرية الكلمة في ظل الديمقراطية يحتاج الى اعادة نظر .. فلا يزال من الناس من ينظر الى تلك الحرية على انها شر لابد منه او انها - على احسن تقدير - وسيلة يامن بها النظام شر الطاقات المكبوتة في الصدور ..

والحق أن حرية النقد نعمة من نعم الديمقراطية على الحكام والمسئولين قبل أن يكون حرية يتمتع بها المحكومون .. ذلك أن الكلمة الحرة الجريئة المخلصة هي التي ترشد المسئول وتبصره بمواضع الصواب وتجنبه مواطن الزلل .. وتعينه على أمره بما تلقيه من الضوء على جوانب المشاكل المختلفة .. والحاكم الذي لا يسمع الا دقة واحدة لن يعرف الا نعمة واحدة كما يقول المثل .. ولذلك كان عمر - رضي الله عنه - يقول : رحم الله امرءاً أهدي اليه عيوبنا .

ومن لفتات الميثاق التي تستحق الإشارة أنه ذكر النقد الى جوار النقد الذاتي .. والنقد الذاتي هو بغير شك أول أبواب التقدم في كل عمل .. وصورته في المنظمات الشعبية أن تعتاد تلك المنظمات ارتفاع أصوات النقد من داخلها ، وأن يشغلها الحرص على الحقيقة وعلى اتقان العمل عن الحرص على الشهرة والتباهي وادعاء النجاح المطلق ..

غير أن النقد الذاتي للأسف ليس سهلاً ولا ميسوراً في جميع الأحوال ، فان المنظمات مهما كانت شعبيتها هي وحدات عمل مغلقة .. وفي وحدة العمل المغلقة يكون سلطان الرأي العام الداخلي أقوى وأشد ، وتكون شحنته الضاغطة

أقصى واعنف .. ومن هنا لا ترتفع في مواجهته عادة الا أصوات الذين أوتوا من الجرأة والحكمة وشجاعة النفس ما لا يتاح الا لأولى العزم .. فاذا أضفنا الى ذلك أن البعيد كثيرا ما يرى مالا يراه القريب ، وأن القصي قد يتباح له من الحياد والحكم الموضوعي ما لا يتاح لمن يعيش بأعصابه وجوارحه في جو العمل المغلق أدركنا أن النقد الذاتي وحده لا يمكن أن تكون فيه الكفاية وإنما لابد أن يتممه النقد الذي يأتي من الخارج ، وهو ما نبه اليه الميثاق .

خامسا - سيادة القانون سياج لابد منه لضمان الحرية :

إذا كانت « حرية الكلمة المقدمة الأولى للديمقراطية » فإن « سيادة القانون هي الضمان الأخير لها » ..

وذلك أن الحقوق والحريات التي يتأكد بها حق الشعب في السيادة لابد أن يكون لها جزاء عملي يحميها .. ولا شيء يحمي الحقوق في المجتمع كما تحميها سيادة القانون .. ونزول الناس جميعا - حكما ومحكومين - عند أحكامه .. فان ذلك، سبيل العدل وضمان المساواة بين الناس .. وملاذهم من آفات النفوس وأهوائها ..

وإذا ذكرت سيادة القانون .. ذكر القضاء الحر في أعقابها .. فلا شيء يؤكد سيادة القانون مثل قيام القضاء بالرقابة على تصرفات الأجهزة التنفيذية المختلفة .. حتى يطمئن الناس على حقوقهم .. ويأمنوا من كل سلطان سوى سلطان القانون المعبر عن إرادة الشعب .. وليس أقدر على تأكيد سيادة القانون من القضاء .. وذلك لما له من استقلال عن السلطات العاملة في الدولة .. وبما لأعضائه من ضمانات خاصة تملو بهم عن مواطن الرغبة ومواطن الرهبة ، وبما استقر في تقاليد الراسخة من التزام التروى والتثبت وتحري الحقيقة ، والتناهي عن أسباب التأثير والانعطاف مع الهوى ..

غير أن سيادة القانون تتطلب - كما لاحظ الميثاق بحق - تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا ... والواقع - كما يعلم الآن كل أحد - أن « كثيرا من المواد التي ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو مختلف وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة » .

تلك أهم معالم الديمقراطية السليمة التي حرص الميثاق على ارساء دعائمها وبيان طريقها ..

مطلع من الفكر الإسلامي في الميثاق الوطني

الأستاذ مصطفى فتح الباب

كان اعلان مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ من اعظم الاحداث التاريخية في عالم اليوم . فلم تكبد وسائل الاعلام الحديثة تنشر انباءه وتبشر بمضمونه حتى أدرك الراى العام العالمى أن شمساً جديدة تؤذن بالشرق على العالم العربى وأنه لن يمضى وقت طويل حتى تغمر أشعتها الساطعة آفاق الدول النامية فى آسيا وإفريقيا

وعلى الرغم من الصراع المحتدم بين الشرق والغرب وماخلفه هذا الصراع من أزمات مريعة استأثرت باهتمام الساسة والمفكرين فى شتى الدول وشغلتهم عن متابعة ماعداءها من مشكلات ، فقد بهر الميثاق جميع الأعين المتطلعة فى خوف وقلق على مصير الحضارة البشرية ، فمضت تتابعه بالنظر والتأمل العميق لعلها تجتلى فى ضوءه أسرار تلك البقعة من العالم التى انبثقت منها أقدم الحضارات والرسالات السماوية فى تاريخ الانسانية ، وتستكشف فى ثناياه علاجا لبعض الأدواء التى يربح تحتها كاهل الانسان المعاصر .

أصالة الميثاق فى مضمونه القومى .

ولارىب فى أن اعظم الجوانب اشراقا فى الميثاق تلك التى استحوذت على تقدير المتابعين للثورات الشعبية والمراقبين لتطور الأحداث السياسية ، هى جدة الميثاق واصالة محتواه . ولاغرو أن يتنبأ أولئك وهؤلاء بما سوف يحدثه الميثاق من آثار عميقة فى الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة وفى سائر الشعوب العربية بل فى تلك الجماعات البشرية الضخمة التى تخوض ظروفها مشابهة فى مختلف أنحاء العالم .

وليس عسيرا على الباحث المستنير أن يدرك من تمحيص مواد الميثاق واستقراء احكامه أن تلك الأصالة التى يتميز بها مردها انبثاقه من أحشائى الشعب العربى : وصدقته فى التعبير عن آلامه وآماله .

لقد غاص واضع الميثاق فى الأغوار البعيدة لهذا الشعب ، فتبين حقيقته واهتدى - رغم الضباب المتكاثف عبر العصور - الى السمات الرئيسية والمقومات الجوهرية التى شكلت تاريخ شعبنا ورسمت له حياته وحددت طريقه بين الشعوب . وبفضل الإيمان الراسخ . بعظمة هذا الشعب وبقدوته على النضال والحياة ، والنفاذ الى صميم روحه ، استطاع واضع الميثاق أن يقدم دليل عمل لأمتة لا يصلح لها غيره سبيلا للقضاء على العوائق التى تعترض طريقها ولتحقيق الأمانى التى تهيجش بخاطرها منذ القدم .

ومن أبرز تلك القسمات والمقدمات التى اهتدى اليها الميثاق فسجلها فى صفحاته وحرص دائما على الإشادة بها مستلهما إياها مبادئه وغاياته . جوهر الروح الإسلامية التى طبعت شعبنا فكان جزءا من الأمة العربية التى قدمت للعالم بعد هدايتها الى الاسلام واحدة من أعظم الحضارات وأكثرها خصبا فى التاريخ .

وقد تضمن هذه الحقيقة الباب الثالث من الميثاق وهو يتناول بالبحث والتحليل بذور النضال المصرى فى قوله :

« وفى إطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .. »

وكان الكشف عن هذه الأصول وإزالة ما علق بها من شوائب الزيف الذى مارسه حفنة من المؤرخين المغرضين ، نقطة انطلاق الى تطوير الحاضر وبناء المستقبل على دعائم ثابتة من تاريخنا القومى . ومن ثم جاءت المبادئ التى أرساها الميثاق متفقة مع الروح الإسلامية فى مضمونها مستوحاة من عقيدتنا السمحة فى تشريعها . ذلك أن أصلح الدساتير وأبقاها هى تلك التى تستمد أحكامها من تراث شعوبها وتصدر عن قيمها ومثلها العلىة وتتلام مع طبيعة هذه الشعوب وأسلوبها فى العمل والكفاح .

حقائق الاسلام فى ضوء الميثاق .

وفى ضوء التعاليم الإسلامية السامية شرع الميثاق نظرية متكاملة للعمل الثورى فى مختلف الميادين يسفر تطبيقها السليم عن إقامة البناء الجديد للوطن العربى على أسس لا يتطرق اليها الوهن . وقد أفادت هذه النظرية التى عالجت قضايا الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة من حقائق الاسلام التى سيطرت فيها البدع والضلالات فعوقت الشعب حينما عن المضى فى طريقه وألقت على الدين القويم ظلا من الشبهات التى تحول بينه وبين تأدية رسالته فى إثارة القلوب والعقول . وفى هذا المعنى يقول الميثاق .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الايمان : قادة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لاحدود لها من اجل الخير والحق والمحبة .

((ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

((لقد كانت طبيعة الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم))

لقد وعى الميثاق حقيقة الدور التخريبى الذى قام به الفزاة العثمانيون ليخدعوا الشعب باسم الدين ، فأولوا تعاليم الاسلام الرشيدة بما يناسب أطماعهم ، ووصموا المكافحين والثوار والعاملين على نصرة الحق بتهمة المروق عن الدين . . وحالوا دون انتشار صيحة المصلحين ودعوتهم الى تحرير الدين من الأوهام والضلالات . وفى هذا المعنى يقول الميثاق :

((وجعل الشعب من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين . . والدين منها براء . .))

ويحتضن هذا الأسلوب العثمانى المنكر أولئك الاستعماريون الأجانب وأذئابهم من أسرة محمد على الدخيلة فى فترة الاحتلال البريطانى ، فینبت من صلب هذا الشعب العريق الثائر محمد عبده مواصلا رسالة استاذة العظيم جمال الدين الأفغانى مناديا بالاصلاح الدينى . ويسجل الميثاق هذه الصفحة المشرقة فى تاريخ أنصار الشعب وحماة عقيدته .

واذ يثبت الميثاق هذه الحقائق التى طمستها بعض الأقلام عمدا أو انخداعا يمضى فى غايته فيرسم طريق البناء وفق ما اهتدى اليه من ينبابيع التى استقت منها روح الأمة الاسلامية على مر العصور .

ونحن نلمس تجاوب الميثاق مع التعاليم الاسلامية الرشيدة فيما احتواه من فلسفة وما صدر عنه من اتجاه في مختلف الميادين . وسوف نقتصر في هذا المثال على دراسة بعض ملامح الفكر الاسلامي في المجال العلمي والثقافي كما وردت في الميثاق مصداقا لما تناولناه فيما سبق من تمهيد .

دور العلم والثقافة في بناء المجتمع .

لقد عرض الميثاق في الباب الثامن الخاص بالتطبيق الاشتراكي لدور العلم في بناء المجتمع وتطويره بقوله :

« ان العمل الثوري لا بد له ان يكون عملا علميا .

« ان الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل .

« واذا تخلت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

« ان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذي لا بد للجامعات ولراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

« ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطني اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

« ان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية لنا في هذه المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطني لأهدافه سوف يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورنا بان نساهم ايجابيا مع العالم في العلم للعلم

وهكذا يحدد الميثاق مكانة العلم من المجتمع الجديد ، فهو الأساس الوطني الذي ينبغي ان يقوم عليه العمل الثوري ، وهو عماد حركة البعث الاجتماعي والاقتصادي ، وهو السلاح الحاسم القادر على ضرب التخلف واستئصاله من جذوره ، وتقديم الحلول الصحيحة للمشكلات التي تعوق نهضتنا وتقف بها عن مواصلة الطريق .



وهذه النظرة الواعية التي تدعو الى الايمان بالعلم كوسيلة أساسية للانتاج وارساء قواعد المجتمع على هدى التخطيط العلمي في كافة المجالات تتفق مع تعاليم الاسلام في المبدأ والغاية معا . فالاسلام في حقيقته عقيدة تحرورية كبرى وثورة دينية علمية جاءت لتطلق الفرد والمجتمع من أسسار الشرك بالله والاضرار بالخلق ، ولتبدل ظلمات الناس وجهالاتهم نورا ، وهو

رسالة العلم والتحضر والسبيل الى رفع الظلم واقامة العدل وبت مجـ'دىء الحق والمساواة . وكان الطريق الذى انتهجه الاسلام لتحقيق هذه الغايات هو نشر المعرفة الشاملة والثقافة الحقـة لتقويض الضلالات القديمة وخلق واقع جديد للمجتمع يسير فى هداه حتى يبلغ هدفه الاكبر فى توحيد افراده وضمان الخير والرفاهية لهم .

وان حركة التاريخ وتطوره الدائم وما سجلت صفحاته من وقائع وأحداث تشهد جميعا ان الدين الجديد الذى جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - كان ثورة اجتماعية شاملة بأجلـى معانيها . ومن ثم وعت رسالة الاسلام الدور الضخم الذى يؤديه العلم فى بناء الفرد وهو وحدة الاسرة التى تشكل الخلية الاولى للمجتمع ، وأدركت مايفتحه العلم من آفاق رحبة نحو مستقبل كريم للانسان وما يفجره من طاقات خلاقة فى الافراد والجماعات ومهدت له الطريق لينفذ الى كل عقل كى يتهيأ لاستقبال الدعوة الاسلامية ، والايمان بها ، وليظهر كل نفس من أدران الجاهلية . ويكفى أن نذكر ما عرضه الرسول الكريم على أسرى المشركين فى غزوة بدر من اطلاق سراح من يفتدى منهم نفسه بتعليم عشرة من أبناء المسلمين ، فالأسير يشتري نفسه بثمن يتكافأ مع تحريره وهو احياء النفوس ويعثها ، فالجهل والموت فى ميزان الحقيقة صنوان . ولكى تبنى دولة عليك أن تحرر الأنفس من عبودية الجهالة وتضيء بصيرتها بنور المعرفة حتى يصبح أربابها أعضاء صالحين فى جسد المجتمع .

ومن ثم أعلى الاسلام من منزلة العلماء وصان كرامة العلم . قال تعالى فى كتابه العزيز : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . « وقل رب زدنى علما » « انما يخشى الله من عباده العلماء » . وفى الحديث الشريف : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، صدقة جارية او علم ينتفع به ، او ولد صالح يدعو له » . « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ، وانما العلم بالتعلم » .



العلم حق للفرد وفريضة على الدولة

واذا كانت هذه هى نظرة الاسلام الى العلم ، تلك النظرة التى نطالعها على صفحات الميثاق فلا غرو أن يجعل الاسلام العلم حقا لكل فرد بل واجبا عليه ، وكذلك نجد هذا المبدأ الأساسى مقروا فى الميثاق .

ففى الحديث الشريف : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » فلا تفرقة فى هذا السبيل بين فرد وآخر ، ولا تمييز بين الرجل والمرأة ، وينبغى الا يقف حائل دون التطلع الى العلم وارتياذ آفاقه مهما عظم الجهل وشقت الطريق ، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث المسلمين على ذلك بقوله :

« اطابوا العلم ولو بالصين » و يروى المؤلفون القدامى وقائع كثيرة تدل على ولع المسلمين الأوائل بالبحث العلمى استجابة منهم لتعاليم دينهم الحنيف ، وإيماننا بأن طلب العلم يسمو الى مرتبة الفرائض . والعربى بفطرتة وبحكم نشأته الصحراوية شغوف بالأسفار البعيدة وقد وجه الاسلام تلك الطاقة فى خدمة المجتمع بالحث على انتجاع موارد المعرفة فى مظانها بحثا عن كل قديم ومستحدث فى العلوم والآداب والفلسفات وسائر ألوان الثقافة .

وقد تعمقت أصول الشريعة السمحة فى نفوس المسلمين حتى جد روادهم من الفقهاء والعلماء والفلاسفة فى التماس الثقافة وتحصيل العلم من كل فج عميق فى عالم لم تكن تربطه وسائل المواصلات أو تتاح له سبل المعرفة التى نشهدها فى عالم اليوم .

ولا يقف إيمان الدولة الاسلامية بالعلم كوسيلة ضرورية لتهديب الفرد ودعم أركان المجتمع ، بل انها تتخطى مرحلة الدعوة والتوجيه الى مرحلة العمل ، فتلزم نفسها بتمهيد السبل التى تيسر على المسلمين فى طلبهم للعلم والتماسهم له فى مصادره ، وذلك بجعل بيوت الله مدارس لتلقى أصول المعرفة وإقامة دور العلم فى الحواضر وتنشيط حركة الترجمة والتأليف وإيفاد البعثات العلمية كما نجد ذلك فى العصور الاسلامية الزاهرة وخاصة فى عهود العباسيين والأندلسيين .



وينص الميثاق الوطنى على مسئولية الدولة عن تعليم المواطنين جميعا بلا أدنى تفرقة بينهم فى هذا الحق تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص فى الخدمات الاجتماعية ، وفى مقدمتها التعليم . مثلها فى ذلك كمثلى سائر الحقوق السياسية والاقتصادية .

فى الباب السابع الخاص بالانتاج والمجتمع :

« ان تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها . ومن هذه الحقوق « حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمله استعداده ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائمة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ويتبين من هذه المقارنة اعتناق الميثاق - روحا ونصا - لمبدأ اشتراكية العلم والثقافة ، وهو المبدأ الذى نجده فى الاسلام منذ بدأت الدعوة فى الجزيرة العربية حتى ازدهرت الدولة الاسلامية واتسعت أرجاؤها وامتدت رقعتها حتى بسطت ظلها على معظم أنحاء الأرض .

ولاعجب ان يتفق الميثاق فى هذا المنحى مع التعاليم الاسلامية الخالدة ،
وان جوهر الاسلام كما جاء فى نص الميثاق تأكيد حق الانسان فى الحياة
وفى الحرية ، والعلم هو السبيل الحق لتحقيق هذه الغاية . وكما حارب
الاسلام الرجعية والطبقية فى كافة الميادين ومنها المجال العلمى والثقافى،
كذلك جاء الميثاق مجددا هذه المبادئ فى إطار جديد يتفق مع التطور العصرى



العلم طريق السلام والتعاون الدولى

لا ريب فى ان التبادل الثقافى بين الدول وليد عاملين لا بد من توافرهما
الاول : استقرار الدولة ورخاء المجتمع وما يتمخضان عنه من تقدم فى العلوم
والمعارف ، والثانى : قيام العلاقات الودية فى الميدان الدولى وما تؤدى اليه
من تفاهم وتعاون فى سبيل قضاء المصالح المشتركة ، وهى علاقات تتوقف
على سيادة الأمن والسلام فى المحيط العالى ، وكما ان السلم هو البيضة
الصالحة لازدهار العلاقات الدولية وفى مقدمتها العلاقات الثقافية ، فكل ذلك
يؤثر التبادل العلمى والثقافى فى السلام الدولى فيقوى اركانه ويوثق
روابطه .

وفد كانت السفارات الثقافية من أهم الأغراض التى استحدثت فى
الدبلوماسية الاسلامية بقصد توطيد الصلات العلمية والثقافية بين الدولة
الاسلامية وسائر الدول ولاسيما فى العصرين العباسى والأندلسى وما يحققه
ذاك من دعم الحركة الثقافية فى المجتمع الاسلامى واقرار علاقات المودة
والسلام فى الميدان الدولى .

واقدر كان دعم الروابط الثقافية بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول
غرضاً من أهدافنا فى الاسلام لانصراف النبى صلى الله عليه وسلم - والخلفاء
الراشدين والأمويين من بعده فى نشر الدعوة الاسلامية وتدعيم أركان دولتهم
الناسئة فى النواحي السياسية والعسكرية بالطرق الدبلوماسية أو الحرب
دفاعاً عن العقيدة . الا أننا نجد للتبادل العلمى عن طريق الاتصالات بين الدول
أصولاً ثابتة فى تاريخ الدعوة المحمدية منذ بعثة الرسول ، وتشكل هذه
الأصول البذرة الأولى لشجرة السفارات الثقافية التى بدأ نموها فى نهاية
دولة بنى أمية فى دمشق ، ثم ازدهرت فى عهد بنى العباس فى بغداد
ودولة الأمويين فى الأندلس ، بل أننا نجد هذه الأصول فى صميم المبادئ
الاسلامية التى جاء بها النبى - عليه الصلاة والسلام - فالسفارات
الثقافية تنبع من صميم الدعوة الاسلامية وجوهر رسالتها لانها دعوة الى
الإيمان بوحدانية الله ووحدانية العالم عن طريق المساواة بين البشر وسيادة
الحق والعدل والحرية والقانون . والتبادل الثقافى من أهم الوسائل التى
تهنق العلاقات بين الأمم والشعوب ، وترفع بينها الحواجز وتقضى المنازعات

وتدعم السلام . ذلك أن تبادل المنافع المادية كالتجارة ، والمعنوية كالأفكار والمشاركة فيها يقتلcan بذور الشك وعدم الثقة ويمهدان الطريق للتعاون والتضامن فى ظل الأمن والسلام بين أعضاء الأسرة الدولية ، سواء تلك التى تتفق فى نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو التى تختلف فيها .

وقد اخذ الميثاق بهذه المبادئ الانسانية التى يدين بها الاسلام وتدعو اليها الشريعة العصماء فمثل ما جعل الميثاق العلم وسيلة من وسائل الانتاج فى المجتمع . جعله كذلك وسيلة للحياة والسلام للبشر ودعا الى حظر استخدامه فى سبيل دعم أداة الحرب او الذكاء نيران الضغائن واسباب الخلافات بين الناس فنحن نجد شعار العلم للمجتمع فيما جاء بالميثاق :

((ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

ونجد شعار العلم للسلام والتعاون الدولى من أجل الرخاء فى بساب السياسة الخارجية :

((أن شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ وان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالى .

» انه يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

((كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه اللة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطوير وتضىء جوانب التخلف المظلم .

((كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتربص بها .

وهكذا يلتقى الميثاق مع المبادئ والقيم الاسلامية السامية فى مجال الفكر والثقافة وتتجلى فيه ملامح من الفكر الاسلامى الذى طبع روح الأمة الاسلامية وانشأ لها حضارة من ازهى حضارات البشرية على مر العصور .

ولاعجب اذن ان يسجل الميثاق هذه الحقيقة بقوله فى الباب الثالث :

» وفى اطار التاريخ الاسلامى .. وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم .. قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .

وقوله فى الباب العاشر :

» ان شعبنا يؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى «

الفهرس

صفحة

مقدمة — السيد الأستاذ محمد توفيق عويضة	
سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية	٥
مفهوم الثورة وتجربتها الثورية فى الميثاق —	
السيد الأستاذ حسين الشافعى	
نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرياسة	٧
نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد : ممارسة الحرية —	
محمد حسنين هيكل	١٩
من وحي الميثاق : الأمم والجماعات بين الأمل والعمل —	
فضيلة الشيخ محمد محمد المدنى	٣٣
لقد أنصف الميثاق المرأة —	
الدكتورة سهير القلماوى	٤٤
الميثاق واذابة الفوارق بين الطبقات —	
الدكتور مهدى علام	٥٠
المساواة والرجعية —	
الدكتورة بنت الشاطىء	٥٥
الميثاق الوطنى .. ثورة ثالثة —	
احسان عبد القدوس	٧١
الوحدة العربية .. من خلال الميثاق —	
ناصر الدين النشاشيبي	١٠١
حفاوة الميثاق بالعلم —	
الدكتور أحمد الحوفى	١٠٧

	الميثاق والأسرة —
١١٦	الأستاذة مفيدة عبد الرحمن
	الطريق الثورى —
١٢٠	الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى
	الروح من معالم الميثاق —
١٣٥	الأستاذ البهى الخولى
	حتمية الحل الاشتراكى وتأمين المصارف وشركات التأمين —
١٥١	الدكتور جمال الدين محمد سعيد
	أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطنى —
١٦٧	عقيد أ.ح حسنى عبد المجيد
	القوات المسلحة فى الميثاق —
١٨٨	العقيد محمد فرج
	الميثاق والعروبة فى آسيا وإفريقيا —
٢٠٣	الأستاذ عبده بدوى
	الميثاق فى ضوء الاسلام —
٢٠٨	الأستاذ محمود عبد المجيد
	وسائل الاتحاج بين خطة الميثاق ومنهج الشريعة —
٢١٨	الدكتور محمد سعاد جلال
	الديمقراطية السليمة —
٢٣٦	الدكتور أحمد كمال أبو المجد
	ملامح من الفكر الإسلامى فى الميثاق الوطنى —
٢٤٩	الأستاذ حسن فتح الباب

